وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله -

قسم: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع الحضري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم بعنوان:

تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيره على الأدوار التقليدية في المجتمع الحضري

دراسة ميدانية لعينة من الأسر القاطنة بالجزائر العاصمة

من إعداد الطالبة: تحت إشراف:
فاطمة إفتان الأستاذ الدكتور: رابح بودبابة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
عيزل نعيمة	أستاذ(ة) محاضرة (أ)	رئيسا
بودبابة رابح	أستاذ(ة) تعليم عالي	مشرفا ومقررا
فرحات مليكة	أستاذ(ة) محاضرة (أ)	عضوا
رمضاني فتيحة	أستاذ(ة) محاضرة (أ)	عضوا
سواكري الطاهر	أستاذ(ة) تعليم عالي – جامعة البليدة 2	عضوا
مصبايح فوزية	أستاذ(ة) محاضرة (أ) – جامعة خميس مليانة	عضوا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة،
وأعاننا على أداء هذا الواجب، ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف
الأستاذ الدكتور "رابح بودبابة"، الذي لم يبخل علينا بنصائحه
وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة
على ما تكبدوه من عناء قراءة الأطروحة
وإغنائها بملاحظاتهم القيمة.

إهداء

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي ... أمي الغالية وأبي الغالي

إلى سندي في الحياة ... أخي وأخواتي الأحباء

إلى روح أخي الطاهرة ... تغمده الله برحمته وسكنه فسيح جناته

فهرس المحتويات

فهرس الفصول ..... أ، ب، ج

فهرس الرسوم البيانية ..... د

فهرس الجداول ..... هـ، و، ز

مقدمة 10

الباب الأول: الجانب المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول: الجانب المنهجي للبحث 12-51

1 - أسباب اختيار الموضوع 13

2 - أهداف وأهمية البحث 14

3 - الإشكالية 15

4 - الفرضيات 18

5 - تحديد المفاهيم والمصطلحات 19

6 - مناهج وتقنيات البحث 34

7 - الدراسات السابقة 39

8 - المقاربة النظرية للموضوع 51

الفصل الثاني: التغير الاجتماعي والفروق الريفية-الحضرية للحياة الاجتماعية 52-90

1 - مفهوم التغير الاجتماعي 53

2 - عوامل التغير الاجتماعي 55

3 - نظريات التغير الاجتماعي 60

4 - التحضر والتغير الاجتماعي 70

5 - خصائص الحياة الريفية 75

6 - خصائص الحياة الحضرية 81

7 - التحضر في الجزائر 86

الفصل الثالث: الأسرة والتغير الاجتماعي 91-131

1 – الأسرة، مفهومها وأنماطها 92

2 – وظائف ومقومات الأسرة 98

3 – خصائص الأسرة في الريف والحضر 105

4 – تغير وظائف الأسرة في المجتمع الحضري 111

5 – عوامل تغير الأسرة 118

6 – نظريات تغير الأسرة 125

الفصل الرابع: الأسرة والمرأة في المجتمع الجزائري 132-167

1 – الأسرة الجزائرية، مفهومها وخصائصها 133

2 – التطور التاريخي للأسرة الجزائرية 138

3 – المرأة الجزائرية عبر المراحل التاريخية 145

4 – مكانة المرأة في المجتمع الجزائري المعاصر 149

5 – المرأة الجزائرية بين العمل والأسرة 153

6 – مظاهر تغير الأسرة الجزائرية 161

7 – عوامل تغير الأسرة الجزائرية 163

الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للبحث 168-190

1 – مراحل إتمام أداة البحث 169

2 – مجالات البحث 179

3 – العينة وكيفية اختيارها 181

4 – فرز وتحليل البيانات 182

5 – حدود البحث 182

6 – صعوبات البحث 183

7 – خصائص العينة 184

الفصل السادس: العلاقة بين نمط الأسرة والأدوار التقليدية المتعلقة بالأعمال المنزلية 191-218

استنتاج الفرضية الأولى 219

الفصل السابع: العلاقة بين نمط الأسرة والأدوار التقليدية المتعلقة بتربية وتنشئة الأبناء 221-242

استنتاج الفرضية الثانية 243

الفصل الثامن: العلاقة بين نمط الأسرة والتوزيع التقليدي للأدوار المتعلقة بالجانب الاقتصادي والسلطة واتخاذ القرار..... 245-267

استنتاج الفرضية الثالثة 268

الفصل التاسع: العلاقة بين نمط الأسرة والعلاقات الاجتماعية الأسرية 271-294

استنتاج الفرضية الرابعة 295

الاستنتاج العام 297

خاتمة 300

المراجع 301

الملاحق

الملحق رقم (1): استمارة البحث الميداني 1-7

الملحق رقم (2): دليل المقابلة 1-2

فهرس الرسوم البيانية

الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
1	أعمدة بيانية تبين تطور نسبة التحضر في الجزائر خلال المرحلة الزمنية 1950 و2025.	88
2	رسم بياني خطي يبين تطور نشاط عمل المرأة في الجزائر من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019.	158

فهرس الـجداول

الرقم	عنـوان الجدول	الصفحة
1	توزيع العينة حسب فئات سن الزوجين.	184
2	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوجة.	185
3	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوج.	186
4	توزيع العينة حسب عدد الأبناء غير المتزوجين.	187
5	توزيع العينة حسب نمط السكن.	188
6	توزيع العينة حسب موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج.	189
7	توزيع العينة حسب توفر المسكن على مجال مكاني مشترك مع عائلة الزوج.	190
8	العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل وتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم.	192
9	توزيع العينة حسب سبب تعذر تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم.	194
10	العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوجة وتحضير الوجبات التقليدية.	195
11	العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل والاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.	197
12	توزيع العينة حسب ظرف الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.	199
13	العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل والاعتماد على الأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام.	200
14	العلاقة بين نمط الأسرة وغياب الزوج لفترة عن الأسرة والقيام بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة.	202
15	العلاقة بين نمط الأسرة والبرنامج المحدد للخروج للتسوق واقتناء الضروريات اليومية.	204
16	العلاقة بين نمط الأسرة والوسيلة المعتمدة في غسل الملابس.	206
17	العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة والاعتماد على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية.	208
18	العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن والاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف.	210

19	العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية.	212
20	توزيع العينة حسب سبب تعذر قيام الزوج بالمساعدة في الأعمال المنزلية.	214
21	العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن وقيام الزوجة بالمهام المرتبطة بالأعمال المنزلية.	215
22	العلاقة بين نمط الأسرة والمدة التي تمضيها الزوجة خارج البيت لقضاء الانشغالات ووضع الزوجة جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية.	217
23	العلاقة بين نمط الأسرة والإشراف على تعليم الأبناء.	222
24	العلاقة بين نمط الأسرة ومراقبة ومتابعة دروس الأبناء.	224
25	العلاقة بين نمط الأسرة والوسائل التي تستعين بها الأسرة في تعليم الأبناء.	226
26	العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن ومراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية أو عند مشاهدتهم للتلفاز.	228
27	العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن ومراقبة الأبناء خارج البيت.	230
28	العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج والاعتناء والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت.	233
29	العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة.	235
30	العلاقة بين نمط الأسرة واصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه.	237
31	العلاقة بين نمط الأسرة واصطحاب الأبناء إلى المسجد.	239
32	العلاقة بين نمط الأسرة والأسلوب المتبع من طرف الوالدين في تربية وتنشئة الأبناء.	241
33	العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوج وخروج الزوجة للعمل.	246
34	العلاقة بين نمط الأسرة وطبيعة عمل الزوج.	249
35	العلاقة بين نمط الأسرة والفئة المهنية للزوجة والتخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة.	251
36	العلاقة بين نمط الأسرة والدخل الشهري للزوجة ومساهمة الزوجة بمالها الخاص في تلبية متطلبات واحتياجات الأسرة.	254
37	العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وحرية تصرف الزوج في مال الزوجة من أجل تلبية احتياجات الأسرة.	256
38	العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واستشارة الزوجة للزوج عند الخروج لقضاء الحاجات.	258
39	العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوج ومناقشة الزوجين حول مستقبل الأسرة.	260

40	العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوجة ومناقشة الزوجين حول مشاكل الأسرة.	262
41	العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل وتولي المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة.	264
42	العلاقة بين نمط الأسرة واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء.	266
43	العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن واجتماع جميع أفراد الأسرة مع بعضهم.	272
44	توزيع العينة حسب وقت اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم في اليوم.	274
45	توزيع العينة حسب ظرف اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم.	275
46	العلاقة بين نمط الأسرة وتخصيص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية.	276
47	توزيع العينة حسب التشارك في المعيشة سابقا مع عائلة الزوج.	277
48	توزيع العينة حسب سبب الانفصال في السكن عن عائلة الزوج.	279
49	العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة ووقت زيارة الزوجين لعائلة الزوج.	281
50	توزيع العينة حسب سبب تعذر أو إطالة مدة زيارة الزوجين لعائلة الزوج.	283
51	العلاقة بين نمط الأسرة واجتماع الزوجين مع أهل الزوج.	284
52	توزيع العينة حسب وقت اجتماع الزوجين مع أهل الزوج في اليوم.	286
53	العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج ولجوء الزوجين لأهل الزوج لحل الخلافات.	287
54	العلاقة بين نمط الأسرة واستشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة.	289
55	توزيع العينة حسب سبب عدم استشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة.	290
56	العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل واعتناء الزوجة بأهل الزوج عند العجز.	291
57	العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج والتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة.	293

مقدمـة:

شهد المجتمع الجزائري خلال العقود الزمنية الأخيرة وخاصة منذ الاستقلال تغيرات مست مختلف الأصعدة، ولعل المستعمر الفرنسي المتسبب الأول في تلك التغيرات من خلال نزع ملكية الأراضي من الأفراد والعائلات والأعراش المالكين لها، حيث انعكس ذلك على المجتمع بكل مؤسساته الاجتماعية لاسيما الأسرة، فقد عرفت بدورها تغيرات سواء من حيث البناء أو الوظائف، وذلك بفعل فقدانها للأراضي التي كانت تعتبر أساس الأنشطة والعلاقات التقليدية التي تطبع حياتها، حيث صارت تتخذ نمطا حياتيا جديدا يتمثل في نمط الأسرة النووية، والذي يختلف عن نمط الأسرة القديم المتمثل في النمط الممتد. وترجع أسباب التغيرات التي طرأت على الأسرة إلى الهجرة الريفية والحركة العمرانية الواسعة التي عرفتها المدن الجزائرية بفعل عملية التصنيع، التي لعبت دورا حيويا في التوسع الحضري.

وفي هذا السياق، يرى بعض العلماء أن التحضر يعتبر السبب الرئيسي في التغيرات العميقة التي طرأت على بناء ووظائف الأسرة، وأن الحياة الحضرية قد ساهمت في تغيير الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، حيث تشتتت الأسر وتحررت من قيود ورقابة العائلة التي كانت تمارس عليها، وفقدت العلاقات الاجتماعية التقليدية أهميتها في المجتمع الحضري.

لقد غيّرت الظروف والأوضاع الجديدة من بنية الأسرة وأدوارها التقليدية، وكذلك الإيديولوجيات والأفكار المتعلقة بالمرأة وأدوارها في الأسرة والمجتمع على حد سواء. فتغير الأسرة يعتبر من المواضيع التي جذبت اهتمام العديد من العلماء والباحثين خاصة في مجال علم الاجتماع، وذلك لِما له تأثير على البناء الاجتماعي بكل نظمه.

وانطلاقا مما سبق، سنتناول في بحثنا موضوع 'تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيره على الأدوار التقليدية في المجتمع الحضري'، حيث قسمنا البحث إلى بابين رئيسيين هما: **الباب الأول** والذي يتضمن الجانب المنهجي والنظري للبحث، والذي قسمناه بدوره إلى أربعة فصول، حيث سنتناول في الفصل الأول الجانب المنهجي للبحث، والذي سنتطرق فيه إلى أسباب اختيارنا للموضوع، وأهداف البحث وأهميته، وإشكالية البحث والفرضيات المطروحة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في البحث، والمناهج والتقنيات المعتمدة في البحث، وكذا الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث المتناول، وأخيرا المقاربة النظرية للبحث. أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى مفهوم التغير الاجتماعي، وعوامله، ونظرياته، والعلاقة بين

مفهومي التحضر والتغير الاجتماعي، وخصائص الحياة الاجتماعية في الريف والحضر، وأخيرا التحضر في الجزائر. أما الفصل الثالث فسنتناول فيه مفهوم الأسرة وأنماطها، ووظائف ومقومات الأسرة، وخصائص الأسرة في الريف والحضر، وكذا تغير وظائف الأسرة في المجتمع الحضري، ثم عوامل ونظريات تغير الأسرة. بينما نخصص الفصل الرابع للأسرة والمرأة في المجتمع الجزائري، حيث سنتناول فيه مفهوم الأسرة الجزائرية وخصائصها، والتطور التاريخي للأسرة الجزائرية، وكذا مكانة المرأة في المجتمع الجزائري المعاصر، ودورها في العمل والأسرة، ثم نتناول في الأخير إلى مظاهر وعوامل تغير الأسرة الجزائرية.

أما **الباب الثاني** فنخصصه للجانب الميداني للبحث، والذي يتضمن خمسة فصول، حيث سنتناول في الفصل الخامس مراحل إتمام أداة البحث، ومجالات البحث، وكيفية اختيارنا للعينة، وحدود البحث، وذكر الصعوبات التي واجهتنا خلال نزولنا للميدان، ثم نختم الفصل بخصائص العينة. أما فيما يتعلق بالفصول: السادس، السابع، الثامن، والتاسع فسنعرض فيها تحليل الجداول المتعلقة بفرضيات البحث، حيث نختم كل فصل باستنتاج جزئي خاص بكل فرضية، ثم بعد ذلك الاستنتاج العام، والذي سنعرض فيه النتائج العامة للبحث مع مقارنتها بنتائج البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا. وفي الأخير، نختم البحث بخاتمة عامة حول موضوع البحث.

البـاب الأول

الجانب المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول

الجانب المنهجي للبحث

1 – أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع 'تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيره على أدوارها التقليدية في المجتمع الحضري' إلى عدة اعتبارات أهمها:

1/1 - الأسباب الذاتية:

– الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالأسرة وما يطرأ على بنائها ووظائفها من تغيرات وتحولات، وكذا الجانب المتعلق بالحياة اليومية للأسرة.

– الرغبة في معرفة التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية القاطنة في الوسط الحضري.

– القدرة على تناول الموضوع.

2/1 - الأسباب الموضوعية:

– بعد الاطلاع على مواضيع الدراسات السابقة، تبين أن هناك نقصا في المواضيع التي تناولت تغير الأسرة وخاصة في ميدان 'علم الاجتماع الحضري'، أما المواضيع المشابهة لموضوع بحثنا فهي مختلفة من حيث نقطة التناول، مما يعتبر هذا الأخير سببا مقنعا حول رغبتنا في تناول الموضوع.

– تحليل ظاهرة تغير بنية الأسرة خاصة وأننا نعيش في مجتمع يتميز بسرعة التغير، بحيث أن ما يطرأ على المجتمع من تغيرات وتطورات يؤثر وبدون شك على نظام الأسرة بصفة عامة، وعلى بنيتها وأدوارها بصفة خاصة.

– يتضمن الموضوع مشكلة معاصرة تعيشها الأسرة الجزائرية القاطنة في المجتمع الحضري.

– ما زادنا إصرارا على تناول الموضوع هو أن الجزائر عرفت هجرة واسعة نحو المدن، وبالتالي نسعى من خلال البحث إلى معرفة تأثير ظاهرة التحضر على الأدوار الأسرية التقليدية، والكشف عن مختلف العوامل التي أدت إلى تغير بناء الأسرة في المجتمع الجزائري.

– الموضوع يتسم بالوضوح، فهو بذلك قابل للدراسة والتحليل.

2 – أهداف وأهمية البحث:

1/2 - أهداف البحث:

إن وراء كل بحث علمي أهداف يسعى إلى تحقيقها، وعليه يمكن تلخيص أهداف بحثنا في النقاط التالية:

– معرفة تأثير تغير نمط الأسرة على التوزيع التقليدي للأدوار الأسرية.

– الكشف عن الأدوار الأسرية المتغيرة، والأدوار التي لم تخضع للتغير.

– معرفة ما إذا كانت الأسرة النووية لا تزال تحافظ على طبيعة العلاقات التي كانت سائدة في الأسرة التقليدية.

– معرفة تأثير تحول الأسرة نحو النمط النووي على نظام أوقات أداء الأدوار، وعلى كيفية الأداء.

2/2 - أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في:

– تحليل ظاهرة تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيرها على أدوارها التقليدية.

– اختبار الفرضيات المصاغة، وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب والمناهج العلمية التي تسمح لنا بوصف الظواهر قيد الدراسة.

– النتائج المتوصل إليها تخدم الفرد والمجتمع وبالأخص المجتمع الجزائري، الذي خضع هو الآخر للتغير والتطور على غرار المجتمعات الأخرى، حيث يقدم البحث وصفا تحليليا حول ظاهرة تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيرها على الأدوار التقليدية في المجتمع الحضري، كما نأمل أن يضيف هذا البحث رصيدا معرفيا قيما، وأن يكون مرجعا مهما يستعان به عند الضرورة.

– جعل النتائج المتوصل إليها في البحث نقطة انطلاق لبحوث مستقبلية أخرى ذات صلة بالموضوع.

3 – الإشكالية:

تعتبر ظاهرة التحضر من أبرز الظواهر التي فرضت وجودها على المجتمعات البشرية، حيث أدت إلى إحداث تغيرات وتحولات في مجالات عديدة، فقد شملت التنظيم الاجتماعي، وبناء المجتمع، ووظائفه المختلفة.

وباعتبار أن التحضر ظاهرة اجتماعية يُنظر إليه على أنه طريقة لتنظيم السكان بهدف تحقيق مستوى معيشي أفضل، فهو لا يقتصر فقط على الزيادة في عدد وحجم السكان، بل يعني كذلك توافر القدرات والإمكانيات الملائمة التي يمكن للأفراد من خلالها أن ينجزوا ويطوروا من بيئتهم، وذلك بالاعتماد على الوسائل المادية وعلى التنظيم الاجتماعي الذي يطورونه فيما بينهم[1]، حيث يخضع الأفراد والمؤسسات باستمرار للتغيرات والتطورات، بهدف تحقيق التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية المتغيرة.

أكد العديد من العلماء والباحثين الاجتماعيين أن النمو الحضري له تأثير على الأسرة، التي تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، وأن هناك عوامل عديدة أدت إلى تغير وظائف الأسرة وبنائها، ومن أهم هذه العوامل التكنولوجيا والتصنيع.

لقد خضعت الأسرة خلال المراحل التاريخية إلى سلسلة من التغيرات والتحولات كتعرض العائلة للتفكك والتشتت، وفي هذا السياق يقول "روبرت بارك" (Robert Ezra Park) (1864-1944) في كتابه 'التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي': «نحن نعيش فترة من التفكك الاجتماعي، فكل شيء في حالة تهيج، وكل شيء يبدو أنه عرضة للتغير، وأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية يميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القائم. وكل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح في التفكك، وكل اكتشاف جديد وكل اختراع جديد، وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا [بالنسبة للأسرة كإحدى أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع] ».[2]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **دراسات في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص156.

2 – سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص171. نقلا عن:
Robert Park, **Social change and social disorganization**, in Stuart H Traub and Craig B Little (eds), **Theories of deviance**, Peacock publishers, Itasca, 1975, pp38-39.

فالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته العائلة كوحدة مرجعية للأسرة في مراحلها الأولى، كان مبنيا على التعاون والنمط الجماعي الموسع والإنتاج الزراعي والحيواني بجميع أشكال الحياة البسيطة. أما حاليا، فقد أصبحت الحياة الاجتماعية تقوم على الإنتاج الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى، وتعتمد على التساند الوظيفي بين الأفراد والمؤسسات، أي أصبح المجتمع يتميز بالتخصص وتقسيم العمل. أما العلاقات الاجتماعية فقد أصبحت مبنية على المصلحة المادية، دون الأخذ بالاعتبار الجنس أو القرابة أو غيرها، مما أدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة. ومن جهة أخرى، هناك دراسات تؤكد أن الأسرة لا تخضع للتغير، بمعنى أنها لا تتغير إلا كرد فعل لتغير العوامل الخارجية الأخرى.[1]

يتميز المجتمع الجزائري بالطابع التقليدي، والبساطة في الحياة، والمحافظة على نظام المراكز والمكانات والأدوار، وتشابه الأفراد في قيامهم بالأعمال، فهم يعتمدون على الزراعة كمهنة أساسية تضمن لهم الاستمرارية في الحياة. ولكن مع ظهور التصنيع واتساع نطاقه، زاد النمو الحضري، وارتفعت معدلات التحضر، وبرزت خصائص جديدة مختلفة ومغايرة تماما عن الخصائص التقليدية القديمة، وباعتبار أن التحضر كنتيجة مصاحبة للتصنيع، فقد أدى إلى تلاشي وتراجع الممارسات التقليدية من قيم وعادات وسلوكيات تقليدية وغيرها، كما أنه أثر على النسق التقليدي القيمي الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم.[2]

فالتغيرات التي خضع لها المجتمع الجزائري -والتي تندرج ضمن حركة التغير الاجتماعي والانتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي حديث-، قد أثرت على الأسرة سواء من حيث البناء أو من حيث الوظائف، حيث أدت الهجرة الواسعة للأسر نحو المدن بعد الاستقلال -نتيجة الظروف التي عرفها المجتمع الجزائري آنذاك- إلى تغير وتلاشي نظام العلاقات والسلطة العائلية التقليدية، واتجاه الأسرة نحو النمط النووي، كما سمح هذا التحول بحصول المرأة على التعليم وخروجها للعمل، ومنحها مختلف الحقوق الاجتماعية والسياسية.

1 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص95.

2 – معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، د.ت، ص ص100-101.

لقد كانت لحركة التصنيع التي عرفتها الجزائر خلال السبعينات وبداية الثمانينات دور في تحسين الظروف المعيشية للأفراد، حيث أثر التغير الاقتصادي والتطور التكنولوجي على نظام القيم، والعادات، والتقاليد الأسرية، وعلى الحياة الاجتماعية للأسرة من خلال الانتقال من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الحضرية كأسلوب ملائم لظروف الحياة المعاصرة. ومن أبرز ظواهر تغير الأسرة خروج المرأة للعمل، وتغير شكل الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتقلص وظائف الأسرة وما إلى ذلك، وقد أدت استقلالية الأسرة النووية عن العائلة إلى تحررها من قيود السلطة الأبوية، وإلى ضعف فعالية الضوابط والقيم الاجتماعية التي كانت سائدة في الأسرة التقليدية.

فالأسرة، تعتبر من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، باعتبارها قد خضعت لعدة تطورات وتغيرات، والتي كانت انعكاسا طبيعة وظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء ما سبق نتساءل:

كيف يؤثر تغير بنية الأسرة الجزائرية نحو النمط النووي على أدوارها التقليدية في المجتمع الحضري؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي، نطرح التساؤلات التالية:

1 – ما أثر تغير بنية الأسرة على الأدوار التقليدية المتعلقة بالأعمال المنزلية؟

2 – كيف يؤثر تغير نمط الأسرة على الأسلوب التقليدي في تربية وتنشئة الأبناء؟

3 – ما تأثير تحول الأسرة نحو النمط النووي على التوزيع التقليدي للأدوار المتعلقة بالجانب الاقتصادي وعلى السلطة واتخاذ القرار؟

4 – كيف تؤثر استقلالية الأسرة النواة عن الأسرة الممتدة على العلاقات الأسرية والقرابية؟

4 – الفرضيات:

الفرضية العامة:

يؤدي تغير الأسرة نحو النمط النووي إلى تراجع أدائها للأدوار الأسرية التقليدية واكتسابها أدوارا أسرية حديثة، وإلى تغير طبيعة العلاقات الأسرية والقرابية.

الفرضيات الجزئية:

1 – يؤدي انتماء الأسرة إلى النمط النووي إلى تغير ممارستها للأدوار المتعلقة بالأعمال المنزلية.

2 – كلما تغيرت الأسرة نحو النمط النووي، تخلت عن الأسلوب التقليدي في تربية وتنشئة الأبناء، وتغيرت وتعددت ممارسة المرأة لهذه الأدوار.

3 – يساهم انفصال الأسرة النواة عن الأسرة الممتدة في التحرر من السلطة الأبوية وفي اعتماد الزوجين على مبدأ المشاركة في الدور الاقتصادي وفي السلطة واتخاذ القرار.

4 – يؤدي انتماء الأسرة إلى النمط النووي إلى تغير طبيعة العلاقات بين أفرادها واتسام العلاقات القرابية بالضعف والسطحية مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

5 – تحديد المفاهيم والمصطلحات:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات من الأجزاء المهمة في أي بحث سوسيولوجي، حيث يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب الوقوع في أي التباس، أي أن الهدف من تحديد المفاهيم هو إعطاء صورة واضحة ومحددة حول البحث، باعتبارها المفاتيح الأساسية للدخول فيه. وعليه فإن المفاهيم والمصطلحات التي حددناها هي كالتالي:

1/5 - اتخاذ القرار:

هو عملية ديناميكية يشير إلى الشخص الذي له مسؤوليات، ويستخدم هذا المفهوم في نطاق السلوكية، أي كل ما يتعلق بسلوك وقرار الفرد أو الأفراد داخل البناء، كما يمكن تحديد عمق عملية اتخاذ القرار واقعيا من خلال عدد الأفراد الذين يستطيعون التأثير في تشكيل طبيعة القرار.[1]

تعتبر سلطة اتخاذ القرار في الأسرة من أبرز المؤشرات التي تدل على أهمية الدور الذي يقوم به الفرد في الأسرة، والذي ينعكس على العلاقات القرابية داخل الأسرة.[2]

التعريف الإجرائي: هو الفرد أو الأفراد الذين يتولون المسؤوليات المختلفة داخل البناء الأسري.

2/5 - الأسرة:

يعني لفظ 'أسرة' في اللغة، الأسر المأسور، وجمع أسر وأساري أو الدرع الحصين، أي تعني الرجل وعشيرته والجماعة التي يربطها أمر مشترك.[3]

ويعرف كل من "إرنست برجس" (Ernest Watson Burgess) (1886-1966) و"جون لوك" (John Locke) (1632-1704) الأسرة في كتابهما 'The Family'، بأنها جماعة من الأفراد الذين يرتبطون بروابط الزواج والدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون مع بعضهم في حدود أدوار

---

1 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص ص118-119.

2 – مصطفى السخاوي، **الايكولوجيا الثقافية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص167.

3 – عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص59.

الزوج والزوجة[1]. وتعرف أيضا بأنها معيشة رجل وامرأة، اللذان يدخلان في علاقات يقرها المجتمع، وما يترتب عن ذلك من حقوق وواجبات اجتماعية، ومن رعاية وتربية الأطفال الناجمين عن هذه العلاقة.[2]

وتعرف الأسرة كذلك، بأنها جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي بين أفرادها، ويتفاعلون فيما بينهم في مواقف معينة، وما ينشأ عن ذلك من علاقات محددة. فالأسرة، هي مؤسسة اجتماعية تنظمها مجموعة من المعايير المستندة إلى مجموعة من القيم، وهذه الأخيرة التي تستمد قوتها من منظومة ثقافية معينة.[3]

أما من حيث الفرق بين مفهومي 'الأسرة' و'العائلة'، فإن مصطلح 'عائلة' يشير إلى الإعالة والاعتماد المتبادل، فالأب هو المعيل، أما الأولاد فيشار إليهم بالعيال، حيث ينادي الأهل الولد عند عجزهم بـ 'سندي' أو 'المعيل'، أما كلمة 'أسرة' فتشير إلى التآزر والتضامن. ويقول "زهير حطب" أن كلمة 'أسرة' هي صيغة أخرى للفعل 'آزر' بمعنى ناصر وشدد، وأن تبديل السين بالزاي هو أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية، وأنه مهما اختلفت الصيغة، فإنهما يشيران إلى الالتزام والتواكل.[4]

وبالرجوع إلى المعاجم كمعاجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، يرى علماء الاجتماع أن مفهوم الأسرة يشمل الرجل وعشيرته، وأن العائلة من يضمهم البيت الواحد من الآباء والأبناء والأقارب، وأن مفهوم الأسرة الممتدة برزت كظاهرة اجتماعية في المجتمع لعوامل متعددة ناجمة عن التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السريع، مما يتضح أن مصطلح الأسرة هو مصطلح واقعي، يعبر عن وضعها الآني، وما تبقى لها من أدوار في ظل تعقد الثقافة السائدة.[5]

---

1 – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص177.

2 – سهير أحمد سعيد معوض، **علم الاجتماع الأسري**، سلسلة مناهج دبلوم الإرشاد الأسري (9)، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، 2009، ص23.

3 – مصطفى زايد، "الأسرة؛ التغير والمؤسسات الاجتماعية"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص13-35.

4 – حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص175.

5 – حسن الساعاتي، **بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع**، دار المفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996، ص24.

3/5 - الأسرة الممتدة (العائلة):

هي وحدة اجتماعية تتكون من ثلاثة أجيال: الزوج، والزوجة، وأبناءهم المتزوجين، وزوجاتهم، وأطفالهم، وأبناءهم وبناتهم غير المتزوجين، والذين يعملون ويأكلون معا، ويعيشون معيشة واحدة تحت سقف مشترك، ويكوِّنون وحدة إنتاج واستهلاك، كما يتعلم الصغار من الكبار أساليب التفاعل الاجتماعي، وعلاقات السلطة، والقيم، والعادات، وطرائق السلوك التي من شأنها أن تحافظ على وحدة واستمرارية العائلة، وإعادة إنتاجها في كل جيل، والقاسم المشترك للأسرة الممتدة هو المسكن الواحد.[1]

التعريف الإجرائي: هم مجموعة الأفراد المتكونين من الزوج والزوجة، والأبناء المتزوجين وأبنائهم، والأبناء غير المتزوجين، الذين يعيشون جميعهم في نفس المسكن، ويشتركون نفس الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

4/5 - الأسرة النووية (الأسرة الزواجية):

هي جماعة صغيرة تتكون من الزوج، والزوجة، والأبناء غير المتزوجين، ويعتبر هذا الشكل الخاص من الأسرة من أهم خصائص المجتمع الصناعي الحديث، لأنه يعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية، والأفكار، وعن الإشباع الفردي، كما تعبر أيضا عن عمليات التنقل الاجتماعي والجغرافي في المجتمع، أي أنها تكون أكثر حرية في تنقلها وحركتها[2]، وبالتالي تكون هذه الوحدة القائمة بذاتها، حرة ومتحررة من الروابط القرابية الواسعة. وقد تبع ظهور هذا النمط من الأسرة، عدة عوامل وتغيرات منها: النزعة الفردية، التشبث بقيمة الحياة الخاصة بين الزوجين، وكذا الاستقلال في المسكن من أجل الحصول على حرية وراحة أكبر، ويشجع هذا النمط من الأسرة على الديمقراطية وحرية التصرف (العيش بدون قيود)، والتحلي بقيم أخلاقية جديدة منها: خروج المرأة للعمل والتخلي عن المسؤوليات الملقاة على الفرد في إطار الجماعة (العائلة).[3]

---

1 – عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص19 وص21.

2 – محمد يسري إبراهيم دعبس، **التربية الأسرية وتنمية المجتمع: رؤية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة**، سلسلة الأسرة التربوية 3، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 1997، ص58.

3 – مريم بودوخة، **السكن والتنمية في الجزائر: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص75.

يرى بعض العلماء أن الأسرة النووية هي وحدة اجتماعية ثانوية متصلة بالعائلة المركبة أو الممتدة، وأن الأسرة الممتدة لها تنظيم اجتماعي أكبر من التنظيم الاجتماعي للأسرة النووية.[1]

التعريف الإجرائي: هي جماعة الأفراد التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين أو من دون أبناء، التي تعيش في مسكن خاص مستقلة عن عائلة الزوج.

5/5 - البناء الاجتماعي:

يعني مفهوم 'البناء' لدى الأنثروبولوجيين انتظام اجتماعي يشير إلى السلوك المتكرر غير العشوائي، وهذا المفهوم يشبه مفهوم 'ديناميات الجماعة' في علم النفس الاجتماعي، أما المدخل البنائي الوظيفي فيرى أن مفهوم البناء يعبر عن العلاقة المتبادلة بين الأدوار والأوضاع الاجتماعية، في ضوء الفاعلين الذين يشغلون أوضاعا أو مراكز اجتماعية.[2]

ويعرف "رادكليف براون" (Radcliffe Brown) (1881-1955) البناء بأنه الظواهر التي تتنوع بين أفراد وجماعات في مجتمع معين، والمحددة للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات في المجتمع الواحد، حيث تنتمي هذه الأدوار إلى مراكز اجتماعية يحددها المجتمع، والتي يشغلها الأفراد والجماعات حسب شروط معينة كتمييز المراكز الاجتماعية التي يشغلها الرجال مقارنة بتلك التي تشغلها النساء.[3]

ويقصد بهذا المفهوم كذلك، شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأعضاء أو الجماعات والتي تنعكس في سلوك الأفراد نحو بعضهم البعض ونحو جماعتهم الاجتماعية، أي تعني 'البنية' وجود علاقات ثابتة ضمن نسق واحد، والتي تبقى محتفظة بكيانها على الرغم من التغيرات التي تحدث للأفراد الذين يكوّنون تلك الجماعات.[4]

تتمثل بنية الجماعة في توزيع مختلف المراكز والأدوار وطرق الاتصال بين أفراد الجماعة، والتي تبقى هذه الأخيرة قائمة على نشاطها وعلى المسؤوليات الموزعة على أفرادها. أما بنية جماعة الأسرة فتبقى ضرورية

---

1 – دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص98.

2 – عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص50-51.

3 – مصطفى عمر حمادة، **علم الإنسان: مدخل لدراسة المجتمع والثقافة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص155-156. نقلا عن:

Radcliffe Brown, **Structure and Function in primitive society**, London,1952, pp191-192.

4 – علي محمود إسلام الفار، **معجم علم الاجتماع: انجليزي-عربي**، ط2، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1978، ص453.

لعدة عوامل منها كفاية الجماعة، وذلك بتحديد وظيفة كل مركز، وتحديد مسؤولياته، وسلطته نحو المراكز الأخرى، وطرق الاتصال مع بعضهم.[1]

يتمثل البناء الاجتماعي في العلاقات الثابتة والمستمرة التي تقوم بالضرورة بين الجماعات المتماسكة، والتي تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية، وتؤدي وظائف معينة كما هو الحال في علاقات القرابة.

التعريف الإجرائي: هي العلاقات التي تربط بين الأفراد في الأسرة، وذلك ضمن الأدوار المحددة والمتبادلة بينهم، ووفق المراكز التي يشغلها كل واحد منهم فيها.

6/5 - التربية:

هي عملية تعليم وتعلم، تقوم بتشكيل وإعداد الأفراد في مجتمع معين وفي زمان ومكان معينين، وفق القيم والقوانين والأعراف السائدة في المجتمع، وذلك بهدف اكتساب مختلف المهارات، والقيم، والاتجاهات، والمعتقدات، وأنماط السلوك التي تيسر لهم عملية التفاعل مع البيئة الاجتماعية والمادية ويسهل لهم القيام بأدوارهم الاجتماعية، وهي بالنسبة للفرد عملية تطبيع اجتماعية تجعل منه مواطنا صالحا في مجتمعه ومتكيفا مع الجماعة التي يعيش فيها، وتكون هذه العملية إما مقصودة أو غير مقصودة يصطنعها المجتمع لتنشئة الأجيال، مما يجعلهم واعين بوظائفهم في المجتمع.[2]

التربية هي نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعال للأسرة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية النشء من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية حتى يتمكن من أن يحيا بشكل سوي في البيئة التي يعيش فيها. والتربية أوسع مدى من التعليم، حيث تمثل هذه الأخيرة مختلف المراحل التي يمر بها المتعلم ليرتقي بمستواه المعرفي. فالتربية، هي عملية عامة تهدف إلى تكييف الفرد ليتماشى ويتلاءم مع المجتمع الذي يعيش فيه، ومسايرة المستوى الحضاري العام، ومنه تحقيق مساهمته في بناء المجتمع وتطويره. تعتبر التربية عملية هادفة وواعية، تقوم في إطار أهدافها المعرفية والاجتماعية بغرس قواعد الضبط الاجتماعي، وتعرف النشء والشباب بالمعايير الاجتماعية وقواعد النظام والقانون، فهي تتجه إلى تحقيق أهداف محددة لصالح الفرد ولصالح الجماعة من أجل خلق التوازن بينهما.[3]

---

1 – أحمد شفيق السكري، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص232-233.

2 – محمد لبيب النجيحي، **التربية: أصولها ونظرياتها العلمية**، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، الإسكندرية، 1974، ص7 وص9.

3 – أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي-فرنسي-عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص127.

التعريف الإجرائي: هي تعليم وتلقين الأبناء مختلف المعارف والمهارات، وتنميتهم من النواحي الجسمية، والنفسية، والأخلاقية، وإرشادهم وتوجيه سلوكهم بما يتفق مع المعايير السائدة في المجتمع، وتكييفهم مع التغيرات والتطورات التي يخضع لها المجتمع.

7/5 - التغير:*

يعني مفهوم 'التغير' لدى العديد من الباحثين الاختلاف والتنوع بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه، والذي يمكن ملاحظته خلال فترة من الزمن، وتكون التغيرات في حلقات متصلة لأن هناك قوى كامنة سبقت وجودها، وبشكل ما تتفتح وتستمر في التفتح عبر سلسلة من التغيرات، كما أن ثقافة الإنسان تخضع للتغير وذلك إما بطريقة بطيئة أو سريعة.[1]

ويقصد بالتغير الاجتماعي، التحولات التي تحدث في بناء المجتمع ووظائفه، وأساليب الإنتاج الجديدة التي تظهر نتيجة التقدم التكنولوجي، وما تحدثه من تغيرات اجتماعية تؤثر على أنماط السلوك لدى السكان وعلى قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم[2]. أي يتضمن التغير كل أشكال التحول التي تحدث في القيم، والمعايير، والأفكار، وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد، وبالتالي فهو يعتبر عملية اضطرارية مستمرة ومتتابعة للتحولات التي تطرأ على أنساق العلاقات الاجتماعية، وتعديلات الناس في أساليب حياتهم الأسرية والاقتصادية والمعتقدات وغيرها.[3]

أما التغير في البنيات الاجتماعية فيقصد بها التغيرات الخاصة بوظائف العناصر المكونة لهذه الأجهزة كدور الأسرة، والتعليم، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها.[4]

---

1 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص ص485-486.

2 – كايد عثمان أبو صبحة، **جغرافيا المدن**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003، ص64.

3 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص225.

4 – السيد رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص24.

* – يكمن الاختلاف بين مفهوم 'التغير' ومفهوم 'التطور'، في أن التغير يشير إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي التي تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمة التي هي جوهر البناء الاجتماعي، ويتضمن ذلك كل أشكال التحول التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد. أما التطور فيعني التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء. (أنظر: علي السيد الشخيبي وآخرون، **في اجتماعيات التربية المعاصرة**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص291 وص296).

التعريف الإجرائي: هي تلك التحولات والتطورات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية، وما يتبعها من تأثيرات على نظام الأدوار، والمراكز، والعلاقات القائمة بين أفرادها.

8/5 - التقليد:*

لغة: هو مشتق من الفعل اللاتيني Tradere، الذي يدل على معنى التسليم والإعطاء، ويقابله بالإنجليزية to diliver أو to pass أو to transmit، والذي يدل على التوصيل والنقل.[1]

اصطلاحا: يعرِّف قاموس أكسفورد المختصر مصطلح 'التقليد' بأنه الرأي أو الاعتقاد أو العادة المتوارثة من السلف إلى الخلف، وتستعمل كلمة تقليد للإشارة إلى معنى قديم، وراسخ، وعريق.[2]

فالتقاليد، هي مجموعة من الأنشطة وأنماط السلوك التي تنتقل عبر الزمان وتحقق الاستمرارية والدوام، فهي عناصر ثقافية تنتقل عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية التي تعمل على تدعيم التماسك والوعي بالذات، من خلال أنماط السلوك المعتادة التي يكسبها الفرد من الأسرة، الجماعة وغيرها، فهي لها خاصية التوارث والتناقل من جيل إلى جيل، ومن الماضي إلى الحاضر.[3]

وتعرف التقاليد أيضا، بأنها طرق معينة في السلوك التي تربطها الجماعة بقيم أخلاقية محددة، والتي تتطلب قدرا معينا من الالتزام بقيم معينة، وتستدعي مخالفتها تطبيق جزاءات سلبية واللجوء إلى القهر في مواقف معينة، فهي مرتبطة بنسق من القيم المعترف بها في الجماعة ثم بأوضاع معينة ومحددة، أي هي عبارة عن مجموعة من قواعد السلوك التي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي، والتي تستمد قوتها من المجتمع.[4]

---

1 – فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص164.

2 – نفس المرجع، ص164. نقلا عن:

Max Radin,**Tradition in the encyclopedia of the social sciences**, p67.

3 – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص489.

4 – جمال مجدي حسنين، **سوسيولوجيا المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص118.

* – تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين مفهومي 'العادات' و'التقاليد'. فالعادات تتعلق بالسلوك الخاص، والتي تشير إلى أفعال الناس التي تعودوا عليها وذلك على نحو شبه آلي بفضل التكرار المستمر. أما التقاليد فهي تتعلق بسلوك المجتمع بكليته، وتعني انتقال العادات من جيل إلى جيل خلال التيارات الاجتماعية، أي أن التقاليد تحتفظ بالحكم المتراكمة وذكريات الماضي التي مر بها المجتمع. (للمزيد، أنظر: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2010، ص ص173-175).

وتعتبر التقاليد أقوى القوانين السلوكية غير المكتوبة، حيث يتعرض مخالفيها للعقوبة من قبل المجتمع نظرا لما تتميز به من قوة التأثير في المجتمع، إذ لم تصل إلى ما وصلت إليه من قوى، إلا بحكم قِدمها وارتباطها الوثيق بالقيم الاجتماعية، وما يحيط بهذه الأخيرة من عواطف وعقائد عميقة.[1]

نستنتج من التعاريف السابقة أن مصطلح 'التقليد' هو مفهوم اجتماعي يدل على معنى 'التوريث' والحفاظ على ما هو قديم، ويقاوم ما هو جديد ومستحدث، فهي ترسخ في وجدان المجتمع ولا يمكن تغييرها بسهولة.

التعريف الإجرائي: هي تلك الممارسات وقواعد السلوك المحددة التي كانت تؤديها الأسرة الجزائرية في الماضي، والتي توارثها الأفراد عن أسلافهم، أي هي تلك النماذج التي تناقلها الأجيال من الماضي إلى الحاضر عبر المراحل الزمنية المختلفة.

9/5 - التنشئة الاجتماعية:

هي الأسلوب الذي يتم من خلاله نقل مختلف المعايير الثقافية من لغة، وعادات، وتقاليد، وقيم وغيرها، ويقصد بها عملية التفاعل التي من خلالها يحوّل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، أي هي إعداد الفرد ليكون كائنا اجتماعيا. فالتنشئة الاجتماعية، تعتبر عملية معقدة تتضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تحدث في إطار معين من المعايير والقيم والتفاعلات الديناميكية المستمرة بين الفرد وبيئته، مما يؤدي إلى نمو ذاته تدريجيا.[2]

وتعرف أيضا بأنها العملية التي يتم من خلالها تعليم الأفراد –خاصة صغار السن– القدرات والمهارات والمعارف العلمية والفنية وغيرها، أي من خلال التفاعل المباشر مع البيئة، كما أنهاعبارة عن نقل ثقافة المجتمع وأسلوب التعامل من الكبار إلى الصغار كاللغة والعادات والتقاليد، وبالتالي يتحول الطفل في المجتمع من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي.[3]

---

1 – علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة، بيروت، 1981، ص31.

2 – عباس محمود عوض، **التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي: دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص31.

3 – محجوب عطية الفائدي، **مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي**، ط1، منشورات جامعة عمر مختار، البيضاء، 1992، ص41.

تعتبر الأسرة البيئة الأولى التي تتولى إعداد الطفل منذ ولادته، حيث تقوم بترويضه على آداب السلوك الاجتماعي وتعلمه اللغة والتراث الثقافي والحضاري وغيرها، فهو يتعلم عادات الأسرة وأسلوب حياتها، وتعد عملية التنشئة عملية ضرورية لتكوين شخصية الطفل، من خلال تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تؤهله للمشاركة كعضو فاعل في محيطه الاجتماعي.[1]

تنتقل الظواهر الاجتماعية إلى الفرد وتنغرس في نفسه، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، والعائلة الكبيرة، والمجتمع المحلي، والمدرسة -حيث يوجد نظام التعليم الرسمي-، والرأي العام، وغيرها من أدوات ووسائل نقل التراث الثقافي. فهذه المؤسسات والوسائل، لا يقتصر دورها على النقل المحايد، وإنما يكون ذلك بقوة إلزامية قاهرة تجبر الفرد على الامتثال لما يتلقاه.[2]

التعريف الإجرائي: هي مختلف الأساليب التي يستخدمها الوالدان أو عائلة الزوج في تعليم الأبناء، وفي تطوير مهاراتهم وقدراتهم، بما يتوافق مع المعايير الاجتماعية والثقافية وغيرها.

10/5 - الحداثة:

يقصد بـ 'الحداثة' أو 'التحديث'، الانتقال من المجتمع التقليدي القديم إلى المجتمع التكنولوجي الحديث، وذلك من خلال قدرة المجتمع على التجديد وتعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والبنائية للمجتمع، وما يصاحبها من نمو الديمقراطية وانتشار التعليم، وتزايد تكيف المرء مع القيم والمخترعات الجديدة، حيث يصبح العقل مصدرا للمعرفة. فالحداثة، هي عملية انتقالية تشمل التحول من نمط معرفي إلى نمط آخر يختلف عنه اختلافا جذريا، أي هي انقطاع الطرق التقليدية وبروز عوضها أنماط فكرية جديدة.[3]

كما يشير هذا المفهوم إلى مختلف الانجازات العلمية والتكنولوجية التي أحدثت -ولا تزال تحدث- تغييرات وتعديلات اجتماعية ملائمة، وذلك من خلال العملية الاستهلاكية في الحياة اليومية التي تقوم بتغيير الحياة الاجتماعية وتحويل العديد من العلاقات إلى 'التسلع'، بحيث يصبح لكل شيء مقابل، وخاضع للتبادل النفعي.[4]

---

1 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص495.

2 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص211.

3 – هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص26.

4 – عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص ص221-222.

التعريف الإجرائي: هي الأساليب والممارسات الجديدة التي يكتسبها الأفراد في الأسرة، والمختلفة عن الأساليب التقليدية.

11/5 - الدور:*

يحمل مصطلح الدور معاني مختلفة، فهو يعتبر معيار اجتماعي وعنصر من التفاعل الاجتماعي، كما يعني مجموعة الصفات الشخصية وأنشطة الأفراد التي تخضع للتقييم المعياري، فالدور ملزم للفرد الذي يحتل مكانة اجتماعية وتفرض وجود علاقة تبادلية معينة.

لقد قدم "إرفنج ڤوفمان" (Erving Goffman) (1922-1982) عام 1959 طرحا حديثا لمفهوم الأدوار، فهو يشير إلى فصل ممارس الدور عن الدور الذي يمارسه، وذلك للتمييز بين التوقعات المتعلقة بالدور الاجتماعي وبين التزامات الفرد تجاه الدور الذي يمارسه (وذلك ما يعرف باسم 'صراع الدور')، أي لما يكون الفرد يمارس دورين أو أكثر في نفس الوقت في صورة متناقضة كاشتغال المرأة خارج المنزل، والتي يتوجب عليها أداء الأدوار المتوقعة منها في كل من الأسرة والعمل.[1]

يفرق "رالف لنتون" (Ralph Linton) (1893-1953) بين مفهومي الدور والمكانة، حيث يعتقد أن المكانة هي مركز الشخص بالنسبة لمركز غيره ممن يدخل معهم في علاقات اجتماعية، وهي تعني مجموعة من الواجبات والحقوق. أما الدور فهو الجانب الديناميكي لمكانة الفرد أو مركزه أو وضعه في الجماعة، أي الدور يعني السير على الحقوق والواجبات، حيث يعيش الفرد حياته تقريبا في إطار شبكة من الحقوق والالتزامات الأسرية (علاقات الدور).[2]

---

1 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص364.

2 – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص390. نقلا عن:

Ralph Linton, **The study of man**, Appelton-century, New York,1936, pp4-113.

* – تكمن العلاقة بين الدور والوظيفة في أن الدور يحقق جزء أو مجموعة من الأجزاء الملموسة للوظيفة. (أنظر: الفضيل رتيمي، **المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية: الدراسة النظرية**، ج1، ط1، بن مرابط للطبع والنشر، الجزائر، 2009، ص52).

يجب التمييز بين مصطلحي 'الدور' و'المركز'، حيث أن الدور هو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد، وبما أن الفرد يحتل عدة مراكز في المجتمع فإنه يقوم بعدة أدوار، والتي تقسم بدورها إلى قسمين: أدوار نشطة، وهي أنماط السلوك التي يقوم بها الشخص صاحب مركز محدد في لحظة معينة. وأدوار كامنة، وهي تلك الأدوار التي لا يؤديها الفرد في لحظة معينة لأن الوقت المناسب لها لم يأت بعد، ويفرق العلماء كذلك بين مفهومي 'الدور' و'المركز'، حيث أن الأول هو مجموعة الواجبات، أما الثاني فهو مجموعة الحقوق.[1]

وبتعبير آخر، فإن الفرد يؤدي أدوارا اجتماعية مختلفة في الجماعة التي ينتمي إليها، والتي تقوم على أداء الأفعال المتوقعة ومتابعة النماذج المحددة للسلوك، ويرتبط بهذه الأدوار حقوق وواجبات معينة تحدد وضع الفرد أو موقفه بالنسبة للأعضاء الآخرين في الجماعات.[2]

التعريف الإجرائي: هي تلك المهام والمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين أفراد الأسرة (الأسرة النووية)، وبين الزوجين تجاه عائلة الزوج.

12/5 - السلطة:

هي نوع من أنواع القوة التي تنظم جهود وواجبات الأفراد الآخرين، وذلك من خلال الأوامر التي تصدرها لهم، فهي تعتبر الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يكون مقبولا من طرف أعضاء المجتمع، حيث يخضع الأفراد لتوجيهات وقرارات وأوامر صاحب السلطة، التي تعتبر فعالة كونها صادرة من شخص شرعي حسب اعتقاد الأشخاص الخاضعين لها، أي هي القوة التي تمكن من السيطرة على الأفراد، والضغط عليهم، ومراقبتهم، والحصول على طاعتهم، والتدخل في حريتهم، وتوجيه جهودهم نحو نواح معينة.[3]

---

1 – عاطف وصفي، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص151.

2 – جمال مجدي حسنين، مرجع سابق، ص152.

3 – أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص31.

يقول "ماكس فيبر" (Max Weber) (1864-1920) أن السلطة هي قوة شرعية تستمد شرعيتها من التقاليد والقواعد والأعراف السائدة في كل وقت، والتي تعتبر سمة معظم العلاقات الاجتماعية. وتتمثل السلطة التقليدية في قبول القوانين التي تضعها العادات والأعراف الممارسة من قِبل الأجداد.[1]

تتعدد وتختلف استخدامات مفهوم 'السلطة'، ففي علم الاجتماع، يستخدم لتوضح مفهوم القيادة، أما في علم النفس الاجتماعي فيستخدم لوصف دينامية الجماعة وتأثيراتها على الفرد وعلى سلوكه.[2]

التعريف الإجرائي: هي السيطرة التي يقوم بها الفرد تجاه الأفراد الآخرين في الأسرة، وذلك من خلال إصدار الأوامر لهم ورقابتهم والتدخل في شؤونهم، وهم بدورهم يقومون بطاعته ويخضعون لتوجيهاته وتنفيذ قراراته.

13/5 - العلاقات الأسرية:*

العلاقة هي رابطة من شيئين أو ظاهرتين، بحيث يستلزم تغير أحدهما تغير الآخر، وقد تكون العلاقة علاقة اتفاق أو تبعية. أما العلاقة الاجتماعية فهي رابطة أو صلة بين شخصين أو أكثر أو بين الفرد وجماعته، وتقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون، كما يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة.[3]

يعرف "ماكس فيبر" العلاقة الاجتماعية بأنها: «السلوك الذي يصدر عن مجموعة من الفاعلين إلى المدى الذي يكون فيه كل فعل من الأفعال آخذ في اعتباره المعاني التي تنطوي عليها أفعال الآخرين».[4]

ويعرف علماء الاجتماع 'العلاقة' أيضا بأنها الميل الغريزي للفرد للاجتماع والارتباط بالآخرين من أجل تلبية حاجاته الاقتصادية، أو حاجته إلى من يشاركه ميوله واهتماماته.[5]

---

1 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص50.

2 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، مرجع سابق، ص126.

3 – أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص352.

4 – صلاح مصطفى الفوال، **معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1982، ص ص113-114. نقلا عن:

نيقولا تيماشيف، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، تر: محمود عودة وآخرون، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص ص 295-296.

5 – Gail Myers, **Les bases de la communication humaine**, Trad : Nicole Germain, 2 ème édition, Mc Graw Hill, Montréal, 1990, p59.

* – يرجع سبب إدراجنا لفرضية خاصة بالعلاقات الأسرية إلى أن الأدوار والالتزامات القائمة بين أفراد الأسرة تتجسد من خلال التفاعلات والروابط القائمة بينهم.

كما يعرفها البعض بأنها العمليات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، فهي الإطار التي يحدد تصرفات الأفراد ومختلف مظاهر سلوكهم وأنشطتهم[1].وتعرف أيضا بأنها نموذج التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن، والتي تؤدي إلى ظهور مجموعة توقعات اجتماعية ثابتة كالدور المتبادل بين الزوج والزوجة.[2]

أما مفهوم 'العلاقات القرابية' فهي العلاقة الاجتماعية التي تقوم على أساس الروابط الدموية، وكذلك على علاقة المصاهرة (علاقات العائلة والزواج)، وتقوم هذه العلاقة على ارتباط أسري محدد ثقافيا، حيث تلعب الثقافة دورا في تحديد أشكال العلاقات الأسرية، كما أنها تقوم على طبيعة الحقوق والواجبات والالتزامات وصور التنظيم الموجودة بينهم*، وبالتالي يشعر الأفراد خلالها بوحدة الروابط الأسرية وبتكاملهم، كما تشكل العلاقات الزواجية جزءً أساسيا من نسق القرابة، وتمثل القرابة النسق التقليدي للمراكز والأدوار التي يلتزم بها الأقارب المتصلون ببعضهم عن طريق الزواج، والتي تحكم سلوكهم.[3]

التعريف الإجرائي:

العلاقات الأسرية: هي تلك التفاعلات القائمة بين أفراد الأسرة الزواجية، والناتجة عن الأدوار والالتزامات المتبادلة بينهم.

العلاقات القرابية: هي تلك الواجبات والالتزامات التي يؤديها الزوجان تجاه عائلة الزوج، وما ينتج عن هذه التفاعلات من روابط، وشعور بالانتماء، وتكامل، والوحدة الجماعية.

---

1 – عدنان أبو مصلح، مرجع سابق، ص346.

2 – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص437.

3 – دينكن ميتشيل، مرجع سابق، ص85-87.

* – تقوم الاصطلاحات القرابية بتنظيم السلوك الاجتماعي الذي يؤدي إلى تماسك البناء الاجتماعي واستمراره، حيث يدل كل اصطلاح على دور معين يتمثل في مجموعة محددة من أنماط العلاقات الاجتماعية. فالزوج والزوجة يتعاونان اقتصاديا (التخصص في العمل) ومسؤوليتهما مشتركة في تربية الأبناء، فكل مجتمع يقوم بتحديد الأدوار الاجتماعية المصاحبة للمراكز. (للمزيد، أنظر: عاطف وصفي، مرجع سابق، ص122).

14/5 - المجتمع التقليدي:

يعرف كل من "ويليام أوجبرن" (William.F.Ogburn) (1886-1959) و"ماير نيمكوف" (Meyer.F.Nimkoff) (1904-1965) المجتمع التقليدي بأنه عبارة عن جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش في بيئة واحدة، وما يميزها عن غيرها من الجماعات هو ارتباطها بعلاقات الإقامة والجوار، وبالتنظيم الكلي للحياة الاجتماعية، أي هو المجتمع الذي تسود فيه المعايير المقبولة، وزيادة الرقابة الاجتماعية، وكذلك مقاومة الرغبة في التغيير.[1]

فالمجتمع التقليدي هو المجتمع الذي يتميز بطريقة معينة في الحياة، والذي يعتمد أفرادها أساسا على الزراعة والاستقرار في الأرض والارتباط بها لفترات زمنية طويلة، وتلعب ملكية الأرض دورا أساسيا في تشكيل العلاقات الاجتماعية.[2]

ويقول الباحثون أن ما يميز المجتمع الريفي هو الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في القرية، وتمثل الزراعة محور نشاطاتهم الجمعية.[3]

التعريف الإجرائي: هو المجتمع الذي يتميز بنمط معيشي بسيط، والذي يعتمد سكانه أساسا على الزراعة، وخدمة الأرض، والحرف اليدوية، واستغلال الطبيعة، والأفراد فيه يخضعون إلى معايير محددة، أما العلاقات الاجتماعية فيه فتكون وطيدة.

15/5 - المجتمع الحضري:

يرى بعض علماء الاجتماع أن مفهوم المجتمع الحضري أو المدينة هو المجتمع الذي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي: السكان، الأبنية، وسائل النقل، التكنولوجيا وغيرها من العناصر التي تتضمنها المدينة. فالمجتمع الحضري هو المجال الذي يتضمن الأداء الوظيفي لتلك العناصر مجتمعة ومتكاملة فيما بينها، والتي تشكل نمطا حضاريا خاصا ومعينا.[4]

---

1 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص56. نقلا عن:

William F Ogburn, Meyer F Nimkoff, **Sociologie**, 4th edition, Houghton Mifflin miffin company, New York,1964, p2910.

2 – محمد عباس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا: علم الإنسان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص105.

3 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص391.

4 – سعيد أحمد هيكل، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص87.

يعرف "ألفين بوسكوف" (Alvin Boskoff) (1927) المجتمع الحضري بأنه ذلك المجتمع الذي يتميز بهيمنة المهن والأعمال التجارية والصناعية وما يتعلق بها من خدمات، وارتفاع مستوى التفاعل الاجتماعي وسهولة المواصلات وما إلى ذلك، كما يتميز هذا المجتمع بتقسيم العمل، وما يتبعه من تعقيد اجتماعي، وتنوع في الخدمات، والوظائف، والمؤسسات، التي هي نتاج تفاعل القوى الايكولوجية والثقافية والاجتماعية، وأيضا يقوم التنسيق والضوابط الاجتماعية فيه على أساس غير قرابي.[1]

يرى "لويس ويرث" (Louis Wirth) (1897-1952) أن المدينة هي وحدة اجتماعية لها أنماطها وأنساقها المميزة، والتي لا نجدها في أية وحدة اجتماعية أخرى[2]، فهي عبارة عن تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محددة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية، والتي تتميز بالتخصص وتعدد الوظائف.[3]

التعريف الإجرائي: هو المجتمع الذي يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات المختلفة والمغايرة عن تلك التي يتميز بها المجتمع الريفي التقليدي، كتعقد الحياة الاجتماعية، كثرة الاتصالات والتنقل، توفر مختلف الخدمات والتسهيلات، الاعتماد على الوسائل التكنولوجية، انتشار الثقافة الاستهلاكية، تنوع العمل، الاتجاه نحو الفردية وما إلى ذلك.

---

1 – سامية محمد جابر، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص37. نقلا عن:
Alvin Boskoff, **The sociology of urban regions**, New York App century, 1962, pp17-20.

2 – سعيد أحمد هيكل، مرجع سابق، ص88.

3 – مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص258. نقلا عن: مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1928، ص ص111-112.

6 – مناهج وتقنيات البحث:

1/6 - مناهج البحث: إن استخدام المنهج أو المناهج في أي بحث علمي، يتوقف أساسا على طبيعة الموضوع. وبما أن هدف بحثنا يسعى إلى توضيح التغير الذي طرأ على بنية الأسرة الجزائرية وتأثيره على أدوارها التقليدية في المجتمع الحضري، فإن المناهج التي نعتمد عليها في البحث هي كالآتي:

1/1/6 - المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يهدف إلى جمع معلومات دقيقة عن الظاهرة محل الدراسة، وهو يعتبر من أساليب تحليل المعطيات الدقيقة عن ظاهرة ما، في فترة أو فترات زمنية معينة، وتفسيرها بطريقة موضوعية انطلاقا من المعطيات الخاصة بالظاهرة [1]. وبالتالي نسعى من خلال المنهج الوصفي إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين المتغيرات (أي في حال وجودها، هل هي طردية أم عكسية، وأيضا، هل هي موجبة أم سالبة)، والتعمق في فهم العلاقات والأسباب الكامنة وراء الظواهر، وذلك بالاستعانة بمختلف الأدوات والعينات والتحليلات، ومن ثم استخلاص النتائج.

تتمثل أهمية هذا المنهج، في دقة تفاصيله، واتساع نطاقه، وعمق مضمونه، كما تعبر النتائج المستخلصة من البحوث الوصفية عادة عن حقيقة الظاهرة في الظرف الذي أجريت فيه، كما تكون هذه الأخيرة في شكل إحصائي موضوعي دقيق لا يحتمل الجدل في التفسير.[2]

نسعى من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى تحليل البيانات الإحصائية تحليلا سوسيولوجيا، مع دعم وإثراء التحليلات بالمعطيات والملاحظات التي جمعناها حول الموضوع البحث.

فالمعطيات الميدانية التي تحصلنا عليها قمنا بتحويلها إلى جداول إحصائية، وذلك في شكلين:

- التحليل الأحادي للجداول الأحادية المتغير (دراسة وتفسير المتغيرات كل على حدى).
- التحليل الثنائي أو المتعدد للجداول المزدوجة والمركبة (تحليل العلاقات بين متغيرين أو أكثر).

---

1 – محمد أحمد بيومي وآخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص191.

2 – فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية: انجليزي-فرنسي-عربي**، أكاديميا للنشر والطباعة، بيروت، 1998، ص ص126-127.

2/1/6 - المنهج الكمي: هو مجموعة الطرق العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع وتنظيم وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالظواهر التي يمكن قياسها كميا، حيث يقوم هذا المنهج على رصد التحاليل الإحصائية للمعطيات الامبريقية.[1]

نسعى من خلال التحليل الكمي إلى كشف ومعرفة المتغيرات المسببة في حدوث الظاهرة باستخدام طرق القياس، كما يسمح لنا هذا المنهج بدراسة الموضوع دراسة علمية وموضوعية نظرا لاعتماده على بيانات واقعية قابلة للمعالجة الإحصائية، وتعتبر الاستمارة من أهم تقنيات البحث الكمي. ويستمد المنهج الكمي قوته وفعاليته من مجموعة من الاعتبارات أهمها زيادة قدرة الباحث على الإحساس بمدى التغير.[2]

3/1/6 - المنهج التحليلي المقارن: هو نوع من البحث الذي يهتم بدراسة وحدة للمقارنة (جماعة، مؤسسة وما إلى ذلك)، والذي يقوم فيه الباحث باختيار المؤشرات للمقارنة والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر، وإبراز أسبابها والعوامل المسببة في ظهورها وتطورها، وكذا الارتباطات والتداخلات القائمة بين كل منها[3]، كما يهدف التحليل المقارن إلى وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية عبر المراحل الزمنية المختلفة[4]. لقد ارتبط هذا المنهج بالاتجاه التطوري تحت تأثير كتابات "شارل داروين" (Charles.R.Darwin) (1809-1882) في القرن التاسع عشر، من خلال تتبع التاريخ الطبيعي للظواهر الاجتماعية كالأسرة وغيرها. [5]

---

1 – فضيل دليو، **أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص23.

2 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996، ص178.

3 – فيصل السالم، توفيق فرح، **قاموس التحليل الاجتماعي**، ط1، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، دار المثلث، بيروت، 1980، ص ص43-44.

4 – Gordon Mace, François Pétry, **Méthodes en sciences humaines**: **Guide d'élaboration d'un projet de recherches en sciences sociales**, 4ème édition, Edition De Boeck Université, Québec, 2000, p117.

5 – محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص75-76.

وبما أن الظواهر الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بماضي المجتمع وتتأثر به في نشأتها ونموها، كان على الباحث الاجتماعي الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة، والتوصل إلى عوامل تغيرها وانتقالها من حالة إلى حالة، وذلك بالاعتماد على مصادر متنوعة ومتعددة منها: الكتب، الوثائق المكتوبة، التراث الشفهي وما إلى ذلك*.[1]

2/6 - تقنيات البحث:

1/2/6 - الملاحظة: هي عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين الباحث والمبحوث، من أجل جمع معلومات محددة حول موضوع معين، حيث يلاحظ الباحث من خلالها ردود أفعال المبحوث، وذلك بشكل مخطط وهادف قصد الوصول إلى التفسير. كما تعرّف أيضا بأنها تقنية أو أداة من أدوات جمع البيانات التي يعتمد الباحث خلالها على السمع أو مراقبة ومشاهدة السلوك والأحداث.[2]

2/2/6 - المقابلة الموجهة: هي التبادل اللفظي بين الباحث والمبحوث، حيث يقوم الباحث بتدوين ما يدلي به المبحوث من إجابات وفق نموذج معد مسبقا، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة ومفصلة تخدم موضوع البحث وأهدافه، وتساعد الباحث بذلك على الوصف الكلي للوقائع.[3]

---

1 – محمد أحمد بيومي، **أسس وموضوعات علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص54.

2 – موفق الحمداني وآخرون، **مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي**، ط1، مؤسسة الوراق النشر والتوزيع، عمان، 2006، ص220.

3 – موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص197.

* – يخضع المجتمع خلال المراحل التاريخية لعدة تطورات بفعل التغيرات التي تصيب العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم، وتتمثل العلاقة بين الأنثروبولوجيا والتاريخ في أنه من أجل فهم البناء الاجتماعي الحالي لابد من الرجوع إلى أحداث الماضي، حيث يتيح التاريخ معرفة واسعة للمجتمعات المختلفة ويبرز الفروق بينها، كما يساعد في عملية المقارنة في الدراسات التتابعية. (للمزيد، أنظر: نخبة من أعضاء هيئة التدريس، **الأنثروبولوجيا: علم الإنسان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص112-113).

توجه المقابلة نحو هدف واضح ومحدد، فهي الأسلوب الذي يهدف إلى الحصول على البيانات المفصلة عن أنماط السلوك، أو التفسيرات المعينة لهذه الأنماط من السلوك، ويمكن من خلال هذه الأداة الاستكشافية التعرف على الذكريات المتعلقة بالأحداث الماضية، وتسمى كذلك بالبيانات الاسترجاعية الممتدة عبر الزمن.[1]

تعتبر تقنية المقابلة من أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد، واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم، حيث أن هذه التقنية لا تهدف فقط إلى حصر الوقائع، بل أيضا التعرف على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها.

3/2/6 - الاستمارة: يعرف "ريمون بودون" (Raymond Boudon) (1934-2013) الاستمارة بأنها: «سلسلة من الأسئلة التي تطرح على الأفراد، والتي تعتبر الأداة الأساسية لأي تحقيق موسع، حيث يتطلب بناؤها تدريبا تقنيا قويا وخبرة ميدانية طويلة».[2]

ويعرِّف البعض 'الاستمارة' بأنها الأداة التي تستخدم في العلوم الاجتماعية، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمعدة سلفا من طرف الباحث بهدف الحصول على حقائق وآراء موضوعية حول موضوع محدد، ويكون ذلك من خلال المقابلة الشخصية المباشرة أو من خلال المراسلة، وتكون أغلب الأسئلة فيها مغلقة، أما في حالة الأسئلة المفتوحة فإن المبحوث يجيب عنها بكل حرية، بعدها تُكمم بكل دقة كما هو الحال في الأسئلة المغلقة.[3]

---

1 – فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2006، ص121.

2 – Raymond Boudon et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Edition Bethsabée Blumel Janine Faure, Paris, 2005, p190.

3 – أحمد شفيق السكري، مرجع سابق، ص429.

تعتبر تقنية الاستمارة الأداة الأساسية التي اعتمدنا عليها في جمع المعطيات الميدانية، حيث سعينا من خلالها إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة، والتحقق من مدى صحة أو خطأ الفرضيات المصاغة. أما فيما يخص كيفية تطبيق الاستمارة وجمع المعطيات الميدانية فقد كانت عن طريق المقابلة 'الاستمارة بالمقابلة'.

وفيما يتعلق بدليل المقابلة، فقد قمنا بإعداد وضبط الأسئلة التي سعينا من خلالها إلى جمع المعطيات التي تخدم تساؤلات البحث وأهدافه.

7 – الدراسات السابقة:

1/7 - الدراسات العربية:

1/1/7 - دراسة "سناء غالب الغرايبة"، 'دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية':

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تعليم الإناث في التحولات المرتبطة بحرية المرأة الاجتماعية والاقتصادية في بلدة "حوارة"-أربد، وفي تغير نظرة المجتمع لمكانة المرأة، وقد أخذت الباحثة 76 فتاة كعينة للدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

– يعتبر التغير في بناء الأسرة من أهم مؤشرات التغير الاجتماعي، ويتجسد ذلك في تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي، كما أنه بفضل حصول المرأة على التعليم أصبح لها دور مهم في الأسرة، وذلك من خلال مشاركتها في المسؤوليات الاقتصادية للأسرة.

– بالرغم من التطورات التي طرأت على الأسرة والانجازات التي حققتها المرأة على مختلف الأصعدة، فإن المجتمع لا يزال يعطي السلطة للرجل (السلطة الأبوية).

– التغير في الفكر الاجتماعي للأسرة الريفية هو تغير سطحي، إذ بالرغم من التغيرات التي أحدثها تعليم المرأة، فإن التغير يشمل مساهمتها الاقتصادية فقط، وأن الذكر لا يزال يملك المكانة والسلطة العليا في الأسرة.[1]

تبرز العلاقة بين موضوع الباحثة وموضوعنا في أن ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة من خلال حصولها على التعليم له دور في تمكن المرأة من المشاركة في القرارات الاقتصادية للأسرة وفي إعادة توزيع الأدوار في الأسرة، ولكن على الرغم من تغير وضعها في المجتمع، فإن سلطتها ومكانتها في الأسرة تبقى أدنى من مكانة وسلطة الزوج، كما أن تغير بناء الأسرة له دور في تغير الأدوار الأسرية.

التغيرات التي طرأت على أدوار المرأة لم تشمل الجانب الاقتصادي فقط، بل أصبح لها مكانة وسلطة في الأسرة مثلها مثل الرجل. كما أن المجتمع الذي أجرت فيه الدراسة هو ذو طابع ريفي، والذي تختلف خصائصه عن خصائص المجتمع الحضري. كذلك فإن الفترة التي قامت فيها بالدراسة تختلف عن التي قمنا بها، حيث أن مع مرور الزمن تطرأ على المجتمع تغيرات التي من الممكن أن تؤثر على نتائج البحث.

---

1 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، المجلد1، سلسلة مطبوعات الأسرة، عمان، 2007، ص ص53-54. نقلا عن: سناء غالب الغرايبة، دور التعليم في تغيير واقع المرأة الريفية الأردنية: دراسة لقرية حوارة-شمال الأردن، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، 2002.

2/1/7 - دراسة "سناء الخولي"[1]: تطرقت الباحثة في دراستها إلى ظاهرة التغير في الأسرة في العالم العربي. وعلى أساس ذلك، طرحت مجموعة من التساؤلات تمثلت في:

- هل فقدت الأسرة العربية البعض من وظائفها، أم لا تزال تحتفظ بها؟

- هل أدت التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية إلى تغير الوظائف التقليدية للأسرة؟

استنتجت الباحثة من خلال البحث أن الأسرة النواة في المجتمع العربي تعتبر نتيجة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، ولكن ليس بنفس وتيرة التغير بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعيا، أي أن الأسرة النواة في المجتمعات العربية لا تزال محتفظة ببعض خصائص الأسرة الممتدة التقليدية، لذلك يطلق عليها اصطلاح "الأسرة النواة غير المنعزلة". لقد أدى تغير بناء الأسرة بالضرورة إلى تغير أدوار كل من الزوج والزوجة، وأن فقدان الزوج لسلطته في الأسرة وارتفاع مكانة المرأة ومشاركتها الفعلية في التخطيط لمستقبل الأسرة وفي اتخاذ القرارات لم يعد أمرا منتشرا، فالتغير في وظائف الأسرة له تأثيرات متشابهة على المجتمعات، أما الفرق فيكمن في درجة التأثير، كما أن الأسرة انفصلت عن نسقها القرابي، ولكن مع بقاء أفرادها محافظين على التماسك والترابط. كذلك أوضحت النتائج أن الأسرة تحولت من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة، وأصبحت مقبلة على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، ولكن في نفس الوقت بقيت حريصة على عدم التغيير في القيم أو البناء الإيديولوجي.

تناولت الباحثة تغير بناء ووظائف الأسرة بسبب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي خضع لها المجتمع، حيث أدت هذه التغيرات إلى التطور في شكل الأسرة واتخاذها النمط النووي وتحولها إلى وحدة مستهلكة، وأن انفصال الأسرة عن نسقها القرابي قد أدى إلى تراجع الأدوار التقليدية للمرأة، وفي نفس الوقت أصبحت تؤدي أدوارا أسرية حديثة، كما أصبح هناك تداخل في أداء الأدوار بين الزوجين.

ركزت الباحثة على تغير وظائف الأسرة ولم تركز أكثر على الجانب المتعلق بتغير بنية الأسرة وخروج المرأة للعمل، حيث أن هذين الأخيرين لهما دورا كبيرا في تغير الأدوار الأسرية وفي إعادة توزيع الأدوار بين الزوجين، كذلك فإن الباحثة تناولت التغيرات التي طرأت على الأسرة العربية بصفة عامة، ولم تقم بدراسة مجتمع معين للحصول على تفاصيل دقيقة حول مختلف التغيرات التي طرأت على الأسرة، كما أن المجتمعات العربية تختلف عن بعضها من حيث الخصائص والمميزات، والتي من الممكن أن تؤثر على نتائج البحث.

---

1 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 95 وص ص 214-217.

2/7 - الدراسات الجزائرية:

1/2/7 - دراسة "نبيلة عيساوة"[1]، 'التغيرات الطارئة على أدوار المرأة الجزائرية ومظاهرها الجديدة في الأسرة والمجتمع': تهدف الباحثة من خلال البحث إلى معرفة الظروف الجديدة التي طرأت على الأسرة الجزائرية بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة، وعلاقة ذلك بظهور أدوار جديدة ومتعددة في كل من الأسرة والمجتمع، وهل ساهمت هذه التغيرات في التحسين من مكانة ووضعية المرأة، كما تهدف إلى الكشف عن اتجاه المرأة الجزائرية نحو ممارسة الأدوار الجديدة، وما إذا كانت هذه الأخيرة تتفاوت حسب المكانة الاجتماعية والأسرية للمرأة، وهل أداؤها لهذه الأدوار يدعم مكانتها في كل من الأسرة والمجتمع، وهل يدخلها ذلك في صراع مع مسؤولياتها المتزايدة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في تحليلها الأدوار التي كانت تؤديها المرأة في المجتمع التقليدي، وفي إبراز الأدوار الجديدة التي أصبحت تمارسها المرأة في الأسرة والمجتمع، كما اعتمدت على المنهج المقارن، وذلك في الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في أداء المرأة العاملة والماكثة بالبيت لهذه الأدوار، أما حجم العينة فقد حدد بـ 240 مبحوثة،.كما استغلت الباحثة ظروف جمع المعطيات، حيث قامت بتسجيل الملاحظات حول سلوك بعض النساء والظروف المحيطة بهن، وعلاقة الأم بالأبناء، وبالزوج، وبالأقارب، والصعوبات التي تواجهها، وتصرفاتها تجاه حل المشكلات وغيرها، وذلك من خلال استعانتها بتقنية 'الملاحظة بالمشاركة'. أما فترة البحث فقد امتدت من شهر سبتمبر من سنة 2009 إلى نهاية شهر مارس من سنة 2010. وتوصلت الباحثة من خلال البحث إلى ما يلي:

– هناك تفاوت في أداء الأدوار بين المرأة العاملة والماكثة في البيت، فالمرأة الماكثة في البيت تجمع بين الأدوار التقليدية والحديثة، أما المرأة العاملة فتتّبع الطرق الحديثة، فالدور المتعلق بتنشئة الأبناء قد تغير مع ظهور المؤسسات الاجتماعية البديلة (كالمدرسة، دور الحضانة وغيرها) سواء بالنسبة للماكثة في البيت أو العاملة، وأصبح للمرأة دور بارز في تعليم الأبناء ومتابعة دروسهم وخصوصا المرأة العاملة، فبالرغم من ظروف الحياة الحضرية التي جعلت المرأة العاملة تصطدم ببعض العوائق في تأدية أدوارها الأسرية، فإنها بقيت محافظة على أدوارها الخاصة برعاية الأبناء، في حين تجد المرأة الماكثة في البيت صعوبات في مساعدة الأبناء

---

1 – نبيلة عيساوة، **التغيرات الطارئة على أدوار المرأة الجزائرية ومظاهرها الجديدة في الأسرة والمجتمع: دراسة ميدانية مقارنة بين المرأة الماكثة بالبيت والمرأة العاملة-مدينة البليدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2011-2012.

في الدراسة. أما مشاكل الأبناء خارج البيت فإن المرأة العاملة تتحمل مسؤولية حلها، في حين يقل قيام المرأة الماكثة بالبيت بهذا الدور بسبب محدودية معرفتها وخبرتها بالعالم الخارجي.

– عرفت المرأة في الأسرة تغيرا في مكانتها كالمشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء الآراء، حيث كلما كان دخلها متوسطا أو عاليا، كان لها دور في تسيير ميزانية الأسرة واتخاذ القرارات، أي أصبحت تتشارك إلى جانب الزوج في القيام بالدور.

– لا تزال المرأة تقوم بدور الإشراف عن أمور البيت كإعداد الطعام وغير ذلك، ولكن مع وجود مظاهر التغير والمتمثلة في مساعدة الزوج والاستعانة بالوسائل التكنولوجية والاعتماد على الأطعمة الجاهزة، وذلك ما أدى إلى تقلص بعض أدوارها. أما فيما يخص نوع الأطعمة المحضرة، فإن المرأة تعتمد في تحضير الطعام على الأطباق الحديثة والسريعة التحضير وعلى الأطعمة الجاهزة، بينما تعتمد المرأة الماكثة في البيت على الأطباق التقليدية والجاهزة معا.

– تتلقى الزوجة الماكثة في البيت المساعدة من الأبناء الأكبر سنا والأقارب، أما المرأة العاملة فتتلقى المساعدة من الزوج، الخادمة والمربية. يقوم الزوج في الأسرة النووية بمساعدة زوجته العاملة في الأعمال المنزلية، أما فالزوجات الماكثات في البيت فلا يتلقين المساعدة من الأزواج، وذلك بسبب تشارك نفس المسكن مع الأقارب. كما ينتج عن عدم وجود مسكن مستقل تدخل أهل الزوج في الشؤون الخاصة بالزوجين.

– لم يعد دور الأقارب في العائلة التقليدية كالسابق، فتقلص حجم الأسرة أدى إلى تقلص العلاقات القرابية، والتي أصبحت محصورة في المناسبات الخاصة كالأعياد الدينية والاجتماعية. أما مساعدة الأقارب فتظهر أكثر لدى المبحوثات الماكثات بالبيت مقارنة بالعاملات.

– من الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة، بعد مكان العمل عن مكان الإقامة، حيث يجعلها ذلك مقصرة في شؤونها تجاه البيت والأبناء.

– ترى أغلبية المبحوثات أن العمل لا يتعارض مع دورها في الأسرة، بل يساعدها على تأمين مستقبلها ومستقبل الأسرة، وعلى تغيير جوانب من حياتها الأسرية والاجتماعية.

تناولت الباحثة جانب من موضوعنا والمتمثل في تغير أدوار المرأة في الأسرة سواء المرأة العاملة أو الماكثة في البيت، فكلتاهما تغيرت أدوارهما مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، ولكن مع وجود بعض الاختلافات بينهما. فبالنسبة للمرأة العاملة، يلاحظ أن أدوارها قد تغيرت وتعددت، وكذلك تغيرت طبيعة

علاقتها مع الزوج، وذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها خروج المرأة للعمل وحصولها على أجر مقابل ذلك، توفر مختلف الخدمات والوسائل التكنولوجية والمؤسسات البديلة وغيرها. لقد تغيرت مكانة المرأة في الأسرة وأصبحت تشارك في اتخاذ القرارات والتدبير في ميزانية الأسرة، كما أصبحت تستعين بالوسائل التكنولوجية في أداء أدوارها وتتبع في إعداد الوجبات كلا الطريقتين 'التقليدية والحديثة'، كما أنها تتلقى المساعدة في أداء الأدوار سواء من الزوج أو الأبناء أو الخادمة. أما العلاقة بين الزوجين فأصبحت تقوم على التبادل والاحترام. كما أن نوع السكن يؤثر على طبيعة العلاقة بينهما، بمعنى أن العيش في مسكن مستقل عن العائلة يساهم في التفاهم والتعاون بين الزوجين وتوطيد العلاقة بينهما، على عكس الأسرة التي تعيش في مسكن مشترك مع العائلة القرابية، حيث يتدخل فيها أهل الزوج في شؤونها الخاصة بالزوجين، كما يؤثر تغير الأسرة نحو النمط النووي واستقلاليتها عن العائلة على العلاقات القرابية، فبفعل تعدد الأدوار وضغوطات الحياة الحضرية تراجعت العلاقات القرابية وأصبحت تقتصر على المناسبات الخاصة.

بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة، فإن نتائج بحثنا لا تتفق مع بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الأخيرة، حيث بينت نتائج بحثنا أن الزوج في الأسرة النووية هو من يتولى عادة متابعة سلوك الأبناء خارج الأسرة، كما أن المرأة في الأسرة النووية بغض النظر إذا كانت عاملة أو غير عاملة وبغض النظر عن الفئة المهنية التي تنتمي إليها، فإنها تساهم في تسيير ميزانية الأسرة واتخاذ القرارات، حيث أصبحت تتشارك إلى جانب الزوج في القيام بهذه الأدوار.

2/2/7 - دراسة "نعيمة مدان"[1]، 'نمط الأسرة الجزائرية في ظل التحضر والتغير الاجتماعي':

يهدف البحث إلى معرفة ما إذا كان التحضر وما صاحبه من تغير اجتماعي قد أدى إلى زوال نمط الأسرة المركبة وظهور نمط الأسرة النووية في المجتمع الجزائري، فمن خلال التساؤل الرئيسي تتساءل الباحثة ما إذا كان فعلا نمط الأسرة قد تغير في المجتمع الجزائري، وما هو النمط الأسري السائد حاليا، وهل للتغير الاجتماعي والتحضر والاستقلالية في السكن دور في تغير نمط الأسرة الجزائرية، وهل هناك عوامل أخرى أثرت في تغير نمط الأسرة الجزائرية.

---

1 – نعيمة مدان، **نمط الأسرة الجزائرية في ظل التحضر والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية لمنطقة ذراع بن خدة-ولاية تيزي وزو**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

اعتمدت الباحثة في بحثها على المنهج الكمي التحليلي، كما استعانت على المنهج الكيفي في تحليل وتفسير البيانات، وفيما يخص تقنيات البحث فقد استخدمت تقنية الملاحظة المباشرة (فترة البحث الاستطلاعي) والملاحظة بالمشاركة، وذلك من خلال التواجد مع الأسر أثناء الزيارات، أما حجم العينة فقد تمثلت في 230 أسرة اختيرت عشوائيا من وسط مدينة ذراع بن خدة ولاية تيزي وزو (212 أسرة متغيرة إلى النمط النووي، و18 أسرة مركبة غير متغيرة).

أما النتائج التي توصلت إليها في البحث تمثلت فيما يلي:

– أدى التغير الاجتماعي إلى تغير نمط الأسرة الجزائرية، حيث طرأت عليها عدة تغيرات ولم تعد تعتمد على النشاط الزراعي، كما أن تعليم الأبناء لم يعد مقتصرا على الزراعة، بل أصبح يمس مجالات أخرى مختلفة ومتنوعة، حيث استقرت الأسرة في المدن من أجل العمل والتمتع بالعيش الكريم. لقد أثرت التغيرات على البناء الداخلي للأسرة من حيث الأدوار والوظائف كخروج المرأة للعمل وحظيها بفرص التعليم، فمن خلال خروج المرأة للعمل والتعليم وتحررها فكريا واقتصاديا، طرأت على الأسرة تغييرات واضحة أهمها تقلص حجم الأسرة.

– لعبت البيئة الحضرية بمرافقها الضرورية دورا في تغير نمط الأسرة إلى النمط النووي، حيث خلقت البيئة الحضرية نوعا جديدا من العلاقات التي حلت محل العلاقات العائلية والقرابية. فالبيئة الحضرية لعبت دورا في تغير نمط وطريقة تفكير الأفراد، كما ساعدت على امتلاك الأسر سكنات فردية تتوفر على مختلف المرافق الضرورية باعتبارها النمط الملائم مع طبيعة الحياة الحضرية. وقد ظهر هذا النمط من الأسر تزامنا مع التحضر السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية، حيث أن ضيق السكنات الحضرية جعلها لا تتسع إلا للأسرة النووية، كما أن توفر البيئة الحضرية على مختلف مرافق الترويح قد عوض فرص اللقاءات العائلية.

– يرجع ظهور النمط الجديد للأسرة كذلك إلى التطور الحضري والتكنولوجي وتوسع المدن، حيث شجع هذا الأخير الأسر الريفية على الزحف والانتقال للعيش والاستقرار في الوسط الحضري، وفي شكل وحدات صغيرة.

– ساهم عمل المرأة في تغير نمط الأسرة الجزائرية، ونتج عن مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية التوسيع في إمكانيات الأسرة وقدراتها المادية، حيث أصبحت المرأة عضوا فعالا في الأسرة، تتحمل إلى جانب الزوج الأعباء والمسؤوليات دون اللجوء إلى المساعدة من العائلة.

– تتميز الأسرة النووية بنوع من المساواة بين الجنسين ومشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات.

– هناك عوامل أخرى أدت إلى تغير بنية الأسرة الجزائرية نحو النمط النووي، من بينها الخلافات والمشاكل اليومية المترتبة عن ضيق السكن، حيث يُجبَر العديد من الأزواج الاستقلال في مسكن خاص بهدف تحقيق الراحة وتسيير شؤون الأسرة، بعيدا عن الضغوطات والتوترات الدائمة بين أفراد العائلة.

– على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأسرة النووية، فإنها بقيت محتفظة ببعض السمات التقليدية المنحدرة من العائلة كالتعاون، والتضامن، والقيام بالزيارات في المناسبات.

تكمن علاقة موضوع الباحثة بموضوعنا في تناولها لظاهرة تغير نمط الأسرة الجزائرية في المجتمع الحضري، حيث أدى هذا الأخير إلى ظهور نوع جديد من العلاقات الاجتماعية، وذلك بالرغم من بقاء العلاقات القرابية قائمة في المجتمع. لقد أدت الهجرة الواسعة للأسر نحو المدن إلى تقلص حجم الأسرة، حيث أن السكنات الحضرية لا تتسع للعائلة الممتدة، بل هي تتناسب مع نمط الأسرة النووية. لقد لعبت البيئة الحضرية دورا في تغير نمط الأسرة وطريقة تفكيرها وتوجهاتها، حيث أن انتقال الأسرة النووية للعيش في المدينة وبعيدا عن العائلة المركبة جعلها تتخلى عن مهنة الزراعة وتمتهن مهن أخرى متعددة في قطاعات متنوعة، كما أن التعليم لم يعد يقتصر على الزراعة، بل أصبح يشمل عدة مجالات متنوعة، كذلك فإن توفر المجتمع الحضري على مختلف المرافق الترويحية قد عوض فرص اللقاءات مع العائلة الممتدة. لقد أثرت التغيرات على نظام الأدوار وعلى الوظائف الأسرية، حيث كان لخروج المرأة التعليم والعمل وإثبات إمكانياتها وقدراتها دور في تغير نمط الأسرة، كما أصبح هناك نوع من المساواة بين الجنسين كمساهمتها في اقتصاد الأسرة، ومشاركتها إلى جانب الزوج في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات، ولكن من جهة أخرى بقيت الأسرة النووية محتفظة ببعض الأدوار التقليدية كالتعاون والقيام بالزيارات في المناسبات الخاصة.

ركزت الباحثة من خلال بحثها على تغير البناء الأسري والعوامل التي ساهمت في ذلك، ولكنها لم تتطرق بالتفصيل إلى التغيرات التي طرأت على نظام الأدوار في الأسرة، كتغير أدوار الزوجين وكيفية إعادة توزيع الأدوار بينهما بعد تقلص الأسرة، أي بعد استقلالية الأسرة النووية عن العائلة.

3/2/7 - دراسة "فريدة مشري"[1]، 'العمل المنزلي وثقافة النوع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية':

يهدف البحث إلى معرفة كيفية توزيع الأدوار المنزلية ورعاية الأبناء بين الزوجين، وهل توزيع الأعباء بين الزوجين أصبح يتميز بالمرونة والمشاركة، ومعرفة ما إذا كانت ثقافة النوع الاجتماعي تؤثر على المواقف الفردية لدى الزوجين من تقسيم الأدوار الأسرية، وهل لموارد الزوجين (التعليم، المهنة، الدخل) دور في تقسيم العمل المنزلي ورعاية الأبناء، وهل تؤثر بنية الأسرة في ذلك.

اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي، والمقارنة بين الحالات الفردية حسب متغيرات الدراسة، أما الوسيلة التي اعتمدتها في جمع المعطيات فتمثلت في الاستبيان، وفيما يخص عينة البحث فقد شملت 500 مبحوث، أما فترة البحث فقد امتد من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر من سنة 2009، وذلك في كل من الولايات: مستغانم، البليدة ووهران. وبعد تحليل المعطيات توصلت الباحثة إلى ما يلي:

– كلما ارتفع عدد الأبناء في الأسرة، كان الاتجاه نحو التقسيم غير التقليدي للأنشطة الداخلية الأنثوية، وكلما قل عدد الأبناء، كان هناك اتجاه نحو التقسيم غير التقليدي للمهام، أي أن قلة عدد الأبناء تساعد الأسرة على تقسيم الأعباء المنزلية بشكل غير تقليدي بين الزوجين فيما يخص الأنشطة اليومية الروتينية الداخلية. أما تقسيم الأنشطة الخارجية الذكورية فإن عدد الأبناء لا يؤثر في ذلك.

– لا توجد علاقة بين نمط الأسرة وبين تقسيم الأنشطة الداخلية الأنثوية، أي الطابع الأنثوي للنشاطات المنزلية لا يتأثر بنمط الأسرة، إذ تبقى المرأة المسؤولة عن القيام بالمهام المنزلية.

– كلما تقلص حجم الأسرة، كان هناك اتجاه نحو التقسيم غير المتساوي لأنشطة رعاية الأبناء، وكان تقسيم الأشغال المنزلية المتعلقة بخارج المنزل بشكل غير تقليدي (مساهمة الزوجة في قضاء بعض الحاجات المتعلقة بالأسرة، والتي هي تقليديا من مهام الزوج).

– يساهم توفر المساعدة في الأعمال المنزلية بشكل ضعيف في تخفيف الأعباء على الأمهات في رعاية الأبناء.

– لا توجد علاقة بين توفر المساعدة المنزلية وبين الاتجاه نحو التقسيم المتساوي للأنشطة المنزلية الخارجية الذكورية.

---

1 – فريدة مشري، **العمل المنزلي وثقافة النوع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية: دراسة مسحية لعينة من الأزواج**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

– تؤثر العوامل الثقافية، الاقتصادية، البنائية والديمغرافية على طريقة توزيع العمل المنزلي، وعلى طريقة تقسيم مهام رعاية الأطفال، فالمستوى التعليمي والدخل الأسري ونمط الأسرة وعدد الأبناء كلها عوامل تؤثر في تقسيم الرعاية الأبوية، بمعنى أن الأسرة المتعلمة التي تنتمي لنمط الأسرة النووية والتي لها عدد أقل من الأبناء، هي عموما أسر يسودها التعاون والتقسيم غير التقليدي بين الزوجين في رعاية الأبناء.

تناولت الباحثة بعض جوانب موضوعنا والمتمثلة في تقسيم الأدوار الأسرية بين الزوجين، حيث توصلت إلى وجود عوامل تؤثر على توزيع الأدوار الأسرية سواء داخل أو خارج الأسرة، فنمط الأسرة يؤثر على تقسيم المهام الأسرية خارج الأسرة بشكل حديث وغير تقليدي، أي أن انتماء الأسرة إلى النمط النووي يساهم في التعاون والتفاهم بين الزوجين في توزيع الأدوار والمهام الأسرية خارج الأسرة كمساهمة المرأة في اقتناء حاجيات الأسرة وغيرها، بعدما كانت هذه الأدوار من مهام الزوج، ولكن من جهة أخرى نمط الأسرة لا يؤثر على المهام المنزلية الداخلية ذات الطابع الأنثوي، وذلك بالرغم من توفر المساعدة. كما أن عدد الأبناء يؤثر في تقسيم المهام المنزلية، حيث يساعد قلة عدد الأبناء على تقسيم الأعباء المنزلية بصفة غير تقليدية بين الزوجين (الأدوار الروتينية داخل الأسرة)، أما المهام الأسرية الذكورية خارج الأسرة فإن عدد الأبناء لا يؤثر في ذلك. وفيما يخص طبيعة تقسيم المهام الأسرية فتعتمد على مدى توفر الموارد التعليمية والاقتصادية (المستوى التعليمي، الدخل وما إلى ذلك)، فالعوامل البنائية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية لها دور في التقسيم الحديث للمهام والأدوار بين الزوجين، والذي يتسم بالتعاون والمشاركة الديمقراطية.

خلافا للنتائج التي توصلت إليها الباحثة، فإن نتائج بحثنا بينت أن نمط الأسرة يؤثر على بعض المهام والنشاطات المنزلية، أي أن تغير الأسرة نحو النمط النووي يؤثر في كيفية وطريقة ممارسة المرأة لبعض النشاطات المنزلية، حيث تخلت المرأة عن الأساليب التقليدية عند أدائها لبعض المهام المنزلية، وأصبحت تتبنى أساليب حديثة كالاستعانة بالوسائل التكنولوجية وما إلى ذلك، كما أن المرأة بغض النظر عن نمط الأسرة الذي تنتمي إليه، فإنها تقوم بالمهام التربوية خارج الأسرة كاصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة.

4/2/7 - دراسة "كلثوم صدراتي"[1]، 'التغير الاجتماعي وعلاقات الاتصال في الأسرة الجزائرية':

يهدف البحث إلى التعرف على الأساليب الاتصالية التي يتبناها الوالدان في ظل تغير البناء الأسري، وهل للثقافة دور في تحديد نوع الأساليب الاتصالية، كما يهدف البحث إلى معرفة ما إذا كان المستوى التعليمي للأبناء يساهم في تغيير مكانتهم الاجتماعية، وتغير أدوارهم داخل الأسرة، وأيضا كيف أثرت التحولات الاجتماعية والاقتصادية على شبكة العلاقات الاتصالية في الأسرة الجزائرية.

اعتمدت الباحثة في بحثها على المنهج التاريخي، وذلك لفهم مراحل انتقال الأسرة من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، وكذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الدقيق للمشكلة وتشخيصها، ووصف مختلف الممارسات والعلاقات التي تحدث في النسق الأسري، مع إجراء المقارنات والوصول إلى الاستنتاجات، أما فيما يخص جمع المعطيات الميدانية فقد اعتمدت الباحثة على تقنية الاستمارة، وعلى الملاحظة المباشرة كتقنية مكملة للبحث وذلك لمراقبة السلوك الفعلي للجماعة على طبيعتها (طريقة معاملة الأبناء من قبل الآباء خلال مواقف معينة، رد فعل الأبناء، تسيير وإدارة شؤون الأسرة وما إلى ذلك)، وفيما يخص العينة فقد شملت 300 مبحوث (127 ذكور-173 إناث)، وذلك في كل من الولايات التالية: بجاية، سطيف، الجزائر، البليدة، عين الدفلى ووهران.

أما النتائج التي استخلصتها الباحثة فهي ما يلي:

- يؤثر المستوى التعليمي للوالدين في الأساليب الاتصالية واتجاهاتهم في معاملة الأبناء، كما يؤثر على القيام بأدوارهم بشكل متوازن لمواجهة متطلبات تربية الأبناء وتنشئتهم.

- لم تعد الأسرة تخضع للسلطة التقليدية (سلطة الأعراف والعادات والتقاليد)، ولم تعد الأدوار والمكانات تحدد وفق العادات والمعايير الاجتماعية الموروثة.

- يؤدي كبر حجم الأسرة إلى نقص وعي الأسرة بأهمية الحاجات النفسية للأبناء خلال العلاقة الاتصالية مع الوالدين، أما قلة حجم الأسرة فإنه يسهّل عملية تقسيم الوقت ويمكّن الوالدين من الإشراف على الأبناء ومتابعتهم خلال مراحل حياتهم، أي تخصيص لكل واحد منهم القدر المناسب من الاهتمام.

---

1 - كلثوم صدراتي، **التغير الاجتماعي وعلاقات الاتصال في الأسرة الجزائرية "مقاربة سوسيوثقافية": دراسة ميدانية ببعض ولايات الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

– التغير في نمط الأسرة وعلاقاتها الاتصالية هو من أجل التكيف مع ظروف الحياة ومتطلباتها، حيث فرضت الحياة الحضرية على الوالدين إعادة النظر في الأساليب الاتصالية المتبناة، وضرورة اكتساب آليات تتكيف مع طبيعة التحولات في المجتمع.

– هناك مساواة في العلاقات الداخلية للأسرة سواء علاقة الزوج بالزوجة أو الآباء بالأبناء، وعلاقات الاتصال هي ذات نمط ديمقراطي، حيث تخضع شؤون الأسرة للمشاورات والمناقشات قبل اتخاذ القرار في صورته النهائية (تجسيد روح المشاركة)، كما يساهم الأسلوب الديمقراطي في معاملة الأولياء للأبناء بشكل كبير في صقل شخصيتهم.

– ساهم إقبال المرأة للتعليم وعالم الشغل في تغير دورها ومكانتها في الأسرة، حيث أدى ذلك إلى إعادة تقسيم العمل والأدوار بطريقة تراعي فيها ظروف التغير، والأعمال المنزلية لم تعد مسندة إليها فقط، بل تخضع للتقسيم بين الزوجين.

– اقترنت تغير المكانة بالتغيرات في الأدوار، حيث ساهمت الحياة الحضرية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في تغير السلم الاجتماعي الذي أصبح يحدد مراكز وأدوار الأفراد، أي أصبح ترتيب أفراد الأسرة مرتبطا بكفاءتهم الفردية، وحسن قيامهم بمهام تدبير وتسيير شؤون الأسرة.

– أدت التغيرات التي طرأت على المجتمع بفعل المؤثرات الحضرية والتقدم التكنولوجي إلى تطور الحياة الأسرية، حيث أصبحت تشمل على الوسائط التكنولوجية (كالتلفزيون، الهاتف، الانترنت وما إلى ذلك). كما أثر اجتياح وسائل الاتصال على الجانب الديناميكي للأسرة، حيث أحدث فيها نوعا من الاغتراب الاجتماعي، أي أن هذه الوسائط تحول دون رؤية الفرد للآخر والشعور به، كما ساهم التعليم في نشر الثقافة واكتساب مفهومات وعادات وقيم جديدة.

– بالرغم من التغير الذي مس العلاقات القرابية، فإن الأسر الحديثة بقيت محافظة على نمط الأنشطة الاجتماعية لشبكة العلاقات القرابية (كالقيام بالزيارات في المناسبات)، ولكن ليس بنفس الشكل الذي كان سائدا في الماضي.

قامت الباحثة بدراسة جانب من جوانب موضوعنا والمتمثل في العلاقات الأسرية القرابية في ظل التغير الاجتماعي، حيث استخلصت من بحثها أن العلاقات في الأسرة يسودها الأسلوب الديمقراطي والمساواة سواء بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء، كما أن أفراد الأسرة يخضعون للمناقشات والمشاورات قبل اتخاذ القرار.

فرضت متطلبات الحياة الحضرية على الزوجين إعادة النظر في الأساليب الاتصالية التقليدية، وضرورة تبني آليات تتكيف مع التغيرات والتحولات ومع ظروف الحياة الحضرية. وبالموازاة مع ذلك، تتجه الأسر نحو النمط النووي والتقليص من عدد أفراد الأسرة (تحديد النسل)، حيث عزز ذلك من منح الوالدين الرعاية النفسية للأبناء والاهتمام بهم أكثر، وذلك من خلال تخصيص وقت كافي للإشراف عليهم ومتابعتهم وتوجيههم خلال مراحل حياتهم، كما أثر المستوى التعليمي للوالدين وخروج المرأة للعمل على الأساليب الاتصالية. لقد أثر التغير في المكانة على مراكز وأدوار الأفراد في الأسرة، حيث لم تعد هذه الأخيرة تخضع للعادات والمعايير التقليدية الموروثة، فمثلا نجد أن المرأة صار لها مكانة في الأسرة بفضل حصولها على التعليم وخروجها للعمل، وتمكنت من خلال ذلك من التحرر من قيود وسلطة العائلة التقليدية، كما أدت التطورات التي خضع لها المجتمع وامتلاك الأسر للوسائط التكنولوجية إلى اكتساب الأسرة قيم وعادات جديدة، وإلى ضعف العلاقات الاجتماعية في الأسرة.

بالمقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يتعلق بالوسائط الاتصالية، فإن نتائج بحثنا بينت أن الأفراد في الأسرة حتى باستخدامهم لوسائل الاتصال، فإن ذلك لا يحول دون رؤية الفرد للآخر، وأنه حتى لو قلت فرص اجتماعهم، إلا أن هناك أوقاتا يجتمعون فيها مع بعضهم، والذي يكون بمثابة عادة عند تناول وجبة العشاء أو في أوقات الفراغ (بعد وجبة العشاء).

8 – المقاربة النظرية للموضوع:

قبل استخدام الباحث للنظرية كوسيلة منهجية لفهم الواقع الاجتماعي، يجب أن يركز على أهمية النظرية في الموضوع المتناول، أي يجب التركيز على المماثلة بين الواقع الذي جردت عنه النظرية، والواقع الذي تستخدم فيه النظرية لدراسته وفهمه.

وانطلاقا من هذا الأساس، فإن النظرية التي سنرتكز عليها في بناء تصورات بحثنا والتي سنعتمد عليها في تحليل ودراسة موضوعنا المتمثل في 'تغير بنية الأسرة الجزائرية وتأثيره على الأدوار التقليدية في المجتمع الحضري' هي نظرية "ويليام أوجبرن"، وهو يعتبر من العلماء الذين يُرجعون التغير الذي طرأ على الأسرة إلى أسباب وعوامل خارجية، أي تتمثل المتغيرات الأساسية المتسببة في التغير الأسري في التحضر والتصنيع، وما يصاحبها من عمليات اجتماعية، وبالتالي تعتبر الأسرة في هذه الحالة متغيرا تابعا.

يرى "ويليام أوجبرن" أن التغيرات التي حدثت في الأسرة ترجع أساسا إلى عدة متغيرات، ويعتبر العامل التكنولوجي المتغير الأساسي في تغير الأسرة، وقد نتج عن التغيرات التي خضعت لها الأسرة فقدان هذه الأخيرة للعديد من أدوارها، وبالتالي هناك ترابط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية للتغير. كما أن التغيرات التي طرأت على الأنساق الفرعية في المجتمع بفعل عملية التحضر تؤثر بدورها على مظاهر الحياة الأسرية وعلاقاتها الداخلية، ومن أهم التغيرات التي خضعت لها الأسرة تغير بناء الأسرة، ومظاهر الحياة فيها.

الفصل الثاني

التغير الاجتماعي والفروق الريفية-الحضرية للحياة الاجتماعية

الفصل الثاني: التغير الاجتماعي والفروق الريفية-الحضرية للحياة الاجتماعية

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها، فهو يحدث نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة. وترجع التغيرات التي عرفتها المجتمعات بشكل أساسي إلى ظاهرة التحضر، فقد أثرت هذه الأخيرة على مضمون الأدوار والوظائف، وعلى نسق القيم والاتجاهات والعلاقات الاجتماعية. وبفعل ظاهرة التحضر أصبح المجتمع يتسم بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تختلف كثيرا عن خصائص ومميزات المجتمع الريفي التقليدي، وقد جاءت مجموعة من المداخل والنظريات لتفسير ظاهرة التحضر من جوانب متعددة، حيث اختلفت نظرة العلماء والباحثين حول هذه الظاهرة وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

1 – مفهوم التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي هو عمليات التحول والتبدل التي تطرأ على الحياة الاجتماعية، فهو ظاهرة اجتماعية تخضع لها جميع الشعوب. ويرى "محمد عاطف غيث" (1981) أن التغير الاجتماعي يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين، ويظهر التغير خلال فترة من الزمن.

فالتغير الاجتماعي يعني التغيرات والتحولات الواسعة والعميقة التي تحدث في الظواهر والعلاقات الاجتماعية، أي هو عبارة عن التغير في بناء النسق الاجتماعي، حيث أن التغير لا يقتصر على نمط واحد من أنماط السلوك والنشاط والعلاقات الاجتماعية، وإنما يشمل كل الأنماط السائدة في المجتمع، أي هو تغير شيء إلى حالة أخرى تختلف عن الحالة التي كان فيها في السابق، كما يشمل التغير الاجتماعي المركز الاجتماعي الوظيفي للأشخاص أو الأدوار التي يقوم بها الأفراد. أما تغير النظام الاجتماعي فيقصد به التغير في صور التنظيم ومضمون الأدوار.[1]

يرى بعض الباحثين أن التغير الاجتماعي هو عبارة عن عملية انتقال من الأشكال البسيطة إلى الأشكال المعقدة. أما "رادكليف براون" فيقول بأن هناك نوعين من التغير، النوع الأول هو التغير الذي

---

1 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص ص49-50. نقلا عن: محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1981.

يحدث في البناء الاجتماعي، أما النوع الثاني فهو الذي يقع على المجتمع إما نتيجة عوامل تنبثق من المجتمع، وإما نتيجة عوامل تأتي من خارج المجتمع كالاحتكاك الثقافي.[1]

كما يعرف التغير الاجتماعي بأنه عملية تلقائية يحدث عند احتكاك أو تفاعل المجتمعات، كما أنه عبارة عن عملية مخططة ومبرمجة من قِبل جهة معينة مرتبطة بأهداف محددة، فهو يعتبر سمة من سمات المجتمع الإنساني عامة، ولا يقتصر على مجتمع معين.[2]

ونفهم مما سبق، أن التغير الاجتماعي يعني التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه أو في بناء المجتمع ووظائفه. فالتغير الاجتماعي يعني الاختلاف في أنماط الحياة المقبولة سواء كان هذا الاختلاف يرجع إلى التغير في الظروف الجغرافية أو في الإمكانيات الثقافية أو في تكوين السكان أو في الإيديولوجية، أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة، وبالتالي فإن التغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي تؤدي بدورها إلى تغيرات في القيم الثقافية والمعتقدات والإيديولوجيات وغيرها.[3]

ومع بروز العولمة زاد الإحساس بانكماش العالم، وقد طرأت نتيجة ذلك تحولات وتغيرات في كل الميادين، ويعتبر التجديد شكلا من أشكال التباين والاختلاف عندما يمثل تعديلا طفيفا في السلوك المألوف تحت ضغط الظروف المعينة الخاضعة للتغير بشكل تدريجي، ويعد التطور البطيء في أشكال الأشياء المصنعة على مر الزمن تراكمات للتباينات أو الاختلافات، حيث تحدث هذه الأخيرة في كل الثقافات وعبر كل العصور، فولو أن الإضافات الفردية التي غالبا ما تكون طفيفة وغير ملموسة، إلا أن تأثيرها التراكمي يكون كبيرا وملحوظا على مدى فترات طويلة من الزمن.[4]

يقول "جي روشي" (Guy Rocher) (1924) في كتابه 'التغير الاجتماعي' أن هناك أربع صفات تخص التغير الاجتماعي، والتي نوجزها فيما يلي:

- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي بشكل كلي أو جزئي.

---

1 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص25.

2 – خالد محمد أبو شعيرة، **المدخل إلى علم التربية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص173.

3 – نفس المرجع، نفس الصفحة.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية: دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص9.

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند الأفراد، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

- يكون التغير الاجتماعي محددا بالزمان، أي يبدأ بفترة زمنية وينتهي بفترة زمنية معينة، بحيث يمكن مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة.

- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية.[1]

يتضح من التعاريف السابقة أنه بالرغم من الاختلافات الواضحة بين العلماء في مفهوم التغير الاجتماعي، فإنهم يتفقون جميعا على أن التغير بالمعنى الواسع هو عدم الثبات على حالة معينة، ومما لا شك فيه أن ثقافة المجتمع المادية أو المعنوية تعتبر المسؤول الأول عن هذا التغير من حيث السرعة والبطء.[2]

2 – عوامل التغير الاجتماعي:

تعتبر عوامل التغير سلسلة متصلة من الحلقات المترابطة، حيث يمكن تقسيمها من حيث النوع إلى عدة عوامل وهي:

1/2 - العامل البيئي: تلعب البيئة دورا أساسيا في عملية التغير الاجتماعي، فالإنسان الذي يعيش في أية بيئة طبيعية لابد وأن يتكيف معها وفقا لطبيعتها وخصائصها، والتي تفرض على الفرد مجموعة معينة من السمات والخصائص والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجي، وتمارس العوامل والظروف الخارجة عن إرادة الإنسان تأثيرا على الثقافة والبناء الاجتماعي في المجتمع، وتفسر طابع الحياة الاجتماعية والثقافية، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه "ابن خلدون" (1332-1406)، "فريدريك لوبلاي" (P.G.Frédéric Le Play) (1806-1882) وغيرهم.[3]

2/2 - العامل التكنولوجي: يقصد به مجال التصنيع، تقنية وسائل الإنتاج، وغيرها من الوسائل التي تُجعل منها فنية (تكنولوجية) سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو وسائل الاتصال.

1 – خالد محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص174.

2 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص50.

3 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص32.

يعرف بعض العلماء 'التكنولوجيا' بأنها مجموعة من الوسائل التي ابتكرها الإنسان لإشباع حاجاته المختلفة، وليؤثر من خلالها على العالم الخارجي، فهي تعتبر مجموعة من الاختراعات والتطبيقات التي تستخدم في العملية الإنتاجية من أجل التقدم والتحسين في نظم الإنتاج.[1]

ولكن مفهوم التكنولوجيا هو أوسع من ذلك، فهو يشير إلى المعرفة المنظمة التي تصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية، والتي تطبق وفق النظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع المتطور. فالتطبيقات العملية هي عملية مستمرة لها قدرة فائقة على التراكم السريع، وإحداث تغييرات واضحة بعيدة الأمد، وبالتالي فهي تعتبر مصدرا رئيسيا للتغير الاجتماعي. وإذا ما ألقينا نظرة حولنا، فإننا نرى أن طريقة حياتنا وسلوكنا الاجتماعي تأثرت بالتقنيات المختلفة بدءً من أدوات المطبخ إلى السيارة وغيرها، حيث كلما زاد تقدم المجتمع في هذا المجال، حظي هذا الأخير بالتغير الاجتماعي السريع. وفي هذا السياق، يقول "ألفن توفلر" (Alvin Toffler) (1928-2016) أننا نعيش حالة مستمرة من الصدمة المستقبلية، وأننا نعيش في مجتمع متغير تحدث فيه التغيرات بصورة سريعة يصعب التحكم بها أو تعديلها.[2]

يمكن القول مما سبق، أن هناك علاقة بين التطور التكنولوجي والتغير الاجتماعي، حيث أحدث الثورة الصناعية وظهور العديد من الاكتشافات والاختراعات العلمية في مجالات الزراعة، الاقتصاد وغيرها تقدما ملحوظا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والسياسة، وكان لإنشاء المصانع ومختلف الاكتشافات التكنولوجية دورا أساسيا في ذلك، فقد ساعدت على الاتصال والتفاعل، وعلى الانتشار والهجرة، وتحول الصناعة والإنتاج من المجال اليدوي إلى المجال الآلي، مما استلزم ذلك تجمع العمال وتكاثفهم في الأماكن الصناعية، وبالتالي ذلك ما أدى إلى تفكك الروابط التقليدية وظهور قيم وعادات وعلاقات اجتماعية جديدة.[3]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص32.

2 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص43-44.

3 – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص302.

وقد تختلف النظرة حول علاقة الإنسان بالتكنولوجيا، وحول طبيعة ما يمارسه كل منهما من تأثير وسيطرة على الآخر، حيث يُنظر إلى التكنولوجيا على أنها دكتاتور تسيطر على حياة الإنسان وتسلبه كل تصرف إرادي، بما تفرضه من نظم وشروط خاصة بالعمل والحياة في المجتمع الحديث.[1]

3/2 - العامل الديمغرافي: يعتبر السكان مادة المجتمعات، فنموهم وحركتهم وتوزيعهم تعتبر من العوامل الهامة في التغيير، وما يطرأ على السكان من تغيرات من حيث الكثافة والهجرة الداخلية والخارجية، وذلك ما أدى إلى بروز عناصر جديدة على السكان الأصليين والتأثر بها.[2]

4/2 - العامل الاقتصادي: يرى العديد من المفكرين الاجتماعيين وعلى رأسهم "كارل ماركس" أن العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في التغير، وقد وضع نظرية حول تطور المجتمعات، حيث يرى من خلالها أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة لأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية. وعليه، يؤكد هذا الاتجاه على دور القوى والعمليات الاقتصادية في تفسير التغير الاجتماعي، وأن النمط الاقتصادي لأي مجتمع يتحدد وفق نوعية وطبيعة الأنشطة السائدة فيه.[3]

5/2 - العامل الثقافي*: يقصد به الاتجاهات الفكرية والأخلاقية ونوع التفكير السائد. وقد قسم "ويليام أوجبرن" الثقافة إلى ثقافة مادية وثقافة غير مادية، حيث يرى أن التغيرات المادية هي التي تأتي أولا ثم تليها التغيرات في الثقافة اللامادية، وبالتالي فإن التغير في الثقافة المادية يكون سببا للتغير في الثقافة اللامادية.[4]

تتمثل العوامل التي تفسر التغير الاجتماعي في: الاختراعات، التراكم، الانتشار ثم التوافق. فالاختراعات لا تنحصر على الجانب التقني والمادي فقط، بل تشمل الجوانب الفكرية والاجتماعية. أما

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص31.

2 – خالد محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص180.

3 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص73.

4 – نفس المرجع، ص82.

* – الثقافة هي مجموع القيم المادية واللامادية التي يخلقها الإنسان في سياق تطوره الاجتماعي وتجربته التاريخية، فهي تعبر عن مستوى التقدم التكتيكي والإنتاج والتعليم والعلم والفن الذي وصل إليه المجتمع في مرحلة معينة من مراحل نموه الاجتماعي والاقتصادي. وباختصار، هي انجازات الإنسان التي يعبر عنها من خلال حياته وطرائقه في التفكير والسلوك والعمل، والتي تأتي نتيجة لتفاعله مع الطبيعة ومع غيره من البشر. (لمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم، أنظر: غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص322).

التراكم فيعني استمرار العملية التاريخية الناتجة عن إضافة سمات وعناصر جديدة للجوانب الثقافية، أما الانتشار فيعني انتقال الثقافات من جماعة إلى جماعة أخرى عن طريق الاتصال، أي أن الانتشار يعني انتقال الأفكار والاتجاهات ووجهات النظر من شعب لآخر، بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد أو جماعة، أو بشكل مؤقت أو دائم. أما التوافق فيشير إلى العلاقة التكيفية بين أجزاء الثقافة، والتي تتكيف عبر الزمن لتتوافق وتنسجم مع الحالة الجديدة.[1]

إن اتصال الثقافات المختلفة واحتكاكها مع بعضها يؤدي إلى انتقال العديد من العناصر الثقافية، وإحداث تغيرات كبيرة في الحياة الاجتماعية. فمن خلال عملية الانتشار والاحتكاك بين الثقافات تنشأ مواقف جديدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوسع أفق البدائل المختارة إلى أبعد مدى كحلول لتلك المواقف الاجتماعية الجديدة، وبالتالي ذلك ما يؤدي إلى إحداث تغييرات في نظم المجتمع وأساليب التفكير لدى الأفراد، مما ينعكس هذا الأخير على البناء الاجتماعي[2]. يمكن القول أن الثقافة* تتغير عن طريق تجمع مجموعة من العناصر، أو قد تفقد العناصر القديمة أثناء عمليات التغير، كما يمكن أن تستمر العناصر القديمة جنبا إلى جنب بصورة تختلف أو تتغير مع الأنماط السائدة.[3]

6/2 - العامل الإيديولوجي: هي حركة فكرية هادفة لها فعالية إيجابية في البناء الاجتماعي وفي العلاقات الاجتماعية، حيث تنعكس على التنشئة الاجتماعية وتحدث تغييرا في القيم والعمليات الاجتماعية المختلفة، وتعتبر التغيرات التي تحدث في إيديولوجية الجماعة سببا من أسباب التغير الاجتماعي.[4]

---

1 – إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق النشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص222-223.

2 – محمد فؤاد حجازي، **التغير الاجتماعي**، ط2، مطبعة النبوية، القاهرة، 1978، ص163.

3 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987، ص68.

4 – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص 301.

* – لكي تكون العادة أو العنصر الجديد عنصرا ثقافيا، يجب أن يكون أولا متقبلا من طرف الآخرين، أي يجب أن يكون عاما ومشتركا من الناحية الاجتماعية، حيث يبدأ التقبل الاجتماعي بتبني عدد صغير من الأفراد للعادة الجديدة، ثم تبدأ هذه العادة في الانتشار والتوسع حتى تصبح جزءً من ثقافة فرعية لأسرة أو عشيرة أو جماعة فرعية أو مجتمع محلي، أو تصبح خاصية نوعية ومميزة لبعض الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات قرابية أو عمرية أو مهنية أو طبقية معينة. فالعادة، هي بديل يمارس على نطاق واسع، ولكن بطريقة طوعية اختيارية ومن دون إلزام، لتصبح في نهاية المطاف سمة عامة يشارك فيها جميع أعضاء المجتمع. (للمزيد، أنظر: السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية: دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، مرجع سابق، ص103).

فالأفكار الجديدة عن الإنسان وحقه في الحياة وفي التمتع بالحرية والاستقلال، وفي الوصول إلى مستوى اقتصادي لائق، قد أثرت بلا شك في درجة التغير الاجتماعي في المجتمعات المختلفة[1]، أي أن القوة الفكرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية، وذلك عندما توجه نحو التغيرات التي تخدم أنماط الحياة، فهي باختصار الأساليب والوسائل التي تتخذ من أجل تحقيق الأهداف.[2]

ويمكن تلخيص أهم عوامل التغير الاجتماعي فيما يلي:

- الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة، والتي تعتبر من أهم أسباب تغير الفرد أو الجماعة.

- الرغبة في تحقيق الكسب الاقتصادي، حيث أن الغالبية العظمى من الناس يرغبون في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

- التخطيط واستعمال التقنيات العلمية الحديثة من أجل التقدم والتغير نحو الأفضل.

- الانفتاح على العالم الخارجي من خلال الزيارات والاطلاع المستمر.[3]

فالتغيرات التي طرأت على الجوانب التكنولوجية والسكانية، قد أثرت على المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية، حيث تؤدي بالعلاقات الاجتماعية إلى الاتجاه نحو مجتمع الجماعات الثانوية، التي تتميز بطابعها الرسمي والأكثر تعقيدا مقارنة بالجماعات الأولية، ومن ثم فإن اعتماد الانسان في إشباع الإنسان حاجاته الاجتماعية كالأسرة، الجيران وغيرها من الجماعات الأولية قد تراجع، وفسح المجال للتكنولوجية الحديثة كأجهزة الإعلام، وسائل التنقل وغيرها من الوسائل التكنولوجية للقيام بذلك بدل الأسرة، ومنه فإن العلاقات الشخصية الوثيقة بين أعضاء الأسرة الواحدة تصبح أقل عمقا كلما تحرر الفرد من الجماعة المحلية، وقادرا على اختيار الأشخاص الذين يصاحبهم ويتعامل معهم.[4]

تؤدي التغيرات التكنولوجية والصناعية والايكولوجية إلى تغيرات بنائية متعددة تتمثل في ظهور التمايز البنائي وانبثاق وحدات بنائية أكثر تخصصا وتكاملا. ويعتبر التمايز أول عملية تظهر في تغير البناء الاجتماعي، حيث تنقسم الفئة أو الوحدة الفرعية إلى وحدات أو أنساق، تختلف كل منها في بنائها

---

1 – عبد الحميد محمود سعد، **دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980، ص166.

2 – فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص ص 292-293.

3 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص54.

4 – سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص50.

ووظيفتها عن وظيفية النسق الأكبر. فالوحدة القرابية في المجتمعات الزراعية تمثل جزءً من الوحدة الأولية للإنتاج الزراعي، بينما في مجتمعات أخرى تقوم وحدات متخصصة كالمصانع والأعمال التجارية بعملية الانتاج، وبالتالي فإن عملية التمايز تؤدي إلى مشاكل في تكامل النسق، فمثلا في حالة الأنساق المهنية لم يعد رب الأسرة يستطيع القيام بدوره القرابي.[1]

ويعتقد "إدوارد تايلور" (Edward.B.Tylor) (1832-1917) أن هناك بعض المحكات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التطور، ويعتبِر أن المحك الأساسي للتطور الثقافي يتمثل في تطور ونمو القوى الصناعية والتكنولوجية، أما المحك الثاني فيتمثل في المدى الذي وصلت إليه المعرفة العملية لأي مجتمع، وكذلك طبيعة المعتقدات الدينية ودرجة التنظيم الاجتماعي والسياسي.[2]

3 – نظريات التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير ظاهرة ثقافية عالمية، حيث أنه بالرغم من أن معدلات التغير يمكن أن تتفاوت من ثقافة لأخرى، فإن استمرار بعض عناصر التراث الثقافي تدل على أن الثبات يمثل السمة المميزة للثقافات، ويعتبر فهم التفاعل بين هاتين الظاهرتين ذا أهمية أساسية للنظريات العامة في الثقافة، وفي تحديد الاتجاهات الرئيسية في النظريات المتصلة بالثبات والتغير[3]. ومن أهم نظريات التغير الاجتماعي ما يلي:

1/3 - النظرية التطورية: من رواد هذه النظرية " أوغست كونت" (Auguste Comte) (1798-1857)، "إميل دوركايم" (Émile Durkheim) (1858-1917)، و"ابن خلدون" وغيرهم. حيث يرى "إميل دوركايم" أن اتجاه التغير الذي يمر به المجتمع الإنساني يتمثل في الانتقال من الأشكال البسيطة للبناء والثقافة والنظم إلى أشكال أكثر تعقيدا وتمايزا في الإجراءات والروابط والنظم، ويصاحب هذا الانتقال على الدوام تعديل تلقائي في البناء الاجتماعي.[4]

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص ص87-88.

2 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996، ص179.

3 – محمد الجوهري، **الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997، ص360.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص67.

تهتم هذه النظرية بالدراسة التتابعية، أي التي تحاول تتبع نشأة الظواهر الاجتماعية وتغيرها من حالات بدائية بسيطة إلى حالات أكثر تعقيدا وتركيبا، ومن حالة التجانس إلى التباين، وتسعى إلى إبراز الأسباب التي توضح كيفية التغير في النظم. ترى هذه النظرية أن التطور من مرحلة بسيطة إلى مرحلة أكثر تعقيدا وكفاءة يكون من خلال تزايد الوظائف التي تقوم بها هذه الأبنية الاجتماعية، وزيادة درجة سيطرة المجتمع على البيئة الطبيعية من أجل تحقيق الرفاهية. كما تقوم هذه النظرية على افتراض وجود مراحل للتطور تمر بها المجتمعات البشرية من مرحلة لأخرى، وذلك نتيجة عوامل معينة تغير من طبيعة المجتمع بالتدريج.

لقد اهتمت النظرية التطورية بالتحليل المنظم للأنساق الاجتماعية، حيث تفرض أن المجتمع يتطور في خط مستقيم، وأن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها، وأن الإنسانية مرت بمجموعة مراحل متتابعة تمثلت في: جمع الطعام، الصيد ورعي الماشية، الزراعة، ثم في الأخير الصناعة، وكذلك التطور في القانون والمتمثل في الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ومن المكانة إلى التعاقد.

يرى "أوغست كونت" أن المجتمع يمر بثلاث مراحل مختلفة، وأن كل مرحلة منها تتبع الأخرى، وتشير هذه المراحل إلى التقدم أو التطور التدريجي للحياة الاجتماعية، وتعتبر المرحلة الأخيرة حتمية كونها تمثل نقطة النهاية للتطور أو التغير الاجتماعي، كما يرى أن الطبيعة تعتبر من أهم الأسباب المفسرة لكل الظواهر.

أما "لويس هنري مورجان" (Lewis Henry Morgan) (1818-1881) فيرى أن المجتمع الإنساني يمر بعدة مراحل من التطور وهي: الوحشية، البربرية ثم الحضارية، حيث تختلف كل مرحلة عن سابقتها من حيث نمط الاختراعات التي يستخدمها الإنسان للحصول على مصدر رزقه، كما أنه يؤكد أن الثقافات تنشأ بطرق مختلفة.

كذلك يرى "هربرت سبنسر" (Herbert Spencer) (1820-1903) أن المجتمع الإنساني يتطور من البسيط إلى المعقد أو من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، التي ينتقل خلالها المجتمع إلى المرحلة الصناعية التي تتسم بالتمايز وتقسيم العمل والديمقراطية، أي الانتقال من حالة التكامل إلى حالة التمايز[1]. أما ما أسماه بـ 'التطورات العمومية' ما هي إلا تجديد بنائي له قدرة كافية على التكيف، وعلى الاستمرارية والبقاء، وبالتالي يؤدي هذا التجديد عند تحقيق التكيف إلى تطورات أخرى. كما يرى أن التطور يستمر من خلال

1 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص61-63.

عموميات أخرى، حيث يقول بأن هناك عموميتان تطوريتان هما اللتان أدتا إلى انهيار المرحلة البدائية من التطور المجتمعي، والتي تتمثلان في:

- ظهور نسق الشرعية الثقافية، الذي أدى وظائف مجتمعية متباينة وخاصة الوظائف السياسية.

- ظهور وتطور نسق التدرج الاجتماعي، حيث هناك أربع عموميات تطورية أدت إلى ظهور المجتمع الحديث وهي: ظهور نسق النقود والأسواق، ظهور البيروقراطية، ظهور النسق القانوني وظهور الهيئات الديمقراطية.[1]

أما نظرية "فرديناند تونيز" (Ferdinand Tönnies) (1855-1936) فترى أن المجتمع الإنساني يتغير من مرحلة المجتمع المحلي، التي تتميز بالبساطة وسيادة العلاقات القرابية وعلاقات الجوار القائمة على المعرفة الشخصية، إلى مرحلة المجتمع الذي يتميز بالتعقيد والتنوع وسيادة العلاقات التعاقدية القائمة على المصالح والقوانين الوضعية، أي أن المجتمعات تتغير تدريجيا من مجتمعات صغيرة غير متخصصة إلى مجتمعات حضرية واسعة ومعقدة[2]، كما يرى بعض علماء الاجتماع أن معظم المجتمعات تتغير من مجتمعات مقدسة -والتي تقدس فيها التقاليد- إلى مجتمعات علمانية (دنيوية) ذات أساس براجماتي ومستقبلي.[3]

2/3 - النظرية الوظيفية: تعتبر النظرية الوظيفية من أقوى النظريات المتعلقة بالأنثروبولوجيا الاجتماعية، فهي تهتم بالكشف عن وظائف النظم الاجتماعية. وينظر أصحاب هذه النظرية أن المجتمعات الإنسانية لها بناؤها، وهذا البناء يتكون من جماعات وأنساق ونظم اجتماعية يعتمد بعضها على بعض، وتتساند وظائفها داخل البناء الاجتماعي، وهذه الوظائف لها طبيعة مستمرة ودائمة رغم التغير الذي قد يدخل على عناصرها.[4]

تستند النظرية الوظيفية للتغير على أساسين، أولهما أن كل ظاهرة اجتماعية تساهم بطريقة ما في بقاء المجتمع واستمراره، أما الأساس الثاني فيبحث في دراسة أسباب وكيفية حدوث التغير الاجتماعي. ويرى العلماء أن الوظيفية ليست نظرية لتفسير التغير بقدر ما هي نظرية للتغير الاجتماعي، حيث يرى أنصار

---

1 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص78-79.

2 – مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص195-197.

3 – محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص197.

4 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، **الأنثروبولوجيا العامة**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2012، ص106.

هذه النظرية أن المجتمعات تتجه نحو التوازن، وأن كل نظام قابل للتغير التدريجي والمستمر، وذلك تبعا لإشباع متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف الزمان والمكان.[1]

يرى "تالكوت بارسونز" (Talcott Parsons) (1902-1979) أن التغير يعتبر ظاهرة ثانوية، وأن التغير الذي يمر به النسق هو من أجل الدفع التوازن. وتعتبر أفكار هذا الأخير عن التغير امتدادا لنظرية التوازن، حيث يرى أن التغير مجرد ظاهرة ثانوية، أي أنه لم ينظر لهذه لظاهرة على أنها جزء ضروري من طبيعة الأشياء، بل هي بمثابة مرض عرضي يصيب النسق، أي يرى أن التغير يأتي من ضغوط خارجية تتغلب على مقاومة النسق لها.

انحصر تفكير "تالكوت بارسونز" على فكرة مصالح الظاهرة التي تشكل مقاومة التغير في عملية التشكيل النظامي للأدوار، فالأفراد يحافظون على الوضع الراهن للنسق ويقاومون التغير، فهو يرفض فكرة العامل الواحد في التغير. كما يرى أن هناك مجموعة من العوامل لا تؤدي إلى التغير، وإنما إلى تباين بنائي داخل النسق، ولكن لاقت نظريته عن التغير موجة من الانتقادات، وبعد ذلك قام بصياغة نظرية تطورية عن التغير الاجتماعي.[2]

3/3 - النظرية التكنولوجية: يمكن أن تأخذ هذه النظرية شكلين متميزين هما:

الشكل الأول: يمكن أن تفصح عن الشروط الكافية أو الملائمة لإحداث التغير الاجتماعي.

الشكل الثاني: الكشف عن الشروط الضرورية في التغير.

فالشكل الأول للنظرية مثلا، يصدق على بعض جوانب التغير، ولكنه لا يصدق على جوانب أخرى، لأن أي تغير تكنولوجي واسع النطاق سوف يؤدي إلى تغيرات اجتماعية، كوسائل الإنتاج الصناعية الجديدة التي أحدث آثارها على العلاقات الاجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن التغير التكنولوجي وحده فقط من يكون وراء جميع أشكال التغيرات الاجتماعية.[3]

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص136.

2 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص74-75.

3 – محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص61.

وقد أكد العلماء والباحثين أن التنمية العلمية والتكنولوجيا الحديثة انتشرت بشكل سريع وأحدثت تغييرات هائلة في جميع المجتمعات.

4/3 - النظرية الاقتصادية: يرى "كارل ماركس" (Karl Marx) (1818-1883) أن البناء الاقتصادي السفلي يعتبر الدافع الأساسي للتغير الاجتماعي، حيث يتكون بنائيا من قوى الإنتاج والعلاقات المترتبة على طبيعة هذه القوى، أما البناء الفوقي فيتكون من النظم الدينية والسياسية والقضائية وغيرها من ملامح النسق الاجتماعي التي تعبر عن طبيعة البناء الاقتصادي السفلي أو التي تتغير وفقا له، ولكن "كارل ماركس" لم يكن يعني أن كل المجتمعات التي تمر بنفس المرحلة من التطور الاقتصادي لها نفس الخصائص البنائية الفوقية، حيث أن نظريته لم تؤكد حتمية التغير الكلي لجميع النظم، بل أكدت أن التغيرات الاقتصادية هي تغيرات أساسية وحتمية تعمل على إحداث تغييرات أخرى تتفق بدورها مع المصالح الاقتصادية.[1]

ومع تطور النظرية الاقتصادية أدرك الاقتصاديون أن المستهلك لم يعد مستقلا بل يعتبر متغيرا تابعا، حيث أنه يتغير في المجال الذي تتغير فيه أشكال وأنماط الحاجات (السلع) التي يرغب في الحصول عليها، فهو غير منفصل عن المجتمع، بل يظل متعلقا به ومتأثرا بتصرفاته وبالإنتاج كمّا ونوعا.[2]

5/3 - النظرية الحتمية: ترى هذه النظرية أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة لتوفر قوى معينة اجتماعية أو طبيعية دون أن يكون للإنسان دخل فيها، وقد اختلفت النظريات الحتمية حول نوع العامل الحتمي للتغير الاجتماعي، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1/5/3 - الحتمية التكنولوجية: يرى أنصار هذه النظرية أن تطور العلوم وأدوات العمل تدفع بالأفراد والجماعات البشرية إلى الاستقلال بمحيطهم الجغرافي المباشر، وبالتالي فإن علاقة التبعية المباشرة بين الإنسان والبيئة الجغرافية في تغير في ظل التطور التكنولوجي وظهور المجتمع الصناعي. ترى هذه النظرية أن أصل كل تغير اجتماعي هو استجابة للتغير في الوسائل التكنولوجية، وأن التغيرات الاجتماعية التي تحدث في أي المجتمع هي من أجل اللحاق بالتغيرات التكنولوجية.

---

1 – السيد عبد العاطي السيد، محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص326-327.

2 – أحمد زايد وآخرون، **الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص153.

2/5/3 - الحتمية الاقتصادية: يرى بعض العلماء أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الذي يفسر الحياة الاجتماعية، ومن أنصار هذا الاتجاه "سان سيمون" (Saint Simon) (1675-1755)، والذي يعتبر أول المفكرين الذي تنبأ بتأثير التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على التنظيم الاجتماعي، وشعاره هو 'كل شيء من أجل الصناعة'، أما "كارل ماركس" فيرى أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في تحديد بناء المجتمع وتطوره.

3/5/3 - الحتمية الإيديولوجية: والتي ترى أن نسق المعتقدات هو الذي يتحكم في التغيرات الاجتماعية وتطور المجتمع، أي أن هذا النسق هو الذي يحدد المرغوب والممنوع.[1]

لقد التفت "ابن خلدون" إلى حتمية التغير وفسره تفسيرا اجتماعيا، حيث يرى أن التغير الاجتماعي يحدث تدريجيا عبر الزمن، وأن المزج الثقافي هو السبب الأساسي في تغير الأحوال والعادات الاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير على السلوك الاجتماعي.[2]

6/3 - نظرية التطور الثقافي: يرى "لويس هنري مورجان" أن التقدم التكنولوجي يتبعه بالضرورة تغير في النظم الاجتماعية، وذلك حتى يكون هناك توافق بين تلك النظم والتغيرات التكنولوجية، وقد أكدت نظريته أن أي تطور في المجال الاقتصادي يتبعه بالضرورة تغيرات في شكل الملكية والقرابة والأسرة والسلطة وغيرها. فالتغير في الوحدات يتخذ أشكالا ووظائف جديدة، وذلك استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك والاتصال، وبالتالي فإن الانتشار هو عملية إعادة وتنظيم أسس جديدة بشكل كلي.[3]

7/3 - النظرية الانتشارية: ظهرت هذه النظرية في انجلترا، والتي أرجعت نشأة الحضارة الإنسانية كلها إلى مصدر أو مركز واحد، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاتصال بين الشعوب المختلفة عن طريق التجارة أو الهجرة أو غيرها، نتج عنه احتكاك ثقافي ونقل كل أو بعض السمات الثقافية بملامحها المادية والمعنوية كالعادات والتقاليد والعرف وغيرها من المظاهر التي تشمل سلوك وتصرفات الأفراد في حياتهم اليومية، وكذلك الوسائل المادية التي يعتمد عليها الأفراد في حياتهم اليومية والتي تختلف من مجتمع إلى آخر. فتشابه العادات والنظم الاجتماعية لا ينشأ عن نمو تلقائي وذاتي، وإنما توصل إليها شعب واحد في مكان وفي زمان معينين، ثم بعد ذلك انتقلت وتوسعت لتشمل مجتمعات أخرى، فالعناصر الثقافية تتبناها أولا

---

1 - محمد فؤاد حجازي، مرجع سابق، ص ص101-102.

2 - محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص91.

3 - صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، مرجع سابق، ص ص179-180.

المجتمعات القريبة من مصادرها الأصلية، ثم فيما بعد تتبناها المجتمعات الأبعد. ويستند مبدأ انتشار أي عنصر إلى وجود عاملين معا هما: الاحتكاك والوقت.[1]

فالانتشار يعني انتقال أدوات وتطبيقات أو أفكار معينة من مجتمع لآخر عن طريق التجارب، أو عن طريق الاتصال المنظم أو العرضي وغيرها، وعندما ينتقل العنصر الحضاري المركزي أو الرئيسي من بلد لآخر لا ينتقل تماما كما هو عليه في الثقافة الأولى، وإنما بشكل مختلف لكي يتناسب ذلك العنصر مع الثقافة الجديدة التي دخل إليها، وبالتالي فإن تأثر الثقافة المستقبلة بالحالة الجديدة يجعل ذلك العنصر متكيفا وجزءً من الثقافة ذاتها.[2]

تهتم هذه النظرية بالبحث عن انتشار العلاقات والنظم الاجتماعية التي كثيرا ما تستعار وتنتقل من مكان إلى أخر، وترى هذه النظرية أن تشابه النظم الاجتماعية والعادات في المجتمعات المختلفة لا ينشأ عن تشابه الإمكانيات الاجتماعية والطبيعية للإنسان، بل قد ينشأ عن الاستعارة وانتشار تلك النظم الاجتماعية من مجتمع لآخر.[3]

اهتم بعض العلماء بالعنصر المادي للثقافة والمتمثلة في الأدوات والأجهزة أكثر من اهتمامهم بالأفكار، وحسب رأيهم فإن الناس ليسوا جميعا مخترعين أو مبتكرين، وإنما عدد ضئيل منهم من يقوم بالاختراع والاكتشاف، ثم بعدها تنتشر الاختراعات والاكتشافات إلى جميع أنحاء العالم عن طريق الهجرة، مما يؤدي ذلك إلى ظهور الشبه بين المجتمعات المختلفة.[4]

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن انتشار السمات الثقافية بين الثقافات المتباعدة أو القريبة يساعد على تهيئة الشروط لإحداث التغير الثقافي أو الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، وبالتالي من خلال التفاعل بين الجماعات تنتقل السمات الثقافية من مجتمع إلى آخر.

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص22.

2 – إبراهيم عبد الله ناصر، عاطف عمر بن طريف، **مدخل إلى التربية**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص240.

3 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص22.

4 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي**، مرجع سابق، ص23.

8/3 - نظرية التفاعل الثقافي: تقوم هذه النظرية بتفسير التغير في المجتمعات البسيطة على أساس أنه عندما يتفاعل أعضاء ثقافتين مختلفتين يكون هناك بالضرورة اتجاه نحو التغير الثقافي، والزيادة في سرعة التغير.[1]

9/3 - نظرية التخلف الثقافي: يرى "ويليام أوجبرن" أن تاريخ الاختراعات قد أدى إلى ما أسماه بـ 'تراكم الثقافة المادية'، وأن الجانب الكبير من التراث الاجتماعي للإنسان يدخل في نطاق الثقافة المادية، حيث أن تيار الثقافة المادية لم تطبَّق عمليا على الأجزاء الأخرى للثقافة كالدين، القانون، العرف والمعتقدات وغيرها، ويَفترض أن التغيرات في الثقافة المادية تسير بمعدلات سريعة مقارنة بالتغيرات في الثقافة اللامادية، مما يترتب عن ذلك تخلف ثقافي بين هذين النمطين.

كما يرى هذا الأخير أنه لابد من التمييز بين الثقافة المادية الاجتماعية والظروف المادية الطبيعية للحياة، حيث يقول أن السبب الرئيسي لما يعانيه المجتمع الحديث من مشكلات اجتماعية يرجع إلى تخلف الثقافة اللامادية مقارنة بنمط الثقافة المادية، أي هناك أمور عديدة تحول دون التكيف أو عدم مسايرة النمط الثقافي اللامادي مع النمط الثقافي المادي، وذلك ما أدى إلى حتمية حدوث ما يعرف بـ 'الهوة الثقافية'، كما يؤكد أن التخلف لا يقتصر فقط على العلاقة بين جانبي الثقافة المادية واللامادية، بل يمتد ليشمل العلاقة بين جوانب الحياة الاجتماعية برمتها.

يرى الباحثون أن التكنولوجيا لها دور في إحداث التغيرات الاجتماعية، حيث تعتبر مسؤولة عن تحديد الطاقة المتاحة لدى الإنسان، وهذه الطاقة تحدد ما يستطيع أن يفعله أوما يحققه في المستقبل، وبالتالي فقد ترتب عن ذلك بناء وحدات إنتاجية كبرى، والحاجة إلى مركزية المراقبة والتقسيم الدقيق للأعمال، ومنه فإن وسائل الإنتاج الصناعية كان لها دور في التأثير على العلاقات الاجتماعية.[2]

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص136.

2 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص67-68.

10/3 - نظرية الصراع: ترى هذه النظرية أن الأنساق الاجتماعية تتضمن مواقف صراعية تتسم بعدم التوازن في القوى، حيث يرى بعض علماء الاجتماع أن الصراع هو مصدر كل تغير اجتماعي، لأنه إذا كان هناك توافق أو غياب للصراع في المجتمع، فإن ذلك يعني تكامل القطاعات المختلفة في النسق الاجتماعي، وبالتالي لن يكون هناك دافع قوي للتغير، لذلك يجب إرجاع كل تغير يحدث إلى الصراع بين الجماعات وبين الأجزاء المختلفة للنسق الثقافي والاجتماعي، كما ترى هذه النظرية أنه على النساء أن يستمررن في طلب المساواة الكاملة مع الرجال، ولو تطلب ذلك استخدام القوة السياسية.[1]

تؤكد نظرية الصراع على ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة، فتعارض المصالح وكفاح القوى المتنافسة يؤدي إلى حتمية التغير، وبالتالي فإن الصراع الدينامي يؤدي إلى إعادة توزيع هذه القوى. ويعد "كارل ماركس" من أبرز ممثلي نظرية الصراع، حيث يعتقد أن تغير وتطور المجتمعات تكون من خلال الصراع الذي ينحصر أساسا في المجال الاقتصادي، ويَعتبِر الصراع الطبقي المصدر الأساسي للتغير الاجتماعي. كما ترى هذه النظرية أن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل العكس، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. ففي مرحلة معينة من تطورها تأتي القوى الإنتاجية من خلال الصراع مع علاقات الإنتاج وعلاقات الملكية المتواجدة، وتتحول هذه العلاقات إلى قيود، وبالتالي مع تغير الأساس الاقتصادي تتحول الهياكل إما بشكل جذري أو بشكل سريع أو بطيء.

يرى "كارل ماركس" أن المجتمع البدائي في المرحلة الأولى والذي كان يتميز بالتناقض بين المتطلبات الضرورية للبشر والمستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة هو الذي مهد الطريق أمام هذه الأخيرة، حيث أدخلت سمات جديدة على علاقات الإنتاج، وأخذت الجماعات تطور وسائط مختلفة للمعيشة بكميات تتجاوز حاجاتها اليومية، مما أدى ذلك إلى نشوء تبادل المنتجات بين الجماعات، وظهور علاقات اقتصادية جديدة بين البشر، ومن ثم فإن هذا النمط الجديد من العلاقات قضى على الملكية الجماعية المشاعة، وتطورت من خلاله الجماعة القبلية إلى الجماعة الجوارية.[2]

1 – محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، مرجع سابق، ص64.

2 – السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ص87-89.

11/3 - النظرية السيكولوجية-الاجتماعية: جاءت هذه النظرية كرد فعل للاتجاه التاريخي وتحول الأنثروبولوجيين إلى علم النفس، والذين ركزوا في دراساتهم على طبيعة الإنسان وشعوره ودوافعه، وتركز هذه النظرية على دور الفرد في التغير الاجتماعي، وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها. وتقوم هذه النظرية على افتراض أن التغير الذي يحدث في المجتمع يرجع أساسا إلى الأفراد، فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون، حيث ترى أن للعوامل النفسية دور هام في حركة التغير الاجتماعي، فهي تعتبر ضرورية في خلق دينامية التغير الاجتماعي وفي دفع المجتمع إلى الحركة، أي أن العوامل النفسية هي التي تدفع بأعضاء المجتمع إلى الاختراع والابتكار.[1]

12/3 - نظرية التكيف: ترى هذه النظرية أنه يمكن تفسير التغير سواء في البناء الاجتماعي أو في الثقافة من خلال عملية التكيف التي تنشأ بين مختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية، لأن التواؤم الذي يحدث بينها هذه الأخيرة ينتج عنه ظهور أنماط جديدة مغايرة، وبالتالي تساعد عملية التكيف في حدوث التغيرات وفي انتشارها.

13/3 - النظرية الفكرية: تفسر هذه النظرية التغيرات البنائية والثقافية في المجتمع على أنها نتاج للتغير الفكري، حيث تعد التغيرات الفكرية ضرورية لحدوث أنماط معينة من التغيرات، أي أنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث أنماط أخرى من التغيرات داخل المجتمع.[2]

1 – علي السيد الشخيبي وآخرون، مرجع سابق، ص318.

2 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص136.

4 – التحضر والتغير الاجتماعي:

يرتبط مفهوم التحضر بعدة معاني، فهو يشير إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبعه من زيادة في عدد السكان وانتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية ووسائل الاتصال التي لها دور في نشر الثقافة الحضرية[1]، أي أن التحضر يعني التزايد في عدد السكان الذين يشغلون مجالا معينا، والذين يتشاركون نفس طريقة الحياة، ويستفيدون من الامتيازات الموجودة والمتجمعة في المدينة، وتتضمن عملية التحضر تغيرات جوهرية في أنماط التفكير والسلوك والقيم الاجتماعية للأفراد، وبالتالي فهي تعتبر عملية تغير وانتقال من نمط أو أسلوب حياة معين إلى نمط أخر مغاير.[2]

لقد أرجع "ابن خلدون" أسباب التحضر إلى عوامل اقتصادية، سياسية، طبيعية ودينية، حيث أوضح أن الظواهر الاجتماعية المختلفة لا تتوقف على العلاقة بينها فقط، بل تتسع بالضرورة إلى حد التأثير أيضا، فأي تغير في ظاهرة ما يتبعه تغير في الظواهر الأخرى المرتبطة بها، وذلك بغض النظر عن حجم ونوع ذلك التغير. ومن هنا، يكون "ابن خلدون" أول من فسر وعلل الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى سواء في حالة الثبات أو التغير.[3]

يرى بعض العلماء أن التحضر والتغير هما مصطلحان مترادفان ومترابطان، حيث يعتبر التحضر ظاهرة ديناميكية تؤثر في تنظيم المدينة ونظمها، مما يؤدي إلى التغير السريع والعميق في المجتمع، ومن بين التغيرات الناتجة عن ذلك تغير طباع الناس وعاداتهم وطرق معيشتهم، أي أن التغيرات الحاصلة قد تتبعها تغيرات في القيم الاجتماعية، مما يمكن القول أن التحضر هو مجموعة من عمليات التغير الاجتماعي.[4]

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التخطيط الحضري: دراسة في علم الاجتماع**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص ص20-21.

2 – André Akoun et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert Seuil, Paris, 1999, pp555-556.

3 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، مرجع سابق، ص143.

4 – فادية عمر الجولاني، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص ص40-41.

فالتغير لا يشمل الأدوار فحسب، بل يشمل أيضا النظم والمؤسسات الاجتماعية، ذلك لأن التغير الاجتماعي يمتاز بصفة الترابط والتداخل، أي أن التغير في الظاهرة يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التي تؤثر على الحياة الاجتماعية.[1]

يعتبر التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي في الوقت الحاضر، وقد ترتب عنه تباين كبير في مكونات البناء الاجتماعي، حيث أدى إلى زيادة تقسيم العمل وتعقد النسق الاجتماعي، وتغير نمط العلاقات الاجتماعية والقيم والاتجاهات والمعايير.

ترتبط ظاهرة التحضر بشكل أساسي بعملية التصنيع، حيث يرجع سبب هجرة القروي نحو المدينة إلى توفر هذه الأخيرة على فرص العمل والخدمات المتنوعة، وقد أدى ذلك إلى تشكيل حركة مستمرة بين الريف والمدينة، وظهور ثقافات فرعية متكاملة داخل المدينة ذاتها[2].كما أن التحضر أخذ مكانه أيضا في الدول النامية، وذلك ما توضحه المؤشرات الناتجة عن التغيرات المذهلة المترتبة عن عملية التحضر، حيث أدى التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الإنتاجي إلى بروز آثار كبيرة على مستوى القطاعات الاجتماعية.[3]

فالتحضر لا يعني فقط النمو في حجم المدن وهجرة سكان الريف إلى المدن، بل يعني أيضا أخذ السكان بأساليب المدينة وتقبلهم لنسق القيم الحضرية، وهذا ما دعاهم إلى ترك الأدوار التقليدية والتمسك بالأدوار الجديدة.[4]

'التحضر' و'الحضرية'، هما مصطلحان ديناميكيان يقصد بهما ثقافة المدن وطريقة الحياة المتعلقة بسكان المدن، أي تتعلق من جهة بالتجمعات المركزة للسكان، ومن جهة أخرى تشير إلى نمو وازدهار ثقافة جديدة وطرق حديثة في التفكير والسلوك، فكلما انتقل الفرد إلى دور جديد، فإنه يكتسب أدوارا جديدة ويتخلى عن الأدوار القديمة أو يعدلها، كما أن الأفراد لا يكتسبون ثقافة الجماعة التي ينتمون إليها وحسب،

---

1 – عادل مختار الهواري، **قضايا التغير والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص28.

2 – محمود عودة، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص78.

3 – فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سابق، ص ص317-318.

4 – فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص40. نقلا عن:

Irwin Sanders, **Approach of social change**, Edition Holt and Winston, New York, 1962, pp403-404.

بل كذلك ثقافة الجماعات الذين ليسوا أعضاء فيها، ومنه يمكن القول أن كل من مصطلحي 'التحضر' و'الحضرية' هما مصطلحان يشيران في معنييهما إلى الإنسان الحديث.[1]

تمثل الحضرية أعلى مراحل التطور البشري، وتعتبر شكل من أشكال الحياة الاجتماعية المتعلقة بالسلوك اليومي، فهي ترتبط بتمدن وتحضر المدن، حيث يتخذ السكان نوع من القيم والمعايير وأسلوب التفكير للتكيف مع متطلبات الحياة في المدينة، فالحضرية عبارة عن نماذج من الثقافة والتفاعل الاجتماعي الناتج عن تركز عدد كبير من السكان، فهي تعني الانتقال من تنظيمات اجتماعية معيشية بسيطة إلى تنظيمات اجتماعية معقدة ومركبة.[2]

ترتبط الحضرية بمجموعة من الخصائص والسمات والمتمثلة في: ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والمكاني، تنوع الوظائف والمهن والأنشطة خاصة الصناعية والتجارية، التبادل الوظيفي، التغير الديناميكي، انتشار الأنساق التكنولوجية والتعليمية والإدارية، سيادة المرافق العامة والثقافة الترويحية وما إلى ذلك.

يعتبر المقال الذي نشره "لويس ويرث" عام 1938 بعنوان 'الحضرية كطريقة للحياة' (Urbanism as a way of life) من بين الأعمال التي لاقت اهتماما واسعا في الدراسات الحضرية، حيث يرى أن الحضرية بدأت خلال عملية تاريخية طويلة تعكس البناء الاجتماعي في المجتمع، فهي تعني الأثار التي تخلقها المدن على الحياة الاجتماعية، كما أن زيادة الكثافة (حجم الجماعة) يؤدي إلى تقسيم العمل، حيث كلما نما هذا الأخير، زادت المصانع في القيام بالصناعات وبالأعمال الأسرية. ومن النتائج التي توصل إليها في تقسيم العمل هو أن المؤسسات تسيطر على حياة الأسرة وعلى الوظائف التي تقوم بها، وبالتالي تفقد الأسرة بذلك روحها في المدينة. كما يرى "لويس ويرث" أن الزيادة في حجم التجمع البشري يؤدي إلى تغيرات منها تحرر الفرد من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الجماعة الأولية، وأن التجديدات والتغيرات الاجتماعية المستمرة التي يتعرض لها الأفراد تغير من انتماءاتهم الثقافية.[3]

---

1 – عدلي علي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص143.

2 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص498.

3 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص ص26-28.

يتضمن التغير الثقافي عمليات الأخذ بالخصائص الحضرية وتمثيل العناصر الجديدة، ويكون شاملا من خلال عمليات التمثيل والانتشار، حيث يعتبر الانتشار مظهر من التغير الثقافي الذي يشمل انتقال الاتجاهات والأفكار ووجهات النظر من شعب إلى آخر. ويترتب عن التغير في الثقافة تغيرات في السلوك وتعديلات جوهرية في ظروف الحياة الاجتماعية، فأي حدث معين يغير من المواقف والسلوك الجمعي، ويؤدي إلى تجديدات ثقافية، وإلى عدم ملاءمة الأفعال التقليدية من خلال تطوير استجابات جديدة[1]، حيث ينشأ عن التغير السريع للثقافة صراع بين العادات وبين أنماط ومتطلبات الموقف الجديد، وفي هذه الحالة ظهر ما يسمى بـ: 'صراع القيم'. فالقيم السائدة في مجتمع متوازن، تعبر عن أهداف الفرد والجماعة في ذلك المجتمع بالنظر إلى الإيديولوجية المعترف بها، ولكن عندما يتغير المجتمع يفرض هذا التغير تعديل في القيم القديمة، وإحلال قيم جديدة تعبر عن إيديولوجية جديدة، أما القيم القديمة فستظل معترفا بها عند البعض.[2]

يمكن تلخيص أفكار "لويس ويرث" عن الحضرية فيما يأتي:

- الحضرية كأسلوب حياة يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- ترتبط الحياة الحضرية بالثقافة الصناعية التي تتوافق مع التصنيع.[3]
- تؤثر الحياة الحضرية كأسلوب حياة على المواقف والاتجاهات والسلوك.
- تتميز الحضرية بالعلمانية، كما أنها تؤدي إلى فقدان العلاقات الأولية وظهور العلاقات الثانوية، وإلى تشتت الأدوار وعدم وضوح المعايير.

لقد قام كل من المؤلّفان "روبرت ردفيلد" (Robert Redfield) (1897-1958) و"ميلتون سنجر" (Milton.B.Singer) (1912-1994) في مقالتهما المشهورة 'الدور الثقافي للمدن' سنة 1954، بتوضيح الدور الذي تلعبه المدن في نمو وانتقال الثقافة، فهما يفترضان وجود نمطين للتحضر: النمط الأول هو الذي يقع في الإطار الثقافي الذي ينمو ويتحول إلى صفات منفردة، أي التحول من مجتمع شعبي (الثقافة المشتركة) إلى مجتمع فردي. أما النمط الثاني فهو الذي يتم فيه التحضر عن طريق الاتصال بالشعوب ذوي

---

1 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، مرجع سابق، ص230.

2 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، مرجع سابق، ص125.

3 – Georges Blandier et.al, **Cahiers internationaux de sociologie**, Presses Universitaires de France, Paris, 1968, p133.

الثقافات المختلفة، حيث يؤدي هذا الأخير إلى خلق نوع جديد من الحياة الحضرية المصارعة للأنماط التقليدية.[1]

تساهم الأنساق الاجتماعية أيضا في تحديد وتوجيه مسار التغير والتقدم كالنظم الاقتصادية، حيث يؤكد العديد من العلماء أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وبالنسبة إليهم فإن التغير الحاصل في الحياة اليومية ما هو إلا جزء من الدائرة الاقتصادية (Economic Cycle) التي تقوي الإحساس لدى الأفراد بضرورة التغير[2]. فالتغير فرض على الناس التكيف مع الوضع الجديد، أي أنه على الأفراد أن يتعلموا كيفية التعايش مع الحياة الحضرية والصناعية الحديثة بما تفرضه من أوضاع، وأن يتعلموا القواعد الجديدة التي تحكم مواقف الناس، والتي لم يكن لديهم خبرة سابقة بها، ومنه يمكن القول أن التغير الاجتماعي يخلق مواقف اجتماعية معينة تحتاج بدورها إلى التطوير في القواعد والمعايير، وأن الأوضاع الاجتماعية والأدوار التي يشغلها الأفراد قد تغيرت بسبب الأدوار الجديدة المكتسبة التي فرضت عليهم.[3]

من أهم التغيرات والتحولات الاجتماعية التي صاحبت عمليات التحديث الحضاري في الدول النامية ما يلي:

- ارتفاع معدلات التحضر.

- نمو الحراك الجغرافي والمهني: الحراك الجغرافي هو انتقال الناس من أماكنهم في شكل هجرات دائمة أو مؤقتة، فردية أو جماعية. أما الحراك المهني فهو تغيير عمل الناس من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي أو المجال الخدماتي. ويرجع أسباب انتقال الناس إلى المدن والمراكز الحضارية إلى توفر عوامل الجذب أهمها توفر فرص العمل والخدمات، والحصول على أجر أفضل.

- تغير نموذج الأسر: تأخذ التجمعات القرابية في المجتمعات التقليدية عادة شكل الأسر الممتدة، وهذا النموذج لا يتناسب مع التجمعات الحضرية أو الصناعية، إذ مع انتشار التعليم والتحضر يكون مصير هذه النماذج القرابية الاختفاء والزوال.

---

1 – إس سي دوب، **التغير الاجتماعي**، تر: عبد الهادي الجوهري وآخرون، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص55-56.

2 – نفس المرجع، ص18.

3 – عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص ص103-104.

- تغير المكانة الاجتماعية للمرأة: أدى التحضر والتغير الذي شهدته معظم المجتمعات التقليدية إلى تغير المكانة الاجتماعية للمرأة، وذلك نتيجة التغير الذي طرأ على بناء الأسرة ووظائفها، حيث فقدت الأسرة العديد من وظائفها التقليدية نتيجة ظهور المؤسسات المتخصصة التي أصبحت تحل محل تلك الوظائف التي كانت تقوم بها في السابق.[1]

5 - خصائص الحياة الريفية:

- ترتبط معيشة الريفيين بالطبيعة وبعناصرها (المطر، الحرارة، الجفاف وغيرها)، فهم ينشغلون بها كثيرا ويعتبرونها الأساس في حياتهم، أما المهنة الغالبة والمسيطرة في الريف فتتمثل في الزراعة*وتربية المواشي، حيث تؤثر هذه الأخيرة على الحياة الاجتماعية للفلاح. وتعتبر الزراعة مهنة مركبة من أكثر من مهام، حيث يقوم الفلاح بجميع مراحل العمل: الزرع، التسميد، الإنتاج**، التسويق وغيرها (إتقان جميع العمليات الزراعة)، ويتأثر نظام العمل في الحقل أو المزرعة بفصول السنة وتغيرات الطقس. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك مهن أخرى في المجتمع الريفي غير مهنة الزراعة كالعمل في الدكاكين أو المحلات الصغيرة المتخصصة في تجارة التجزئة، الأعمال المرتبطة بصيانة الآلات الزراعية وإصلاحها وغيرها.[2]

---

1 - محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص ص56-57.

2 - سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص ص45-46.

* - يعتقد العلماء أن مرحلة الزراعة ظهرت منذ ما يقرب عشرة آلاف سنة، حيث ارتبطت حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، ويقوم الأفراد فيما بينهم بالتعاون في بناء السدود وحرث الأرض. وقد ظهر أول تقسيم العمل بين المزارعين، حيث تكونت عادات زراعية لهذه المجتمعات وأصبح الأفراد يعملون في حدودها، وذلك بعد أن كان سلوك الفرد في المراحل الأولى سلوكا بدائيا غير حضاري، كما بدأ الإنسان في هذه المرحلة يستخدم الحيوان في حرث الأرض وريّها، ويستخدم قوى الماء والرياح في عملياته الإنتاجية، وكذلك المعادن في صناعة أدوات الزراعة كصناعة المحراث والفأس وغيرها، كما تعلم خلال هذه المرحلة تخزين المحاصيل الزائدة. (للمزيد، أنظر: السيد عبد العاطي السيد، محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص ص8-9).

** - يقصد بمفهوم 'الإنتاج' في المجتمع الريفي العملية التي يصنع الناس من خلالها الخيرات المادية في شكل وسائل إنتاج، أو حاجات الاستهلاك الشخصي الضرورية لوجودهم واستمرارية حياتهم، أي هي عملية تحويل معطيات الطبيعة إلى منتجات ضرورية. (للمزيد، أنظر: طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص13).

– يعتمد القرويون في بناء المساكن على البيئة المحلية، وغالبا ما تبنى المساكن بالطوب، وتسوى الأرض من الردم مع إضافة التبن والأعشاب الهشة، أما الأسقف والأبواب فتبنى من الأخشاب، في حين تكون النوافذ عبارة عن فتحات دائرية أو مستطيلة في أعلى الحائط، والتي لا تصمم إلا لأغراض التهوية أو إخراج الدخان. أما التنظيم الداخلي للمساكن فهو متشابه، ففي كل مسكن توجد مساحة خالية غير مسقوفة تتوسطه تسمى 'وسط الدار'، وتقع حولها الحجرات المختلفة، أما في فصل الصيف هناك حجرة تستعمل لاستقبال الضيوف. وفيما يخص الفرن الخاص بطهي الخبز، فيوجد غالبا في ركن معين من وسط الدار، ويجاوره 'الكانون' الذي يستخدم لطهي الطعام، أما وقود الفرن والكانون فيتمثل في الحطب وخليط من الأعشاب والقش.[1]

– تعتبر المجتمعات الزراعية من أكثر المجتمعات استقرارا وتفاعلا بالبيئة، فسكان الريف هم على ارتباط دائم بالأرض، حيث يرى الريفي أن هذه الأخيرة هي من أكثر العناصر ضرورة وأهمية، فهي تعتبر المنبع الأول لجميع عناصر الثروة الأخرى، كما تتميز الحياة في الريف بالاستقرار الذي هو شرط أساسي في النشاط الزراعي.

– تتمحور حياة سكان الريف حول الحقل والبيت، فهم يتشابهون في مهنهم ومساكنهم وطريقة معيشتهم، ويملكون الأرض ووسائل الإنتاج ويقومون بتربية الحيوانات بغرض الاستهلاك (توفير الطعام وتصنيع الملابس والأغراض الأخرى)، كما أن حياتهم تتمحور حول الحقل والبيت، أي يمارسون عملهم قرب مقر سكناهم.

– المجتمع الريفي أصغر حجما وأقل كثافة من الناحية السكانية، كما أن التنقلات والاتصالات اليومية في المجتمع الريفي ضئيلة ومحدودة، ولكن يكون الفرد الريفي على معرفة شاملة وكاملة بالآخرين في منطقته. فعند الحاجة، يستعير الريفي من جيرانه بعض الأدوات ومستلزمات الحياة اليومية المتعلقة بالعمل، ويتبادلون الأيدي العاملة في مواسم العمل، ويتعاونون فيما بينهم في احتفالات الزواج أو في المناسبات الخاصة، أو عند المرض أو الوفاة، ويحدث ذلك بشكل واضح مقارنة بما هو عليه في المجتمعات الحضرية.[2]

---

1 – محمد عاطف غيث، **المجتمعات المحلية: المجتمع القروي**، مرجع سابق، ص ص441-442.

2 – سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص32 وص36.

– يعتبر التعاون* السمة الغالبة في الحياة اليومية للفرد في المجتمع الريفي، حيث تعتمد نشاطات العمل الزراعي للريفيين أساسا على التعاون، لأن هذا الأخير يعتبر الأيسر والأكثر فعالية من العمل الفردي، فأنشطة العمل الزراعي من حرث وري وحصاد وغيرها تتطلب التعاون بين الأفراد، حيث يعوض العمل الجماعي النقص في الأدوات والآلات الزراعية[1]. فالعمل الزراعي خاصة في المساحات الكبيرة يتطلب تعاون أكبر عدد من الأيدي العاملة، كما أن العزلة النسبية لسكان الأرياف بصفة عامة جعلت من العائلات تقيم في مكان واحد من أجل التعاون وتحقيق الأمن، والاهتمام بمسألة القرابة والروابط الدموية. ولهذه الأسباب، يعتبر التعاون السمة الغالبة في مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي في المجتمع الريفي.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، تتحدد علاقات الأفراد على أساس الجنس والسن والاستقرار المكاني من حيث المسكن والأرض الزراعية، فملكية الأرض في المجتمعات الريفية تلعب دورا أساسيا في تشكيل العلاقات الاجتماعية، لذلك تقوم العائلة بأداء عدة وظائف في وقت واحد.[2]

– يتوفر المجتمع الريفي على قدر ضئيل من التكنولوجيا، كما يتميز هذا المجتمع بالبساطة والتجانس بسبب التشابه في الخصائص الاجتماعية والسيكولوجية (كالمعتقدات، الأخلاق، النظام السلوكي وغيرها)، فهم معزولون عن الثقافة والحضارة ومقاومون للتغيير والتجديد، أما التنشئة الاجتماعية فهي ترتبط بالنشاط الاقتصادي السائد في المجتمع الريفي[3]. ويعتبر الريفيون أكثر تدينا وإيمانا واعتمادا على الله في حياتهم اليومية ونشاطاتهم الزراعية، حيث يشعر الفرد أنه بحاجة إلى الله كي يساعده في الإنتاج الزراعي، وبالتالي ذلك ما أدى إلى الاتكالية والاعتماد على القضاء والقدر، وعدم التخطيط للمشاكل والكوارث التي قد تصيبهم.[4]

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية: علاقات ومجالات وميادين**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1982، ص105.

2 – محمد عاطف غيث، **المجتمعات المحلية: المجتمع القروي**، مرجع سابق، ص117.

3 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص67.

4 – نفس المرجع، ص136.

* – التعاون الاجتماعي هو سلسلة من العمليات الاجتماعية والسعي المتبادل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وتتسم هذه العمليات، بالاستمرار بين فردين أو أكثر بغرض تحقيق هدف محدد. وينبع التعاون عادة من طبيعة ما يربط أعضاء الجماعة الانسانية من روابط، وما يسعون من خلاله إلى تحقيق ما يصبون إليه من أهداف فردية وجماعية، فهو يعتبر من أبرز صور التضامن الداخلي للجماعة، أي يسعى التعاون نحو إشباع دوافع وغايات لدى المتعاونين بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فهو يعتبر السمة البارزة في مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي. (للمزيد، أنظر: صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص136).

– يتميز المجتمع الريفي بالعلاقات الشخصية الوثيقة (العلاقات الأولية)*، حيث تسيطر هذه الأخيرة على الارتباط والتعاون، ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهارا في الكيان المشترك.

يرى "ايميل دوركايم" أن تقسيم العمل في المجتمع الريفي يتخذ شكلا بسيطا، أما الأفراد فهم متجانسون ويقومون تقريبا بنفس الأعمال، ويتشابهون في تصرفاتهم وعقائدهم وتقاليدهم، فهم يخضعون لمقتضيات الرأي العام والتقاليد المفروضة، أي أنهم يخضعون لعوامل واحدة في حياتهم. أما المسؤولية فتكون جماعية، كما أن المكانة تورث ولا تكتسب.

يرى هذا الأخير أن المجتمع الريفي يتميز بـ 'التضامن الآلي' الناتج عن التشابه والتماثل بين أعضاء المجتمع، ويعرفه بأنه المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع، حيث تشكل تلك المعتقدات والعواطف العامة نسقا له وطابعه المتميز، ويعتبر القرابة والدين من أهم عوامل تحقيق التضامن. كما يقول أن الضمير الجمعي يكتسب واقعا ملموسا، والذي يتمتع بالاستمرارية والدوام، ويعمل على تدعيم الروابط بين الأجيال، أي أنه يكتسب مزيدا من القوة والتأثير لما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين الأفراد في المجتمع.[1]

أما "ماكس فيبر" فيرى أن اختيار مسار الفعل في المجتمع التقليدي يكون بالاتساق مع العادات والتقاليد السائدة في الجماعة، حيث تشكل هذه العادات والتقاليد بالنسبة للفرد الإطار المرجعي لاختياراته. فتقاليد الجماعة في الريف تعكس النظام المشترك للقيم، لذا فهي تعمل كضغوط اجتماعية ولا تحتاج كثيرا إلى مساندة أي نوع من أنواع المؤسسات المتخصصة في التوجيه[2]، حيث أن التراث وسلطة كبار السن تعتبر قوية. كما أن الأبناء في هذا المجتمع مستعدون للخضوع -وبدرجة كبيرة- للبيئة الاجتماعية والطبيعية التي ينتمون إليها، أي أنهم يخضعون في حياتهم لعوامل البيئة الطبيعية دون أن يسخروها في خدمة التطور والتقدم.[3]

---

1 – عالية حبيب وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2009، ص141.

2 – إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص128.

3 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص211.

* – تعتبر العصبية إحدى عوامل تحقيق التضامن، حيث يرى 'ابن خلدون' أن مصدرها يرجع إلى الطبيعة البشرية وإلى أثر القرابة في الحياة الاجتماعية، كما يرى أنها تتولد من القرابة التي تستند على وحدة النسب، والتي تعتبر هذه الأخيرة على درجات ومراتب متفاوتة من حيث القوة. (للمزيد، أنظر: صلاح مصطفى الفوال، **البداوة العربية والتنمية**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، القاهرة، 1967، ص142).

– يتميز المجتمع التقليدي بالتماسك والتشابه في الأهداف، وذلك من خلال سيادة العلاقات غير الرسمية. أما بالنسبة للقيادة، فإن الريفيون يميلون إلى اختيار الأشخاص ذوي الكفاءات والصفات القائمة على القيم والعادات والتقاليد والموروثات الشعبية، وبالتالي فإن الاختيار في هذه الحالة يتخذ الشكل غير الرسمي.

يؤدي التجانس والضغوط الاجتماعية المتطابقة مع المعايير والعوامل الأخرى إلى سيطرة الضبط غير الرسمي المتمثل في: العادات، التقاليد، العرف ومعايير السلوك التي تنتقل من جيل إلى جيل.[1]

في نفس السياق، يرى "روبرت ريدفيلد" أن العزلة والتجانس هما اللذان يحددان الثقافة القروية، بحيث كلما كان المجتمع منعزلا ومتجانسا، ظهر فيه التفكير غير العلمي. أما "جورج زيمل" (Georg Simmel) (1858-1918) فيرى أن الأشكال النموذجية للحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي تتميز بالمعايير الثابتة التي يتلاءم فيها سلوك أعضائها مع طبيعة هذا المجتمع، حيث تلعب فيه التقاليد والأعراف والالتزامات الدينية دورا رئيسيا في الضبط وتوجيه السلوك، وفرض نوع من المراقبة المباشرة على سلوك الأفراد.[2]

– يلتزم سكان الريف بالطقوس الخاصة بالأعياد والمناسبات الدينية كأداء صلاة العيد، زيارة الأهل والأقارب والجيران، الاحتفال بالمواسم الدينية كالمولد النبوي وعاشوراء وما إلى ذلك.

– يستعين الفرد في المجتمع القروي عند العلاج بالموارد النباتية والحيوانية أو الطبيعية التي تتيحها البيئة.[3]

– يتأثر الترويح في المجتمع الريفي بالبطالة الموسمية (الترويح الحر)، حيث يقضي المزارع وقت فراغه في السهر مع الأقارب، ويقضي بعض الشباب فترات يومهم في ممارسة الرياضية في نوادي الشباب بالقرية أو في مشاهدة التلفزيون.[4]

---

1 – غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، مرجع سابق، ص62.

2 – السيد رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص92.

3 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص132 وص135.

4 – نفس المرجع، ص116.

يتميز المجتمع الريفي بمجموعة من القيم أهمها:

- قيم الأرض: هي قيمة من قيم حياة الفلاح القروي، فهي تعتبر مورده ومقره الأخير، فالقروي يطمح قبل كل شيء في امتلاك الأرض وحرثها وجني ثمارها، فثمار الأرض ليست رزقا وطعاما فحسب، بل عنصرا مهما في نفسية الفلاح.[1]

- القيم العائلية: تعتبر حياة العائلة حياة إعالة وتعاضد، حيث أن الاعتداء على فرد منها كأنه اعتداء على الذات.

- قيم المعيشة: هناك مجموعة من القيم العامة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالنمط المعيشي اليومي للفرد كقيم المثابرة، الصبر، التشدد على الأعراف، البساطة، المسالمة، الجيرة (التعاون والتكاثف) وغيرها، حيث تعتبر القيم مهمة ومطلوبة في حياة الفرد، كما أن الفرد في المجتمع الريفي يعيش كل يوم بيومه.

- القيم الدينية: الفرد في الريف إيمانه عميق، فهو لا يرتبط بالمؤسسة الرسمية بقدر ما يرتبط بالشخص والواقع المحسوس، ومن القيم التي يتحلى بها كذلك قيم الرحمة والبركة والخوف من الله والأولياء.

- قيم الزمن: الفرد في الريف شديد الإحساس بالزمن، وتعتبر الفصول رموزا موحية تؤثر في رؤيتهم للواقع ومفاهيمهم للأمور، كما أن القروي يحتفل بالزمن ويستفيد منه ويصبر عليه.[2]

1 - حليم بركات، مرجع سابق، ص85.

2 - نفس المرجع، ص ص87-88.

6 – خصائص الحياة الحضرية:

يعتبر التحضر علامة من علامات التحديث أو التمدن، وقد ترتب عنه مجموعة من الخصائص التي تختلف عن خصائص الحياة في المجتمع الريفي، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

– يتميز المجتمع الحضري بانتشار الصناعة* وبتعدد وتنوع المؤسسات الخدماتية والتجارة، وبالتالي فإن الحياة الاجتماعية للمجتمع الحضري هي متأثرة بالتصنيع.

– التباين وتنوع المهن والوظائف، ففي المجتمع الحضري يختلف تقسيم العمل والتخصص عن تقسيم العمل في المجتمع الريفي، حيث يرتبط تقسيم العمل في المجتمع الحضري بالعلاقات الانقسامية التي تصنف المجتمع إلى فئات وظيفي. ويرى "ايميل دوركايم" أن ظهور تقسيم العمل راجع للتغيرات التي تحدث في البناء الاجتماعي نتيجة للزيادة في الكثافة السكانية، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في السكان إلى زيادة التنافس، مما يضطر أفراد المجتمع إلى التخصص، وبالتالي فإن زيادة درجة التقسيم يفرز نوعا جديدا من الروابط الاجتماعية وظهور الفردية في المجتمعات الحديثة المعقدة، وأن التخصصات المهنية ترتبط بزيادة اعتماد الفرد على غيره في تلبية حاجاته الضرورية.[1]

يزداد شعور الأفراد بفرديتهم باختلاف آرائهم وعقائدهم، ويختفي تبعا لتشابههم السلوكي ومكانة جماعتهم، فهم يرتبطون فيما بينهم بنوع من التضامن يسمى 'التضامن العضوي'، والذي يقوم على أساس حاجة كل منهم إلى خدمات الآخر، ويتميز هذا التضامن بخضوع الفرد للقانون أكثر من خضوعه للتقاليد، أي أن التخصص في المجتمع المتمدن يؤدي إلى زيادة التساند، كما أنه كلما زاد تساند الأفراد، قل تأثير الشعور الجمعي. ويصاحب التساند المتبادل بين الأفراد انعكاسات على الأخلاقيات والعقليات، أي كلما

---

1 – إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص117.

* – مرت مرحلة الصناعة بمرحلتين: تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة الصناعة اليدوية المصاحبة لمرحلة الزراعة، حيث كانت كل قبيلة تحاول أن يكون لديها اكتفاء ذاتي من حيث ما تنتجه من أدوات وسلع (كالأواني الفخارية والمعدنية، السلال، الحراب، الجلود والفراء وغيرها)، وقد ساعدت هذه المرحلة على إيجاد نوع من التخصص كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، وعلى إبراز مواهب الأفراد وتطويرها وتسويق الفائض في أسواق خارجية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الصناعة الثقيلة، والتي بدأت بشكل واضح في انجلترا في القرن التاسع عشر. فعند اكتشاف القوى البخارية، بدأت الصناعة اليدوية تتحول إلى صناعات آلية كبيرة، حيث قام أصحاب المصانع ببناء مصانع بجوار الأماكن التي تكثر فيها خامات صناعتهم، وعلى شواطئ البحار والأنهار لسهولة النقل وتوفر الوسائل في تلك الجهات، وبالتالي بدأت المباني تنتشر حول هذه المصانع مكونة المدن الكبيرة الحالية، وتعددت وسائل النقل والمواصلات فيها. وهكذا، تطورت المدينة من نواة بدائية صغيرة إلى مدينة متنوعة النشاطات والأعمال كضرورة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت المرحلة الصناعية. (للمزيد، أنظر: السيد عبد العاطي السيد، محمد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص ص9-10).

زاد التضامن العضوي، قلت أهمية الضمير الجمعي. كما يرى هذا الأخير أن هناك ارتباط بين حجم السكان ونوع التنظيم الاجتماعي، حيث يقول أن العلاقات الاجتماعية تتأثر بتركز السكان وبغيره من العوامل مثل نمو المدن وتطور وسائل الاتصال، إذ هناك علاقة بين الحجم والكثافة، وما ينجم عنها من علاقات اجتماعية متزايدة، بحيث كلما زاد عدد الأفراد على نفس الإقليم، زاد عدد وتنوع العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم.[1]

– السكان الحضريون منعزلون عن الطبيعة أي هم على صلة بالبيئة التي يصنعها الإنسان، على عكس الريفيين الذين هم على صلة مباشرة بالطبيعة (الأرض) التي تحدد عملهم ونشاطهم، حيث تسمح البيئات الاجتماعية المختلفة عن بعضها البعض والتي يصنعها الإنسان بقدر أكبر في تنوع الأدوات والفرص، ولهذا السبب لا يوجد مجال للشعور بثروة مشتركة أو مصير مشترك.[2]

– الكثافة السكانية في المجتمع الحضري مرتفعة، حيث كلما زادت كثافة السكان في المدينة، زادت الأصول العرقية والاجتماعية والثقافية، واتجه نظام الإقامة والسكن إلى التغير. وبالرغم من تفاعل السكان داخل الوحدات الحضرية، فإن ذلك أدى إلى عدم تجانس السكان وظهور الفردية في المجتمع، وبالتالي ارتفاع نسبة الحضرية.[3]

– يسود في المجتمع الحضري اللاتجانس والتمايز الاجتماعي، حيث يشير كل من "بيتيريم سوروكين" (Pitirim Sorokin) (1889-1968) و"كارل زميرمان" (Karl Zimmermann) (1861-1935) إلى أن المعتقدات والسلوك تخضع للتغير في المجتمع الحضري. كما يرى "ايميل دوركايم" أن الأفراد في المجتمع الحضري مترابطون ترابطا عضويا، أي على أساس تقسيم العمل، حيث كل عضو في المجتمع يؤدي وظيفة خاصة، فهم يتساندون في القيام بوظائف المجتمع لضمان استمرار الحياة الاجتماعية. أي مع تطور الإنتاج أخذت الحاجة إلى العمل الجماعي تخف تدريجيا، وبرز بدلا من ذلك العمل الذي يشترك فيه أفراد المجتمع ككل.

---

1 – مهى سهيل المقدم، **محاكمة دوركايم في الفكر الاجتماعي العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص56.

2 – ر.م. ماكيفر، شارلز.هـ. بيدج ، **المجتمع**، تر: السيد محمد العزراوي وآخرون، ج2، ملتزمة للطبع والنشر، القاهرة، 1971، ص581.

3 – مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص262.

فالتماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية يرتكز على الفوارق وعدم التشابه، وتقسيم العمل، والتخصص، والعلاقات التعاقدية. [1]

– تتميز الاتصالات والتفاعلات في المجتمع الحضري بالتداخل والتعقد، فهي متكررة ومألوفة، وفي نفس الوقت رسمية وغير شخصية. عكس التفاعل في المجتمع الريفي، فهو ضيق إلا فيما يتعلق بالوحدات الصغيرة أي العائلة، أين نسق التفاعل فيه يكون واضحا وعميقا. ويقول "لويس ويرث" أن العلاقات الاجتماعية التي تسود بين سكان الحضر هي ذات طابع انقسامي، فهي تعتبر وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الشخصية، كما أنها تكون أكثر رشدا وعقلانية وأكثر بعدا عن العاطفة.[2]

– تكون معدلات الحراك المكاني والاجتماعي والمهني في المجتمع الحضري مرتفعة مقارنة بالمجتمع الريفي، فهي ترتبط ارتباطا طرديا مع زيادة الحضرية.

– يتوفر المجتمع الحضري على سلع وخدمات وتسهيلات مختلفة ومتنوعة، أما في المجتمع الريفي فهي منخفضة، حيث يحظى الفرد في المدينة بقسط وافر من التعليم وفرص العمل مقابل الأجر، ويتمتع بمستوى عالي من المعيشة، وينال جزءً أكبر من الخدمات العامة مقارنة بغيره من سكان الريف.[3]

– تتميز العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري بالضعف والسطحية، على عكس المجتمع الريفي الذي تتميز فيه العلاقات بين أعضاء الجماعة بالتعاون وشدة التماسك، فسكان الريف هم أكثر تمسكا بالقيم الدينية، وأكثر استعدادا للتعاون وحل المشكلات بين الأفراد.

– الحياة الحضرية أوسع نطاقا من الحياة الريفية، فالفرد في المجتمع الحضري يكون حرا في طريقة حياته الخاصة والعامة. على عكس ما هو عليه في الريف، فإن العائلة هي التي تفرض على الفرد تنفيذ أنماط معينة من السلوك، وبالتالي يكون الفرد مقيدا بالعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة في الريف.

– يشعر الفرد في المجتمع الحضري بالقهر، حيث أن الحافز النفسي يقود بالفرد إلى محاولة الدفاع عن نفسه بطرق سلبية كرد فعل عاطفي، أو كدفاع ضد تعقد الحياة الحضرية، وبالتالي فإن هذا الدفاع يجعل

---

1 – غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص110.

2 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص ص80-82.

3 – سعيد أحمد هيكل، مرجع سابق، ص168.

الفرد يرغب بالعيش في حياة منفصلة، أما إذا حاول أن يعيش حياته في الأسرة والعمل فإنه يتصادم مع تعقيدات المجتمع الحضري.[1]

– يقوم اختيار القادة في المجتمع الحضري على العقلانية والأسلوب الرشيد، كما يسيطر في هذا المجتمع الوسائل القانونية والضبط الاجتماعي الرسمي وغير الشخصي.

– تتميز الحياة الحضرية بالتكيف السريع، الذي يعتبر شرطا أساسيا للبقاء والاستمرارية في الحياة الحضرية، ويرجع ذلك إلى الآثار التي صاحبت التغير أهمها التخفيف من حدة التمايز الاجتماعي القائم على السن والجنس، وما يرتبط بهما من أدوار ومراكز موروثة، والتأكيد على أهمية الأدوار والمراكز المكتسبة التي تعكس مدى القدرة على التكيف المستمر مع التغير، وبالتالي يعتبر التغير السريع أحد مميزات الحياة الحضرية.[2]

– المعتقدات والقواعد التقليدية التي تسيطر على سلوك الناس هي ضعيفة في المجتمع الحضري، وذلك ما زاد من شعور الأفراد باستقلالهم الفكري والاجتماعي، وأصبحوا أكثر وعيا في إمكانية الاختيار بين البدائل المتاحة أمامهم، وبالتالي يصبحون أكثر استعدادا وأكثر قدرة على ممارسة السلوك الدينامي، الذي يتميز بالنمو والتقدم.[3]

– انتشار الثقافة الاستهلاكية واتصافها بالقهرية، حيث يتجه الفرد إلى الاستهلاك والركض خلف طموحاته، وهي تعتبر قهرية لأنها تعتمد على عنصرين قهريين في انتشارها هما:

المصدر الأول: هو التقليد الذي يدفع الناس إلى تكريس كل حياتهم لكي يحصلوا على ما حصل عليه الأفراد الآخرين.

المصدر الثاني: يأتي من التقاليد التي تنجح الثقافة الاستهلاكية في استخدامها وتوظيفها، ويظهر ذلك عند الاحتفال بالمناسبات التقليدية (سواء كانت دينية أو غير دينية)، حيث يتحول الاحتفال بالمناسبة إلى احتفال استهلاكي (في الأعياد وشهر رمضان مثلا).[4]

---

1 – السيد رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، مرجع سابق، ص93.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص ص73-74.

3 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص211.

4 – أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ص171-172.

– المستوى التعليمي والثقافي للفرد مرتفع في المجتمع الحضري، وبالتالي فإن الفرد يخصص وقت فراغه في ممارسة بعض الهوايات (كالقراءة، والكتابة، والاستماع إلى الموسيقى وغيرها)، ويعتبر الترويح في المجتمع الحضري ضرورة حيوية لابد منها للحياة في المدينة، إذ لا يمكن تصور مدينة دون وجود أماكن للترويح (كالحدائق والمنتزهات، المسارح، دور السينما، الشواطئ، النوادي والمراكز الترفيهية، الملاعب الرياضية، معارض الآثار وما إلى ذلك).

– يتفق أسلوب الطب والتداوي مع طبيعة المجتمع الحضري، ويتجسد ذلك في لجوء الفرد إلى المستشفيات والعيادات (الاستعانة بالعلم والابتعاد عن الطبيعة).[1]

– يتميز المجتمع الحضري بالاتجاه نحو العلمانية والدنيوية، حيث ترتبط النشاطات الحضرية بالأحكام العقلانية البرجماتية وبزيادة الحضرية، مما يؤدي إلى تحرر الأفراد من الضوابط التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم لصنع القرار في ضوء ضوابط علمانية. أما الاحتفالات الطقوسية فليس لها صدى في المجتمع الحضري.

يتميز الفرد في المجتمع المتحضر بمجموعة من المميزات أهمها:

– التحرر من سلطة وضغوط الجماعات الأولية، وبروز الفردية التي أصبحت سمة من سمات التفاعل في المجتمع الحضري، حيث على الفرد في المدينة أن يواجه حياته بمفرده ويخطط لمستقبله. أما فيما يتعلق بالفعل والاختيار فهو يتمتع بحرية أكبر، حيث تتيح حياة المدينة للفرد مجالا أوسع للاختيار بين الجماعات العديدة، وذلك يعوض الانتماء لجماعة أخرى.[2]

– الفرد في المجتمع الحضري مقبل على العلم والتكنولوجيا، على عكس الإنسان التقليدي الذي يؤمن بدور وأهمية المسائل البدائية.

– اعتماد الفرد على التخطيط، والذي بواسطته يستطيع تأمين الطريقة المثلى للحياة. كما أن الفرد يتقيد بالوقت، حيث يقوم بوضع برامج محددة ومنظمة بهدف إحداث التوازن في إدارة شؤونه الخاصة.[3]

---

1 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص133 وص136.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص114.

3 – مريم أحمد مصطفى وآخرون، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص ص349-350.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن المجتمع الحضري بالنسبة لعلماء الاجتماع هو المجتمع الذي يتميز بعدة سمات وخصائص منها: التقسيم الدقيق للعمل، تعدد الوظائف -والتي تعتبر ضرورية من أجل تأمين احتياجات الأفراد-، ارتفاع المستوى التكنولوجي، التباين في السلوك، توفر التعليم والخدمات العامة، السكن المريح، المنشآت الترفيهية وغيرها[1]. وتتمثل الخصائص العامة للنموذج الحضري عند "ابن خلدون" في:

- التحول في الطلب من الضروريات إلى الكماليات نتيجة تقسيم العمل وتحقيق الفائض.

- استبدال الروابط الطبيعية بروابط مهنية ومدنية، وبالتالي ذلك ما أدى إلى ضعف الجماعة وظهور الفردية.[2]

7 - التحضر في الجزائر:

حرص المستعمر الفرنسي منذ الاحتلال (في الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى غاية سنة 1954) أن يجعل من سكان الجزائر شعبا متخلفا، وذلك من خلال تجريدهم من جميع ممتلكاتهم، وبالتالي فإن هذه الفترة لم تعرف التحضر، بل عرفت التريّف، والمتمثل في تراجع العمران الحضري لصالح العمران الريفي، ذلك لأن المناطق الريفية تعتبر بالنسبة للسكان مصدرا للأمن السياسي والاقتصادي.[3]

في عام 1954، انتقل مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي كان يعيش فيها حوالي نصف سكان البلاد، وقد ازداد ذلك مع الحرب، حيث أن العديد من الفلاحين اللاجئين من الحدود أو معسكر التجمع من قِبل الجيش الاستعماري لم يرجعوا إلى فلاحة أراضيهم، وبالتالي فقد أدى تجمع الفلاحين في شبه تجمعات سكانية داخل المراكز الحضرية الصغيرة أو على أطراف المدن إلى استقرارهم بشكل نهائي في المدن. وبعد الاستقلال كانت هناك موجة أخرى انتقلت نحو المدن واستفادت من التحديث، أما الموجة الثالثة فقد كانت مصاحبة للتصنيع.[4]

---

1 - Mostefa Boutefnouchet, **Système social et changement social en Algérie**, Office des Publications Universitaires, Alger, (s.d), p40.

2 - إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص ص25-26.

3 - نفس المرجع، ص ص122-123.

4 - عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، تر: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص ص225-226.

فردود الفعل التي تسبب بها المستعمر من انتشار الفقر والبؤس، أدت إلى الهجرة الواسعة للسكان، وانتقالهم إلى أماكن أكثر ملاءمة والمتمثلة في المدن، وبالتالي انتقال الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

عرف المجتمع الجزائري تحضرا سريعا بفعل عدة عوامل أهمها التحولات السياسية المتمثلة في الثورة التحريرية وتحقيق الاستقلال، والعوامل المتعلقة بالتحول في النظام الاجتماعي-الاقتصادي، وتعتبر الجزائر من البلدان المتوسطة التحضر. فبعد سنة 1954، عرفت الجزائر تطورا سريعا في نسبة التحضر، حيث وصلت إلى27%. أما في سنة 1960، فقد بلغت نسبة التحضر 30%، في حين وصلت النسبة في سنة 1965 إلى أكثر من 30%. أما في سنة 1977، فقد بلغت النسبة 41%[1]. وفي سنة 1979، قدّر عدد السكان بتسعة عشر مليون جزائري، حيث في هذه الفترة عرف المجتمع الجزائري تحضرا واسعا بفعل الدور الذي لعبته الصناعة والخدمات، وأيضا بسبب اختفاء البؤس.[2]

أما في سنة 1994، فقد ارتفعت نسبة التحضر في الجزائر إلى 55%، وتركز هذه النسبة في المدن الكبيرة أكثر منه من المدن الصغيرة والمتوسطة، وتمثل الجزائر العاصمة أكبر تجمع للسكان الحضريين، حيث بلغ عدد سكانها سنة 1995 حوالي ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة.[3]

لقد نمت المدينة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية بوتيرة متسارعة، حيث كانت تمثل بالنسبة للمستعمر مركزا رئيسيا للنشاطات الاقتصادية والعسكرية، كما يعتبر استغلال الميناء لممارسة النشاطات التجارية من ضمن استراتيجية المستعمر.

فالزيادة في نسبة التحضر خلال العقود الأخيرة من الاحتلال ترجع أساسا إلى أحداث الثورة التحريرية العنيفة، وسياسة إفراغ الأرياف من سكانها من طرف المستعمر من أجل أن يقيموا محتشدات فيها، وبالتالي فإن أكثر من نصف السكان الذين التحقوا بالمدن كلاجئين هم النازحون من المناطق الريفية

---

1 – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص68.

2 – نفس المرجع، ص220.

3 – محمد بومخلوف، **التحضر: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة (الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية)**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص ص119-121.

خلال فترة 1954-1962، وقد قرر النازحون الاستقرار فيها وعدم العودة إلى قراهم بعد الاستقلال، ومنه يمكن القول أن الحياة الحضرية بالنسبة للسكان الجزائريين ارتبطت بشكل أساسي بالاستقلال الوطني.[1]

رسم بياني رقم (1): أعمدة بيانية تبين تطور نسبة التحضر في الجزائر خلال المرحلة الزمنية 1950 و2025 [2]

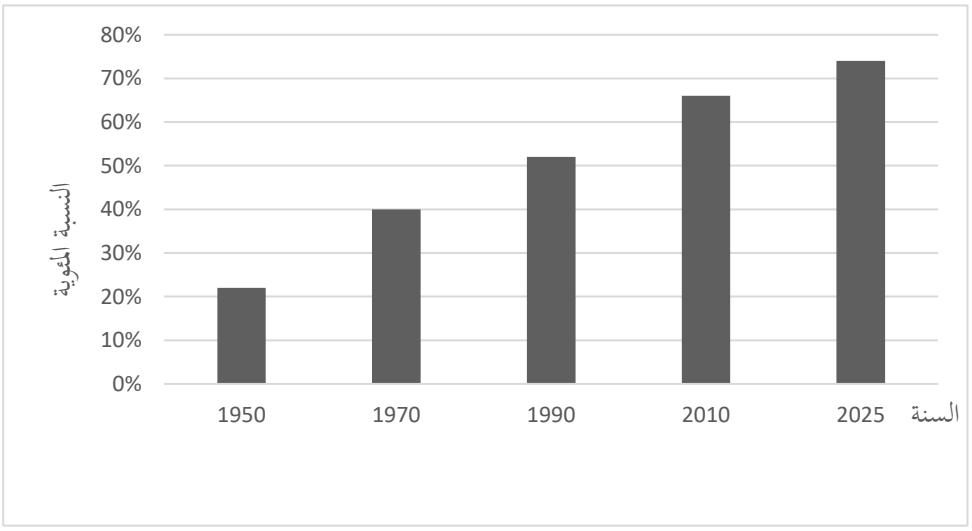

المصدر: United Nations, World Urbanization Prospects, 1992 rev.

لقد أدت الحرب التحريرية إلى انهيار جميع مستويات الدولة الإدارية والاقتصادية، مما أدى بالدولة الجزائرية بعد سنوات من ذلك إلى التركيز في وضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أهمها 'التصنيع'، الذي كان يعتبر عاملا مهما في القضاء على البطالة. فتركز الصناعة بعد سنة 1966 يعتبر عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن، وذلك على حساب ترك الأراضي الزراعية الخصبة، وخاصة الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال، أي أن استقطاب اليد العاملة كان بفعل تمركز أغلب المنشآت الصناعية في المدن، وذلك ما أدى بالدولة إلى القيام ببناء مجمعات سكنية كبرى (فترة السبعينات)، وبالتالي فقد ساهمت هذه المشاريع في الامتداد العمراني وإحداث تغييرات معتبرة في البنية المعمارية. لقد أثرت التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالموازاة مع سياسة العولمة بشكل مباشر

1 – محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص ص125-128.

2 – علي فاعور، **آفاق التحضر العربي: نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبنهاجن وإسطنبول**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص43.

على الجانب العمراني للمدينة، ومن مظاهر الانتشار العمراني ظهور وانتشار التجمعات السكنية والأحياء الجديدة، وإقامة أحياء للأنشطة ومختلف أعمال التجارة، وتعتبر هذه الأخيرة مؤشرات على تطور بنية المدينة.[1]

لقد سميت الفترة التي تلت الاستقلال الوطني مباشرة بفترة التنمية الصناعية، ذلك لأن الجزائر اتبعت سياسة التصنيع والتوطين الصناعي، التي كان لها دور في تدعيم التحضر والحياة الاجتماعية الحضرية، حيث ساهمت في نمو المدن الجزائرية وظهور عدة مدن صناعية.

هناك عوامل عديدة تحكمت في عملية التحضر في الجزائر أهمها الهجرة الريفية والنمو الطبيعي للسكان، التقسيمات الإدارية، التخطيط الاقتصادي والعمراني، والوضع الأمني. لقد عرفت الجزائر خلال مرحلة التصنيع هجرة واسعة من السكان نحو المراكز الصناعية الجديدة بحثا عن فرص العمل في القطاع الصناعي، وقد استمرت هذه الحركة إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي[2].

لقد نتج عن الهجرة الداخلية نمو حضري سريع خاصة في المدن الصناعية الكبرى، وتغييرات عميقة في تنظيم المجتمع وسيره، كما تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من العوامل التي أدت تغيير السلوك الديمغرافي. ولكي تستجيب السياسة الديمغرافية لمتطلبات الواقع، لا يجب التفكير في الإجراءات التقنية فقط، بل كذلك في اختيار نمط المجتمع كالمكانة التي ستحظى بها المرأة في المجتمع الجديد (دورها في التربية، الشغل وغيرها).[3]

ترجع الهجرة الداخلية التي عرفتها الجزائر إلى تغير علاقة الإنسان بالأرض، وذلك بسبب تأثرها بالعامل الخارجي المتمثل في حركة الاستيطان الأوربي في الريف الجزائري، أي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. من جهة أخرى، فإن معدل التحضر الذي عرفته الجزائر في فترة التحول الديمقراطي -أي ابتداءً من سنة 1989- يعادل المعدل الذي عرفته فترة التنمية الصناعية، والفترة الأولى من الاستقلال.[4]

---

1 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص67.

2 – Ali El-kenz et.al, **L'Algérie et la modernité**, 1ère édition, Imprimeries Delmas à Artigues-près-Bordeaux, Dakar, 1989, p83.

3 – جان فرنسوا تراون وآخرون، **المغرب العربي: الإنسان والمجال**، تر: علي تومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص67.

4 – محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص137.

بعد شروع الدولة الجزائرية في عملية التنمية والنهوض بالبلاد، عرفت المدن الساحلية الكبرى تغيرات وتحولات هيكلية ومجالية، وذلك بعد التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفتها البلاد، حيث قامت الدولة بإنجاز بنى تحتية وطرق ومنشآت صناعية وبرامج سكنية، والتي ساهمت هذه الأخيرة في الامتداد والانتشار العمراني، كما تعتبر هذه العوامل من أسباب الهجرة وزيادة عدد السكان في المدن (المناطق الساحلية).[1]

وتتمثل عوامل جذب السكان نحو المدن في:

- توفر فرص العمل والتعليم.
- ازدهار الثقافة في المدينة.
- النمو الاقتصادي والصناعي وتركز الاستثمارات في المدن.

تعتبر مدينة الجزائر من أعلى المدن كثافة للسكان، باعتبارها تتميز بمجموعة من المميزات أهمها:

- التراكم العمراني التاريخي.
- التنوع الطبيعي (ساحل، تلال، سهول خصبة وما إلى ذلك)، مع مناخ معتدل ورطب.
- موقع صالح للتنمية الاقتصادية، وبنية تحتية قابلة للتطوير.

لقد ارتبطت الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية بالثورة الصناعية، وذلك ما أدى إلى اختلال التوازن بين القرية والمدينة (أي بين الريف والحضر)، أي أن تركز معظم النشاطات الصناعية والخدماتية الضرورية في المدن الكبرى تعتبر السبب في النزوح إلى المناطق الحضرية، والهجرة نحو المدينة لا يصاحبها التغيير في مكان الإقامة فقط، بل يصاحبها أيضا التغير في نمط المعيشة، وأيضا التغيير في المهنة، بحيث يمارس المهاجر الريفي في المدينة نشاطات أخرى غير النشاط الزراعي.

لقد تسببت الهجرة الداخلية في ظهور مشاكل عديدة أثرت على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدت إلى ازدحام المراكز الحضارية، وإعاقة البناء الاجتماعي على أداء وظائفه، ومن البدائل التي اعتمدتها الجزائر للتحرر من الأزمات والمشاكل هي الارتقاء بالعاصمة، وتحقيق الكفاية الاقتصادية والعمرانية بشكل يتلاءم ويستجيب مع الواقع ومقتضيات العصر.[2]

---

1 – فوزي بودقة، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر: تحديات وبدائل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص37.

2 – محمد السويدي، مرجع سابق، ص ص71-72.

الفصل الثالث

الأسـرة والتغير الاجتماعي

الفصل الثالث: الأسرة والتغير الاجتماعي

تمهيد:

خضعت الأسرة خلال مراحلها التاريخية إلى عدة تغيرات وتحولات، وذلك بفعل التطورات التي مست المجتمعات البشرية. ففي المجتمعات البدائية لم تكن تتضمن أسر بمعناها الاجتماعي، بل ظهرت الأسرة كوحدة اجتماعية، مع استقرار الجماعة الإنسانية في وحدات مستقلة تجمع بينها روابط الدم والقرابة.

يُرجع العديد من العلماء التغيرات التي طرأت على بناء ووظائف الأسر إلى عدة عوامل أبرزها ظاهرة التحضر والتصنيع، حيث يصاحب هذه الأخيرة تغير في النمط المعيشي واتخاذ الأساليب حضرية في الحياة، والتي بدورها عوضت الأساليب التقليدية التي كانت تسود المجتمعات الريفية. ومن أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة، تحولها من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتغير نظام توزيع الأدوار فيها. وقد توصل العلماء إلى مجموعة من المداخل والنظريات التي تفسر تغير وتطور الأسرة، حيث يربط بعضهم التحولات التي تعرضت لها الأسرة أساسا بالتغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمع وظهور المجتمع الحضري، والذي يتميز هذا الأخير بمجموعة من الخصائص والسمات المختلفة عن تلك التي تميز بها المجتمع الريفي.

1 – الأسرة، مفهومها وأنماطها:

1/1 - مفهوم الأسرة:

نشأت الأسرة كجماعة مستقلة -بمعناها الحديث- حسب العلماء منذ آلاف السنين، وتحديدا في فترة ما بين العصرين الحجري والسيني، وذلك حينما عرف الإنسان الاستقرار المعيشي والملكية الجماعية في الجماعات الإنسانية الأولى، إلا أنها لم تستقر في صورتها المنظمة إلا مع ظهور الأديان السماوية وغير السماوية، التي جاءت لأجل تنظيم الحياة البشرية واستقرارها.

يرى "فرديناند تونيز" أن عوامل نشأة الأسرة ترجع إلى عدة عوامل أهمها: الغريزة الاجتماعية للعيش كجماعة، النزعة الفطرية إلى الانتماء، إشباع الحاجات الاجتماعية والعاطفية والجنسية، التخصص وتقسيم العمل، عوامل اقتصادية كنزعة التملك والتوريث والاستثمار وغيرها.[1]

1 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص14-15.

تعتبر الأسرة من أهم وأقدم النظم والمؤسسات الاجتماعية، فهي موجودة منذ التاريخ وفي كل المجتمعات الإنسانية، وهي تعتبر الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الفرد ويحتك بها باستمرار، والمصدر الأول في توفير الاحتياجات الأساسية النفسية والبيولوجية.

فالأسرة لها أهمية جوهرية في بناء المجتمع، وتحقيق متطلبات الوجود الاجتماعي، فقد وجدت من أجل استمرار حياة الإنسان في الجماعة، فهي تمثل المركز الأساسي لحياة الفرد، والمكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها، ويرتبط نظامها ارتباطا وثيقا بقيم ومبادئ ومعتقدات المجتمع وتقاليده. فالأسرة، تعتبر المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك، وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات، وتعتبر وحدة التفاعل الاجتماعي بين الفرد والمجتمع.[1]

لكل عضو في الأسرة دور أو مركز معين يحدده المجتمع، فهي تمثل الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها، ويرتبط بعضهم ببعض من خلال العادات والتقاليد التي تربطهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه، فهي تعتبر مصدر العادات والتقاليد والقيم والمعايير الثقافية والاجتماعية والآداب العامة، والدعامة الأولى لضبط السلوك، وهي تشكل نسق من المعايير التي تتعلق بتنظيم العلاقات وتربية الأبناء وبناء العلاقات القرابية، وبالتالي تعتبر الأسرة من أهم وسائل حفظ المعايير التي يحتاج إليها المجتمع.[2]

تعتبر الأسرة جماعة اجتماعية ذات تنظيم داخلي خاص، فهي تشكل نسق من الأدوار الاجتماعية المتبادلة، والتي تعتبر هذه الأخيرة مهمة في بقاء الأسرة وفي إشباع الحاجات الفردية. كما أن الأسرة كنظام اجتماعي تختلف عاداتها وعلاقة الزوجين ببعضهما وبأولادهما من مجتمع إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى.

فالأسرة، عبارة عن وحدة لها وظيفة تهدف إلى تربية الطفل وتقديم النصائح له وتنشئته تنشئة سليمة، وذلك من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يحدث داخل الأسرة، والذي يلعب دورا هاما في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه، واكتسابه القواعد والمعايير الأولى التي تؤهله لمواجهة المجتمع، وبالتالي تعتبر الأسرة مهمة في حياة الطفل وسيكولوجيته، حيث تمنحه الأمن والعطف والطمأنينة اللازمة للنمو المتكامل، كما أن استقرار شخصية الفرد وارتقائه يعتمدان على العلاقات المختلفة التي تسود الأسرة.[3]

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مرجع سابق، ص180.

2 – محمد يسري إبراهيم دعبس، مرجع سابق، ص85.

3 – محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص62.

2/1 - أنماط الأسرة:

تتأثر الأسرة من حيث الوظيفة بقيم ومعايير المجتمع، التي يختلف دورها من مرحلة إلى أخرى، وقد صنف الباحثون الأسر إلى شكلين رئيسيين هما: الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

1/2/1 - الأسرة الممتدة: تُعرَّف الأسرة الممتدة، بأنها الأسرة التي تتكون من أسرتين (زواجيتين) أو أكثر، أي الزوج والزوجة وأبناؤهم الذكور والإناث غير المتزوجين، والمتزوجين وأبنائهم، وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة، والذين يشتركون في المسكن والاستهلاك بغض النظر عن نوع وحجم وطبيعة المسكن، وكبير الأسرة أي الجد أو الأب هو من يتولى تدبير شؤون البيت. ويعتبر السكن المشترك والالتزامات المتبادلة بين أفرادها من الأسس الرئيسية التي تتميز بها هذه الوحدة القرابية، ويطلق على هذا الشكل من الأسرة كذلك بـ 'العائلة الأبوية الممتدة'، والتي تعني امتداد العائلة، فهي تضم عدة أجيال أي الأجداد وأبنائهم المتزوجين وغير المتزوجين وأحفادهم، والفرد الذي ينتمي إلى أسرتين يؤدي في كل منها دورا مختلفا، أي هو ابن في أسرة أبيه وزوج في أسرته الزواجية. ويطلق على هذا الشكل من الأسرة كذلك عدة تسميات وهي: 'الأسرة المشتركة'، 'الأسرة المركبة ذات التسلسل القرابي الواحد'.[1]

وتعرف كذلك، بأنها مجموعة من الأسر النووية والأقارب، يسكنون في مساكن منفصلة ومتجاورون في أغلب الأحيان، ويكوّنون معا وحدة متلازمة ومستمرة عن طريق الاتصالات والخدمات اليومية المتبادلة كالتعاون في أعمال البيت، وفي الحاجات المشتركة كرعاية الأطفال والمسنين، والخروج معا للسوق، وقضاء وقت الفراغ مع بعضهم، والتشاور في كل أمور الأسرة.[2]

تجمع الأسرة الممتدة عددا من الأجيال التي تستمر إلى ما لا نهاية، ولكن صفة الاستمرارية تكون مشروطة باستمرارية النسل والسكن في وحدة مشتركة وسيادة التعاون الاقتصادي، وتولي رجل واحد شؤون العائلة (الأب أو الابن الأكبر)، والذي يتمتع بالسلطة السياسية التي تقوم على العادات والتقاليد والطقوس

---

1 – محمد بومخلوف، "نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص71-120.

2 – سلوى عثمان الصديقي، **قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص53.

والأعراف، وبقاء الثروة دون انقسام، ولكن إذا تفرق الأبناء بحكم العمل أو لظروف جديدة فذلك يعني انهيار الأسرة الممتدة.[1]

تعد الأسرة الممتدة العامل الأول في بقاء وتماسك البناء الاقتصادي والاجتماعي في معظم البلدان. أما عن الشكل الغالب في الأسرة العربية فهو الزوج الواحد مع الزوجة الواحدة والأبناء (الأسرة النووية)، ونجد هذه الأسرة ممتدة عرضا أو طولا، أي تجمع الأشقاء وأولاد الأعمام في امتداد عرضي، وتجمع الجد وأبنائه وأحفاده في امتداد طولي.[2]

يعتبر نمط الأسرة الممتد النمط التقليدي السائد في المجتمعات الزراعية الريفية، وفي المجتمعات العشائرية أو المجتمعات البدائية غير الصناعية، أي النمط السائد قبل التصنيع. ونجد هذا النمط من الأسرة منتشرا في القرى والأرياف أكثر من المدن، وما يميز هذا النوع من الأسرة هو التضامن بين أفرادها وإدارة فرد واحد الشؤون العامة والخاصة للأسرة. وتمثل هذه الأسرة الوحدة الاقتصادية المسيطرة على الملكية وعلى جميع الوظائف والأعمال التي يزاولها أفرادها، أي أن أفرادها يشتركون في ممارسة مهنة رئيسية واحدة، وتحت إشراف رب الأسرة الذي يقوم بتوزيع المهام على أفرادها، وذلك من أجل تلبية احتياجات الأسرة، لهذا السبب نجد التشابه والتجانس في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد هذه الأسرة، وفي معتقداتهم وايديولوجياتهم التي تحدد سلوكهم وتحقق وحدتهم الاجتماعية. أما المستوى الثقافي للأسرة الممتدة فهو متجانس، ونجد هذا النمط من الأسرة منتشرا في القرى والأرياف أكثر من المدن.[3]

بالرغم من أن الأسرة الممتدة كوحدة اقتصادية قد تلاشت بسبب التغيرات المتسارعة، فإنها بقيت تؤدي وظائف مهمة، إذ لا يزال الفرد ينظر إلى أسرته الممتدة على أنها خير سند له في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.[4]

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي**، مرجع سابق، ص130-131.

2 – داليا مؤمن، **الأسرة والعلاج الأسري**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص3.

3 – السيد عبد العاطي السيد وآخرون، **الأسرة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص9.

4 – صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص167.

2/2/1 - الأسرة النووية: الأسرة النووية أو الأسرة الزواجية هي الأسرة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، الذين يسكنون معا في مسكن واحد وبمعزل عن أهل الزوج، وقد ظهر هذا النمط من الأسرة في الدول المتحضرة، ثم بدأ بعد ذلك في الانتشار في المجتمعات النامية، فهي تعتبر من أهم الظواهر الاجتماعية الحديثة.[1]

يرى بعض الباحثين أن الأسرة النووية هو النمط المميز في المدينة، فقد ظهرت مع ظهور المدن والمجتمع الصناعي وزيادة الحراك الجغرافي والاجتماعي، وكنتيجة لتقلص الأسرة الأبوية[2]، وتعتبر هذه الأسرة الحديثة من أهم خصائص المجتمع الحديث.

يؤكد العديد من العلماء أن الأسرة الزواجية هي أكثر الأشكال ملاءمة مع النسق الصناعي الحديث، فهي تتيح حرية التنقل المكاني والاجتماعي، وكذلك يسود فيها المساواة بين الجنسين. وفيما يخص التزامات الفرد، فلا يكون إلزاميا كما هو الحال في الأسرة الممتدة. أما الزوجة فإنها تضطر إلى الخروج للعمل خارج الأسرة بعيدا عن التزاماتها نحو أسرتها، حيث يقع عليها عبء أكبر بسبب الحاجة الاقتصادية.

تتخذ الأسرة الحديثة عدة أشكال نذكر منها:

- الأسرة النووية المعيارية: هي الأسرة التي تتألف من الزوج والزوجة وأبنائهم، ويشتركون جميعهم في معيشة منزلية واحدة، حيث يخرج الزوج للعمل لكسب قوت الأسرة، أما الزوجة فتتولى إدارة أعمال المنزل.

- الأسرة النووية الثنائية: وهي التي تتألف من الزوج والزوجة فقط، ويقوم أحدهما أو كلاهما بالعمل والكسب المادي.

- الأسرة ذات الشريكين العاملين: هي التي يكون فيها الزوجان يزاولان العمل في بداية زواجهما.[3]

---

1 – عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص53.

2 – Jean Étienne, Henri Mendras, **Les grand thèmes de la sociologie par les grands sociologues**, Armand Colin édition, Paris, 1999, p87.

3 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص51.

من أهم عوامل ظهور الأسرة النووية سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة، كما أن وظائفها تعد محدودة مقارنة بالأسرة الممتدة.[1]

تتميز الأسرة النووية بمجموعة من الخصائص والمميزات، والتي نوجزها فيما يلي:

- تمتاز الأسرة النووية بصغر الحجم، على عكس الأسرة الممتدة التي تتميز بالاتساع وكبر الحجم.

- يسود الأسرة النووية عموما الأسلوب الديمقراطي بفعل وجود فرص متساوية بين الزوجين في الحقوق وفي اتخاذ القرارات، ويتميز أعضاء هذه الأسرة بالفردية والتحرر من الضبط الأسري. على عكس الأسرة الممتدة التي يسود فيها الأسلوب الدكتاتوري، ويحتل فيها الزوج مكانة اجتماعية مرتفعة مقارنة بمكانة الزوجة، حيث يتولى الزوج بمفرده اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الأسرة ومستقبلها.

- لا تتعرض الأسرة النووية بشكل كبير إلى القيود التي تفرضها سلطة الأقارب، بحيث أن الزوجة لا تخضع دائما لسلطة والدة الزوج كما هو الحال في الأسرة الممتدة. أما عن العلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة النووية فهي أقوى مما هي عليه في الأسرة الممتدة، وربما يرجع ذلك إلى مساهمتهما في اختيار بعضهما، أو إلى عدم وجود تفاوت بينهما في المستوى التعليمي.

- الرعاية والاهتمام بالأبناء في الأسرة النووية يتولاها الزوجان. أما في الأسرة الممتدة فإن الأقارب يشاركون إلى جانب الزوجين في تربية الأبناء.

- يتسم أفراد الأسرة النووية بالترابط والتضامن الاقتصادي والاجتماعي. أما من الناحية الاقتصادية فهي مستقلة عن الأقارب، كما أنها تكون أكثر حرية في حركتها الجغرافية.[2]

يرى علماء الاجتماع أن الأسرة المعاصرة هي أسرة ممتدة معدّلة، حيث تكون الاتصالات مكثفة بين الأقارب، وليس بالضرورة أن يكون أعضاؤها يعيشون معا، وتكون الاتصالات عبر الحديث الهاتفي والزيارات وتبادل الخدمات.[3]

---

1 – السيد عبد العاطي السيد وآخرون، مرجع سابق، ص10.

2 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، مرجع سابق، ص315.

3 – نفس المرجع، ص316.

فالأسرة، هي بناء معقد يقوم على تماسك أفرادها وارتباطهم الوثيق فيما بينهم، حيث تحدد الأسرة من حيث البناء والوظائف مجموعة من القواعد التنظيمية التي تحدد دور كل فرد في الأسرة، أي تحدد العلاقات بين أفرادها وواجبات وحقوق كل منهم، مما يؤدي إلى تضامن البناء الكلي للأسرة.[1]

يلعب التنظيم العائلي ونظام القرابة دورا هاما في الضبط الاجتماعي، أي في توجيه التفاعل الذي يتم بين أفراد المجتمع. وترتبط القرابة بأنماط الأسرة، حيث يقول "رادكليف براون" أن نسق القرابة هو نوع من الترتيب الذي يجعل أفراد المجتمع يتعاونون جميعا لتحقيق مصالح وحداتهم القرابية، ويرى أن القرابة تمثل نسق العلاقات التي تقوم بين شخص وآخر في الجماعة، وأن حقوق وواجبات الأقارب تجاه بعضهم البعض تمثل جزءً من النسق الاجتماعي، وتعتبر عبادة الأسلاف أيضا جزءً واقعيا وأساسيا في نسق القرابة، وهذه الوحدة البنائية يسميها بـ 'الأسرة الأولية'.[2]

يمكن القول مما سبق، أن القرابة تقوم في مجملها على مجموعة من العلاقات الاجتماعية ذات الارتباط الأسري المحدد ثقافيا، حيث تقوم الثقافة بتحديد صور التنظيم الاجتماعي وأشكال العلاقات القائمة بين أعضاء الأسرة.[3]

2 – وظائف ومقومات الأسرة:

1/2 - وظائف الأسرة:

1/1/2 - الوظيفة البيولوجية: تعتبر الوظيفة البيولوجية من أهم وظائف الأسرة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتنظيم العلاقات العاطفية والجنسية لأفرادها، باعتبار أن الزواج يخضع لمجموعة من الضوابط الثقافية.

2/1/2 - الوظيفة الاقتصادية: تتمثل الوظيفة الاقتصادية للأسرة، في تعاون جميع أفرادها على العمل والإنتاج وتوفير مصادر الأكل والمسكن، وفي تقسيم العمل بين أعضاء الأسرة للمحافظة على توازنها واستمراريتها، ويتحقق ذلك عن طريق تعلم الحرف أو المهن التي تتناسب مع قدرات كل عضو في الأسرة، حيث يساهم الأب والبالغين بإمكانياتهم وخبراتهم، وتقوم الأم بعمل إنتاجي سواء داخل المنزل أو خارجه.[4]

---

1 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص62.

2 – محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ص328-329.

3 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص91.

4 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص96-97.

ويمكن تلخيص الجانب الاقتصادي للأسرة كوحدة استهلاك أساسية فيما يلي:

- ميزانية الطعام: هي ذلك الجانب من الموارد الذي يستهلك لأجل الحفاظ على مستوى طاقة الأسرة.

- ميزانية رأس المال: هي الموارد المستخدمة في الحصول على الأدوات والمساكن والحيوانات أو أية أشياء أخرى شبه دائمة، فهي تعتبر ضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية.

- ميزانية الصيانة والاستمرار: وهي الموارد المستخدمة في إنتاج أو استبدال السلع الرأسمالية.[1]

3/1/2 - الوظيفة التربوية: تهدف التربية إلى تنمية العلاقات الاجتماعية وروح التعاون واحترام الواجبات الأسرية في نطاق الأسرة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وتعتبر الأسرة من أهم عوامل التربية، فهي تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى التي تطبع الأطفال بطابعها، وتقوم بتربيتهم من خلال إكسابهم القيم والعادات الاجتماعية والتراث الاجتماعي، ومختلف الخبرات والمهارات والاتجاهات العامة.

تقوم الأسرة بعملية تلقين وتعليم الطفل الثقافة وأنماط الحضارة التي ينتمي إليها ليستطيع أن يكون عضوا في ذلك المجتمع. ففي الأسرة ينمي الطفل هويته ويتعلم كيفية التعامل مع الآخرين، وتعد الرعاية الوالدية والتوجيه -خاصة من جانب الأم- من أهم الجوانب التي تساهم في تحقيق النمو السليم للطفل.[2]

تتمثل التربية الترويحية في سعي الأسرة إلى تعريف أبنائها بأهمية الراحة والاستجمام في حياتهم، ودورها في تنشيط الجسم والعقل، وبالتالي على الأسرة أن تعوّد الأبناء على التمتع بأوقات فراغهم، وتجعل الاستجمام المنظم جزءً من حياتهم اليومية.[3]

4/1/2 - الوظيفة الاجتماعية: تتشكل معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك لتتوافق وتتماشى مع معايير المجتمع، وتتمثل الأساليب التي تتبعها الأسرة في تنشئة الأبناء فيما يلي:

---

1 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، مرجع سابق، ص171.

2 – السيد عبد القادر شريف، **التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص56.

3 – خالد محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص319.

- المسامحة: يتمثل هذا الأسلوب في تشجيع الأبوين للأبناء لأن يكون لهم رأي مستقل منذ الصغر، وعدم التدخل في اختياراتهم، والسعي إلى زرع الثقة في نفوسهم، وأن يكون لهم عالم خارج حدود الأسرة.

- التشدد: هو التزام الأبناء بالطاعة وعدم السماح لهم بأن يفرضوا إرادتهم على الوالدين، وكذلك الامتناع عن تحقيق رغباتهم التلقائية أو منعهم من القيام بسلوك معين. وقد يلجأ الوالدان إلى التشدد بدافع الخوف على الأبناء أو بدافع القلق الشديد عليهم، ويستخدم الوالدان في ذلك أساليب مختلفة كالضرب، التهديد، الحرمان وما إلى ذلك.

- عدم الاتساق والتذبذب: يشمل هذا الأسلوب على جانبين، حيث يتعلق الجانب الأول بعدم انتهاج الوالدين أسلوب مستقر له طابع مميز، فمثلا تكون معاملتهما قاسية أحيانا ومتسامحة في أحيان أخرى. أما الجانب الثاني فيتمثل في عدم توافق أسلوب الأم مع أسلوب الأب في تربية الأبناء.

- الحماية الزائدة: يقصد بها حرص الوالدين على حماية الابن، حيث يقومان نيابة عنه بالأعمال والواجبات، وقد يستخدمان أحيانا أسلوب التسلط في موقف معين، وذلك عندما يكون الطفل راغبا في التحرر والاستقلالية، أو معارضا لموقف والديه.

- التدليل: يشير إلى تلبية الوالدين لرغبات الطفل ومطالبه أيا كانت، ومنحه المزيد من الحنان وعدم تشجيعه على المسؤولية، وتمكين الطفل من الاعتماد على نفسه في قضاء بعض حاجياته الشخصية.

هناك تداخل كبير لبعض أساليب التنشئة الاجتماعية، حيث تُتَّبع عدة أساليب في تنشئة الأبناء، ولكن قد يسود أسلوب معين بدرجة كبيرة مقارنة بالأساليب الأخرى.[1]

توجد مجموعة من العوامل تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

- حجم الأسرة: يؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها، حيث يعتبر تناقص الحجم عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة، ويحدد حجم الأسرة الجماعة بمقدار ونوعية الاتصال بين أعضاء الجماعة، كما أنه يؤثر في طبيعة الاتجاهات المتبادلة بين أفرادها.

1 – معتز سيد عبد الله، عبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص230-234.

- ثقافة المجتمع: تؤثر الثقافة في عملية التنشئة، وفي خصائص الأسرة من الناحية الاقتصادية والتعليمية، وكذلك في خصائص المجتمع المحلي.

- الطبقة الاجتماعية: تعد الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة عاملا مؤثرا في نمو الفرد، حيث تطبع وتضبط شخصيته ونموه، ويغرس الوالدان في الطفل قيمهما سواء عن وعي أو عن غير وعي.

- المستوى التعليمي والثقافي للأسرة: يؤثر المستوى التعليمي والثقافي للأسرة على الأساليب التربوية التي يتبعها الوالدان في معاملة الطفل وإشباع حاجاته.[1]

إن الروابط الدموية لها تأثير فعال على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث يهدف التفاعل داخل الجماعة إلى إشباع الحاجات الإنسانية. وترتبط القرابة بسلوك وأدوار الأفراد، بحيث أن الفرد يدرك ما هو متوقع منه وما هو متوقع من أقاربه، فهي تحدد عضوية الإنسان في الجماعة ومسؤولياته تجاه الآخرين، والقرابة في كل الأحوال ليست عبارة عن أساليب لتحديد العلاقات البيولوجية، وإنما هي وسيلة لتصنيف هذه العلاقات، وتعيين حقوق وواجبات كل فئة منها.[2]

5/1/2 - الوظيفة النفسية: يكتسب الأبناء اتجاهاتهم النفسية من خلال تقليد الآباء، فهم يتأثرون بالجو النفسي السائد في الأسرة، ويعتبر الأمان من أهم الوظائف النفسية للأسرة وأكثرها حيوية، فهي توفر الأمن والاستقرار والحماية للأبناء، كما أن العلاقة الزوجية المتزنة تُشعر الزوجين بالانتماء إلى بعضهما البعض وبالتقدير العالي للذات، مما يزيد من الشعور بالأمان والراحة، والتخفيف من ضغوط العمل والمسؤوليات الأخرى.[3]

يعتبر الترويح وأنشطة الفراغ إحدى الواجبات الأساسية للأسرة، فهو يعتبر نشاطا ذا أهداف متعددة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أهداف نفسية: تؤدي ممارسة الترويح إلى راحة نفسية نتيجة شعور ممارِسه باستعادة توازنه النفسي.

- أهداف بيولوجية: يضفي الترويح نشاطا وحيوية على أعضاء الجسم المختلفة.

---

1 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص104-105.

2 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي**، مرجع سابق، ص139.

3 – داليا مؤمن، مرجع سابق، ص6.

- أهداف اجتماعية: يعتبر الترويح مهما في تماسك الأسرة وتوثيق العلاقات الاجتماعية، والتعاون وتقوية الصلات، وزيادة الود والألفة بين ممارسيه، خاصة مع وجود الاهتمامات الترويحية المشتركة.

- أهداف تربوية: يلعب الترويح دورا هاما وعاملا مهما في مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية.

- أهداف دينية: يمكن أن يكون الترويح مدخلا لطقوس دينية وشعائرية معينة، إذ يمكن أن يكون ظاهر النشاط ترويحيا بينما هدفه الرئيسي ديني بحتة.

6/1/2 - الوظيفة الدينية: تمثل الأسرة مصدر القيم الدينية، حيث تعتبر الوظيفة الدينية والأخلاقية من أهم الخصائص التي تتمتع بها الأسرة كنظام، فهي تقوم بعملية الضبط الاجتماعي وغرس التعاليم والقيم الدينية والروحية والأخلاقية، وتسعى إلى تعريف أبنائها بأمور دينهم وعقيدتهم، وتعليمهم مبادئها وأساسياتها.[1]

2/2 - مقومات الأسرة:

تتضمن الأسرة كنظام مجموعة من الوظائف والأدوار والتفاعلات، وبالتالي فإن قيام الأسرة بذلك يتطلب توافر مجموعة من المقومات والدعائم التي تساهم في تحقيق الأسرة لوظائفها وأهدافها، ويتوقف تكامل هذه المقومات على نجاحها وتوافقها، وأبرز هذه مقومات ما يلي:

1/2/2 - المقوم البنائي: يقصد به تكامل وحدة الأسرة في كيانها وفي بنائها من حيث وجود كل أعضائها في صورة مترابطة متماسكة، ويقوم كل عضو فيها بالدور المخصص له، لتكون الأسرة بذلك متكاملة في بنائها. فالأب يوفر المعيشة لأفراد أسرته ويحقق لهم الحماية، ويتعاون مع الزوجة في تربية الأولاد وفي تنشئتهم، والزوجة بدورها تعمل كربة بيت وتقوم إلى جانب الزوج بتحقيق الأهداف المشتركة، وبالتالي تحقيق التفاعل الأسري.[2]

2/2/2 - المقوم الاجتماعي: تعتبر الأسرة أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، إذ لا يمكن أن تنجح الحياة الأسرية إلا إذا شعر الزوجان بأهمية الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بينهما، ولكي تحظى الأسرة بالاستقرار يتطلب منها ما يلي:

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، ط1، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1974، ص281.

2 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص86-87.

- المرونة بين الطرفين: وذلك بمحاولة التغلب على المواقف المختلفة والوصول إلى حلول للمشكلات، وذلك عن طريق التوفيق في وجهات النظر المختلفة.

- حق الزوجين في اتخاذ القرارات دون تدخل الوالدين أو غيرهم، إذ من حقهم اختيار المسكن والتصرف في الدخل وما إلى ذلك.

- مشاركة الزوج في بعض الأعمال والواجبات.[1]

تقوم الحياة الأسرية على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية تقسيم العمل والمشاركة في السلطة، وعلى الإشباعات من النواحي الجنسية والنفسية والعاطفية، وهناك أنظمة متعددة للعلاقات السائدة في الأسرة نذكر منها:

أ - **النظام الزواجي**: يقوم هذا النظام على العلاقة بين الزوجين، وتتوقف طبيعة هذه العلاقة وقوتها في مدى الإشباع العاطفي، وفي وحدة الأسلوب المتفق عليه في تربية وتنشئة الأبناء، حيث كلما كان أسلوب الزوجين واحدا، زادت قوة العلاقة الاجتماعية بينهما. كما يعتبر أسلوب الإنفاق وأهداف الأسرة نحو اقتصاداتها ومختلف المسؤوليات المشتركة بين الزوجين ومدى تشابه أو اختلاف ثقافتهما من العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الزوجين.

ب - النظام الأبوي: تعتبر الأبوة والأمومة من الوظائف الخاصة في الحياة الاجتماعية، وهي من الأدوار الخاصة في الأسرة التي يكرس الرجل والمرأة أنفسهم لها، ولا يقوم الزوجان بهذه الوظائف لمصلحتهما فقط، وإنما من أجل الأبناء والأسرة والمجتمع ككل.[2]

ج - النظام الأخوي: يشمل العلاقة بين الإخوة في الأسرة، حيث تبعث في النفس الراحة والأمن والاطمئنان. وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى هذه العلاقة على أنها علاقة مضايقة ومنافسة، وتعتبر العلاقة الأخوية علاقة مرجعية يدرك من خلالها كل أخ هويته وذاتيته.

3/2/2 - المقوم النفسي: لا يكون الزواج ناجحا إلا إذا توافرت له عوامل التماسك والاستمرار، حيث على الزوجين الصمود لضغوطات الحياة، واستعداد كل طرف للتضحية في سبيل الاستمرار. فالزواج يقوم على الأخذ والعطاء، وعلى سيادة الديمقراطية، كما أن القرارات فيه تكون مشتركة.[3]

---

1 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص88-89.

2 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص ص34-37.

3 – نفس المرجع، ص28 وص42.

4/2/2 - المقوم العاطفي: يقصد به التكامل العاطفي، فالأسرة تقوم على الحب والود والرضا بين أطراف الحياة الزواجية والأسرية، أي بين الزوج وزوجته، وبينهم وبين الأبناء.[1]

5/2/2 - المقوم الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي أساس قيام الحياة الأسرية. ففكرة تكوين أسرة من بدايتها ترتبط بقدرة الزوجين على الالتزام بالمسؤوليات الملقاة على عاتق كل منهما. فالعامل الاقتصادي يعتبر أساس الاستقرار الأسري، ووسيلة في المحافظة على البناء المادي والنفسي للأسرة، كما أن الحاجيات المادية المختلفة تكون متباينة وفقا للمستوى المعيشي للفرد ووضعه في المجتمع.[2]

تقوم الأسرة بالتحكم في موارد الدخل والإنفاق من خلال وضع ميزانية يتم من خلالها إحداث التوازن بين الموارد وطرق الإنفاق، وتحقيق أقصى إشباع ممكن لأعضائها. ويحقق هذا الأسلوب رفاهية الأسرة وزيادة أمنها وسعادتها في المجتمع، كما أنه يساهم في إشراك جميع أعضاء الأسرة على الممارسة الديمقراطية وتحمل المسؤولية.[3]

6/2/2 - المقوم الديني: يعتبر الدين أحد العناصر الهامة لثقافة الأسرة، وأحد المثيرات القوية التي تفرض نفسها عليها، ولا تستقر الأسرة إلا من خلال تمسكها بأصول الدين، فالقيم الروحية تساعد الفرد في السيطرة على أنانيته، كما أن تشكيل شخصية الطفل يكون عن طريق تدريبه على الارتباط بالدين في كل تصرفاته اليومية، وذلك حتى تثبت قيمه الأخلاقية.

تقوم الأسرة بدور كبير في غرس القيم والعادات والتقاليد الدينية لدى الأبناء، وذلك من خلال مراقبتهم وإرشادهم وتقديم النصح لهم باستمرار. كما تعمل الأسرة في زيادة التكامل والوحدة بين أعضائها كممارسة الشعائر بطريقة جماعية، حيث تساهم هذه الممارسات في رفع الأسرة فكريا ومعنويا، وفي التمسك بالفضائل والقيم الروحية، وبالتالي ينشأ الطفل بصورة طبيعية يشب على الطاعة واحترام السلطة الأبوية.[4]

---

1 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص87-88.

2 – نفس المرجع، ص ص89-90.

3 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص19 وص21.

4 – نفس المرجع، ص ص31-32.

3 – خصائص الأسرة في الريف والحضر:

تتميز الأسرة في المجتمع الحضري بمجموعة من الخصائص والمميزات، والتي تختلف عن تلك التي تتميز بها الأسرة في المجتمع التقليدي. ويمكن توضيح مميزات وخصائص الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في الريف والمدينة فيما يلي:

– تخضع الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية إلى مجموعة من النظم والقواعد، والتي تتمثل في العادات والتقاليد والأعراف غير المكتوبة، والتي تحترمها وتخضع لها الأسرة ويتوارثها الأجيال عن الأسلاف، حيث يعمل رب الأسرة بترسيخ العادات والسهر على المحافظة عليها كالقيام بالزيارات وتقديم الهدايا للأقارب في المناسبات الاجتماعية والأعياد الدينية وغيرها.[1]

– تتمثل المهن التي تزاولها الأسرة الريفية في الزراعة وبعض الحرف اليدوية، أما العمل فهو متجانس وموحد بين أعضاء الأسرة، حيث تعتمد الأسرة الريفية في تحديد وسائل الانتاج على الروابط المتبادلة (تعاون أفراد الأسرة في العمل والانتاج الزراعي)، ويقسم العمل بينهم بشكل تكاملي تحت إشراف رب الأسرة. أما الأسرة الحضرية، فيزاول أفرادها الأعمال غير الزراعية والأنشطة التجارية أو الصناعية مقابل الحصول على الأجر، أما الزوجة قد تخرج للعمل أو تبقى بالبيت لتقوم بالأعمال المنزلية. ويتوقف توزيع المهام بين الزوجين على طبيعة عملهما ووقت كل منهما، وقد يساعد الزوج أو الأبناء في أمور المنزل كإعداد الطعام أو ترتيب البيت. ولكن بالرغم من مشاركة الزوج في بعض الأعمال المنزلية، فإن المرأة تبقى محتفظة بدورها الأساسي في إدارة أمور المنزل (مهمة الإشراف)، فمن الضروري تواجدها في كل الأمور المتعلقة بالأسرة خاصة فيما يخص تنشئة الأبناء.[2]

– ترتبط السلطة في الأسرة الريفية بالسن والجنس (سلطة أبوية)، حيث تكون القيادة تحت رئاسة كبير الأسرة الذي يعتبر صاحب السلطة والقرار، مع مشاركة الابن الأكبر في ذلك، أما السلطة الاقتصادية فغالبا ما ترتبط بالنشاط الزراعي، بينما الشيوخ مكلفون بالأعمال التي تتطلب الحكمة كمناقشة الأمور العامة وتحكيم الخلافات. أما سلطة المرأة فهي مستمدة من طبيعة المسائل التي تشرف عليها، والتي هي

1 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص ص208-209.

2 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص117.

معتمدة في الأصل على سلطة الرجل، لأن المرأة تابعة للرجل، وعلاقتها به تكون مبنية على الاحترام والطاعة، فالأسرة الريفية هي التي تقوم بتحديد المكانات الاجتماعية لأفرادها.[1]

أما السلطة في الأسرة الحضرية فيتولاها كل من الزوج والزوجة، وفي بعض الأحيان مركز المرأة يفوق مركز الرجل، ويرجع ذلك إلى ثقافتها ومستوى تعليمها المرتفع، أو لمساهمتها في اقتصاديات الأسرة. ويرجع تناقص سلطة الأب في الأسرة إلى عدة أسباب منها ارتفاع درجة التعليم والثقافة، الابتعاد عن المنزل لفترات طويلة، الشعور بالإرهاق نتيجة بعد العودة من العمل، فذلك لا يتيح له الفرصة للإشراف الكامل على شؤون أسرته، وبالتالي ذلك ما سمح للزوجة بتولي ذلك نيابة عنه.[2]

– في الريف الأب هو من يتكفل اقتصاديا بجميع مطالب الأسرة، أي هو المسؤول عن كل الموارد الاقتصادية، كما يعتبر المشرف على الشؤون الاجتماعية للعائلة وضبط العلاقات بين أعضائها، فهو يتولى مسؤولية تدريب الأبناء وتقسيم العمل بينهم ومراقبة سلوكهم الاجتماعي. أما الأسرة في المدينة فهي مستقلة اقتصاديا، حيث تعمل على تعويد الأفراد وتنشئتهم على الاستقلالية، وتتميز الأسرة الحضرية بالنمط الاجتماعي-الفردي الذي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري.[3]

– محيط العمل في الأسرة الريفية هو البيت والمزرعة معا، وتعد هذه الأسرة الأكثر استقلالية مقارنة مع غيرها من الأسر فيما يتعلق بإشباع حاجات أعضائها، وذلك يرجع إلى طبيعة العمل الذي تمارسه، حيث تتميز بتنوع المهارات والخبرات المتعلقة بالحياة الزراعية. أما الوظيفة في الأسرة الحضرية فتكون خارج نطاق الأسرة، ويرجع ذلك إلى تمتع الأسرة بفرص التعليم وبمستوى من الثقافة.[4]

– تقوم الأسرة الريفية بالدرجة الأولى على علاقات القرابة. أما الأسرة الحضرية فهي مستقلة عن بقية الأقرباء، حيث تتميز الروابط القرابية فيها بالضعف والسطحية، ونتيجة لذلك ظهرت وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية التي حلت محل روابط التضامن. تتميز الأسرة الحضرية بسيادة الاتجاهات الديمقراطية

---

1 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص201.

2 – مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص ص 296-299.

3 – عبد الخالق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص ص96-97.

4 – غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، مرجع سابق، ص297.

والتمتع بالفردية والحق في حرية التصرف، كما أن الأفراد في الأسرة -خاصة الشباب- يعانون العزلة الاجتماعية والانفصال عن الواقع، ومن أهم أسباب ذلك تأثرهم بقيم التلفزيون وقنوات الاتصال الأخرى.[1]

– تتميز الأسرة الريفية بالاستقرار والتفاهم بين أفرادها، حيث أن الزوج يأخذ برأي زوجته في الأمور المتعلقة بالحياة الاجتماعية والأسرية كزواج الأبناء. أما في الأسرة الحضرية، فإن العلاقة بين الزوج والزوجة تتسم بالمشاركة في الدور الاقتصادي لإعالة الأسرة، والمشاركة في سلطة اتخاذ القرار، وفي بعض الأدوار كاصطحاب الأولاد إلى المدارس، إعداد وتجهيز الطعام ومساعدة الأبناء في استذكار دروسهم[2]. كما أن الأسرة الحضرية تتميز بكثرة الصراعات، والتي يرجع سببها إلى الظروف الجديدة للزوجين في المجتمع الحضري، فمع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة واشتغالها وحصولها على الكسب المادي تراجع الدور التقليدي للزوج المتعلق بالسيطرة، وانتقلت بعض أدواره إلى الزوجة.[3]

– تتميز الأسرة الريفية بالبساطة والتماسك الاجتماعي والاستمرارية، وتعتبر الأسرة الممتدة الشكل السائد في المجتمع الريفي، حيث تتميز بكثرة عدد أفرادها والانغلاق على نفسها. أما الأسرة الحضرية فتتميز بتفكك أعضائها بحكم العمل أو بسبب ظروف أخرى، مما أدى ذلك إلى انفصال الأسرة النووية عن العائلة الكبيرة، حيث أصبحت الأسرة النووية الشكل السائد في المجتمع الحضري، ويتميز هذا الشكل من الأسرة بقلة عدد أفرادها، وبالانفتاح على العالم الخارجي والاهتمام بالكماليات، ويتلاءم هذا النمط من الأسرة مع متطلبات الحراك الاجتماعي الذي يعتبر من أهم خصائص البناءات الحضرية الصناعية.[4]

– الوظائف التي تؤديها الأسرة الريفية أكثر شمولية، حيث تؤدى بطريقة متصلة ومستمرة وبكل مسؤولية، ويرتبط الفرد بهذه الأسرة ارتباطا قويا ويخضع لها. أما الأسرة الحضرية فتقلصت وظائفها وانتقلت بعضها إلى الحكومة، حيث تقوم هذه الأخيرة بحماية الأفراد وتوفير فرص العمل لهم.[5]

---

1 – محمد جاد أحمد، **الإعلام الفضائي وآثاره التربوية**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص104.

2 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص159.

3 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص89.

4 – سناء الخولي، **أزمة السكن ومشاكل الشباب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص39.

5 – عالية حبيب وآخرون، مرجع سابق، ص205.

– المراكز الاجتماعية في الأسرة الريفية تبقى ثابتة ومحددة، في حين تتميز مراكز الأفراد في الأسرة الحضرية بالتغير. فبعد خروج المرأة للعمل تغير مركزها ووضعها في الحياة الاجتماعية الأسرية، وبفعل قيمتها الاقتصادية أصبحت سيدة الموقف والقرار، وصارت تكتفي نفسها بنفسها. أصبح للمرأة سيادة في الأسرة، فهي تتولى الجزء الأكبر فيما يتعلق بالمستلزمات والمسؤوليات المتعلقة بالأسرة، على عكس المرأة في الأسرة الريفية التي تهتم بتوفير الضروريات فقط.[1]

– المرأة في الأسرة الريفية غير متحررة، ويتمثل دورها في رعاية وتربية الأطفال -مع مساعدة البنات في ذلك-، والقيام بكافة الأعمال المنزلية من طبخ وغسيل وخياطة وما إلى ذلك، وبالأعمال الزراعية التي تتم داخل البيت (كإعداد البذور للزراعة، تربية الحيوانات المنزلية كالدواجن والأغنام والأبقار، صنع منتجات الألبان، جلب الماء والحطب وغيرها)، وعندما يحتاج العمل في المزرعة إلى مزيد من الأيدي العاملة في مواسم معينة، تقوم الإناث بمعاونة الرجال في كافة العمليات الزراعية الأخرى، لذلك فالسمة الغالبة على العمل بالزراعة أنه عمل أسري، فالأسرة كوحدة متكاملة تقوم بكل الأعمال الزراعية، حتى وإن كان هناك تخصص في بعض الأعمال[2]. أما المرأة في الأسرة الحضرية فهي متحررة، حيث تساهم إلى جانب الزوج في مختلف ميادين العمل، وتتحمل معه جميع المسؤوليات، وما ساعدها على ذلك هو الرعاية التي تتلقاها من طرف الدولة والخدمات الاجتماعية التي تستفيد منها.

– تتولى الأم في الأسرة الريفية تربية وإرشاد الابن في المراحل الأولى من عمره، مع إشعاره بأنه يحل محل أبيه عند غيابه، أما البنت فتقوم بتعليمها وتدريبها على شؤون المنزل وعلى حقوقها وواجباتها، وتلقينها القيم وإعدادها للزواج. أما الأب فيقتصر دوره على تربية الابن بعد مرحلة الطفولة، حيث يقوم بتوجيهه وتعليمه النسب وأصول المحافظة على ممتلكات الأسرة والجماعات القرابية، ويغرس فيه القيم والمبادئ الدينية، أما دوره تجاه البنت يتمثل في إبداء العطف والحنان. أما الأم في الأسرة الحضرية فتعمل على غرس حرية الرأي وقوة الشخصية في ابنها، أما علاقتها بالابنة فتتميز بالصداقة والود والإرشاد إلى القيم السليمة (خاصة في سن المراهقة).[3]

---

1 – مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص ص84-85.

2 – سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص45.

3 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص ص159-160.

– تتضمن عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي في الأسرة الريفية تدريب الصغار على الأدوار المتوقعة منهم، والتي ترتبط بالنشاط الاقتصادي، بينما تقوم الأسرة في المجتمع الحضري بتدريب الصغار على أنماط سلوكية ذات صلة بالعلاقات الاجتماعية فحسب.

– تتسم اتجاهات الآباء في الأسر الكبيرة بإهمال الأبناء، وذلك لصعوبة الاهتمام بهم وصعوبة استخدام أساليب الضبط معهم، مما يضطر بهم إلى فرض القيود الصارمة في جو يسوده السيطرة والتسلط. ويرجع الباحثين سبب ذلك إلى أن الأسرة الكبيرة تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة، ومن صراعات ومشاحنات بين الوالدين، وهذا يؤثر على أسلوب تعاملهم مع الأبناء. أما معاملة الأبناء في الأسرة الحضرية فيسودها جو من التعاون بين الآباء والأبناء، ومساندة الأبناء عاطفيا والاهتمام بتحصيلهم الدراسي، ويتمثل أسلوب الضبط المتبع في الإقناع والحوار. كما أن للمركز الاجتماعي-الاقتصادي دور في ذلك، حيث ترجع قدرة الأفراد على حل المشكلات وتنفيذ القرارات إلى الاختلاف في المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمون إليه. فمثلا، نجد أسلوب معاملة الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتوسط للأبناء يتسم بالتشجيع والاستقلالية والاعتماد على النفس، أما عقاب الأبناء فيكون بإشعارهم بالذنب. في حين أن الآباء الذين ينتمون إلى المستوى الاجتماعي المنخفض، فإن أسلوبهم يتميز بالتسلط والصرامة، والميل إلى ممارسة العقاب بدلا من حثهم وتشجيعهم.[1]

– النشاط الترويحي للأسرة الريفية يكون حول المسكن (كاللعب، زيارة الأهل والأصدقاء وما إلى ذلك) وخاصة أيام العطل الأسبوعية والمناسبات، كما أن الأفراد في الأسرة يستمتعون بعملهم لدرجة أنهم يشعرون بأنهم يؤدون نشاطا ترويحيا. فالأسرة الريفية تنظم وقت الفراغ على أساس جمعي (كتجمع الفلاحين حول النار، التجمع حول دكان البقال أو عند الحلاق في القرية، لعب الورق أو الدومينو، البستنة وغيرها). أما النساء فيقمن بتبادل الزيارات أو الذهاب لطحن الحبوب أو القيام بعملية العجين في جماعات. ويعتبر المنزل مركز لأغلب نشاطات الأسرة، حيث يلتقي فيه أعضاء الأسرة بعد العمل للراحة والاسترخاء، والقيام بمختلف النشاطات الترويحية في أوقات الفراغ (كمشاهدة التلفاز، قراءة الصحف والمجلات، سماع برامج الإذاعة وغيرها)[2]. أما أنشطة الفراغ في الأسرة الحضرية فهي متطورة تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المجتمع، فحتى المساكن تطورت بشكل كبير، حيث يجعل منها تبدو كمركز ترويحي، باعتبار أن

1 – عباس محمود عوض، مرجع سابق، ص ص64-66.

2 – علي فؤاد أحمد، مرجع سابق، ص ص196-197.

السكن هو المكان الذي يشبع فيه الفرد الجزء الأكبر من احتياجاته المادية والعاطفية والثقافية والروحية، ويطلق عليه لفظ 'سكن' لأن الفرد يجد فيه السكينة (نفسيا وبدنيا).[1]

– يبدأ الفلاح في الأسرة الريفية نشاطه اليومي من الصباح الباكر (حوالي الخامسة صباحا)، أما الزوجة فتقوم بإعداد طعام الإفطار للأسرة، بعدها تقوم بإخراج الحيوانات من الحظيرة لإطعامها، ثم يتوجه بها الفلاح مع أولاده إلى الحقل، والزوجة لا تلحق به في العادة إلا بعد أن تقوم بإعداد طعام الغذاء لتحمله معها إلى الحقل، فالفلاح يقضي يومه كاملا في الحقل، ويعود إلى بيته قبل آذان المغرب لتناول الطعام وأداء صلاة المغرب ثم العشاء، أو قد يتوجه لزيارة بعض أقاربه أو جيرانه. أما النشاط اليومي للأسرة الحضرية فيبدأ من الصباح الباكر، حيث يتوجه الزوجان في معظم الأحوال إلى العمل، ويقومان بتوصيل الأبناء الصغار إلى المدرسة، أو العودة بهم إلى المنزل بعد انتهاء اليوم الدراسي، وبعد تناول أفراد الأسرة وجبة الغذاء تعقبها أحيانا فترة النوم (القيلولة)، ثم يقوم الأطفال بإنجاز الواجبات المدرسية تحت إشراف أحد الوالدين، وقد تجتمع الأسرة لتناول الشاي على الساعة الخامسة أو السادسة مساءً، ثم يجتمع أفراد الأسرة في وقت لاحق لتناول طعام العشاء، أما الأطفال الصغار فينامون عادة على الساعة الثامنة مساءً.[2]

– تشارك المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي للمجتمع دون أن يؤثر ذلك على الأدوار المنزلية (التفاعل الايكولوجي-الثقافي)، بينما يؤدي عمل المرأة في المجتمع الحضري بطبيعته إلى توترات محتملة في الأدوار المنزلية ومشاركة الزوج في القيام ببعض هذه الأدوار.[3]

تختلف سمات وخصائص الأسرة الحضرية عن خصائص الأسرة الريفية بمجموعة من المظاهر أهمها خروج المرأة للعمل ومشاركتها في نفقات الأسرة، بعد مكان العمل عن المسكن واستقلالية السكن عن الأهل، حيث تميل الأسرة الحالية إلى السكن في بيوت مستقلة عن الأقارب، وتفضل السكن في الأحياء التي تتناسب مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والقريبة من أماكن العمل، فقد أثر التحضر والتطور على نسق القيم الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم، حيث لم تعد الأسرة محافظة على نسقها القيمي التقليدي.[4]

---

1 – محمد السويدي، **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص24.

2 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص ص114-115.

3 – نفس المرجع، ص137.

4 – معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص103.

يرجع الاختلاف في خصائص الأسرة بين الريف والحضر إلى اختلاف الظروف الخارجية المحيطة بكل منهما. فالأرض لها المكانة الأولى في الريف، فهي تشكل حياة الفرد وتؤثر في بناء الأسرة وحجمها والوظائف التي تقوم بها. أما ظروف الأسرة في المدينة فقد تدخل الإنسان في تغيير وتبديل البيئة الطبيعية، حيث تعتبر الظروف المتغيرة نتيجة طبيعية للتصنيع والتكنولوجيا، وتوفر الإمكانيات الواسعة في شتى الميادين (كالتعليم، التربية، الصحة، الأمن وغيرها).[1]

4 – تغير وظائف الأسرة في المجتمع الحضري:

مع التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية تعرضت الأسرة لعدة تغيرات، وبرزت ظواهر مختلفة لم تكن معروفة من قبل، وقد انعكست أثارها على بناء الأسرة، وعلى منظومة العلاقات داخلها وخارجها، وعلى المكانة وطبيعة الأدوار، حيث تفككت العائلة إلى أسر مستقلة أو شبه مستقلة من حيث العمل والسكن، وأصبح الفرد يعمل لصالح الجماعة، مما أدى إلى نشوء روابط وعلاقات خارجية تعمل على إشباع حاجات الأسرة، بعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد، ومنه يعتبر التغير الداخلي للأسرة استجابة للظروف المتغيرة.[2]

أثرت موجة التغيرات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية على طابع الحياة في المجتمعات الحضرية بصفة عامة وعلى نسق الأسرة بصفة خاصة، وأصبح الغاية من الانتاج هو الاستهلاك، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعتمد على الخارج اقتصاديا من حيث متطلبات المعيشة. وقد كشفت الدراسات أن هناك تغير ملحوظ في وظائف الأسرة بفعل تأثيرات الحضرية والصناعة، حيث فقدت الأسرة العديد من وظائفها التقليدية بسبب انتقال هذه الأخيرة إلى المؤسسات الأخرى، كما تغيرت من حيث البناء، ويتجلى ذلك في تغير مراكز وأدوار الزوجين، والذي يؤثر بدوره على العلاقات والتفاعل الأسري، وبالتالي ذلك ما أدى إلى ظهور الاستقلالية والفردية والديمقراطية.[3]

---

1 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص ص72-73.

2 – محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد، **المشكلات الاجتماعية: بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص ص143-144.

3 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص74-75.

لقد نتج عن التصنيع توقف العائلة عن الإنتاج وفقدانها للعديد من وظائفها الاقتصادية التي كانت تتميز بها في الماضي، حيث كانت الأسرة وحدة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، أي تنتج ما يكفيها وتستهلك كل ما تنتجه. ولكن مع التصنيع ظهرت الآلات التي ساعدت الأسرة على التخفيف من الأعباء المنزلية، والتي ساهمت في توفير الوقت والجهد، كما ساهم انتشار المطاعم والأكل الجاهز في توفير وقت المرأة في المنزل. أصبحت الأسرة تعتمد في نمط حياتها على الاستهلاك، وأصبحت تقتني كل ما تحتاجه من السوق، فتوفر الأجهزة المنزلية ذات الوظائف المتعددة (كالغسالات والأفران الكهربائية وآلات الطهي وغيرها) قد ساهمت بشكل كبير في تخفيف أعباء الحياة المنزلية والاقتصادية، كما أتاح ذلك لأعضاء الأسرة مزيدا من الوقت للاستغلال والعمل والكسب، وجعلها تشعر بقيمة الحياة الإنسانية، وبالتالي أدت هذه الحياة الآلية إلى زيادة مطالب الأسرة ونزعتها إلى حياة الرفاهية.[1]

ونتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة، نزلت المرأة إلى ميدان العمل وشاركت في إعالة الأسرة ومساعدة زوجها في تحمل المسؤوليات، والرفع من المستوى المعيشي للأسرة. كما أنه مع تطور الحياة الحضرية، أصبحت السلع والخدمات من الحاجات الضرورية في حياة الأسرة. فمهما كان دخل الأسرة، إلا أنه لا يكفي مع هذه المطالب المتجددة، حيث أصبحت الأسرة الحضرية تتجه إلى الاستهلاك المتزايد لما له من مميزات التي توفر للأسرة التقدم والارتقاء.[2]

كما يعتبر مبدأ المساواة بين المرأة والرجل والسماح للمرأة بالتعليم واحتراف المهن المختلفة من أبرز التغيرات التي طرأت على الأسرة، حيث تغير دورها وتقلصت وظائفها السابقة داخل الأسرة وبالأخص الوظائف ذات البعد الاقتصادي.[3]

يؤكد الكثير من الباحثين أن استهلاك الأسرة لمواد الترويح وأدوات الفراغ حاليا هو أكثر من أي وقت مضى، ويرجع الفضل في ذلك إلى الاختراعات والاكتشافات التي أضافت أنشطة جديدة متنوعة

---

1 – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص246.

2 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص66.

3 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص ص 270-269.

ومسلية للأسرة على المستوى الترويحي، كما تعتبر الأدوات الكهرومنزلية كالتلفاز، الكمبيوتر وغيرها من وسائل التسلية والترفيه وقضاء وقت الفراغ داخل الأسرة.[1]

ارتبطت التغيرات الثقافية أيضا بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية منذ القرن التاسع عشر. فمع ظهور المبتكرات والوسائل الحديثة وتقدمها انتزعت الوظائف الاقتصادية من الأسرة شيئا فشيئا، وأثرت بشكل كبير على الجانب الاجتماعي للأسرة، كما أدى ذلك إلى تزايد خروج الأفراد للعمل خارج نطاق المنزل، وجذب أعداد هائلة من النساء إلى الورشات والمصانع والمكاتب وحطمت مبدأ 'الرجل للحقل والمرأة للبيت'، حيث أصبحت المرأة متخصصة في العمل مثلها مثل الرجل، وصار لها كسب مادي مستقل، وذلك بدلا من تكريس نفسها لأعمال البيت المتعددة والمختلفة، كما أن خروجها للعمل يرضي رغبتها في إثبات وجودها وتدعيم مركزها.[2]

لقد أتاحت التطورات التكنولوجية للفرد إثبات قدرته في مواجهة مسؤوليات الحياة بصفة مستقلة. فالأسرة الحضرية أصبحت تسودها الحياة الفردية، مما أدى ذلك تدريجيا إلى الخروج من القيود التقليدية، وتراجع النفوذ الذي كان يتمتع به الأب أو الجد في الأسرة الريفية، كما أدى هذا التغير إلى التحرر من بعض الالتزامات نحو الأقارب، ولكن في نفس الوقت تضاعفت مسؤولية رب الأسرة الذي لم يكن من قبل مسؤولا عن أمورها.

لقد أدى انفصال مكان العمل عن نطاق الأسرة بدوره إلى زيادة الوقت الذي يقضيه الأفراد خارج محيط الأسرة، وإلى استقلالية الأفراد ومكانتهم من اتخاذ القرارات بصفة مستقلة، أي مع تيسر ومرونة الحركة وتوفر فرص العمل نمت لدى الفرد روح الفردية خاصة بعد تحقيق استقلاله الاقتصادي، إذ لم تعد الأسرة المكان الوحيد الذي يشبع فيه الفرد حاجاته المادية.

يعتبر تغير حجم الأسرة نحو النمط النووي من أهم المظاهر التي صاحبت مرحلة التحول الحضاري، فبفعل التصنيع والتحضر تخلخلت الروابط الأسرية القديمة وتراخت الرقابة الأسرية وضعفت صلات القرابة، أما نظام السلطة التقليدي (سلطة التوجيه) فقد تلاشى، حيث لم يعد الزوجان يلجآن إلى كبار السن لطلب النصح والمشورة، أي أن أسس التعامل تغيرت بين الأجيال القديمة والأجيال الجديدة، كما أن رعاية

---

1 – كمال درويش، أمين الخولي، **أصول الترويح وأوقات الفراغ: مدخل العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990، ص201.

2 – ر.م. ماكيفر، شارلز.هـ. بيدج، مرجع سابق، ص ص482-484.

الأطفال في الأسرة لم يعد من مسؤوليات كبار أفرادها، بل أصبحت ضمن المسؤوليات المباشرة للزوجين بعد تقلص حجم الأسرة وتطور وظيفتها.[1]

لقد صاحب التغير في مركز الفرد ودوره في الموقف الاجتماعي من حقوق والتزامات وأنماط السلوك، تغير في الأبعاد البنائية للأسرة، وتغير مراكز الأفراد وأدوارهم فيها، والذي انعكس هذا الأخير على ميكانيزمات التفاعل الاجتماعي. فالزوج أصبح أقل تسلطا في علاقته بأعضاء الأسرة، وأصبح يسعى للتوفيق بين متطلباته الشخصية والمهنية، وبين الحاجات العاطفية لأفراد الأسرة، أما الزوجة فأصبحت تتمتع بمكانة عالية نسبيا، وأكثر ارتباطا وتأثيرا في سلوك أبنائها، أي أصبحت العلاقات داخل الأسرة تقوم على أساس التفاهم، وتعتبر هذه الأنماط الجديدة من التفاعل الأسري سمة من سمات المجتمع المتغير.

ومن أهم مظاهر التغير في العلاقات الاجتماعية للأسرة ما يلي:

– تحرر الأفراد من الأرض والجماعات القرابية الممتدة، حيث فقدت القرابة الكثير من أهميتها وحلت محلها أساليب الضبط الاجتماعي البعيدة عن الطابع الشخصي، كما أصبح الآباء عاجزين عن تدريب الأبناء على أدوارهم المهنية المقبلة.

– التشجيع على الإيديولوجية الفردية وظهور فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة. ففكرة الحقوق الفردية تتوافق مع فلسفة الديمقراطية التي تنادي بالمساواة والتكافؤ بين الأفراد، حيث غيرت هذه الأخيرة إلى حد كبير ما كان يسود الأسرة التقليدية من مظاهر التسلط الأبوي، التي تتخذ فوارق السن والجنس أساس لتحديد مكانة الفرد وسلوكه المتوقع، وكذا علاقته بالآخرين.[2]

مع نمو المجتمع وتعقد بنائه انتقلت معظم الأنشطة التقليدية التي كانت تمارسها الأسرة إلى تنظيمات وهيئات متخصصة، مما أدى إلى فقدان الأسرة الكثير من وظائفها، فالوظائف التشريعية صارت من حق الدولة، أما الوظائف التنفيذية فقد تولتها الحكومات، في حين أن الوظائف التربوية والتعليمية تولتها المؤسسات التربوية المتخصصة (كالمدارس على سبيل المثال)، وصارت الأسر نفسها خاضعة للنظم التعليمية التي يفرضها المجتمع. وكذلك بالنسبة للوظائف الدينية، حيث أن الأسرة هي من كانت تقوم بالوظائف الدينية وتعريف الطفل على ديانته ومقوماتها، ولكن مع ظهور المؤسسات الدينية أصبحت البديل عن

---

1 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص83.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص ص 298-299.

الأسرة في هذه الوظيفة. أما الوظائف الاقتصادية فقد انتزعت من الأسرة كذلك لتقوم بها هيئات اقتصادية متخصصة (كالمصارف، الشركات، المصانع وغيرها). ومنه يمكن القول أن تطور الأسرة وتغير وظائفها لا يشمل فقط التغير في الوظائف ومحدوديتها، بل التطور في هذه الوظائف بحد ذاتها.[1]

تلعب البيئة الحضرية دورا مؤثرا في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية للأبناء، وذلك بما يتفق مع طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، حيث أن التنشئة الاجتماعية تتأثر بالطابع الايكولوجي للمجتمع وبالنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأفراد فيه، كما تتأثر عملية التنشئة بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي أو الثقافي السائد في المجتمع، وبالتالي فإن الطفل بحاجة إلى أن يتوافق ويتكيف مع رفاقه وزملائه، من أجل الاندماج معهم وبالمجتمع بصفة عامة.[2]

تقوم الأسرة الحضرية إلى جانب المدرسة بدور الإشراف على تعليم الأبناء ومتابعة واجباتهم المنزلية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للآباء، حيث أن الزوجة المتعلمة يزداد دورها أكثر من الزوج في الإشراف على تعليم الأبناء، كما يقوم الإخوة الكبار بالمساعدة في ذلك، وفي بعض الأحيان تستعين الأسرة بمشرفة الحضانة وذلك لما تلعبه من دور أساسي في تعليم ومتابعة الأبناء، ومن جهة أخرى زاد الاتجاه نحو الدروس الخصوصية، وذلك لعدم قدرة الوالدين على متابعة الأبناء بشكل مستمر بسبب الانشغال الدائم بمتطلبات الحياة المتغيرة.[3]

تقوم رياض الأطفال كذلك بتهيئة الطفل للحياة المدرسية، إذ تقدم للطفل أنشطة متعددة وخبرات تجعله على استعداد لتقبل الحياة المدرسية القادمة، فتربية الأطفال خلال مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية هو أمر مهم لأي سياسة تربوية، فهي تعتبر إحدى المجالات الرئيسية للتنشئة الاجتماعية.

---

1 – نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء العائلي: دراسة في علم اجتماع العائلي**، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1981، ص86.

2 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص123.

3 – محمد يسري إبراهيم دعبس، مرجع سابق، ص61.

لقد تقلص دور الأسرة في العملية التربوية في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا لتعقد الحياة وتشعب شؤونها وازدياد متطلباتها، فقد فرضت الظروف الاقتصادية على كثير من الأسر ضرورة خروج المرأة للعمل خارج المنزل، وبالتالي فقد نتج عن غياب الوالدين لساعات طويلة عن المنزل تراجع دورهما في تربية الأبناء، وتخلي الأسرة مع الوقت عن بعض مهامها إلى مؤسسات اجتماعية أخرى (كدور الحضانة ورياض الأطفال، مراكز رعاية المسنين وغيرها)، ولكن على الرغم من ذلك فإن الأسرة لا تزال تحتفظ بوظيفتين مهمتين هما الوظيفة البيولوجية والوظيفة الثقافية (التربوية).[1]

تعتبر الانترنت كذلك من التكنولوجيات التي تساهم في تعليم وتنشئة الأبناء، فهي تسهل طرق عيش الأفراد من خلال الخدمات التي تقدمها في شتى الميادين (التعليم، التربية، التوثيق، الترفيه، التسويق وغيرها من الخدمات). ولكن أثبتت العديد من الدراسات الغربية أن استخدام الوسائل التكنولوجية -لاسيما لفترات طويلة- لها تأثيرات سلبية على الجانب الفيزيولوجي والنفسي للفرد (كالإدمان، العزلة، الاكتئاب، الإرهاق، آلام الظهر والرقبة، ضعف السمع والبصر وما إلى ذلك)، حيث عندما يعتاد الفرد على اللعب بالحاسوب والتمتع بممارساتها فإن هذا النشاط يطغى على بقية النشاطات الأخرى، وبالتالي تصبح هذه العادة في شكل إدمان قد يؤثر على علاقاته الاجتماعية وعلى تحصيله الدراسي.[2]

لقد أثر التلفزيون كذلك على بقاء الأسرة داخل المنزل، حيث أصبحت تجد فيه ما يمتعها في أوقات فراغها، وذلك من خلال الاسترخاء أمامها ومتابعة ما يعرض من برامج، دون عناء الخروج ودفع مصاريف المسارح ودور السينما وغيرها. ولكن بالرغم من أن التلفزيون يعتبر وسيلة ترويحية اقتصادية، فإن الأسرة مازالت تميل إلى ممارسة الأنشطة الترويحية خارج الأسرة (كالخروج إلى الحدائق والمتنزهات، الذهاب لشواطئ البحر وما إلى ذلك).[3]

---

1 – خالد محمد أبو شعيرة، مرجع سابق، ص317.

2 – صالح خليل أبو صبع، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص271-272.

3 – كمال درويش، أمين الخولي، مرجع سابق، ص ص208-209.

يرى العديد من العلماء أن وظائف الأسرة تطورت من الأوسع إلى الضيق، حيث فقدت أغلب وظائفها، وذلك ما أدى بها إلى التفكك، ولكن من جهة أخرى يرى البعض أن الأسرة حقيقة فقدت البعض من وظائفها التقليدية شكلا ومضمونا، إلا أنها تعتبر وحدة اقتصادية مستهلكة لا تقل أهمية في المجتمع الحديث، كما يرى بعض العلماء أن الأسرة ليست في حالة تدهور، وإنما تتكيف فقط مع مطالب المجتمع الحديث.[1]

استطاعت الأسرة الحديثة في خضم التغير أن تحتفظ بوظيفتين حيويتين واللتين من الصعب أن تؤديا بنجاح خارج نطاقها هما: دور الأسرة كمركز للحب والعاطفة، ودورها في عمليات التنشئة الاجتماعية، فقد أدى تناقص وظائف الأسرة التقليدية وانكماش حجمها إلى قيامها بهذين الدورين على خير قيام، وذلك ما يجعلها وباستمرار الوحدة الأساسية التي تنتظم حولها حياة الفرد كلها.[2]

يرى "يوجن شنيدر" (J.Eugène Schneider) (1805-1875) أنه على الرغم من أن الأسرة الحديثة فقدت العديد من وظائفها التقليدية، فإن ذلك لا يعني أنها أخذت في الزوال، بل لا تزال الأسرة مهمة في تحقيق الحاجات الانسانية للفرد. فحتى وإن فقدت الأسرة دورها في تعليم الطفل وتدريبه مهنيا وفنيا، فإنها لا تزال تقوم بوظيفة أكثر أهمية تتمثل في ترويضه ليصبح كائنا اجتماعيا، كما أنها لا تزال تؤدي الدور العاطفي والذي يعتبر دورا مهما، خاصة بعد أن أصبحت العلاقات في المجتمع سطحية تسودها المنفعة.[3]

لقد عكست الأسرة في كل مرحلة من مراحل التغير الذي تعرضت له مدى تأثيرها بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي العام. وأبرز ما استجابت له الأسرة، هو ما حدث لوظائفها القديمة التي أخذت تنسلخ عنها الواحدة تلوى الأخرى، حتى أصبحت منحصرة في عدد قليل جدا من الوظائف، ويتصور بعض الباحثين أنه مع استمرار التغير في المجتمع يستمر التأثير المباشر على الوحدة الأسرية.

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص59.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص283.

3 – نفس المرجع، نفس الصفحة. نقلا عن:

Eugene V Schneider, **Industrial sociology**, McGraw–Hill Companies, New York, 1957, p430.

كما يقول "بيتريم سوروكين" أن الأسرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء ستستمر في الانحلال، وستتناقص وظائفها الاجتماعية والثقافية حتى تصبح منحصرة فقط على وظيفتين أساسيتين هما الإنجاب والتنشئة.[1]

يمكن القول أنه بالرغم من تقلص وظائف الأسرة، فإنها ستظل تنظيما أساسيا لها وظائف هامة، فهي تحقق وظائف الأمن والسكينة وإشباع الحاجات العاطفية، ووظائف إنجاب الأبناء وتنشئتهم تنشئة صالحة، وإشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية حتى يصلوا إلى مرحلة الاستقلالية والاعتماد على النفس. فالأسرة هي المسؤول الأول عن غرس القيم والعقائد الصحيحة في نفوس الأبناء، وفي تنظيم سلوكهم بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة، وفي تلقين النشء آداب الأسرة وتقاليدها ودينها والحرص على أملاكها والدفاع عن مصالحها.[2]

5 – عوامل تغير الأسرة:

تعرضت الأسرة خلال مراحلها التاريخية إلى عدة تغيرات وتطورات سواء من حيث البناء أو من حيث الوظائف، ويرجع أسباب تطور وظائف الأسرة وتغير مظاهر الحياة فيها إلى عدة عوامل تتمثل في:

1/5 - التصنيع: يقصد بالتصنيع "التحول من المجتمع الزراعي أو التجاري إلى المجتمع الصناعي، نتيجة لنمو أنساق المجتمع تحت وطأة القوة الآلية".[3]

يُرجع الباحثون التغير الحاصل في شكل الأسرة وفي خصائصها التقليدية إلى التصنيع، فقد ترتب عن الانتشار الصناعي تغيرات عديدة في أنماط الحياة والمعيشة وفي نوعية المهن التي يمارسها الأفراد، وفي طبيعة النشاط الاقتصادي السائد وغيرها، التي امتدت لتشمل بناء الأسرة وحجمها ووظائفها ودورها في المجتمع كوحدة اجتماعية، وفي مراكز أعضائها وأدوارهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض، إذ من التناقض أن تبقى الأسرة كما هي دون تغير يتناسب مع متطلبات المراكز الحضرية. فالتغير الحاصل في نمط الأسرة هو من أجل التكيف مع المتطلبات الجديدة، حيث يرجع التغير في نمط الأسرة إلى تقلص قيم الأسرة، وكذلك إلى التغير المكاني والمهني الذي أدى إلى فتور العلاقات الأسرية.

---

1 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص ص59-60.

2 – نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص88.

3 – سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، مرجع سابق، ص82.

لقد ساهم التصنيع في تفكك العلاقات القرابية التقليدية واختفاء العائلة الممتدة وظهور الأسرة الزواجية، حيث تعتمد الصناعة عند تقييمها للعاملين على كفاءتهم وقدراتهم، لا على انتماءاتهم القرابية، وبالتالي فإن انتقال الفرد من منطقة لأخرى يمثل تهديدا بالنسبة للأسرة الممتدة. فبالرغم من ميل بعض علماء الاجتماع إلى إبراز صور التفكك الاجتماعي المرتبطة بالتصنيع وما يتصل به من تحولات اجتماعية، فإن الدراسات الحديثة تشير إلى ظهور بدائل جديدة للأسرة الممتدة، والتي ساهمت في ظهور علاقات اجتماعية ذات طابع تضامني.[1]

يعتبر التصنيع عاملا من العوامل التي أدت إلى فقدان مكانة كبار السن في الأسرة الصناعية. ففي مجتمع ما قبل الصناعة لم يكن كبار السن يشكلون مشكلة وكان من السهل إشباع حاجياتهم، كما أن آراءهم ومقترحاتهم وخبراتهم كانت تحتل مكانة عالية من التقدير والاحترام من جميع أعضاء الأسرة. ولكن مع توفر المؤسسات والخدمات التي تحقق حاجات الأفراد تضاءلت فرص الاعتماد على النسق القرابي، مما يعني تخلص الزوجين من سلطة العائلة. كما ساهم التصنيع في فتح مجال العمل أمام المرأة، وذلك منذ الانقلاب الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.[2]

2/5 - العامل التكنولوجي: يرى "ويليام أوجبرن" أن التكنولوجيا تعتبر العامل الأساسي في التأثير على المدن، كما يرى أنصاره أن التكنولوجيا هي السبب في كل التغيرات الاجتماعية، فقد ركز على تأثير التكنولوجيا على المجتمعات المتحضرة، وذلك في ميادين عديدة كالسكن والعائلة وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الحضرية. كما يرى أن التكنولوجيا تمثل متغيرا أساسيا من حيث التأثير على سكان المدن ومناطق إقامتهم وأيضا على أماكن عملهم، كذلك أدى تقدم وسائل المواصلات وتعددها إلى الاحتكاك والتداخل الاجتماعي بين النماذج والأشكال الاجتماعية، والتي انعكست هذه الأخيرة على نمط الحياة الأسرية.[3]

---

1 – السيد الحسيني، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص417.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص ص269-270.

3 – سعيد أحمد هيكل، مرجع سابق، ص ص96-97.

تعتبر وسائل الإعلام من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما تتضمنه من معلومات مسموعة أو مرئية أو مقروءة، فهي تعرض حقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء لإحاطة الناس بموضوعات معينة من السلوك، كما تتيح هذه الوسائل فرص للترويح والترفيه. كما أن وسائل الإعلام بكل فروعها لها تأثيرات قوية وفعالة في توجيه الأطفال والتأثير فيهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق ما يرونه وما يقرؤونه وما يسمعونه من برامج وتوعية دينية التي تساعد على التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء.[1]

ترتبط الاتجاهات الاجتماعية بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية التي تقوم بدور المثير الذي يؤثر في استجابة الأفراد، وبالتالي فهي تتأثر بالتطور التكنولوجي وتكون عرضة للتغير تحت ظروف معينة.[2]

هناك من يرى أن الوسائل التكنولوجية التي تزخر بها المنازل تستخدم لراحة الإنسان ورفاهيته، وقد ينظر البعض للتكنولوجيا الاعلامية نظرة معيارية تجعلها شيئا يتعارض مع طبيعة الحياة الروحية وقيمتها الإنسانية، فالتكنولوجيا وفق هذه النظرة قد أدت إلى مزيد من النفع المادي للحياة الإنسانية، لكنها لم تقدم شيئا فيما يتعلق بالقيم الإنسانية أو الأخلاق أو العقائد الدينية أو الروحية.[3]

3/5 - العامل الديمغرافي: من الملاحظ أن الدراسات التي اهتمت بمشكلات التفكك الاجتماعي لم تبرز فقط دور التصنيع في هذا المجال، بل أكدت أيضا دور التحضر في ذلك وبالأخص ما يتعلق بالهجرة الريفية-الحضرية، حيث تشير نتائج الأبحاث والدراسات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة أن العلاقات الاجتماعية والروابط القرابية للأفراد أو الوحدات القرابية المهاجرة هي في اتجاه نحو الفردية والاكتفاء الذاتي.[4]

تؤكد بعض الدراسات أن هناك علاقة بين حجم المجتمع والهجرة وبين حجم المجتمع وتنظيم العائلة، فمشاركة المرأة في مجال العمل يتناسب طرديا مع زيادة حجم المجتمع المحلي، كذلك يرتبط حجم المجتمع بتماسك العائلة ودرجة قيمها ووظائفها التقليدية، كما أن العائلة الممتدة سوف تقل احتمالات ظهورها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية كلما زاد حجم المجتمع.[5]

---

1 – السيد عبد القادر شريف، مرجع سابق، ص31.

2 – عبده إبراهيم الدسوقي، **وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص140 وص146.

3 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص31.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص352.

5 – غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، مرجع سابق، ص ص51-52.

يلعب السكن دورا كبيرا في بناء وتركيب الأسرة الممتدة، ونظرا لتعدد تلك القواعد فقد تفرعت الأسرة الممتدة إلى أشكال متعددة، فجميع قواعد السكن تساعد على تكوين الأسرة الممتدة إلا في حالة واحدة وهي عدم التقيد بمكان معين، حيث أن هذه الأخيرة لا تؤدي إلى تجميع عدة عائلات في وحدة سكنية واحدة، بل تعمل على تفريق العائلات الزواجية وعدم اندماجها في الأسرة الممتدة.[1]

4/5 - العامل الاقتصادي: لقد أدى تغير الظروف الاقتصادية للمجتمع وتغير طبيعة العمل العائلي وسيطرة المؤثرات الحضرية إلى إحداث تغييرات في روتين العمل والحياة التقليدية التي كانت تسمح بامتداد الأسرة التقليدية، حيث أصبح من غير الممكن على الجماعات القرابية الممتدة أن تعمل كوحدات متكاملة تحت ظروف العمل في المجتمع الصناعي، كما أصبحت هذه الجماعات أقل توافقا مع ظروف الحياة الجديدة التي صاحبت ظهور الصناعة، وبالتالي كان من الضروري لتحقيق التكامل الاجتماعي للمجتمع الجديد أن يتلاشى بالتدريج نمط الأسرة الممتد ليحل محله نمط الأسرة النووية. ومنه فإن تفكك السلطة العائلية كان نتيجة مباشرة لأثر العوامل الاقتصادية الداخلية على العائلة.[2]

يؤثر الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع على تنشئة الأفراد، حيث يتحكم النظام الاقتصادي في مجتمع ما في العملية التربوية وفي طريقة الإنتاج، أي يفرض النظام الاقتصادي السائد أساليب معينة في تنشئة الأفراد. فالتنشئة في المجتمع الذي يعتمد على الاقتصاد الزراعي وعلى الإنتاج من الأرض يفرض تنشئة خاصة بأهلها، كذلك بالنسبة للمجتمع الصناعي الذي يعتمد في اقتصاده على صناعة معينة، حيث ينشأ فيه الأفراد بطريقة تتناسب مع متطلبات الصناعة.[3]

تعتبر الممتلكات من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تساهم في تشكيل نوعية حياة الأسرة، وذلك في ضوء الأبعاد التالية:

- يؤدي امتلاك الأسرة للوسائل والسلع إلى الحظي بحياة أكثر سهولة ويسر (كالتكنولوجيا المنزلية، وسائل النقل وغيرها)، ويرتبط امتلاك هذه الوسائل بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

---

1 – عاطف وصفي، مرجع سابق، ص103.

2 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص273.

3 – إبراهيم عبد الله ناصر، عاطف عمر بن طريف، مرجع سابق، ص143.

- يلعب امتلاك التكنولوجيا المتقدمة دورا أساسيا في الارتقاء بنوعية الحياة، التي تعتبر من رموز المكانة الاجتماعية التي يشغلها الأفراد.[1]

5/5 - العامل البيئي: ويقصد به البيئة أو الطبيعة التي يعيش فيها الفرد والتي ليس له دخل فيها. فمثلا، يملك ابن المنطقة الجبلية عادات وتقاليد معينة، نفس الشيء بالنسبة لابن المنطقة الساحلية أو الصناعية أو الزراعية أو الصحراوية، لأن البيئة الطبيعية تفرض مزاجا خاصا وردود أفعال واستجابات معينة على سكانها، كما أن نوع المناخ السائد يؤثر في نمط الحياة ونمط الثقافة، وفي نمط السلوك ونوع السكن، ويعتبر "ابن خلدون" من أسبق العلماء الذين تنبهوا إلى العلاقة الايكولوجية المتبادلة بين الإنسان وبيئته من حيث نوع السكن، حيث يرى هناك علاقة بين البيئة ونوع السكن الذي يقيم فيه الفرد.[2]

تؤثر البيئة بطبيعتها على أنشطة الأسرة، حيث يحدد الموقع الجغرافي وطبيعة الأرض والمناخ النشاط الاقتصادي السائد لسكان أي مجتمع من المجتمعات. فالأسرة ترتبط بالبيئة وتتأثر بها بشكل مستمر، فهي تتأثر بشكل دائم بأشكال النشاط الاقتصادي والتنظيم المعيشي السائد، حيث يتحدد النمط المعيشي من خلال خصائص وموارد المكان، ومن خلال الظروف الطبيعية والبيئية المحيطة بها.[3]

6/5 - العامل الثقافي: أدى انتشار الثقافات والحضارات إلى تطور نظم الأسرة وتغير مظاهر الحياة فيها، حيث أصبحت الأسرة خاضعة ومسايرة للتطور الثقافي والحضاري، وبالتالي ذلك ما يؤدي إلى تغير التقاليد والعادات ومظاهر السلوك.[4]

تتفق الثقافات كلها في أنها تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية بشكل يوفر لأفراد المجتمع حاجاتهم المعيشية، إلا أنها تختلف عن بعضها في الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات، وفي شكل التنظيم نفسه. فمثلا، طريقة إعداد الطعام وشكل الأسرة يختلف من ثقافة لأخرى.[5]

---

1 – أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص216.

2 – مصطفى السخاوي، مرجع سابق، ص106. نقلا عن: إبراهيم زكي الساعي، **تاريخ المنوفية: الإقليم الأخضر**، دار لوران للطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ت، ص352.

3 – السيد عبد العاطي السيد، **الإيكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص136.

4 – سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2008، ص ص23-25.

5 – علي فؤاد أحمد، مرجع سابق، ص ص15-16.

يكون التغير الثقافي عن طريق الاتصال إما فرديا أو جماعيا، وإما مؤقتا أو دائما، وتتجه عملياته المختلفة في اتجاهات عامة أو خاصة. ويتخذ التغير في الثقافة المادية نفس الاتجاه، فهو يميل إلى الانتقال من الاقتصار على الضروريات إلى الكماليات، حيث يتغير النشاط الاقتصادي من الوحدة إلى التنوع، ومن التقييد إلى الحرية، ومن المركز إلى السوق، كما يلعب النسق الثقافي بتفاعله مع البيئة دورا بارزا في تحديد طرق قضاء وقت الفراغ في المجتمع، مما يمكن القول أن القيم الاجتماعية لم تعد مرتبطة بالإنتاج الزراعي.[1]

تؤدي التغيرات الثقافية أيضا إلى التغير في المطالب وتعديل الإمكانيات السلوكية. فمثلا، الأسرة العاملة في الزراعة إذا استخدمت الوسائل التكنولوجية كالجرارات وغيرها، فإنها تكون بذلك قد استعارت عناصر ثقافية جديدة، والتي تكون جنبا إلى جنب مع عناصر ثقافتها الأصلية، ولكن قد يتسبب ذلك في إحداث عدة تغيرات في العمل المنزلي أو في النشاط العام لأعضاء العائلة ككل.[2]

7/5 - العامل المتعلق بالمؤسسات والخدمات الاجتماعية: تلعب المؤسسات التعليمية ومختلف النوادي العلمية والثقافية، دورا في نقل التراث الثقافي والاجتماعي (التطبيع الاجتماعي).

يزداد تفكك الأسرة كلما ازدادت المؤثرات الخارجية، خصوصا مع تحسن الخدمات وتزايد التنظيمات الإدارية وانتشار التعليم، وبالتالي فإن التغيرات التي مرت بها الأسرة قد أثرت على الكثير من الوظائف الأسرية، حيث انتقل بعضها إلى مؤسسات أخرى كالوظيفة الاقتصادية مثلا. ولكن رغم كل ذلك، فإن الأسرة لا تزال تعتبر في المجتمعات نظاما أساسيا يحقق أغراضا حيوية بالنسبة للمجتمع كعملية الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأفراد ورعايتهم ماديا وعاطفيا.[3]

تقوم المدرسة بإتمام ما قامت به الأسرة في المرحلة التي سبقت دخول الطفل للمدرسة، حيث تقوم بتعديل بعض الاتجاهات وأنماط السلوك التي لا تتفق مع المتغيرات الثقافية السائدة في المجتمع، أو تقوم بالتأكيد عليها وبتدعيمها. فالمدرسة تعلم الطفل ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وتعلمه كيفية إحداث التوافق بين متطلباته وحاجاته، وبين متطلبات وحاجات غيره من أفراد المجتمع، وتتعاون مع الأسرة في بناء شخصية الفرد على الأسس الجديدة التي ستؤثر عليه مستقبلا.[4]

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص113.

2 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، مرجع سابق، ص ص68-69.

3 – داليا مؤمن، مرجع سابق، ص7.

4 – نبيه إبراهيم إسماعيل، **الإنسان والسلوك الاجتماعي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، د.ت، ص64.

يكسب التلاميذ في المدرسة الاتجاهات والقيم والعادات، وتقدم لهم المهارات والخبرات التي يحتاج إليها المجتمع لضمان استمراره وتقدمه، ويتعود التلاميذ في المدرسة على الاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية، واحترام القانون والتمسك بالحقوق وأداء الواجب والولاء للمجتمع الذي يعيشون فيه.

يعتبر الجيران كذلك عنصرا مشاركا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنشئة الاجتماعية للطفل في المجتمع الحضري، حيث لهم دور في تقديم الدعم المعنوي للأسرة النووية.[1]

8/5 - العامل المتعلق بالنظم: الأسرة كنظام اجتماعي يرتبط بغيره من النظم، ويعتبر النسق القرابي واحدا من الأنساق البنائية في المجتمع، فهو يرتبط وظيفيا بغيره من الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي، ويتأثر بما يتأثر به المجتمع ككل من عوامل للتغير.

تؤدي التغيرات في طابع الجماعة إلى إحداث تأثيرات واضحة، حيث كلما صغر حجم العائلة، تغيرت الأنساق الثقافية للسلوك العائلي تغيرا أساسيا، أي يؤدي التغير في الظواهر والملامح الخاصة بالجماعات الاجتماعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية.[2]

9/5 - العامل الإيديولوجي: للعامل الإيديولوجي دور في تغير الأسرة والتأثير على بنائها، حيث ارتفع مستوى رعاية الأبناء في المجتمعات الحديثة، ويظهر ذلك بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة، فهم يحصلون على رعاية فائقة بفضل توفر وتعدد الخدمات، والتي لم يتيسر لهم الحصول عليها سابقا بسبب ارتفاع عددهم في الأسرة.[3]

مع تطور العمل الصناعي تغيرت وتطورت إيديولوجية الاستقلال الذاتي للأسرة الصغيرة، حيث وجدت أنه من الصعب عليها التوفيق بين أهدافها في تحقيق أكبر قدر من النجاح والرفاهية وبين الاهتمام بالآباء والأجداد، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى فقدان كبار السن مكانتهم في الأسرة، وإلى فقدان شعور الأبناء بالمسؤولية تجاه الأسرة ومختلف الالتزامات نحوها.[4]

---

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مرجع سابق، ص67.

2 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، مرجع سابق، ص ص67-68.

3 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص81.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص294.

كما تعتبر وسائل الاتصال والإعلام من العوامل الهامة التي تؤثر في تكوين الاتجاهات الاجتماعية ولاسيما التلفزيون، فنظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها فقد يتمكن من إحداث التأثير مباشرة في اتجاهات الأفراد، فالتلفزيون ساهم بدور كبير في تغيير الاتجاهات أو تعديلها وتوجيهها طبقا لمتطلبات العصر والمجتمع.[1]

يمكن القول أن الفرد يخضع باستمرار لعوامل التغير والتجديد وخاصة في المجتمع الحضري، حيث يرى الباحثون أن عملية التقويم تبرز وتتضح عندما يواجه الفرد موقفا يتضمن حاجات أساسية، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى إعادة النظر في أساليب التوافق القديمة، فالفرد مهما أصبح حرا في اختياره لأحكامه، إلا أن اختياره للسلوك مقيد بالبيئة التي ينشأ فيها وبالمجتمع الذي يعيش فيه.[2]

6 – نظريات تغير الأسرة:

حظي موضوع الأسرة باهتمام كبير في ميدان علم الاجتماع، فقد تناولت نظريات عديدة موضوع الأسرة سواء من حيث تغير البناء أو الوظائف، ولكن قبل عرضنا لأهم ما تطرقت إليه هذه النظريات، سنتطرق بشكل موجز إلى التيارات والمداخل السابقة التي تناولت موضوع الأسرة.

- **التيار التطوري:** ركز هذا التيار على تطور الأشكال البسيطة للحياة الاجتماعية للأسرة، وكذا الأشكال المعقدة المعاصرة.

- **تيار مدرسة شيكاڤو:** ساهم هذا التيار في تطور الدراسات والمداخل النظرية المتعلقة بالأسرة، حيث تناول التغيرات البنائية العامة التي تنعكس على النمط الأسري وعلى طبيعة التفاعل داخلها. وبالنسبة إلى "ارنست برجس" و"جون لوك" فإن التغيرات التي حدثت في المحيط الاجتماعي أدت إلى تحلل الأسرة.[3]

- **التيار الثقافي-الحضاري:** يرى هذا التيار أن الأسرة ترتبط سلطتها وطبيعة العلاقات بين أعضائها بالسياق الحضاري، فهي تتغير مع تغير هذا السياق. لقد اهتم "كارل زميرمان" بتحول بناء الأسرة، أما "ويليام أوجبرن" فقد اهتم بتحول وظائفها، حيث أوضح هذا الأخير في كتابه 'التغير الاجتماعي' (1922)، وفي مؤلَّفه الآخر الذي اشترك معه "ماير نيمكوف" حول 'التكنولوجيا والأسرة المتغيرة' (1955) أن الأسرة تقوم على التمييز بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية أو التكيفية، فالأولى تضم التكنولوجيا

---

1 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص ص57.

2 – فوزية دياب، مرجع سابق، ص46.

3 – علياء شكري وآخرون، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص ص19-20.

كالمصانع والآلات وغيرها، أما الثانية فتضم النظم، القيم، الأفكار والمعتقدات وغيرها، وبالتالي فإن الأسرة بالنسبة إليه ليست سوى وحدة تتكيف مع التغيرات التي تحدث في المجتمع الكبير نتيجة تأثير التكنولوجيا.[1]

أما فيما يتعلق بالمداخل النظرية، فإن ما يميزها عن التيارات هو أنها قد تجاوزت كثيرا القضايا التي كانت مطروحة في الماضي واتجهت نحو المزيد من الإحكام النظري والمنهجي، وأبرز هذه المداخل:

- **مدخل دراسة الأسرة كنظام:** يعتبر هذا المدخل من أقدم المداخل، فهو يهتم بأصل النظام العائلي وتطوره وبالدراسات المقارنة الوصفية وبإجراء المقارنات عبر الزمان والمكان، للوصول إلى تعميمات عالمية تتعلق بوظائف الأسرة، كما يهتم هذا المدخل أكثر بالوظائف التقليدية القديمة التي كانت تقوم بها الأسرة، والتغير الذي طرأ على هذه الوظائف، كما يركز كذلك على الوظائف الجديدة التي أصبحت تقوم بها هذه الأخيرة، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى هذا التحول.[2]

- **المدخل التفاعلي:** يصف هذا المدخل الأسرة بأنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة، فهو يفسر ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية لأداء الدور، وعلاقات المركز ومشكلات الاتصال واتخاذ القرارات. أما إذا استخدم هذا المدخل كنظرية، فإنه يشير إلى مجموعة من الافتراضات التي تعمل على تفسير العمليات الاجتماعية، حيث يهتم أساسا بالأمور الداخلية للأسرة كاختيار الشريك، التوافق الزواجي والعلاقات الوالدية مع الأبناء.[3]

- **المدخل النسقي:** يرى هذا المدخل أن النسق يكون في حالة توازن، وأن التغير يحدث بشكل تدريجي من خلال الاستجابة مع المتغيرات الخارجية، وذلك بهدف التلاؤم والتكيف مع الواقع المتغير، ويظهر ذلك من خلال تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية، وما صاحبها من تغير في الوظائف وتقلص في سلطة الآباء.[4]

---

1 – علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ص64-67.

2 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع العائلي**، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، د.ت، ص74.

3 – بهاء الدين خليل تركية، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2004، ص43.

4 – علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص25 وص27.

- **مدخل دراسة التبادل:** يرى هذا المدخل أن السلوك يتحدد وفق اختيار أفضل البدائل، ومن الموضوعات التي تطبَّق عليها نظرية التبادل هي خروج المرأة للعمل، فالعائد الذي تأتي به المرأة يؤثر على دورها كأم، كما أن خروجها للعمل يؤثر على حجم الوقت الذي تخصصه للأبناء، وأيضا على الزوج الذي يضطر إلى القيام ببعض المهام المنزلية.

- **مدخل القوة وصناعة القرار:** يَعتبِر هذا المدخل القرارات والمواقف الأسرية العامل الذي يكشف عن درجة الاستقلالية، حيث يسعى الباحثون إلى الكشف عن بناء القوة في الأسرة من خلال حصر عدد القرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة على حدى.[1]

- **مدخل دراسة الموقف:** يرى هذا المدخل أن الأسرة كموقف اجتماعي تؤثر في سلوك الأفراد، وهناك باحثون استخدموا هذا المدخل من خلال الاستعانة بأساليب الملاحظة في تسجيل التفاعلات التي تحدث في فترات قصيرة. ويقوم هذا المدخل على مجموعة من الافتراضات الأساسية والمتمثلة في:

- الموقف الاجتماعي يمكن دراسته كموضوع مستقل عن الواقع.
- المواقف الاجتماعية ليست فقط دائمة التغير، ولكنها أيضا تتعدل وفق التغيير.
- كل موقف اجتماعي هو نتاج لتفاعل عناصر اجتماعية وفيزيقية وثقافية.
- السلوك هو وظيفة للموقف، ورغم أنه لا يكون سلوكا دائما، إلا أنه يتوافق مع الموقف.[2]

أما النظريات المتعلقة بالأسرة فتتمثل في:

1/5 - النظرية الدورية: يعتبر "كارل زيمرمان" أحد أهم علماء هذه النظرية، حيث ميز بين ثلاثة نماذج من الأسر وهي: أسرة الوصاية، والتي لها سلطة كبيرة على أفرادها، حيث يمارسها الزوج أو الأب باعتباره وصيا على الأسرة، أما عضوية هذه الأسرة فتعتمد على طقوس معينة. بينما يتمثل النموذج الثاني للأسرة العائلية في النوع المتطور لأسرة الوصاية، حيث تكون السلطة فيها ضعيفة، وأن سلطة الدولة هي التي تهيئ الظروف لممارسة الحقوق الفردية، وذلك من أجل أن يتمكن أعضاؤها من مواجهة سلطة الأسرة. أما النموذج الثالث فيتمثل في نمط الأسرة النواة، والتي تعتبر نقيض النموذج الأول، حيث حلت فيها الفردية محل السلطة الأسرية، كما يرى أن دورة الأسرة في هذا النموذج تبقى مستمرة.[3]

---

1 – علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص41.

2 – بهاء الدين خليل تركية، مرجع سابق، ص43.

3 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، مرجع سابق، ص ص60-62.

2/5 - النظرية البنائية الوظيفية: هذه النظرية لا تبحث عن أصل الأسرة وتطورها، بل بوصفها نسق اجتماعي مكون من أجزاء متفاعلة، فهي تسعى إلى تبيين الترابط الوظيفي بين النسق الأسري وبين بقية أنساق المجتمع، وكذلك تأثير الأدوار التي يؤديها أفراد الأسرة على تطور الأسرة والجماعة، فهذه النظرية تهدف إلى دراسة السلوك الأسري الذي يساهم في بقاء النسق الأسري.[1]

يرى "تالكوت بارسونز" أن الأسرة تقوم على التوازن والانسجام أمام التأثيرات والتوترات الخارجية، فهو يرى أن الأسرة معرضة لضغوط التغيرات التي طرأت على المجتمع الكبير، حيث تعتبر التأثيرات التي تحدث في الأسرة انعكاسا للظروف والقيم الثقافية الجديدة[2]. كما يرى أن الأسرة النووية أصبحت أكثر مرونة في توزيع الأدوار، وأنها تتوافق مع حاجات المجتمع الصناعي الحديث، إذ يسمح لها بحرية الحركة والتنقل والاستقلال الاقتصادي، فهي بذلك تخدم الجانب الصناعي.[3]

أما "رادكليف براون" فيرى أن هناك ثلاث درجات لعلاقات القرابة داخل الأسرة الأولية وهي:

1 - علاقات القرابة من الدرجة الأولى: وهي التي توجد في الأسرة الأولية، والتي تنشأ بين الآباء والأبناء، وبين الإخوة الأشقاء، وأخيرا بين الزوج والزوجة.

2 - علاقات القرابة من الدرجة الثانية: وهي التي تعتمد على اتصال عائلتين أوليتين عن طريق العضو المشترك كالعلاقة بين الشخص وجده، أو بين الشخص وخاله، أو بين الشخص وابن الأخ.

3 - علاقات القرابة من الدرجة الثالثة: وهي العلاقة التي تقوم بين الشخص وابن خاله، أو بينه وبين ابن العم، أو بينه وبين زوج العمة، أو بينه وبين زوجة الخال.[4]

3/5 - النظرية التفاعلية الرمزية: ترتكز هذه النظرية على أهمية معاني المواقف والرموز، فهي تسعى إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية كأداء الدور وعلاقات المركز واتخاذ القرارات وغيرها من المظاهر التي تسمح بتفاعل الأسرة، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الأسرة على أنها كيان دينامي يعمل الناس من خلالها على توجيه العلاقات القائمة ودعم وجود الجماعة.[5]

---

1 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص59-60.

2 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص71.

3 – علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص349.

4 – محمد عباس إبراهيم، مرجع سابق، ص ص329-330.

5 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص60.

ويعد منظور التفاعل الرمزي وسيلة مفيدة لدراسة العلاقات المتشابكة، حيث كلما طرأ تغير في أدوار أحد أعضاء الأسرة، انعكس بالضرورة على أدوار أعضاء الأسرة الآخرين، فعلى سبيل المثال فإن التغيرات التي تحدث في أدوار الأبوة تؤثر على العلاقات بين الزوج والزوجة، وذلك من خلال بروز أدوار جديدة في وحدة الأسرة.[1]

تعتبر كتابات "إرنست برجس" الإطار المرجعي الأول المحدد لمفهوم الأسرة، حيث ينظر إلى الأسرة كوحدة من الشخصيات المتفاعلة. ويركز الباحثون من خلال مدخل التفاعل الاجتماعي على فكرة أن التنشئة الاجتماعية هي عملية مستمرة مدى الحياة، وتتضمن استنتاج أو استنباط المعايير والقيم.

يتبنى مفهوم التفاعل الموقف الذي يتمثل في إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور، حيث تجعله ملتزما في سلوكه تجاه أعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعا لمصدرها (الجماعة المرجعية) وبناءً على تصوره، وقد تمت دراسة الأسرة من خلال تحليل التفاعلات العلنية والصريحة في هذا البناء، أي التفاعل الناتج عند القيام بالأدوار بين أعضاء الأسرة.

نظرية التفاعل الرمزي لا تقتصر فقط على الأدوار، وإنما تهتم ببعض المشاكل الأخرى كالمراكز الداخلية ومشاكل عمليات الاتصال واتخاذ القرارات، ومختلف المظاهر الأخرى الناتجة عن تفاعل الأسرة وعملياتها المتعددة.[2]

4/5 - النظرية التنموية: تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة حيث يرجع ظهورها إلى حوالي عام 1930، وهي تعتبر نظرية واسعة النطاق لأنها تشمل التحليل في المدى القصير وفي المدى البعيد، وتعالج الموضوع في نطاقات واسعة وأخرى ضيقة في نفس الوقت. وتكمن الخاصية المميزة لهذه النظرية في محاولتها دراسة التغير الذي يحدث في نسق الأسرة عبر مرور الزمن، وكذلك التغير في أنماط التفاعل، حيث تستخدم هذه النظرية في تحليلها عامل الزمن كأداة تصورية أساسية يطلق عليها 'دور حياة الأسرة'، كما تعطي هذه النظرية الأهمية للأدوار والعمليات التفاعلية.[3]

---

1 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص191.

2 – بهاء الدين خليل تركية، مرجع سابق، ص ص131-132.

3 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص ص60-61.

أما في نهاية القرن التاسع عشر، فقد تحوّل اهتمام النظرية التنموية إلى دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة، وذلك نتيجة التطورات والتغيرات الاجتماعية السريعة التي تخضع لها المجتمعات. لقد أدرك الباحثون أن الأسرة أصبحت تواجه مشاكل عديدة نتيجة انتشار التصنيع، حيث انصب اهتمامهم إلى البحث عن الآثار المترتبة عن خروج المرأة للعمل على وظائف الأسرة. وترى هذه النظرية أن فشل الأسرة يؤدي إلى تعاستها، ومنه إلى احتمال وقوف مجموعة من الصعوبات أمام واجباتها ومهامها الأسرية.[1]

تتشارك النظرية التنموية المدخل البنائي الوظيفي في فكرة أن هناك أعمال معينة وجوهرية لابد أن تتوفر من أجل بقاء الأسرة واستمرارها، وأن التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في الأجزاء الأخرى. وتتشارك النظرية التنموية أيضا مع مدخل التفاعل الرمزي في أهمية الأوضاع والأدوار والعمليات التفاعلية، إلا أن الميزة الوحيدة التي تنفرد بها النظرية التنموية هي تمسكها ببعد الزمن، وذلك من خلال استخدام مفهومات مثل 'تسلسل الدور'.[2]

5/5 - النظرية التطورية: ارتكزت هذه النظرية على التغيرات الدائمة التي تتعرض لها الأسرة في حياتها، وعلى تفسير التفاعلات الديناميكية القائمة في النظام الأسري، وعلى العوامل الخارجية المؤثرة في الأسرة.[3]

يعتبر الأنثروبولوجي الأمريكي "لويس هنري مورجان" أحد العلماء الذين تأثروا بالنزعة التطورية، ويعتبر كتابه 'أنساق روابط الدم والمصاهرة في العائلة الإنسانية' من أشهر كتبه، حيث قام بدراسة 139 نسق للقرابة في أجزاء مختلفة من العالم، وقد استخلص من هذه الدراسة أن العائلة البشرية في عمومها قد مرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة التوحش ومرحلة البربرية ثم أخيرا مرحلة الحضارة أو المدنية، حيث ربط بين كل مرحلة منها بالاختراع التكنولوجي وما يتبعه من تطور في الأسرة، فهو يرى أن التقدم التكنولوجي يتبعه بالضرورة تغير في النظم الاجتماعية السائدة.

أما فيما يخص أنماط العائلة، فقد وضع "لويس هنري مورجان" تصورا تطوريا يوضح فيه خمس أنماط من العائلة:

---

1 – السيد عبد العاطي السيد وآخرون، مرجع سابق، ص6.

2 – بهاء الدين خليل تركية، مرجع سابق، ص133.

3 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص64.

1 - عائلة روابط الدم، وهو النمط العائلي الذي يشيع بداخله الزواج الجماعي.

2 - العائلة البوليانديرية، وهو النمط العائلي المتطور.

3 - نمط العائلة الزوجية، وهو النمط الذي يقوم على زواج رجل واحد من امرأة واحدة.

4 - نمط العائلة الأبوية، وهي العائلة التي يكون فيها الانتساب للأب، أي زواج رجل واحد بعدد من الزوجات.

5 - نمط العائلة الأحادية، ويعني هذا النمط زواج الرجل من امرأة واحدة، وكذلك زواج المرأة من رجل واحد.

6/5 - نظرية الصراع: ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينات، والتي ركزت على الطبيعة الديناميكية للحياة الأسرية، حيث تَعتبِر العوامل الخارجية بمثابة القوى المحركة للتغير، كما تَعتبِر الظروف الاقتصادية المتغيرة وتحول الأبنية الاجتماعية من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الأسري.

ترى هذه النظرية أن الحياة الاجتماعية بشكلها العام تتميز بتضارب المصالح الفردية، وأن التغيرات التي تحدث ما هي إلا نتيجة حتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم من خلال إنتاج توازنات جديدة، وأن التغير الذي يحدث في الأسرة يرجع إلى التحولات الاجتماعية كالتغير في وظائف وروابط الأسرة، ظهور الأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات وغيرها، كما ترى هذه النظرية أن التحضر أدى إلى التغير في بناء الأسرة ووظائفها، وأن الزيادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله المرأة أدى إلى توزيع وقتها بين العمل والأسرة.[1]

1 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق، ص ص64-67.

الفصل الرابع

الأسرة والمرأة

في المجتمع الجزائري

الفصل الرابع: الأسرة والمرأة في المجتمع الجزائري

تمهيد:

لقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات وتطورات على كافة الأصعدة، والتي انعكست على المؤسسات الاجتماعية لاسيما الأسرة. فقد أثرت الظروف والأوضاع الجديدة التي خضع لها المجتمع الجزائري على نسق القيم والأفكار والإيديولوجيات المتعلقة بالأسرة والمرأة على حد سواء. فمع الظروف التي مرت بها المجتمعات العربية تغير وضع المرأة تغيرا جذريا مقارنة بما كان عليه في السابق، إذ بفضل التعليم والعمل صارت تشارك في الحياة العامة، وتمكنت من الدخول لميادين جديدة لم تكن تؤديها في الماضي، وبالتالي بدأت الصورة الاجتماعية التقليدية للمرأة تفقد بعضا من أهميتها، وصارت الأدوار في الأسرة تتسم بالمرونة والتداخل، حيث أصبح الزوجان يتشاركان في أداء الأدوار والمسؤوليات الأسرية دون أي اعتبار.

1 – الأسرة الجزائرية، مفهومها وخصائصها:

1/1 - مفهوم الأسرة الجزائرية:

يعرف "مصطفى بوتفنوشت" الأسرة الجزائرية، بأنها وحدة اجتماعية متكونة من الأب والأم والأبناء والأحفاد، والذين يشكلون أسرا زواجية، ويعيشون جميعهم تحت سقف واحد، كما يشكلون معا الوحدة الاجتماعية والاقتصادية المبنية على علاقات الالتزام المتبادلة. وتعكس الأسرة الجزائرية صورة المجتمع الجزائري بما تجسده من ثقافة وعادات وتقاليد وقيم، حيث أن ثبات أو تغير المجتمع هو نتاج عن ثبات أو تغير الأسرة.

فالأسرة الجزائرية لا تقوم على نظام ثابت ومستقر، بل تقوم على النظام المتغير الحاصل في المجتمعات، فتغير الأسرة كان مواكبا للتحولات والاجتماعية الحاصلة في الأنظمة الاجتماعية الأخرى، أي هناك علاقة متبادلة بين الأسرة الجزائرية وبناء المجتمع ككل.[1]

---

1 – فاطمة الزهراء نسيسة، أمينة غوانم، "العولمة وتأثيرها على ثقافة الشباب في المجتمع الجزائري"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص17-26.

توصلت بعض الدراسات إلى أن الأسرة الجزائرية تتشابه مع الأسرة العربية في البنية والوظائف والمبادئ، فقد استوحت تقاليدها ومعاييرها من خلال انتمائها للإسلام. فالأسرة في نظر الإسلام ليست مؤسسة سكن أو مؤسسة اقتصادية فحسب، بل هي تنظيم تهيئ الجو الملائم لحياة مريحة، فمن خلالها يشبع الزوجين حاجاتهم النفسية من حب، وأمن، وتقدير، وإثبات الذات، وأيضا حاجاتهم المادية.

قسم الإسلام الأدوار بين الرجل والمرأة تقسيما عادلا، فالرجل هو المسؤول عن النفقة على الأسرة وجميع شؤون المنزل الخارجية، أما المرأة فتتولى أمور البيت والعناية بالزوج والأبناء، وتربية الأبناء تربية سليمة ليصبحوا أفرادا صالحين قادرين بالنهوض بالمجتمع، ومن ثم تحقيق التقدم والازدهار.

لقد كرم دين الإسلام المرأة ومنحها حقوق ما لم تمنحه القوانين الغربية للنساء، فسلطة الزوج في المنزل هي سلطة قوامة وليس سلطة تعسف. قال تعالى: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ...»[1]. فالقوامة مصدرها التفضيل الإلهي وتكليف الرجل بحماية المرأة ورعايتها والإنفاق عليها هي وأبنائها، ومعاملتها معاملة حسنة، وإشراكها في القرارات المنزلية، فحتى وإن كان اتخاذ القرار النهائي من حق الرجل، إلا أن ذلك لا يصدر عن تسلط، بل عن مشاورة وتبادل الرأي بين أعضاء الأسرة الذي يعتبر من المبادئ الإسلامية الأصيلة، وبالتالي فإن القوامة تعني الرعاية والتكليف والمسؤولية، ولا تعني السيطرة والاستبداد. ونلاحظ أنه لم يُستخدَم لفظ 'سيادة' لأسباب بعضها تتعلق بتفضيل الله لهم وبعضها راجع للفروق البيولوجية، أي أن الإسلام منح القوامة للرجل لأنه قادر على القيام بالأمور الشاقة، بفضل ما يتميز به من قوة جسدية وتحكيم العقل وعدم الانقياد للعواطف، وقدرته على رعاية الأسرة.[2]

1 – سورة النساء: الآية 34.

2 – نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص183.

2/1 - خصائص الأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية التقليدية هي جزء من المجتمع العربي التقليدي، وهي تعتبر عائلة أبوية هرمية يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر، ويتوارث الأفراد والجماعات فيها هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية، ويتم تنظيم الحياة الاجتماعية والسلوك الفردي فيها وفق تعاليم الدين.[1]

تعتبر الأسرة الجزائرية مؤسسة اجتماعية تقليدية تتميز بالنمط الممتد (العائلة الموسعة)، فهي تقوم على الزواج الشرعي، أما النسب فيها فيقوم على الخط الأبوي، ويعتبر السكن والأرض مصدر للقوانين والنظم المختلفة. تمثل الحياة المشتركة الأساس الاجتماعي للأسرة الجزائرية، حيث تربط أعضاءها شبكة من العلاقات المعقدة، ويشتركون في نشاط اقتصادي واحد يتمثل غالبا في أعمال الأرض أو الأعمال الحرفية، فهم يحافظون على المهنة من خلال توريثها للأبناء، وفي نفس الوقت يساعد الابن في إدارة شؤون الأسرة. أما أفرادها فهم يخضعون لسلطة الجد أو الأب الذي يعتبر القائد الروحي للعائلة، فالرجل يعتبر سيد العائلة له مرتبة خاصة تسمح بالحفاظ على تماسك الأسرة، فهو يملك السلطة المطلقة على أبنائه المتزوجين وغير المتزوجين الذين يعيشون معه تحت سقف واحد (مسكن واحد)، ويعتبر فناء المنزل المجال الذي يلتقي فيه جميع أفرادها.[2]

يقوم الأب باتخاذ القرارات ودراسة القضايا وتوزيع العمل على جميع أفراد العائلة، وتحديد دور كل عضو فيها، أي لكل فرد دور ومكانة اجتماعية معينة. فقرارات الأب لا تناقش، كما أن احترامه يعتبر واجب مقدس.

تكون سلطة الأب في كل ما يتعلق بالتنظيم العائلي كالبيع والشراء، تحديد ميزانية العائلة، تنظيم المناسبات والإشراف عليها بما يتضمن سمعة العائلة ومكانتها الاجتماعية. وعند وفاة الأب ينوب عنه الابن الأكبر، حيث يرى الأب أن الذكر هو كفيل الأم والأخوات عند غيابه أو موته، وتعتبر خصائص السلطة الأبوية القبائلية شبيهة بخصائص السلطة الأبوية الرومانية التي يطلق عليها مصطلح: Patria Potesta.

---

1 – علي شلق وآخرون، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص63.

2 – Mostefa Boutefnouchet, op. cit, pp36-37.

أما المرأة فيقتصر دورها في كل ما له علاقة بالحياة الداخلية للعائلة، فهي تقوم بتربية ورعاية الأبناء وتعطي المكانة الأكبر للذكر لأنه يحافظ على اسم العائلة. فالمرأة تتولى إدارة شؤون المنزل، وتسهر على تلبية حاجات الزوج والخضوع لأوامره، كما أنها تساهم في الاقتصاد المنزلي الذي يرتكز معظم مداخيله على الفلاحة ذات المردود المعيشي المحدود، حيث أن ذلك يستدعي تسييرا محكما وصارما يضمن إشباع حاجات العائلة في كل الظروف. فدور المرأة يندرج ضمن تقسيم العمل البسيط بينها وبين الزوج، الذي يهدف إلى تحقيق التكامل لصالح العائلة كلها، ومع كل ذلك فهي لم تكن تملك حق الإرث، ولكن تم تجاوز هذا الحق عن طريق الزواج الداخلي.[1]

لقد جمعت المرأة الجزائرية بين العمل في المنزل والعمل في الحقل، حيث ترتبط مهامها بالدرجة الأولى بالأعمال الزراعية (كجني الزيتون وعصره، وقطف الثمار، وجلب المياه، وتربية بعض الحيوانات وغيرها)، إضافة إلى ذلك فإنها تقوم ببعض الحرف اليدوية التقليدية (كالخياطة، والحياكة، والطرز، وإنتاج البرانس والزرابي، وصناعة النسيج والفخار وغيرها). اعتُبِرت المرأة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، فقد كانت تساعد الزوج في إعالة الأسرة وتساهم في الرفع من مستواها الاقتصادي، فالأعمال التي كانت تؤديها اعتُبِرت امتدادا لمهامها التقليدية الخارجة عن نطاق العمل المأجور، أما أوقات فراغها فكانت تقضيه في زيارة الأقارب أو الذهاب إلى الحمام.[2]

يقول "فرانتز فانون" (Frantz Fanon) (1925-1961) في كتابه 'سوسيولوجية الثورة': «البنت الجزائرية التقليدية تقف من الصبي على مسافة خطوة الوراء، فهي لا تملك الفرصة لتنمي شخصيتها أو لاتخاذ القرارات، بل تأخذ مكانها من تقاليد المجتمع الجزائري كما فعلته أمها من قبل، وبهذا تنشأ البنت على أن ليس لها أهمية سوى في العمل المنزلي من طبخ وغسل ثم الزواج في أقرب وقت ممكن، ويبقى الدور الرئيسي لها هو الإنجاب، أما الدور الثاني هو تلقين ابنتها تربية حسنة وابنها الحنان، أما الدور الثالث هو الاعتناء بالمنزل».[3]

---

1 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص ص192-193.

2 – علي شلق وآخرون، مرجع سابق، ص320.

3 – جميلة خيذر، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص91.

أما الرحالة "فيلهلم" فيقول في وصفه للمرأة الجزائرية بأنها كالسجينة، وذلك لا يرجع إلى غيرة زوجها، بل إلى العادة المتبعة.[1]

بالرغم من التهميش الذي تعانيه المرأة، إلا أن لها مكانة هامة في الأسرة والمجتمع ككل، حيث كانت تساهم في الحياة الاقتصادية إلى جانب الزوج وتشارك في الأعمال الشاقة، وبالتالي فقد احتلت مركزا أساسيا نظرا لِما تقوم به من دور هام في الأسرة والمجتمع.

يتمثل التنظيم الاقتصادي للأسرة الممتدة في ملكية الأرض والالتزام بالعمل، وذلك باعتبارها ضمان لمستقبل الأسرة واستمراريتها، فهي تلبي احتياجاتها من خلال إنتاجها الخاص، والهدف من التجمع الأسري هو القيام بالإنتاج والاستهلاك، والاعتماد على المركزية في صنع القرار.[2]

يمكن تلخيص خصائص ومميزات الأسرة الجزائرية فيما يلي:

– تعتبر أسرة ممتدة، حيث تتكون من أسرتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين (الأجداد، والآباء، والأحفاد)، والذين يقيمون جميعا في وحدة سكنية مشتركة.

– تعتبر وحدة أبوية، والذي يكون فيها الجد أو الأب أو الابن الأكبر رئيسها، الذي يمثل القوة والسلطة المطلقة في الأسرة، فهو يتولى تسيير وتنظيم أمور الأسرة، ويسهر على تماسك جماعتها ووحدتها، أي يعتبر المسؤول عن دور كل فرد في الأسرة، كما أنه هو من يتصرف في ميزانية الأسرة وكل ما يتعلق بالأسرة من احتياجات.

– تنتقل السلطة (الميراث) في خط أبوي، والذي يكون عادة من الأب إلى الابن الأكبر.

– تعتبر وحدة انتاجية غير انقسامية، حيث أن الملكية العائلية لا يجوز بيعها أو تقسيمها، وإذا كان هناك تقسيم يكون بين الأقارب أنفسهم.

– تعتمد الأسرة على الزراعة وبعض الحرف اليدوية، ويتعاون أفرادها في أداء الأعمال والمهام (وحدة اقتصادية متكاملة)، فهي تعتبر أسرة مكتفية بذاتها (تنتج ما تحتاجه)، أما في حال وجود منتوجات إضافية فستقوم بتوجيهه نحو المقايضة.

---

1 – حكيم بن الشيخ، **مدينة الجزائر: الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945-1954)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص198. نقلا عن: دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855).

2 – Mostefa Boutefnouchet, op. cit, p37.

– تتحدد المكانة في الأسرة على أساس الجنس والعمر، أي مكانة الإناث أقل من مكانة الذكور، فمثلا تخصص الأم القسط الأكبر من الطعام للذكور.

– يكون تقسيم العمل في الأسرة على أساس الجنس والعمر، أي يكون تحديد الأدوار بين الرجل والمرأة وفق الثنائية التالية 'داخل البيت وخارجه' (التمييز النوعي فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المشتركة).

– تكون حرية المرأة مقيدة في ظل النظام الأبوي، أما سلطة الزوج تجاه زوجته فهي مطلقة تقوم على فرض الرأي وغياب الحوار المتبادل، وبالمقابل يسود قيم الخضوع والامتثال من طرف المرأة (تدخل الزوج في شؤون الزوجة وأمورها الخاصة).

– تتميز العلاقات الأسرية في النظام الأبوي بعلاقات عمودية، حيث تكون العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة في حدود الأدوار التي يؤديها كل منهم.

– يتعاون ويتضامن أفراد العائلة في المناسبات الخاصة والاجتماعية كالاحتفال بالزواج وما إلى ذلك.

– ينوب الأب عن أعضاء الأسرة في جميع العلاقات والمعاملات التي تكون خارج الأسرة.

2 – التطور التاريخي للأسرة الجزائرية:

حاول العديد من المفكرين تحديد البناء الاجتماعي الجزائري وتفسير طبيعته من خلال أسلوب الإنتاج الذي كان سائدا آنذاك، حيث يرون أن فلاحي المغرب العربي احتفظوا بأراضيهم حتى العهد الاستعماري، وأن إفريقيا الشمالية لم تعرف نموا للقوى الإنتاجية وخاصة الوسائل التقنية حتى لغاية العهد الاستعماري، وعليه فإن المجتمع الجزائري كان يتكون من خلايا إثنية تعيش على نفسها، ولم يكن يتكون من طبقات.

اشتملت دراسة البناء الاجتماعي على تحديد الأنماط الإنتاجية والفئات الاجتماعية والهياكل التنظيمية والمؤسسية عبر الفترات التاريخية الهامة من تاريخ الجزائر، فنظرا لصعوبة الإلمام بكل المراحل وتعقد عملية تقسيمها، اتبعت الدراسة ما اعتادت عليه الدراسات الاجتماعية في هذا المجال، وذلك لكونه بسيط إلى حد ما وسهل التناول بشكل موضوعي.

وتناول التقسيم مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي، والذي يُعتقد فيها أن البناء العائلي والاجتماعي قد حافظ عموما على مميزاته التقليدية، أما المرحلة الثانية فقد تناولت البناء الاجتماعي أثناء الفترة الاستعمارية، والتي تمثل مرحلة التغيرات السريعة والمتلاحقة لكل جوانب البناء الاجتماعي، مدفوعة بقوة العامل الاستعماري وتجنيد المؤسسات العديدة لإنجاز التحول المرغوب فيه، أما المرحلة الثالثة فتمثل مرحلة

الاستقلال، والتي تضافرت فيها جهود الدولة والمجتمع لتحقيق التغير الذي يستجيب لأهداف التنمية والتقدم الاجتماعي، وقد عُبِر عن ذلك بمصطلحات عديدة منها 'العصرية'، 'التحديث' وغيرها، والتي جميعها تدل على الرغبة في بناء اجتماعي جديد.

وفيما يخص شكل الملكية الذي كان سائدا عشية الاحتلال الفرنسي، فيتمثل في الملكية الفردية والملكية الجماعية. فالأولى، يُعتقد أنها ظهرت مع القانون الروماني والتي تتمركز جغرافيا في المدن، أما الثانية فلا يزال يحتفظ بها بعض القبائل في المنطقة التلية والساحلية، فهي تعتمد على العائلة غير الانقسامية التي لها قيود صارمة تمنع التصرف الفردي في الملكية العائلية.[1]

أما "كارل ماركس" فيقول بأن الجزائر تحتفظ بأهم الآثار العتيقة للملكية العقارية، حيث كانت الملكية القبلية والعائلية غير الانقسامية أوسع أشكال الملكية انتشارا، وقد عجزت قرون من السيطرة العربية والتركية وبعدها الفرنسية عن تحطيم التنظيم المبني على الدم، ماعدا الفترة الأخيرة منذ صدور قانون عام 1873 من الناحية الرسمية.

كما يرى هذا الأخير أن شكل الأسرة كان ممتدا ويشمل حتى الأحفاد وأزواجهم وأبنائهم، وتخضع الأسرة لسلطة الأب الذي يشرف على جميع العمليات الإنتاجية والأسرية، والتي توصف بأنها 'اتحاد أشغال وأموال معا'. وتقتصر الأسرة غير الانقسامية على الملكية الفردية فيما يتعلق بالأموال المنقولة فقط، حيث تقدم الأسرة للرجال الأسلحة وأدوات الإنتاج التي تستخدم للصالح الجماعي للأسرة، أما النساء فيملكن الحق في الانتفاع باللباس والحلي اللواتي تحصلن عليها كهدايا أو كمهور. أما فيما يخص الأملاك غير المنقولة التي يتلقاها أحد الأفراد كإرث، فهي تعتبر ملك فردي ولكن لصالح الأسرة بأكملها.[2]

نستخلص مما سبق، أن الملكية الفردية للأرض لدى القبائل هي نتيجة انحلال الملكية القبلية، وأن انحطاط الأشكال الجماعية لوضع الملكية العقارية كان ناجما عن أسباب داخلية، وقد تسارع هذا الأخير مع الفتح التركي في نهاية القرن السادس عشر.

1 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص ص184-185.

2 – عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص137.

تعتبر دراسة القرابة ذات أهمية كبيرة في المجتمعات التي تمر بعملية التحديث، لذلك كان من المهم التعرض للبنية القرابية التقليدية في الجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي أي قبل سنة 1830، ومعالجة موضوع التغيرات الاجتماعية والثقافية وانعكاسها على تغير الوظائف القرابية.

1/2 - بناء الأسرة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي: كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي يتكون من مجموعة عشائر وقبائل، ويترأس كل منها شيخ له مرتبة خاصة، والذي يمثل القائد الروحي للقبيلة أو العشيرة، حيث ينظم فيها الأمور ويقوم بتوزيع الأدوار والوظائف، كما يقوم بحماية ورعاية أعضاء القبيلة، وبحل النزاعات التي تحدث فيها.

ولكن مع دخول الاستعمار الفرنسي للمجتمع الجزائري طرأت تغيرات اجتماعية مختلفة، فقد تسببت السياسية الاستعمارية المتعمدة إلى تفكيك النظام القبلي والعشائري، وتجريد سكانها من أراضيهم التي تمثل وحدة النظام الاجتماعي والمصدر الاقتصادي لهم، وأيضا بهدف تحطيم الروح الجماعية والعلاقات العائلية المدعمة بالملكية الجماعية، وقد أدى ذلك إلى تحرر الفلاح من قيود القبيلة وتقلص الوحدة القرابية للفرد، وبذلك حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، وانتقلت السلطة الأبوية من النظام العشائري إلى النظام العائلي الممتد.

يظهر التضامن العائلي في أشكال مختلفة داخل المجموعة منها التعاون في الأعمال الزراعية في الحقول وفي بناء المساكن، ذلك لأن هذه الأعمال تتطلب يد عاملة كبيرة قد تفوق عدد أعضاء العائلة لتشمل الأقارب الآخرين. فالعائلة الموسعة تمثل الوحدة الاجتماعية والاقتصادية القاعدية التي يلتف حولها الأفراد، والضمير الذي ينبع منه الأخلاق والقيم والعادات المختلفة، كما أنها تعتبر وحدة دفاعية وتكافلية تضمن لأفرادها الأمان، فهي تتسم بالتضامن والتماسك، وتؤكد على استمرارية القيم والأعراف والطقوس الدينية.[1]

يكون الانسجام داخل العائلة محمي بفضل الروابط الزوجية، ومختلف المعايير القانونية التي تعطي الأولوية لحق الذكور، وعدم توريث الأرض للإناث لحمايتها من الانقسام، وبالتالي تعد الأرض المشتركة في العائلة القبائلية من مقومات بقاء العائلة نفسها.

1 – محمد يسري إبراهيم دعبس، مرجع سابق، ص95.

2/2 - بناء الأسرة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي: قدر عدد سكان الجزائر سنة 1954 بتسعة ملايين خاضعين للفرنسيين، وكان المجتمع الجزائري يتميز بالطابع الريفي ذو قاعدة زراعية يديرها المستعمر.[1]

لقد تسبب المستعمر الفرنسي بكثير من الخسائر للمجتمع الجزائري من تهديم للمدن والقرى وقتل وترحيل للأهالي، ونفي الملايين من السكان وانتزاع أراضيهم، فاستشهاد أرباب الأسر تسبب بتفكيك العائلة التقليدية التي أثرت على استقرار العائلة، حيث قام المستعمر بمصادرة أراضي القبيلة وأيضا ملكيات العائلة غير الانقسامية، بعدما تعرض مالكوها إلى رسوم التسجيل والضرائب، ونتيجة لضعف مردودها تخلى عنها مالكوها بيعا أو مصادرة، ففي سنة 1870 كان المعمرون يملكون ما لا يقل عن ستمائة وسبعين ألف هكتار أرضا زراعية وستين ألف هكتار أرضا غابية.

تحولت طريقة امتلاك الأراضي من ملكية ذات طابع جماعي تتوارثه الأجيال ضمن العائلة إلى ملكية فردية، وقد ترتب عن ذلك تحرر الفلاحين الجزائريين من العلاقات التي أقامتها القبيلة ومن إطارهم الاجتماعي، وذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات التي انحصرت في حدود العلاقات القرابية.

ومن النتائج المترتبة عن التحول الاقتصادي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال ما يلي:

- ظهور نظام رأسمالي غير مألوف محليا ومحتكر من طرف المعمرين، الذي يتوسع في السهول بدون أي حدود، مقابل نظام زراعي تقليدي معاشي يتقلص باستمرار.

- تدمير الاقتصاد التقليدي في الجزائر أحدث تراجعا ديمغرافيا في السكان، حيث خسرت الجزائر نصف سكانها في ظرف أربعين سنة من الاحتلال.

- أدت الأوضاع التي تعرضت لها الجزائر إلى ظهور حركات جغرافية واسعة عُرفت بالنزوح الريفي من القرى نحو المدن، حيث استوطن المدن أكثر من مليون فلاح، وقد لعبت هذه الهجرات دورا في إضعاف العلاقات القرابية وفي تغيير أشكال العيش، وبالتالي ذلك ما أدى إلى ظهور العائلة المستهلكة غير المنتجة.

يمكن القول أن العائلة لم تعد تقوم بوظيفتها الاقتصادية إلا بصعوبة، حيث لم تتمكن كل العائلات الموسعة من حماية وحدتها بسبب الفقر الشامل، كما أن وظيفة تحديد الهوية قد ضعفت تدريجيا مع ترسخ الروح الفردية التي بدأت تنتشر شيئا فشيئا، والتي أثرت على التلاحم الذي كان موجودا في السابق.[2]

---

1 - عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص220.

2 - رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص ص220-223.

3/2 - الأسرة الجزائرية بعد الاحتلال الفرنسي: بعد انتهاء الثورة التحريرية واصلت العائلة الجزائرية في أداء أدوارها في المجتمع، فبعد أن حلت هذه الأخيرة أثناء الاحتلال محل القبيلة من حيث تحديد هوية الأفراد وتسيير شؤون أعضائها، إلا أنها استوعبت الفقر والبؤس والتحولات التي انجرت عن الحرب، حيث استرجعت في نفس الوقت دورها التربوي والاجتماعي بالرغم من طموحات الأفراد الشخصية للعيش حياة مستقلة، وبقيت مستمرة ليس فقط لمواجهة عوامل مخلفات الحرب التحريرية، بل لمواجهة عوامل التحديث والعنصرية المنتهجة بعد الاستقلال. ولكن بالرغم من صمودها، فإنه مع الوقت بدأت تظهر معالم تغير العائلة بفعل عدة عوامل أهمها أثار حركة التنمية الاقتصادية، التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي المتمركز غالبا في المدن الكبرى، والتي أدت إلى استقطاب الكثير من النازحين من الريف إلى المدينة، كما أن التعليم أصبح مطلبا عائليا يرى فيه الأولياء طموحا لأبنائهم وتعويضا مما حرموا منه أثناء الفترة الاستعمارية، وبالتالي كان الإقبال على المدارس بشكل واسع.

كانت الجزائر عشية الاستقلال بحاجة إلى إعادة البناء السياسي، لذلك فقد أعطيت الأولوية لهذا القطاع لتكوين المؤسسات الضرورية لتسيير البلاد، ووضع الإجراءات الأمنية لذلك، ورغم ذلك فإن الحاجة الاقتصادية دفعت بالدولة إلى تغيير أولوياتها نحو بناء الاقتصاد، حيث خصصت لبناء برامج اقتصادية تنموية طموحة ما يقارب 29,56 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه المشاريع لم تحقق أهدافها كليا، وبالتالي فإن ذلك قد دفع بالدولة إلى تحديد أهداف سياسية واضحة في هذا الجانب، حيث جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976: «... يجب على الثورة الصناعية وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها خلق صناعات جديدة التي تسمح بدورها بتنشيط الاقتصاد بصفة عامة، والصناعة بصفة خاصة».[1]

عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وتحديدا في منتصف الستينات من القرن الماضي تحولات عميقة مست مختلف مؤسسات المجتمع، بفعل التطورات المتباينة التي عرفها المجتمع ومن أهمها الأسرة، فالتغيرات الأولى التي مست الأسرة الجزائرية من فقر وتدمير للممتلكات كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي جعلت الأسر يهاجرون إلى المناطق الحضرية، ويعتبر هذا الأخير من الأسباب غير المباشرة في تغير الأسرة.

1 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص ص231-233. نقلا عن: جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، 1979، ص166.

تعتبر القيود الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي فرضها المستعمر سببا رئيسيا في إعادة هيكلة النظام الأسري، حيث أصبحت تتجه الأسرة الجزائرية نحو نمط الأسرة النووية، وذلك نتيجة تدمير الممتلكات الخاصة وانتزاعها منهم خلال الفترة الاستعمارية وتقلص نطاق المناطق الريفية، فقد أثرت الاضطرابات التي أحدثها الاستعمار بشكل كبير على نظام الأسرة وعلى تطورها، حيث أدى نزوح الأسر من المناطق الريفية إلى تغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا في المجتمع الريفي.[1]

عرفت عملية التحضر والتمدن في الجزائر تزايدا مستمرا بعد سنوات الاستقلال، ففي سنة 1966 بلغت نسبة التحضر في الجزائر 33%، في حين وصلت نسبة التحضر سنة 1973 إلى 39%، أما سنة 1977 فقد بلغت نسبة التحضر 42%.[2]

مع التغيرات المتتالية التي عرفها المجتمع الجزائري تغيرت بنية الأسرة الحديثة ووظائفها وعلاقاتها القرابية، وصارت تتماشى مع سياق الحداثة المتسم بطابع التحضر والحراك الاجتماعي السريع. فالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعائلة التقليدية كان مبنيا على النمط الجماعي الموسع والإنتاج الزراعي والحيواني. أما حاليا، فقد اتخذت الأسرة نمطا آخر يقوم على الإنتاج الصناعي والتجاري، الذي يرتكز على العمل المأجور دون الاعتبار للجنس أو القرابة أو غيرها، أي أصبحت الأسرة متأثرة بالعوامل الحضارية المتمثلة في التغيرات الناجمة عن التصنيع والتكنولوجيا والاقتصاد.[3]

يمكن القول أنه خلال الفترة الاستعمارية تغيرت خصائص الأسرة الجزائرية بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في الماضي. فمع بروز التصنيع وزيادة التحضر تلاشت الأسرة التقليدية وتطورت الأسرة النووية لتصبح الشكل الأكثر انتشارا في الجزائر، حيث يعتبر نمط الأسرة النووية النمط الجديد للحياة الأسرية في المدينة، والمختلف عن النمط التقليدي للأسرة الجزائرية.

---

1 – Mostefa Boutefnouchet, op. cit, pp38-40.

2 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص234. نقلا عن: علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة: دراسة في علم الإجرام المقارن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص128.

3 – أمحمد دلاسي، "أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص36-68.

اضطر الباحث "مصطفى بوتفنوشت" في بحثه الذي قدمه حول تطور الأسرة الجزائرية إلى توضيح الفروق بين البنى الاجتماعية التقليدية وبين البنى الاجتماعية المعاصرة، حيث توصل إلى أن الأسر في المناطق الحضرية تتجه إلى نمط الأسرة النووية، والتي تتكون من الزوجين والأبناء غير المتزوجين، وخاصة في المدن الصناعية الكبرى: الجزائر، وهران، وعنابة.[1]

توصل الباحث إلى أن الأسرة الكبيرة أو الممتدة تعتبر من خصائص الأسرة الجزائرية التي تتميز بالانضباط وتماسك أفرادها، حيث تعيش العديد من الأسر النووية تحت سقف واحد، وأن الأب أو الجد هو من يصدر القرارات ويدير الشؤون العائلية، أي أن السلطة تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر وذلك من أجل الحفاظ على التقاليد[2]، كما أظهرت نتائج بحثه أن تطور الأسرة من ممتدة إلى نووية كان بوتيرة بطيئة، وذلك بالرغم من التطورات السريعة التي مست الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن التغير الجغرافي لم يكن له الدور الكافي في التأثير على البنية الاجتماعية التقليدية.[3]

1 – Mostefa Boutefnouchet, op. cit, p85.

2 – Mostefa Boutefnouchet, **La famille Algérienne** : **évolution et caractéristique récentes**, 2ème édition, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1982, p38.

3 – Ibid, p191 et p196.

3 – المرأة الجزائرية عبر المراحل التاريخية:

1/3 - المرأة الجزائرية قبل الثورة التحريرية: لم يولِ العثمانيون في الجزائر الاهتمام الكامل بترقية المرأة وتعليمها، حيث اقتصر التعليم على الذكور فقط دون الإناث، كما أنه بعد الاحتلال الفرنسي ظلت المرأة الجزائرية على ما هي عليه، أي بقيت تعاني من قيود الجهل نتيجة حرمانها من التعليم وانتشار الأفكار الجامدة، وبالرغم من ادعاء فرنسا بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، إلا أن هذا الشعار كان غائبا في الجزائر.[1]

تأمل العلماء من الحالة التي كانت تعاني منها المرأة الجزائرية، وحاولوا الرجوع بها إلى مكانتها في صدر الإسلام، وقد كتب "محمد بن مصطفى بن خوجة" سنة 1897 كتابا تحت عنوان 'الاكتراث في حقوق الإناث'، حيث يحتوي هذا الكتاب على نقد اجتماعي كمحاولة لإصلاح المرأة وتحريرها. ولم يكن الأدباء فقط من اهتم بقضية المرأة، بل طرحت مشكلة المرأة في ميدان البحث في مؤتمر طلبة شمال إفريقيا، الذي انعقد في الجزائر سنة 1932، أين عُرضت فيه مشكلة المرأة في المغرب العربي، حيث أكد المؤتمر على وجوب تعليم المرأة وتثقيف فكرها. وبعد ذلك ظهرت مرحلة جديدة امتدت من سنة 1936 إلى سنة 1945، وهي المرحلة التي بدأ فيها الشعب الجزائري يتخذ الطريق الصحيح، حيث ظهرت الحركات الوطنية والإصلاحية، وانتشرت الدعوات التي تنادي بالتحرير من قيود العبودية والاستغلال، ومن ثم بدأ اسم 'المرأة' يبرز في الصحافة ويفرض نفسه، وأصبحت قضية المرأة تناقش في المجلات والمؤتمرات.[2]

شهدت الجزائر نقلة نوعية تجسدت في حركة النهضة والتجديد، والتي أخذ بها رجال الفكر والتعليم والصحافة، فقد ظهرت بوادر جادة تمثلت في ضرورة تغيير طريقة التفكير السائدة، والتي لم تستثن قضية المرأة الجزائرية، حيث دعا رجال الإصلاح إلى الاهتمام بها وتوعيتها من أجل تحسين حالتها وإشراكها في مشاريع التغيير.[3]

---

1 – أحمد مريوش، "المرأة في التراث الجزائري ما بين 1900-1954"، **كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة**، هيئة التأليف للمركز الوطني للدراسات، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطبع، الجزائر، 2007، ص ص61-117.

2 – أنيسة بركات درار، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب للطبع والنشر، الجزائر، 1985، ص17 وص19.

3 – أحمد مريوش، مرجع سابق، ص75.

تطرق "مالك بن نبي" (1905-1973) في كتاباته عن النهضة إلى ترقية المرأة الجزائرية، حيث اهتم بموضوعها وأدرجها ضمن شروط النهضة، واعتبر قضية المرأة مثل قضية الرجل، حيث كلاهما يشكلان قضية واحدة هي مشكلة الفرد والمجتمع معا، فموضوع ترقية المرأة ودمجها في المجتمع قد احتل مكانة مرموقة في التراث الجزائري المعاصر، وترك آثاره في سجل تاريخ المرأة الجزائرية ونضالها، وكانت دعوة الرواد الأوائل لحركة التجديد والإصلاح ترتكز على أولوية العناية بقضية المرأة، باعتبارها من أهم المقومات الأساسية لبناء الأسرة والمجتمع.[1]

2/3 - المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية: في نوفمبر 1954، جاهدت الأم الجزائرية بشكل علني، وساهمت مساهمة ايجابية وفعالة خلال الثورة، فقد كانت تزرع الحماس في النفوس وتدفع العشيرة إلى حمل السلاح، وترسل زوجها وأبناءها إلى ميادين القتال، كما كان لها دور هام كحمل السلاح في معاقل الثوار، وإلقاء القنابل في المدن، والقيام بالأعمال الخطرة، والقبول بالتضحية، وقد استقبل جيش التحرير المرأة المجاهدة بفخر واعتزاز، وعاملها باحترام وتقدير، فقد مارست أصعب المسؤوليات وبرهنت على أنها عضو كفء، وأصبحت قدوة يقتدى بها ومثالا تحتذي به كل النساء في الشعوب المكافحة من أجل التحرر والكرامة.

لقد صبرت المرأة الجزائرية على الإهانات التي لحقت بها، وما ارتكب بحقها من جرائم من تعذيب وقتل، فقد عاشت حياة السجون والمعتقلات والترحال، ولكن بالرغم من كل ذلك كانت صامدة وقوية، وكانت لها مواقف جبارة تؤكد على أنها طاقة مساهمة في البذل والعطاء.[2]

ونتيجة للأوضاع التي خلفها المستعمر من تشتيت الآلاف من العائلات وقتل العديد من الرجال الذين كانوا العائل الوحيد لأسرهم وذويهم، أصبحت الأسرة الجزائرية تعيش ظروفا متدهورة، مما دفع بالمرأة التي فقدت زوجها أو أباها أو أخاها إلى الخروج بحثا عن عمل مأجور لتلبية حاجات العائلة.[3]

---

1 – أحمد مريوش، مرجع سابق، ص102 وص107.

2 – بسام العسيلي، **المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص ص8-9.

3 – Mohammed Rebzani, **La vie familiale des femmes Algériennes salariées**, Edition L'Harmattan, Paris, 1997, p41.

استفادت المرأة الجزائرية من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن، فقد ارتفع مستواها الفكري ووعيها السياسي بقضايا المرأة والمجتمع بصفة عامة، واقتحمت في المدن الكبرى عدة مجالات كانت محرومة منها من قبل كالطب، والصيدلة، والتعليم، والخياطة، والطرز وغيرها، أما في الجبال والأرياف فقد مارست الصناعات التقليدية والعمل الفلاحي وغيرها.

لقد حققت المرأة الجزائرية بطولات كثيرة وفريدة من نوعها، وأصبحت رمزا ونموذجا للعنصر النسوي داخل الجزائر وخارجها، فعلى الرغم من اختلاف مستوياتها وطبقاتها الاجتماعية سواء في المدينة أو الريف، فقد تمكنت من التغلب على العراقيل والعقبات والضغوط الاجتماعية التي واجهتها.[1]

3/3 - المرأة الجزائرية بعد الاستقلال: في إطار سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر غداة الاستقلال، تم وضع عدة برامج ومخططات تنموية تهدف إلى الرفع من المستوى الاقتصادي، بعدما عرف تحطما في الهياكل الاجتماعية والثقافية وغيرها.

فالظروف التاريخية-السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري في فترة الاستعمار دفعت بالمرأة إلى المشاركة في العمل الثوري والحزبي، وبعد الاستقلال ونتيجة لما خلفه الاستعمار من دمار وخراب وتشتيت الآلاف من العائلات، وقتل الرجال الذين كانوا العائل الوحيد لأسرهم، اضطرت المرأة إلى الخروج للبحث عن العمل المأجور لتلبية حاجات الأسرة، وذلك في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر آنذاك.[2]

بالرغم من أن الأسرة الجزائرية هي أسرة محافظة ومتشبثة بالعادات والتقاليد والقيم السائدة، واعتبارها أن مكان المرأة هو البيت، فإن الاستعمار الفرنسي خلق لها وضعية جديدة، إذ من خلال مشاركتها في الحرب والتحاقها بصفوف الجيش أثناء الثورة التحريرية وممارستها العمل الثوري والفدائي تغير وضعها تغيرا جذريا مقارنة بوضعيتها التقليدية.[3]

---

1 – يحي بوعزيز، **المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص146.

2 – Mohamed Rebzani, op. cit, p41.

3 – Nouria Benghabrit Remaoun, **Femme et développement**, Edition c.r.a.s.c, Oran, 1995, p279.

وفي أعقاب نهاية الثورة التحريرية، عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمرا في جوان 1962 بطرابلس-ليبيا من أجل وضع أسس لقضية بناء الجزائر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، حيث صادق المجلس على مشروع البرنامج بالإجماع والذي تضمن فيه ما يتعلق بالمرأة، وقد جاء فيه أن مشاركة المرأة في ميدان الكفاح المسلح أحدث انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار، وخلقت ظروفا ملائمة لكسر القيود القديمة التي كانت تحيط بها، وإشراكها في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، وسعت الأحزاب إلى القضاء على كل العوائق التي تعترض تطور المرأة وتفتحها، وإلى تدعيم عمل المنظمات النسوية، وبعد تبني الدولة الجزائرية استراتيجية التعليم المجاني تمكنت المرأة الجزائرية من الحصول على التأهيل العلمي الذي مهد لها المشاركة في العملية التنموية.[1]

بعد استرجاع الاستقلال الوطني عام 1962 نمت وتوسعت الحركة النسوية في الجزائر، بفضل إتاحة الفرص لها والاهتمام بتعليمها وتثقيفها والرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي، فقد اقتحمت أسواق العمل في جميع الميادين والتخصصات وتخلصت من العادات والتقاليد البالية، ومارست مختلف النشاطات والمهن إلى جانب أخيها الرجل (كالتعليم، والطب، والتمريض، والمحاماة، والقضاء، والبحث العلمي، وإدارة المؤسسات، والهندسة، والتجارة، ومجال السياسة وغيرها).[2]

كما اهتم ميثاق الجزائر (1964) بقضية المساواة بين الجنسين، وذلك بمشاركة المرأة الفعلية في المجال السياسي والاقتصادي، أما الميثاق الوطني فقد اعترف بحقها في العمل على أساس المساواة بينها وبين الرجل، وحق المشاركة في الأنشطة الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ألقى الرئيس الراحل "هواري بومدين" (1932-1978) خطابا يقول فيه: «...أقرت الثورة من جهة أخرى على حق المرأة في العمل وإن كان عدد العاملين يفوق عدد العاملات»[3]. وقد طرحت النساء العاملات قضاياهن إلى الاتحاد العام للشغل في الجزائر، والتي ركزت على المساواة بين المواطنين وإلغاء التمييز الجنسي الذي يستند إلى الأفكار المسبقة.[4]

---

1 – بسام العسيلي، مرجع سابق، ص223.

2 – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص147.

3 – وزارة الإعلام والثقافة بمشاركة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، **المرأة الجزائرية: مجموعة نظرات عن الجزائر**، مطبعة غرافقاس منير واسبانية، الجزائر، 1997، ص16 وص25.

4 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص17.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي، بحيث جعلت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على المؤسسات العمومية وإعطاء الفرص لجميع الأفراد في المجتمع، وبالتالي كان دخل الفرد يكفي لإعالة الأسرة، أما المرأة فهي غير مضطرة للخروج للعمل. ولكن في سنوات السبعينات تغيرت الأوضاع وتم تسريح العمال بشكل مكثف، وبالتالي واجهت الأسرة الجزائرية ضغوطا اقتصادية أدت بالدولة إلى المساهمة بشكل كبير في توجيه الفكر الشعبي لتقبل فكرة عمل المرأة، لِما يعود من فائدة على الأسرة وعلى اقتصاد المجتمع، أي جعل هذا الوضع مسؤول العائلة يقبل بخروج زوجته أو أخته أو ابنته للعمل من أجل المساعدة في مصاريف البيت.[1]

4 – مكانة المرأة في المجتمع الجزائري المعاصر:

يتميز الوضع الاجتماعي بمكانة أو بدرجة معينة من الاعتراف الاجتماعي، وذلك حسب أداء الأدوار في الجماعة، ويمكن النظر إلى البناء الاجتماعي للجماعة كنسق من الأوضاع والتفاعلات التنظيمية بين أعضائها.[2]

يرى "تيماشيف نيقولا" (Timasheff Nicholas) (1886-1970) أن مفهوم المكانة هو موضع الفاعل ضمن نسق معين من العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وتعتبر المكانة بناء تنظيمي يشكل الدور الذي لا ينفصل عنه، والذي يمثل الجانب الحركي أو الدينامي لتلك المكانة وسلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين، أما الأنماط التنظيمية فتتمثل في التوقعات التي تحدد السلوك المناسب ثقافيا للأشخاص الذين يؤدون أدوارا اجتماعية مختلفة.[3]

فالمكانة هي المرتبة التي يوضع فيها الفرد ضمن الجماعة بناءً على صفات أو مؤهلات يتحلى بها هذا الفرد، وهذه المكانة قد تكون سياسية أو علمية أو ثقافية أو غيرها.

نظرة الإسلام للمرأة: لقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها، وأكد بأنها أهل للتكليف والمسؤولية، وكلفها بالواجبات تجاه مجتمعها، فهي تتساوى مع الرجل، إلا في الأمور التي تخالف طبيعتها ولا تتفق مع

---

1 – عائشة بليح، "التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في إعادة إنتاج أدوارها الاجتماعية"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج2، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص145-160.

2 – جمال مجدي حسنين، مرجع سابق، ص153.

3 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، مرجع سابق، ص394.

إمكاناتها وقدراتها، فالإسلام سوَّى بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات تقريبا، وقضى على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في القيمة المشتركة، وأكد على إنسانيتها.[1]

منح الإسلام المرأة مكانتها في المجتمع، ومهد لها السبيل لتبرز دورها في بناء الأسرة والمجتمع، وأخرجها من الهوة التي رمتها فيها بعض الشعوب القديمة، حيث أتاح لها فرص التعليم والتثقف وكسب قوت يومها وإدارة شؤون حياتها.

كما منح الإسلام المرأة الحق في التعليم، وذلك حتى تستطيع القيام بدورها في المجتمع بكفاءة عالية، فالإسلام يقضي بالتعاون بين الزوجين إذا دعت الضرورة، حيث يساعد الزوج زوجته في تدابير البيت وتساعد الزوجة زوجها في عمله، كما أعطى الإسلام المرأة استقلالها الاقتصادي، ومنع الرجل من أن يتصرف في مالها، إلا إذا كان برضاها.[2]

من عوامل تحرر المرأة ظهور الحركات النسائية، والتي تعتبر حركة اجتماعية تهدف إلى المساواة في المركز بين المرأة والرجل في كافة الحقوق، وقد ظهرت كرد فعل ضد الروح المحافظة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتعود أصول الحركات النسائية إلى الحركات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمعات الغربية، والتي امتد تأثيرها إلى المجتمعات العربية التي كانت تعيش آنذاك تحت وطأة الاستعمار، حيث احتضنت أفكار الحركات الاجتماعية بهدف تفعيل حركاتها التحررية والمطالبة بالاستقلال، وكانت الثورة الفرنسية من البوادر الأولى التي ارتسمت معالم بداية الحركات النسوية، كما ساهم الفيلسوف الفرنسي "كونروسيه" -فيلسوف المرأة- في إثبات حقوق المرأة التي انتهكت.[3]

ذهب بعض رواد النهضة العربية إلى المطالبة بضرورة تعليم المرأة العربية، والتخفيف من القيود الاجتماعية المفروضة عليها، حيث ركزت كتاباتهم على المطالب الاجتماعية للمرأة، والانفتاح النسبي على ثقافات العالم المتحضر، وهذا بعدما اتجهت العديد من الأمم تحت ضغط تيارات معينة إلى تهميش دور المرأة في المجتمع، ومنعها من المشاركة الإيجابية ومن إدارة أمورها أو أمور مجتمعها. وعليه، اهتمت المجتمعات العالمية بالتصدي لهذه الاتجاهات من خلال المنظمات العالمية، عن طريق تنمية دور المرأة وتيسير طرق

---

1 – ليلى سليمان، علي بكر، **ظاهرة العولمة وموقف الإسلام منها**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص88.

2 – نبيل محمد توفيق السمالوطي، مرجع سابق، ص ص201-202.

3 – جيزيل حليمي وآخرون، **قضية النساء**، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص ص89-91.

مشاركتها الايجابية في مختلف النواحي الاجتماعية، والسياسية، والتنموية، خاصة وأن حل مشكلات المرأة يعتبر مدخلا لحل المشكلات الأخرى كالأمية، وتفكك الأسرة وغيرها، وقد أوضحت الدلالات على الاهتمام العالمي بدور المرأة كـ 'مؤتمر النساء العالمي' الذي عقد في بكين عام 1995.[1]

لقد كرست الدولة بعد الاستقلال جهودها في تطوير مجال التعليم وتعميمه من أجل القضاء على الأمية التي بلغت آنذاك نسبة 85%، وذلك من خلال إجبارية التعليم، فمبدأ إلزامية التعليم أعطى للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية، والفرص المتكافئة لكلا الجنسين.[2]

أولت الحركة الوطنية السياسية في مطلع القرن العشرين العناية بالمرأة وتشجعيها على التعليم وامتهان الحرف المختلفة، وعلى تطوير حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وتخليصها من القيود التي كانت تعيقها عن التطور، فقد تجاوبت مع حركات الإصلاح النسوية العربية مشرقا ومغربا، مستعينة بمختلف الوسائل والسبل التي تساعدها على تطوير حياتها الفكرية والاقتصادية والمهنية، وقد كان للشيخ عبد الحميد ابن باديس دورا رائدا في ترقية المرأة الجزائرية، والنهوض بها وإخراجها من الوضع المزري الذي كانت تعيش فيه.

في عام 1993، نُظِم ملتقى مغاربي حول مكانة المرأة في الفكر الإصلاحي المغاربي، الذي نظمته اللجنة الثقافية التابعة لبلدية قسنطينة كمحاولة لوضع دراسة حول دور المرأة الجزائرية في حركة الإصلاح والحركة الوطنية بصفة عامة، وذلك لسد الثغرة الموجودة بهما، والذي غُيّب فيها دور المرأة تقريبا.[3]

وفي جوان 1996 انضمت الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي سنة 1999 عرضت الجزائر تقريرها الأولي حول انجازاتها في مجال حماية المرأة وترقيتها أمام لجنة الأمم المتحدة، لمتابعة تطبيق الاتفاقية 'سيداو' (CEDAW) في دورتها العشرين المنعقدة في نيويورك.[4]

سعت الحركات النسوية إلى الرفع من مكانة المرأة وتحقيق رقيها خاصة داخل الأسرة، وذلك من خلال المطالبة بتوسيع مجال حريتها وإشراكها في مختلف مجالات الحياة، وبالتالي كان لهذه الحركات دور هام

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، مرجع سابق، ص440.

2 – بلقاسم الحاج، مريم رمضاني، "دور العامل الثقافي في ترقية مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 417-446

3 – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص3 وص ص27-28.

4 – زهور ونيسي، صليحة بودفة، **المرأة الجزائرية وآفاق الألفية الثالثة**، منشورات وزارة التضامن الوطني والعائلة، الجزائر، مارس 1999، ص ص18-19.

في تغير الأسرة الجزائرية من خلال انتشار التعليم، وتمكين المرأة من ممارسة وظائف مختلفة، وحصولها على مورد اقتصادي، وتحررها من تبعية الرجل. أصبح التعليم ضرورة اجتماعية لابد منها، حيث مع تغير الظروف أصبحت ترى الأسرة في التعليم استثمارا لقدرات جميع أفراد العائلة من كلا الجنسين لمواجهة متطلبات المعيشة المتزايدة. لقد كان للتعليم دور في بروز العمل النسوي، حيث ازداد عمل المرأة أهمية مع انتشار التعليم وحصولها على المؤهلات العليا المتخصصة، وتشير الإحصائيات إلى أن وضع الفتاة العربية قد تحسن بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة الماضية.[1]

كما تشير الإحصائيات إلى تزايد في نسبة ولوج المرأة الجزائرية عالم الشغل، حيث قدرت نسبة النساء العاملات في الجزائر بين سنتي 1980 و1983 بأكثر من 15%.[2]

يعتبر حصول المرأة التعليم ونوع النشاط الذي تقوم به في المجتمع ومقدار الدخل الذي تحصل عليه من العوامل التي ساعدت المرأة الجزائرية على اكتساب مكانة في الأسرة، فقد استطاعت المرأة أن تتحصل على هذه الأخيرة من خلال المكانة الاجتماعية المكتسبة، التي تعتبر نوع من المكانات الاجتماعية التي يكتسبها الفرد عن طريق جهده وتحصيله العلمي، أو عن طريق نشاطه الاقتصادي أو السياسي.[3]

لقد كانت الفروق الجسدية تعتبر من أهم العوامل المحددة للتوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين. ولكن بعد التطورات التي شهدها العالم خاصة بعد الثورة الصناعية وتمدن المجتمع وتحضره، قلّت أهمية القوة الجسدية بفعل إدخال الآلة في العملية الإنتاجية، ومنه تغيرت الأدوار في الأسرة وفقدت الفروق الجسدية أهميتها في توزيع الأدوار، حيث أصبحت المجتمعات في الوقت الحاضر تسير نحو نمط المساواة في الحياة الأسرية، مع وجود عوامل أخرى تؤثر في طبيعة العلاقات الأسرية كارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.

لقد أدى حصول المرأة على التعليم وفسح مجال العمل أمامها إلى ارتفاع مستوى وعيها بحقوقها وزيادة أهمية دورها في الحياة الاجتماعية عامة وفي الحياة الأسرية خاصة، فقد أصبحت تتلقى من طرف الرجل الاهتمام والاحترام، وصار لها سلطة ومكانة تفوق عما كانت عليه في الماضي، فمساهمة المرأة إلى

---

1 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص243.

2 – عبد الرحيم عمران، **سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، مطابع القبس التجارية، نيويورك، 1988، ص159.

3 – محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص43 وص45.

جانب الزوج في مصاريف الأسرة قد رفع من قيمتها داخل الأسرة، وأصبح لها دور في اتخاذ القرارات وتسيير الشؤون المتعلقة بالأسرة.[1]

5 – المرأة الجزائرية بين العمل والأسرة:

قبل تناول موضوع المرأة الجزائرية، سنتطرق بإيجاز إلى الاتجاهات التي جاءت من أجل تفسير أدوار المرأة والتي تتمثل في:

أ – الاتجاه الأول: يتمسك أصحاب هذا الاتجاه بالمرجع الديني والتقليدي، فهم يعتبرون أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وواجبها يتمثل في إنجاب الأبناء وتربيتهم، أما الزوج فهو مجبر على كفالة زوجته وأبنائه. فالمرأة لا يسمح لها الاختلاط بالرجال في الأماكن العامة إلا عند المشاركة في العمل الزراعي (المزارع العائلية)، أو في المؤسسات الإنتاجية الخاصة بالعائلة، كما لا يسمح لها بالعمل إلا في الوظائف النسوية كالتمريض، وتدريس البنات وغيرها.

ب – الاتجاه الثاني: يتسم هذا الاتجاه بنظرة متحررة نسبيا، والذي يعتبر من أكثر الاتجاهات سيادة، فهو يسمح للمرأة بممارسة بعض المهن المحددة والمصنفة كمهن نسائية، والتي لا تتعارض مع تقاليد المجتمع.

ج – الاتجاه الثالث: هو الاتجاه التحرري الذي ينادي بالمساواة بين الجنسين في الحقوق واجبات، حيث يرى هذا الاتجاه أن من حق المرأة الحرية وتحمل المسؤولية، وأن الرجل يتقبل ويشجع مشاركة المرأة في جميع المجالات.[2]

يرتبط خروج المرأة للعمل ارتباطا وثيقا بتمدن المجتمع وتحضره، وقد كانت الدولة الجزائرية مطالبة بأن تأخذ على عاتقها البنية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية من أجل التخفيف من الأعباء المنزلية، وتجسد ذلك في إنشاء دور الحضانة، وحدائق للأطفال، ومطاعم للطلاب وغيرها. فالعمل يعتبر بالنسبة للنساء العاملات وسيلة للترقية واكتساب الاستقلال الذاتي.[3]

---

1 – مجيد فرنان، نور الهدى العوني، "عمل المرأة وعلاقته بتغير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص49-68.

2 – عائشة بليح، مرجع سابق، ص ص147-148.

3 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، مرجع سابق، ص9 وص25.

على الرغم من أن العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع الجزائري التقليدي تَعتبِر خروج المرأة من البيت لمزاولة مختلف الأنشطة أمرا غير مرغوب فيه، فإن المرأة واجهت هذه الأوضاع واستطاعت أن تثبت جدارتها وبشكل فعال في القيام بمختلف الأعمال الاقتصادية، وهناك مجموعة من العوامل ساهمت في خروج المرأة للعمل أبرزها ما يلي:

أولا - العامل التكنولوجي: لقد صنف الباحثون مراحل التغير التكنولوجي إلى ثلاث مراحل: مرحلة الثورة الزراعية، مرحلة التصنيع، مرحلة تكنولوجيا الإعلام والاتصال. فمرحلة التصنيع عوضت الإنسان بالآلة وساهمت في تقليص وقت وجهد الفرد، ما أدى إلى ظهور تقسيم العمل الذي سمح للمرأة بالدخول إلى ميدان العمل في مجالات متعددة ومختلفة، كما أن تطور وسائل النقل والمواصلات قد سهل لها ذلك.

لقد ساهمت التكنولوجية المنزلية كذلك بخروج المرأة للعمل، حيث أدى توفر الأدوات الكهرومنزلية إلى تقليص وقت وجهد المرأة في المنزل، كما ترتب عن توفر تكنولوجيا الإعلام وطرق المواصلات انتقال الأفكار الحديثة من مجتمع لآخر.

ثانيا - العامل الإيديولوجي: والتي تتمثل في الأفكار والمبادئ التي يؤمن بها الأفراد ويسعون لنشرها والدفاع عنها، مثل الحركات النسوية التي تؤمن بحرية المرأة وبحقوقها، والتي تحمل شعار المساواة بين الجنسين.

ثالثا - العامل الديمغرافي: يعتبر تحديد النسل والتقليص من عدد الأفراد من العوامل التي سهلت للمرأة الخروج للعمل، فهي تسعى لحياة أفضل لها ولأسرتها.

رابعا - العامل الثقافي: يرى "تالكوت بارسونز" أن التغير هو التحول في القيم والنماذج، فالقيم تتغير حسب الأوضاع الراهنة. لقد أدت التغيرات التكنولوجية إلى التغيير في ذهنية الأفراد، حيث أدى اختراع الآلة إلى اقتحام المرأة ميدان الشغل والعمل الإنتاجي، وما صاحبه من تغيرات على الصعيد الأسري كمشاركة المرأة في الدخل، واستقلالها الاقتصادي، وغيابها لفترة عن البيت.

خامسا - العامل الاقتصادي: لقد سمحت القوانين التي تحمي المرأة العاملة بتشجيع المرأة على الدخول لميدان العمل والبقاء فيه، لإحساسها بوجود القوانين التي تحميها كقوانين الأمومة والطفولة وغيرها.[1]

1 - عائشة بليح، مرجع سابق، ص ص150-152.

مما لا شك فيه، أن الظروف التي دفعت بالمرأة الجزائرية إلى الخروج للعمل هي ليست نفسها التي أدت بالمرأة إلى الخروج للعمل في المجتمعات الغربية، فالظروف تختلف من مجتمع إلى آخر. من أبرز العوامل التي أدت إلى خروج المرأة الجزائرية للعمل هو الفقر والدمار، حيث خلق المستعمر للمرأة وضعية جديدة تمثلت في مشاركتها في الحرب والتحاقها بصفوف الجيش أثناء الثورة التحريرية، فبممارستها للعمل الثوري تغيرت وضعيتها عما كانت عليه في الماضي.[1]

أما فيما يخص دوافع خروج المرأة للعمل فهي متعددة أهمها:

أولا - الدافع الاقتصادي: أكدت العديد من الدراسات أن دوافع خروج المرأة للعمل هو من أجل كسب قوتها أو قوت أسرتها، والرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة، حيث تسببت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأزمات مادية واجتماعية حادة للأسرة.

ثانيا - دافع تأكيد الذات: مع التطورات التي طرأت على المجتمعات والتغيير في مستوى المعيشة أصبح العمل بالنسبة للمرأة الوسيلة التي تفرض به نفسها، حيث أن خروجها للعمل يمنحها الفرصة للشعور بكيانها المستقل، وتأكيد ذاتها أمام زوجها وعائلتها، وكسب التقدير والاحترام والتخلص من التبعية للرجل.

ثالثا - الدافع الاجتماعي-الثقافي: يعتبر تأكيد الذات والاندماج في المجتمع من أهم دوافع خروج المرأة للعمل، كما أن رغبة المرأة في الخروج للعمل هو من أجل تكوين علاقات مع الناس، أو بهدف الهروب من الضغوط العائلية خاصة المشاكل الناتجة عن أزمة السكن.

رابعا - دافع شغل وقت الفراغ: من إحدى دوافع خروج المرأة للعمل هو الملل والروتين الذي تشعر به خلال مكوثها بالبيت، وقيامها بالأعمال المنزلية المتواصلة التي تشكل عبئا عليها، وبالتالي فإن خروجها للعمل يقضي على الروتين، ويشعرها بالحيوية والحس بالتجديد.

بعد تسريح العديد من أرباب الأسر من العمل اضطرت الأسرة إلى دفع جميع أعضائها للبحث عن العمل، ليس فقط للحصول على مورد اقتصادي، بل لأن احتفاظ رب الأسرة بعمله والدخل الذي يحصل عليه لم يعد يكفي، وبالتالي ذلك ما أدى بالمرأة الجزائرية إلى الخروج للعمل وتحملها إلى جانب الزوج توفير احتياجات ومتطلبات الأسرة، خاصة مع ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية.

1 – Nouria Benghabrit Remaoun, op. cit, p279.

لما كان الإنتاج الزراعي في المجتمع الريفي هو السائد لم تظهر مشكلة التوفيق بين العمل ومسؤوليات المنزل، فالرجال والنساء والأطفال كانوا يعملون جميعا على حد سواء. ولكن بعد تطور الاقتصاد وتعقد مجالات الحياة تغير مركز المرأة في الأسرة، حيث جذبت الصناعة المرأة إلى ميدان العمل بأعداد كبيرة باعتبار أن المصنع لا يحتاج إلى تدريب طويل، كما أن تزايد العناية براحة العمال كان مغريا بالنسبة للمرأة، خاصة إذا كان العمل مناسبا لها.[1]

عرف عمل المرأة تطورا ملحوظا منذ الاستقلال، فبالرغم من أن مشاركة المرأة الجزائرية غداة الاستقلال كان ضئيلا بفعل العوامل الثقافية المتعلقة بتقاليد المجتمع، فإن ذلك عرف تغيرا واضحا وملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، والذي يعتبر مؤشرا ايجابيا على تحسن وضع المرأة ومكانتها في المجتمع، فالمرأة العاملة لها امتيازات عديدة مقارنة بالمرأة الماكثة في البيت، ومنه فإن خروج المرأة للعمل ومساهمتها في الحياة العامة أصبح أمرا حتميا لابد منه.[2]

تشير الإحصائيات إلى أن عدد العاملات في ارتفاع مستمر، ففي سنة 1974 بلغت نسبة العاملات 16,25%، أي 110 آلاف امرأة عاملة، أما سنة 1975 فقد بلغ عدد العاملات ذوات النشاط الاقتصادي 109 آلاف امرأة عاملة فقط، أي ارتفعت بنسبة 1,9%.[3]

توضح الإحصائيات تزايد في نسبة النساء العاملات في المدن، حيث وصلت سنة 1977 إلى 5,12%، بعدما كانت سنة 1966 تمثل 2,92%، كما بينت إحصائيات سنة 1977 أن نسبة النساء العاملات اللواتي يحملن شهادات جامعية مرتفعة مقارنة بالرجال.[4]

1 – محمد السويدي، **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، مرجع سابق، ص ص7-8.

2 – بلقاسم الحاج، مريم رمضاني، مرجع سابق، ص428.

3 – علي شلق وآخرون، مرجع سابق، ص320 وص285.

4 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 25 وص50.

وفيما يخص عدد العاملات مقارنة بعدد العاملين الذكور فهو في تزايد مستمر. ففي سنة 1985 بلغ عدد الإناث العاملات 326,225 (8.4%)، أما الذكور فقد بلغ عددهم 3,555,003 (91,6%)[1]، بينما في سنة 2005 بلغ عدد العاملات 1,173,872 (15%) مقارنة بالذكور الذي قدر عددهم بـ 6,870,348 (85%)[2]، أما في سنة 2010 فقد وصل عدد العاملات إلى 1,822,000 (16,9%)، في حين بلغ عدد الذكور 8,990,000 (83,1%).[3]

وفي السنوات الأخيرة هناك تزايد مستمر في تشغيل المرأة، حيث تمكنت من اقتحام عالم الشغل في شتى الميادين، وقد أوضحت الاحصائيات لسنة 2019 أن اليد العاملة النسوية تتمركز أكثر في قطاع الإدارة العمومية، وقطاع الصحة، والنشاط الاجتماعي، والصناعات التحويلية.[4]

---

1 – الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية 1985-1986**، المجموعة الإحصائية رقم 13، مطابع الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 1987، ص43.

2 – Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie** : **Résultats 2005-2007**, Colletions Statistiques N° 25, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, 2009, p76.

3 – La Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, **Enquête emploi auprès des ménages 2010**, Colletions Statistiques N° 170, Les Ateliers de L'imprimerie de l'O.N.S, Alger, Mars 2012, p19.

4 – La Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, **Activité**, **Emploi**, **et Chômage en mai 2019**, Colletions Statistiques N° 879, Direction des Publications et la Diffusion, l'O.N.S, Alger, Décembre 2019, p20.

رسم بياني رقم (2): رسم بياني خطي يبين تطور نشاط عمل المرأة في الجزائر من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019

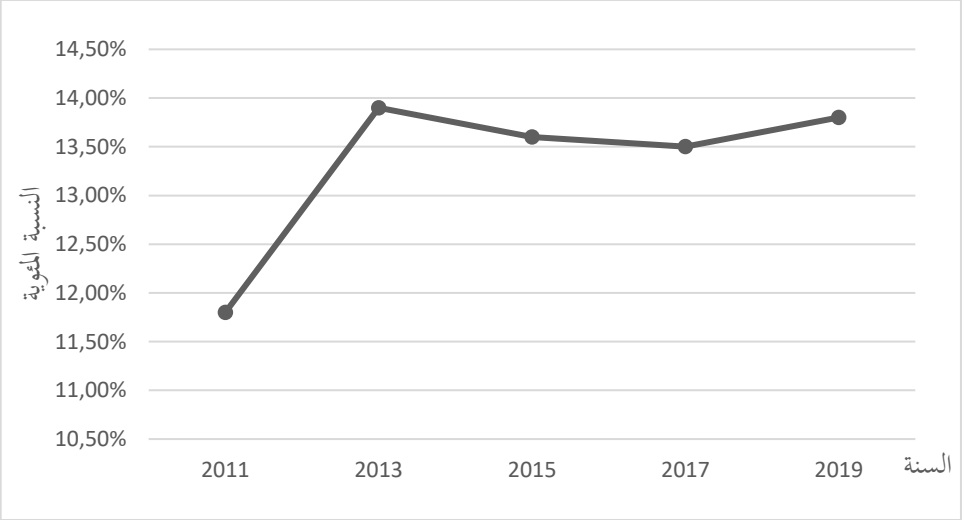

المصدر: La Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Activité, Emploi, et Chômage pour les années : 2011 (N° 592), 2013 (N° 653), 2015 (N° 726), 2017 (N° 796) et 2019 (N° 879), Direction des Publications et la Diffusion, O.N.S, Alger.

تؤكد الماركسية على أهمية المساواة بين الرجل والمرأة، حيث ترى أن المشاركة الكاملة للنساء تعتبر مهمة في الحياة العامة، ويؤكد هذا المدخل أن خصائص النساء ووضعهن يتماشى مع البناء الاجتماعي الطبيعي، والذي بدوره يؤدي إلى إحداث تغيير راديكالي، كما يرى هذا المدخل أن قهر النساء له أساس مادي. وقد جاءت الاتجاهات المتعلقة بالمرأة من أجل تفسير أدوار المرأة وهي كالتالي:

أولا - الاتجاه البنائي: يرتبط هذا الاتجاه بعملية التحديث، حيث يرى أنصاره أن الاختلاف في أدوار المرأة يرجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي السائد، وما يطرأ عليه من تغييرات بسبب المتغيرات التي ترتبط بعملية التحديث كالتعليم والتصنيع والتحضر، وما يصاحبها من تحديدات اجتماعية وثقافية وغيرها، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة فرص عمل المرأة ومشاركتها في المجتمع.

ثانيا - الاتجاه الثقافي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن هناك أوجه شبه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة، حيث تولي معظم الثقافات الأهمية الكبيرة للأدوار التي تقوم بها المرأة وأهمية دورها في المجتمع، وذلك من خلال حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، والتي تختلف هذه الأخيرة حسب متغيرات الطبقة التي تنتمي إليها، وحسب المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع بصفة عامة.[1]

ثالثا - اتجاه التبعية: يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات انتشارا في مجالات البحث، فهو يفسر أدوار المرأة انطلاقا من الفرضية التي مفادها أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك مشاركة فعلية في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادي، إلا إذا اكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة، أي إلا إذا تركت التقاليد البالية، ويُرجِع أنصار هذا الاتجاه تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة إلى علاقات التبعية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يجعل المرأة في علاقة تبعية للرجل.

رابعا - اتجاه التحديث (المساواة بين الجنسين): يسود هذا الاتجاه المجتمعات الديمقراطية الحديثة، فهو يقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين، وقد تزايد تبنّي هذا الاتجاه مع بداية الثمانينات للتأكيد على الأدوار التي تؤديها المرأة داخل الأسرة وخارجها، ويستند هذا الاتجاه على الفرضية التي مفادها أن النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث يشاركن مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية في الريف والحضر.

يرى هذا اتجاه أن المرأة ليست أقل إسهاما من الرجل في عمليات التنمية، وقد أخذ هذا الاتجاه عدة مداخل للحركة النسائية، فبالرغم من تباين هذه المداخل في الأسلوب، فإن هدفهم واحد يتمثل في تحقيق المساواة.

فالمدخل الأول يمثل الحركة الإصلاحية للنساء اللواتي يبحثن عن الحرية والمساواة بين الجنسين، حيث أن الهدف من التنظيم النسائي القومي هو إمكانية مشاركة النساء مع التيار الأساسي للمجتمع، وأيضا تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

أما المدخل الثاني فتمثله الحركة الاشتراكية للنساء التي تعود جذورها إلى النظرية الماركسية، والتي تهدف إلى القضاء على اضطهاد النساء ومواجهة الحركة النسائية المعاصرة، من خلال البحث عن استراتيجية تهدف إلى مواجهة سيطرة الرجال، والتمكين من إعادة بناء العلاقات بين الرجال والنساء.

---

1 - محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص77-78.

أما المدخل الثالث فتمثله الحركة الراديكالية للنساء، والتي ترى أن عدم المساواة في المجتمع يعود جذوره إلى النظام الاجتماعي والأبوي وسيطرة الرجال، وأن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة هو إحداث التغيير في الايدولوجيا والمؤسسات القائمة في المجتمع.[1]

لقد قام "أولزن" (Mancur Olson) (1932-1998) بتجميع آراء العلماء فيما يتعلق بدوافع انضمام المرأة إلى جماعات المشاركة في ست نظريات، والتي تتمثل في:

أولا - نظرية التبادل: ترى هذه النظرية أن مشاركة المرأة هو بهدف توقع الحصول على عائد يفوق ما تقدمه من وقت وجهد.

ثانيا - نظرية التفاعل: تفسر هذه النظرية مشاركة المرأة في عملية التنمية هو من أجل الدخول في علاقات مع الآخرين، وتحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية.

ثالثا - النظرية الإيكولوجية: ترى هذه النظرية أن الدافع وراء مشاركة المرأة هو تجميع الجهود من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

رابعا - نظرية القوة الاجتماعية: ترى هذه النظرية أن الهدف من وراء إسهام ومشاركة المرأة في العمل هو من أجل الحصول على قوة اجتماعية تمكنها من تحقيق الأهداف الشخصية.

خامسا - النظرية المعيارية: تَعتبِر هذه النظرية عملية مشاركة المرأة عملية جبرية، وذلك وفق إطار الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع.

سادسا - نظرية القيم: ترى هذه النظرية أن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دور كبير في جعل المشاركة قيمة أساسية، وتؤكد على أهمية دخول الفرد في أشكال التنظيم والمشاركة فيها.[2]

---

1 - محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص78-80.

2 - اليونسكو، **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص ص71-72.

6 – مظاهر تغير الأسرة الجزائرية:

أدت التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري بفعل عملية التحضر والتصنيع إلى إحداث تغييرات جذرية في الأسرة، وتتمثل هذه التغيرات في:

– تقلص حجم الأسرة وتحولها من النمط الممتد إلى النمط النووي، والاستقلالية في السكن والمعيشة عن العائلة الكبيرة (تشتت أفراد العائلة الواحدة في مناطق جغرافية متباعدة)، ويرجع التغير في شكل الأسرة إلى عدة عوامل منها: تغير النظام الاقتصادي، تعقد الحياة الاجتماعية، تغير طبيعة العمل، خروج المرأة للعمل، الاتجاه النحو الفردية وما إلى ذلك.

– الاعتماد على الاستهلاك الخارجي (اقتصاد السوق)، وذلك بعدما كان النظام الاقتصادي في الأسرة يعتمد على الإنتاج والاستهلاك الذي يركز على الضروريات (الاكتفاء الذاتي).

– تنوع الأعمال والنشاطات في الأسرة وذلك حسب رغبات وميول أفرادها، حيث أصبحت تشمل المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية.

– تراجع مكانة ومراكز كبار السن في الأسرة، وذلك بعد أن كانوا هم من يتولون رئاسة وقيادة الأسرة، حيث أصبح مركز الفرد في الأسرة مرتبط بالمستوى التعليمي وبما يقدمه للمجتمع (المكانة المهنية).

– خروج المرأة للعمل والتعليم، حيث بعد التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، تغيرت الأفكار العامة المتعلقة بالفرد، وانتشرت الاتجاهات الديمقراطية التي تدعو إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، حيث أدى ذلك إلى تغير وضعية ومكانة المرأة في الأسرة.

– تغير مكانة الزوجين وتعدد أدوارهما، حيث بعد التغيرات التي طرأت على المجتمع أصبحت المرأة تتولى المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة، أما الزوج فقد صار يساعد الزوجة في الأعمال المنزلية، وفيما يتعلق بالسلطة فقد أصبحت مشتركة بين الزوجين، أي لم يعد مركز الفرد في الأسرة مرتبطا بالسن والجنس.

– ضعف الروابط الاجتماعية الأسرية، حيث أصبح أفراد الأسرة يتميزون بالفردية والتحرر من الضوابط والقيود الأسرية، كما أن من عوامل تراجع العلاقات القرابية هو البحث عن العمل والاضطرار للانتقال من مكان إلى آخر.[1]

1 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، مرجع سابق، ص236.

– تغير العلاقات بين الآباء والأبناء، والتي أصبحت تتسم بالمرونة وحرية التعبير.

– صراع الأجيال بفعل التباين الثقافي والاجتماعي، أي الاختلاف في الأفكار والمعتقدات والآراء والسلوك.

– إعطاء أهمية لمظاهر الحياة المادية، والاهتمام بالجانب المعنوي من خلال تنظيم أوقات الفراغ وتخصيص جزء من الميزانية للترويح كالذهاب إلى الحدائق العامة وغيرها، حيث أصبح هذا الجانب من مقومات الأسرة الحديثة.

يمكن القول أن الأسرة الجزائرية عرفت تغير في طبيعة العلاقات، وذلك بفعل التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة، والتي أثرت على الالتزامات المتبادلة بين أعضائها، كما أن العلاقات الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد -أي بين الآباء والأمهات أو بين الإخوة- تأثرت كذلك بالتغير الذي حدث في نمط السلطة، حيث أن هذا التأثير كان نتيجة التغيرات التي طرأت على مكونات البناء الاجتماعي كالتحضر، والتغير التكنولوجي، وخروج المرأة للعمل وغيرها، فقد أدت التغيرات الاجتماعية الراهنة والاحتكاك الثقافي والحضاري إلى تغير أدوار ومكانة الزوجين في الأسرة، وظهور قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة مسايرة للحياة المعاصرة.[1]

1 – فادية عمر الجولاني، **الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص ص64-65.

7 – عوامل تغير الأسرة الجزائرية:

هناك عدة عوامل ساهمت في تغير الأسرة الجزائرية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/7 - العامل الصناعي: يرى علماء الاجتماع أن التصنيع قد أثر بشكل كبير على نظام الأسرة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فالأسرة تمد الميدان الاقتصادي بالأيادي العاملة، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأخيرة المستهلك الأول لِما يظهر من سلع وخدمات وغيرها من المنتجات، فالتصنيع يصاحبه بالضرورة التقسيم الدقيق للعمل والانتقال من المهن الزراعية إلى المهن الصناعية.[1]

لقد ساهم التصنيع في فتح مجال العمل أمام المرأة، وذلك منذ الانقلاب الصناعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد تمكنت من الخروج للعمل والقيام بدور التكسب الذي كان مقتصرا على الزوج فقط.[2]

2/7 - العامل التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا استجابة لمتطلبات اجتماعية معينة، وتأثيرها على الأسرة يكون إما بطريقة غير مباشرة من خلال التصنيع والحضرية ونمو المدن، وإما بطريقة مباشرة من خلال اقتحام الوسائل التكنولوجية حياة الأسرة من شتى النواحي، والتي أدت إلى التغيير من عادات وسلوك أفرادها.[3]

لوسائل الإعلام تأثيرات ايجابية على الطفل منها التعرف على العوالم المختلفة وتكوين صور ذهنية عنها، ونقل التراث الاجتماعي والقيم الاجتماعية الحميدة عبر البرامج الخاصة، فهي تمثل وسيلة تعليمية للطفل من خلال تقديم المعلومات، كما أنها تساهم في تنشئة الطفل اجتماعيا ودينيا وثقافيا وغيرها. لقد أدى التطور التكنولوجي والتغير في الأهداف الاجتماعية وظهور الأنماط الجديدة في الحياة إلى زيادة الاهتمام بتكنولوجيا التعليم ووسائله لمواجهة التحديات، فقد ظهرت أنماط وسياسات جديدة في التعليم تمثلت في تكنولوجيا التعليم، والتي تهدف إلى جمع الطرق والأدوات والأجهزة في نظام تعليمي معين بغرض تحقيق الأهداف التعليمية.[4]

---

1 – السيد الحسيني، مرجع سابق، ص417.

2 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص80.

3 – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص246.

4 – عبد الله إسماعيل الصوفي، **التكنولوجيا الحديثة والتربية والتعليم**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص26.

3/7 - العامل الديمغرافي: أدت هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إلى التقليل من مساحة الأرض وارتفاع ثمنها، وظهور مشكلة السكن خاصة في المدن الكبرى، كما أدت هجرة الأفراد نحو المدن إلى الاحتكاك الثقافي والتخلص من سلطة الدين والتقاليد التي كانوا يخضعون لها في الحياة الريفية.[1]

4/7 - العامل الاقتصادي: أدت التغيرات التي مست النظام الأسري وانتقال عمليات الإنتاج من المنزل إلى المصنع إلى فقدان الأسرة بالتدريج لوظائفها التقليدية، ومن جهة أخرى أدت التغيرات التي طرأت على وظائف الأسرة إلى تغيرات بنائية ملحوظة.[2]

يؤثر العامل الاقتصادي في حجم الأسرة ومكان الإقامة وأنماط الاستهلاك (كطبيعة العمل، مصدر الدخل، إمكانية الحصول على السلع وغيرها)، حيث أن التغير في الظروف الاقتصادية أو متوسط دخل الفرد يمكن أن يؤثر في الأسرة وبنائها، كما أنه مع إلغاء الرق تحرر الأفراد من سلطة رب الأسرة. ويقول "ويليام جود" في هذا الصدد أنه كلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي، ضعفت الروابط القرابية للأسرة الممتدة، وأنه كلما كانت الأسرة مستقلة، زادت علاقاتها مع الغير وأصبحت تقوم على المصلحة أكثر من القيام على الواجبات.[3]

لقد كان إقبال المرأة على العمل وزيادة استقلالها الاقتصادي عاملا ممهدا لفلسفة المساواة بين الجنسين وتغير النظرة للمرأة ومكانتها الأسرية، ويعتبر الاتجاه نحو الارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة وزيادة وعيها وثقافتها من العوامل التي قللت من مظاهر التبعية والفوارق بين الجنسين.[4]

---

1 – عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص40.

2 – مجد الدين عمر خيري خمش، مرجع سابق، ص116.

3 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص51.

4 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق، ص ص 299-300.

5/7 - العامل الثقافي: عندما تتم عملية التقبل للثقافات أخرى يتم معها انتقال سمات ثقافية جديدة مع حدوث بعض التغيرات في الثقافة المنتقلة، وبالتالي فإن ذلك يُكوّن -في معظم الأحيان- أنماط ثقافية جديدة ومقبولة.[1]

6/7 - العامل الاجتماعي: تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية رسمية تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والنفسي والاجتماعي للطفل، وهي تعتبر من أكثر الوسائط أهمية في عملية التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة. ومن أهم الوظائف الاجتماعية للمؤسسة هي استمرار تمثيل القيم والاتجاهات الخاصة بالمجتمع (الثقافة الأصلية)، وتدريب الأبناء على السلوك التي يرضاها المجتمع، أي هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية، أهمها تطبيع الأفراد تطبيعا اجتماعيا ليكونوا أعضاء فاعلين وصالحين في المجتمع.[2]

يعتبر دور الحضانة كذلك ابتكارا حضاريا، وقد ظهر نتيجة مجموعة من الظروف التي ارتبطت بالسياق الحضري كغياب الجماعة الأولية التي كانت سائدة في الريف، حيث كانت هذه الأخيرة هي من تتولى رعاية الطفل في حال غياب الأم عن البيت.

كما أن للجيران أهمية في حياة الأسرة، فهم يشكلون الامتداد المكاني للأسرة النووية، حيث ينمي الطفل علاقات اجتماعية وعاطفية مع هذه الأسر المحيطة أو مع بعض أفرادها، وبالتالي تكون قيم الجيران ومعاييرهم عنصرا رئيسيا في عملية التنشئة الاجتماعية.[3]

7/7 - العامل المتعلق بالنظم: أدى التحول البنائي للأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي إلى إقامة علاقات أقل بين الأقارب، ويرجع سبب هذا الأخير إلى البعد المكاني والانشغال بالحياة المعيشية، كما يلعب عامل الزمن دورا مهما في التغير، فهو يزيد من انفصال وتباعد الأسر عن العائلات، ويجعل الأسرة مستقلة اجتماعيا واقتصاديا، وتختلف درجة استقلالية الأسرة عن العائلة باختلاف الظروف، فقد يستقل الابن استقلالا اقتصاديا ويظل اجتماعيا مرتبطا بالأسرة، أو قد يكون مستقلا تاما ولو بقي على صلة بالأسرة ويساعدها اقتصاديا.[4]

---

1 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص113.

2 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع الثقافي**، مرجع سابق، ص217.

3 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، مرجع سابق، ص67.

4 – محمد عاطف غيث، **المجتمعات المحلية: المجتمع القروي**، مرجع سابق، ص150.

8/7 – العامل الإيديولوجي: لقد كان للتغير الإيديولوجي دور في تغير مركز المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، كما أدى انتشار الآراء الديمقراطية وحصول المرأة على التعليم والحقوق السياسية (سيادة مبدأ تكافؤ الفرص) وظهور المرأة كعنصر منتج ومساهم في العمليات الاجتماعية إلى الارتقاء في أساليب التفكير والعمل.

فتزايد مشاركة المرأة في الإنتاج وفي بعض الخدمات قد أدى إلى اعتراف المجتمع بأهمية دورها ومسؤولياتها، وفي المقابل تراجعت الأفكار والممارسات التقليدية التي كانت سائدة في الماضي بفعل تحرر المرأة من القيود الأسرية، فانتشار الوعي الثقافي لدى المرأة أدى إلى التطوير في حياة الأسرة وإلى ارتفاع معاييرها الثقافية.

يظهر العامل الايديولوجي في الرعاية والخدمات التي أصبحت تحصل عليها الأسرة، والتي لم يتسن لها الحصول عليها سابقا، حيث انتقلت العديد من وظائف الأسرة إلى مؤسسات أخرى، وأصبح الأطفال يحصلون على مستوى عالي من الرعاية كالمدرسة، ودور الحضانة وغيرها.

أما العوامل التي تؤثر على العلاقات الداخلية للأسرة فتتمثل في:

– رئاسة الأسرة: تختلف رئاسة الأسرة باختلاف الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الفرد، حيث يؤكد أغلب الأزواج أن زوجاتهم يشاركن في رئاسة الأسرة حتى وإن كانت الزوجة لا تعمل، ويعتبر ارتفاع المستوى الثقافي، وتغير النظرة إلى الحياة، وتعليم المرأة واستقلالها الاقتصادي من العوامل التي تؤثر في رئاسة الزوج في الأسرة، كما أنه كلما تغيرت الأسرة نحو الشكل النووي، تناقصت مفاهيم السلطة التي تميز الأسرة الممتدة التقليدية.

– اتخاذ القرار: تزداد مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بارتفاع المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وتشير الأبحاث إلى تزايد نسبة المشاركة في اتخاذ القرارات بين الزوجين في الأسرة العربية.

– التدبير في ميزانية الأسرة: يعتبر مستوى التعليم والتشارك في نفقات الأسرة من العوامل الجوهرية التي تؤثر في التدبير في ميزانية الأسرة.[1]

1 – سلوى عثمان الصديقي، مرجع سابق، ص ص57- 58.

يمكن القول أن الفرد يخضع باستمرار لعوامل التغير والتجديد وخاصة في المجتمع الحضري، وحسب "جون ديوي" (John Dewey) (1859-1952) فإن عملية التقويم تبرز وتتضح عندما يواجه الفرد موقفا يتضمن حاجاته أساسية، وبالتالي إعادة النظر في أساليب التوافق القديمة، حيث يرى أن الفرد مهما أصبح حرا في اختياره لأحكامه، فإن اختياره للسلوك مقيد بالبيئة التي ينشأ فيها وبالمجتمع الذي يعيش فيه.[1]

1 – فوزية دياب، مرجع سابق، ص46.

البـاب الثاني

الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس

الإجراءات الميدانية للبحث

الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث

الفصل الخامس: الإجراءات الميدانية للبحث

1 – مراحل إتمام أداة البحث:

1/1 - مرحلة جمع المعطيات:

قبل الشروع في بناء نموذج الاستمارة، قمنا كخطوة أولى بالنزول إلى الميدان (البحث استطلاعي) للتحري عن موضوع البحث وجمع المعطيات المفصلة عنه، وقد اعتمدنا في ذلك على تقنية الملاحظة المباشرة، والتي تحصلنا من خلالها على بعض المعطيات الهامة حول الموضوع، واكتشاف بعض المظاهر الأخرى التي لم ندركها سابقا خلال تصورنا للموضوع، حيث تمكنا من التعرف على السلوك الفعلي للفرد أو الجماعة من خلال التصرف على طبيعتهم وملاحظة الإيماءات والتعبيرات أثناء الحوار أو الدردشة، وكانت ملاحظاتنا تصب على جوانب محددة تخدم أهداف البحث، وذلك من خلال التوجه إلى الأماكن العامة (كالحدائق، قاعات الانتظار في العيادات، صالونات الحلاقة، الجلوس مع الأصدقاء والزملاء وغيرها)، كما اعتمادنا في جمع المعطيات على الملاحظة بالمشاركة وذلك من خلال المكوث عند الأقارب لعدة أيام.

لقد تمكنا خلال الملاحظة بالمشاركة بجمع الملاحظات والمعطيات الخاصة بالموضوع انطلاقا من السلوكيات والتصرفات القائمة بين الزوجين أو بين الزوجين مع الأبناء (كردود أفعال الأبناء، موقف الزوج أو الزوجة من تعليم المرأة وخروجها للعمل، أسباب تفضيل استقلالية الزوجين في السكن، موقف الزوجة من موضوع مشاركة الحياة المعيشية مع أهل الزوج وطبيعة العلاقات بين الزوجة وأهل الزوج، كيفية تنظيم الزوجة لأوقاتها عند أداء مهامها الأسرية، موقف الزوجة من الوسائل التكنولوجية وما إلى ذلك)، وأيضا من خلال الاستماع إلى الأحاديث المتبادلة بين أفراد الأسرة حول موضوع الأدوار الأسرية أو تقسيم الأدوار بين الزوجين في الماضي والحاضر.

كما قمنا بإعداد دليل المقابلة (المقابلة الموجهة)[1] كأداة لجمع المعطيات، والتي تضم أسئلة مفتوحة تتعلق بالأدوار الأسرية التقليدية للأسرة في المجتمع الريفي، والتي حددناها انطلاقا من أهداف البحث ونهدف من خلال المقابلة إلى بلورة تساؤلات البحث حسب متطلبات الواقع المعاش.

---

1 - أنظر الملحق رقم (2) من البحث.

لقد اخترنا القيام بالمقابلات مع النساء المسنات اللواتي عشن سابقا في المجتمع التقليدي، باعتبارهن شهادات حية حول موضوع البحث، وقد قمنا بإجرائها مع 12 امرأة مسنة تم اختيارهن بالصدفة، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هؤلاء المسنات من أصول ريفية متنوعة*، وقد توقفنا عند هذا الحد -أي عدد المقابلات- على اعتبار أنه عندما يكون هناك تكرار في المعلومات دون الحصول على إضافات جديدة يمكن التوقف عند هذا الحد، حيث يكون الباحث في هذه الحالة قد حقق الحد الأقصى من التنوع ووصل إلى نقطة 'التشبع'.[1]

نهدف من خلال هذه المقابلات إلى التعرف على تفاصيل الحياة المعيشية للأسرة الريفية، وذلك انطلاقا من العناصر التي تندرج ضمن أهداف البحث، أي الحصول على المعلومات الدقيقة والمفصلة عن بعض الجوانب التي وجدنا فيها غياب أو نقص في المراجع، أي حول الأدوار الأسرية والحياة اليومية الروتينية للأسرة الجزائرية في المجتمع التقليدي. كما يسمح لنا ذلك في نفس الوقت، بإثراء وتدعيم التحليل السوسيولوجي، وإضافة رصيد معرفي حول موضوع البحث.

لقد راعينا عند إجراء المقابلة طرح الأسئلة بشكل مبسط مع استخدام لغة مناسبة ومفهومة، والتدرج في طرح الأسئلة، وذلك بعد تهييئ جو من الألفة والمودة من أجل شعور المبحوثة بالاطمئنان والراحة أثناء الإجابة، وبالتالي ضمان السير الحسن للمقابلة، كما أخذنا بعين الاعتبار عدم الإطالة في المقابلة.

أما الوسيلة التي تمت الاستعانة بها عند إجراء المقابلات فقد تمثلت في آلة التسجيل، وذلك بعد موافقة المبحوثة واطمئنانها أن ما تصرح به من معلومات تبقى سرية ولا تستغل إلا لأغراض البحث العلمي. وقد فضلنا هذه الطريقة عوض الكتابة لأن آلة التسجيل تضمن تسجيل كل أقوال المبحوث بما في ذلك الآراء والتصورات، على عكس الكتابة التي يمكن الباحث خلالها أن تفوته معلومات دون تدوينها والتي قد تكون مهمة للموضوع.

---

1 – سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص176. نقلا عن:

Alain Blanchet, Anne Gotman, **L'enquête et ses méthodes** : **L'entretien**, Nathan, Paris, 1992, p53.

* – تم التحقق من الأصول الجغرافية للنساء المسنات بالرجوع إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (تصنيف المدن والأرياف عبر المراحل الزمنية).

2/1 - مرحلة تصميم أداة البحث:

بعد إتمامنا من جمع المراجع والوثائق والمعطيات النظرية التي تخص موضوع البحث، إضافة إلى المعلومات التي تحصلنا عليها عن طريق المقابلات والملاحظات الميدانية، شرعنا في إعداد مخطط بناء الاستمارة، والذي يتضمن متغيرين أساسيين هما: الأدوار الأسرية التقليدية والأدوار الأسرية الحديثة، حيث استخرجنا من هذين المتغيرين مجموعة من الأبعاد التي تتعلق بالفرضيات الجزئية للبحث، ومن خلال الأبعاد استخرجنا مجموعة من المؤشرات كما هو موضح فيما يلي:

مخطط بناء الاستمارة:*

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية التقليدية	البعد المتعلق بالأعمال المنزلية	تجهيز كمية من الطعام مسبقا لحفظه وتخزينه بغرض الاستهلاك.
		القيام بجميع مراحل إعداد الوجبات: التجهيز، الإعداد، الطهي والتقديم، وباستخدام أدوات بسيطة مصنوعة يدويا.
		الاعتماد على الطريقة اليدوية في إعداد الطعام.
		تحضير الوجبات من وصفات تقليدية متوارثة.
		تحضير الأطباق التقليدية يوميا وفي المناسبات الخاصة.
		تحضير الوجبات يكون في أوقات محددة من اليوم.
		توزيع المهام على النسوة عند إعداد الطعام والقيام بالأعمال المنزلية.
		زراعة الخضروات والحبوب (إنتاج الطعام)، والقيام بأعمال البستنة.
		تربية الحيوانات بغرض الاستهلاك.
		جلب الحطب والماء.
		غسل الملابس، الأغطية، الأفرشة والزرابي وما إلى ذلك يدويا.
		صناعة الأدوات، حياكة وخياطة الملابس، الغزل والنسيج.
		ترتيب البيت وتنظيفه بوسائل بسيطة، وبشكل آلي وروتيني.
		يوم التسوق محدد (مرة في الأسبوع).
	البعد المتعلق بالعمل	العمل يكون في المجال الزراعي أو الحرفي.
		مكان العمل يكون في الغالب قريبا من البيت.
		وسائل العمل والإنتاج ملك للعائلة.
		الأب هو المسؤول عن توفير احتياجات الأسرة.
		التعاون والمشاركة مع أفراد العائلة في العمل (وحدة سكنية مشتركة).
		مساعدة الزوجة للزوج في الزراعة والأعمال الخفيفة المرتبطة بها.

* – المصدر: من اجتهاد الباحثة (لقد استندنا في تحديد المؤشرات الخاصة بالمتغيرات على الكتب والوثائق العلمية، وعلى شهادات النساء المسنات اللواتي ترعرعن في المجتمع الريفي التقليدي وعشن مرحلة ما قبل التحضر والتحديث).

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية التقليدية	البعد التربوي	اهتمام الزوجة بالأبناء وتواجدها بجانبهم طيلة اليوم وفي إطار الأسرة.
		يدرب الأب الابن على العمل الزراعي أو الحرفة، ويعلمه الحفاظ على ممتلكات الأسرة وعلى الجماعات القرابية.
		تعلم الأم البنت الطبخ وأعمال المنزل، وتلقنها مهارات الحياكة، الخياطة، الغزل والنسيج وما إلى ذلك من الأعمال اليدوية،
		تقوم الأم بإرشاد وتوجيه الابن وإشعاره بأنه يحل مكان أبيه عند غيابه.
		تربية الأبناء على الطاعة واحترام الوالدين وكبار السن.
		الحرص على غرس القيم في نفوس الأبناء.
		استخدام أساليب صارمة ومتسلطة في تربية الأبناء (كالضرب، العقاب، التهديد والتشدد)، ووجوب تنفيذ الأبناء للأوامر دون نقاش.
		مساهمة أقارب الزوج في تربية الأبناء (الأطر المرجعية).
	البعد المتعلق بالسلطة واتخاذ القرار	يعتبر كبير الأسرة صاحب السلطة (وحدة القيادة).
		إشراف كبير الأسرة على التوزيع والاستهلاك (تسيير ممتلكات الأسرة).
		يتولى أحد الأبناء المسؤولية عند غياب صاحب السلطة (الابن البكر).
		السلطة بيد الزوج، وهو من يتخذ القرارات في الأسرة.
		دور الزوجة ثانوي بخصوص اتخاذ القرارات.
		مكانة ودور المرأة في إطار الأسرة فقط.
		أخذ الزوج برأي زوجته بخصوص زواج الأبناء.
		يحق لأهل الزوج التدخل في الشؤون الخاصة بالزوجين.
		القرارات المتعلقة بالطبخ والأعمال المنزلية بيد والدة الزوج.
		(القيام بدور الاشراف).

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية التقليدية	البعد المتعلق بالعلاقات الاجتماعية	التعاون والمشاركة بين أفراد العائلة عند القيام بالأعمال (العمل الجماعي). اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم عند تناول الطعام (عند كل وجبة). اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم يوميا. تُروّح النساء عن أنفسهن أثناء العمل الجماعي وعند القيام بالأعمال المنزلية (الدردشة، تبادل الحديث، الغناء وما إلى ذلك). يُروِّح الرجال عن أنفسهم أثناء العمل الجماعي، أو بالقرب من البيت في أوقات الفراغ. الترويح يكون داخل البيت أو بقربه ومع أفراد العائلة. زيارة الأقارب تكون بصفة منتظمة (في العطل الأسبوعية والمناسبات). احترام وطاعة كبار السن، والاعتناء بهم عند المرض أو العجز. اللجوء إلى كبار الأسرة عند وجود خلافات (من أجل تسويتها). المشاركة والتعاون في المناسبات الخاصة. الاجتماع مع أفراد العائلة في المناسبات الاجتماعية والدينية.

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية الحديثة	البعد المتعلق بالأعمال المنزلية	تحضير الوجبات مسبقا وبكمية مضاعفة لاستهلاكها في وقت لاحق (عند أوقات الوجبات اليومية)، وذلك لتوفير الوقت والجهد.
		الاعتماد على الأدوات الكهرومنزلية في إعدد الطعام، وفي حفظه وفي إعادة تسخينه.
		الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.
		استهلاك الوجبات الجاهزة عند التواجد خارج الأسرة (عند الخروج للتنزه أو التسوق وما إلى ذلك).
		الاعتماد على آلة الغسيل وعلى محلات التنظيف في غسل وتنظيف: الملابس، الأغطية وغيرها من لوازم البيت.
		الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية في تنظيف المنزل.
		مساعدة الزوج والأبناء الذكور في المطبخ أو الأعمال المنزلية (المساهمة في المهام البسيطة والخفيفة).
		وضع برنامج خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية (التخطيط المسبق).
	البعد المادي والاستهلاكي	الخروج للعمل مقابل الأجر (في ميادين وتخصصات متنوعة).
		العمل في الغالب يكون بعيدا عن الأسرة.
		استهلاك المنتجات المتوفرة في الأسواق، واقتناء الوسائل واللوازم الجاهزة والمتنوعة.
		الاعتماد على الخدمات المتنوعة.
		التعاون المادي بين الزوجين (خروج المرأة للعمل).
		مساهمة الزوجة العاملة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة والرفع من ميزانيتها، وتوفير جزء من مالها من أجل مستقبل الأسرة.
		تلبي الزوجة متطلبات الأسرة من خلال الدخل وتتحمل إلى جانب الزوج مسؤولية إشباع حاجاتها ونفقاتها المتزايدة.

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية الحديثة	البعد التربوي	الإشراف على تعليم الأبناء وتدريبهم على التحصيل الدراسي (المذاكرة بشكل يومي). مراقبة ومتابعة دروس الأبناء، والمراجعة معهم. الاستعانة بالوسائل التكنولوجية في تعليم الأبناء. ترك الحرية للأبناء في الاعتماد على أنفسهم، وعدم التدخل في شؤونهم الخاصة. تحقيق الوالدان لرغبات الأبناء وتلبية طلباتهم. مراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت والوسائل التكنولوجية (كالهاتف الذكي، اللوحة الإلكترونية، الحاسوب وغيرها)، وعند مشاهدتهم للتلفاز. مراقبة الأبناء خارج الأسرة. اصطحاب الأبناء إلى: المدرسة، دور الحضانة، المسجد، وما إلى ذلك. استخدام أساليب لينة ومرنة في تربية الأبناء (الرفق والحوار، التشجيع، التدليل وما إلى ذلك). تراجع مساهمة أهل وأقارب الزوج في الاهتمام بالأبناء، وفي تربيتهم وتوجيه سلوكهم. مساهمة المؤسسات والخدمات المتخصصة في الاهتمام بالأبناء ورعايتهم (كدور الحضانة، المربية وما إلى ذلك).

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
الأدوار الأسرية الحديثة	البعد المتعلق بالسلطة واتخاذ القرار	مشاركة الزوجين في التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة.
		(حرية الزوجة في التصرف في ميزانية الأسرة).
		حرية الزوج في التصرف في مال الزوجة.
		اتخاذ المرأة القرارات المتعلقة بالتسوق ومستلزمات الأسرة
		(الشؤون المنزلية).
		حرية خروج المرأة من البيت لقضاء أمر يخص الأسرة.
		مناقشة الزوجين بخصوص مشاكل الأسرة.
		مناقشة الزوجين حول مستقبل الأسرة.
		تولي المرأة المسؤولية عند غياب الزوج لفترة عن الأسرة.
		تدني مكانة وسلطة أهل الزوج (كبار السن).
	البعد المتعلق بالعلاقات الأسرية	استقلالية الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة.
		ضعف العلاقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة، وتراجع زيارة العائلة والأقارب.
		العمل يكون بشكل فردي ومستقل عن أفراد العائلة.
		قضاء الزوجة العاملة معظم الوقت بعيدا عن الأسرة.
		قضاء الأبناء معظم الوقت خارج الأسرة وبعيدا عن الأولياء.
		قلة فرص اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم البعض
		الصراع وعدم التفاهم بين الزوجين مع أهل وأقارب الزوج.
		وجود أنماط جديدة من التفاعل.
		استخدام تكنولوجيات الاتصال في التواصل مع العائلة.
		تخصيص ميزانية للترويح والترفيه ويكون الترويح بعيدا عن البيت
		(تعدد وتنوع النشاطات الترويحية).
		تراجع أشكال التعاون والتضامن في المناسبات الاجتماعية والدينية.

بعد الانتهاء من إعداد مخطط بناء الاستمارة، قمنا بصياغة المؤشرات في شكل أسئلة مع احتمالات الأجوبة، وقد احتوت الاستمارة[1] على 72 سؤال مقسمة إلى محاور، وذلك على النحو التالي:

- محور خاص بالبيانات الشخصية.
- محور خاص بالأسرة والسكن.
- محور خاص بالأعمال المنزلية.
- محور خاص بتربية وتنشئة الأبناء.
- محور خاص بالعمل، السلطة واتخاذ القرار.
- محور خاص بالعلاقات الأسرية.

3/1 - مرحلة تجريب أداة البحث:

بعد إتمامنا من إعداد استمارة البحث نزلنا إلى الميدان (الأماكن العامة ومقرات العمل) لتجريب أداة البحث (صدق الأداة)، حيث قمنا باختيار -عن طريق الصدفة- عينة ضابطة متكونة من 20 مبحوثة قاطنة في المجتمع الحضري، واللواتي تنطبق عليهن شروط الانتقاء.

وبعد جمع الاستمارات ومراجعتها، قمنا بحذف بعض الأسئلة وتعديل بعضها، وأيضا إضافة بعض الأسئلة التي كنا قد أغفلناها سابقا، كما قمنا بإجراء بعض التعديلات في هيكل الاستمارة (إضافة وتعديل بعض احتمالات الأجوبة)، لتصبح بعد ذلك الاستمارة جاهزة للتطبيق الميداني.

أما فيما يخص لغة طرح الأسئلة فقد كانت بالعامية (الدارجة)، وذلك بهدف توضيح وتبسيط الأسئلة التي قد تكون غير مفهومة لدى البعض، وبالتالي ضمان الحصول على إجابات دقيقة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن ذلك يوفر لنا الوقت والجهد عند القيام بالمقابلة.

أما الفترة التي استغرقناها في تصميم استمارة الاستبيان (انطلاقا من مرحلة جمع المعطيات إلى غاية بناء نموذج الاستمارة في شكلها النهائي) فقد دامت حوالي أربعة أشهر (من شهر جويلية إلى غاية نهاية شهر أكتوبر من سنة 2018).

1 – أنظر الملحق رقم (1) من البحث.

لقد صرحت المبحوثات أن المقابلة التي أجريناها معهن لم تتعبهن أو تشعرهن بالملل، كما أنهن لم يفقدن التركيز أثناء الإجابة عن الأسئلة، وذلك ما لاحظناه في سلوكهن وطريقة إجاباتهن وردود أفعالهن.

تعتبر هذه المرحلة -أي المقابلات الأولية التجريبية- مهمة جدا، فهي تساعد في التعرف على الأسلوب الأمثل الذي نتبعه عند إجراء المقابلة لتحقيق الانسجام والتفاعل الايجابي، وبالتالي ضمان الحصول على إجابات صريحة ودقيقة، والوصول إلى المصداقية في النتائج.

2 – مجالات البحث:

1/2 - المجال البشري: تتمثل الوحدة الأساسية لبحثنا في 'المرأة المتزوجة' كممثل عن الأسرة. ونظرا لطبيعة البحث وأهدافه، فإنه توجب علينا التقيد بمجموعة من الشروط عند اختيار أفراد العينة والتي تتمثل فيما يلي:

– بما أن الأدوار الأسرية التي نقصدها تتمثل في واجباتها تجاه أسرتها الزواجية والقرابية (عائلة الزوج)، فإنه يجب أن تكون المبحوثة متزوجة وليست مطلقة أو أرملة.

– يجب ألا يتعدى سن المبحوثة 60 سنة، لأنه قد تبين لنا عند قيامنا بالملاحظات والمقابلات الأولية (أي عند تجريب الاستمارة) أن من تتعدى هذا السن في أغلب الأحيان تكون قدراتها متلاشية أو صحتها متدهورة، ومن ثم تكون عاجزة عن ممارسة مهامها، الأمر الذي يحول دون تحقيق المصداقية في النتائج.

– أن تكون العينة متنوعة، بحيث تشمل النساء العاملات وغير العاملات.

– أن تكون الأسرة قاطنة في منطقة حضرية.

– أن تكون العينة مكونة من 50% من المبحوثات ينتمين إلى الأسر النووية، و50% من المبحوثات ينتمين إلى الأسر الممتدة.

2/2 - المجال الجغرافي: الميدان الذي حددناه للبحث يتمثل في بعض البلديات* التابعة لولاية "الجزائر العاصمة" وهي: بئرخادم، باش جراح، جسر قسنطينة، وقد تم اختيار هذه البلديات بعد أن تأكدنا من خلال الديوان الوطني للإحصائيات أنها تستوفي الشروط المحددة للتصنيف الحضري، كما أنه من الناحية الجغرافية تعتبر قريبة من منطقة سكنانا، الأمر الذي سمح لنا بتوفير الوقت والجهد خلال التحقيق الميداني.

3/2 - المجال الزمني: امتدت الفترة التي قمنا فيها بجمع المعطيات الميدانية المتعلقة بالبحث من شهر نوفمبر 2018 إلى غاية شهر أفريل 2019، حيث أن الفترة التي استغرقناها في جمع المعطيات الخاصة بالأسر النووية كانت قصيرة، والتي دامت حوالي شهر ونصف مقارنة بالفترة التي استغرقناها في جمع المعطيات الخاصة بالأسر الممتدة التي دامت حوالي أربعة أشهر ونصف، وقد حاولنا بقدر الإمكان استغراق أقل مدة عند القيام بالتحقيق الميداني من أجل ضمان سيرورة عملية البحث في نفس الظروف والتوصل إلى المصداقية في النتائج، ذلك لأن المجتمع بطبيعته في تغير مستمر.

يرجع سبب استغراقنا لهذه الفترة إلى صعوبة العثور على الأسر الممتدة في المجتمع الحضري وغياب المصادر التي تدلنا على أماكن تواجدها (أي مجتمع البحث غير معروف)، أما الأسر النووية فبالرغم من عدم توفر المصادر والبيانات الجاهزة حولها، فإنه قد تمكنا من ايجادها بسهولة، وذلك بسبب انتشار هذا النمط من الأسرة بشكل واسع واتجاه أغلب الأسر في المجتمع الحضري نحو النمط النووي، وهذا ما أكدته الدراسات والأبحاث الخاصة بتطور الأسرة الجزائرية.[1]

1 – للمزيد، أنظر ص ص143-144 من البحث.

* – يكمن سبب توسيع المجال الجغرافي (ميدان البحث) واختيارنا لعدة بلديات عوض بلدية واحدة إلى صعوبة جمع المعطيات الخاصة بالأسر الممتدة في بلدية واحدة.

3 – العينة وكيفية اختيارها:

بالعودة إلى تساؤلات البحث، فإن العينة التي اعتمدنا عليها والتي رأينا أنها تتناسب مع طبيعة البحث هي 'العينة القصدية' (Purposive Sample) (وتسمى أيضا العينة الهدفية)، لأنه -وكما أسلفنا الذكر- يجب أن تتوفر العينة على مجموعة من الشروط التي من خلالها يمكن تحقيق أهداف البحث، والعينة القصدية هي العينة التي ينتقي فيها الباحث أفرادها بشكل مقصود وبدون قيود أو شروط، وذلك لتوفر الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم، والتي تعتبر هامة بالنسبة للبحث وأهدافه.[1]

بما أن العينة القصدية تعتبر من العينات غير الاحتمالية، فإنه لا تتوفر فيها قاعدة السبر، أي مجتمع البحث غير معروف، وبالتالي فإن الباحث في هذه الحالة هو من يقوم باختيار حجم العينة، ومنه فقد حددنا عينة البحث بـ 300 وحدة تحليل، أي 150 أسرة ممتدة و150 أسرة نووية.

وفيما يخص الطريقة التي اعتمدنا عليها في جمع البيانات، فقدت تمثلت في التوجه إلى الأماكن العامة (كالعيادات، المستشفيات، العيادات الخاصة، البنوك، المؤسسات، المدارس الحكومية، قاعات الحلاقة، ورشات الخياطة، المحلات التجارية وغيرها)، كما أنه حرصنا عند إجرائنا للمقابلات على عدم التحيز والاتصاف بالموضوعية.

لقد لاحظنا خلال المراحل الأولى من الإجراءات الميدانية (أي في مرحلة تجريب الاستمارة) أن التوجه لمقر السكن يجعل المبحوثة مترددة في الإجابة عن بعض الأسئلة أمام حضور الزوج أو أحد أفراد عائلة الزوج، حيث من الصعب عليها التصريح بالحقيقة وذلك خوفا من الوقوع في المشاكل التي من شأنها أن تؤثر على طبيعة العلاقات القائمة بينها وبين الزوج أو بينها وبين عائلة الزوج، ولهذا السبب اخترنا التوجه إلى الأماكن العامة لإجراء المقابلات مع المبحوثات، أين يتواجدن بمفردهن أو مع الأبناء فقط وبدون رفقة الزوج أو أحد أفراد عائلة الزوج، حيث يسمح ذلك للمبحوثة من الإجابة بكل صدق وأريحية عن الأسئلة، وبدون أي عوائق أو قيود التي يمكن أن تؤثر على مصداقية النتائج، كما أن هذه الطريقة تساهم في ربح الوقت والجهد، وتمكّن الباحث من القيام بالتحقيق الميداني في نفس الظروف.

---

1 – محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص96.

وبعد انتهائنا من جمع البيانات الميدانية، قمنا بمراجعة الاستبيانات للتأكد من منطقية الإجابات المقدمة من طرف المبحوثات، وقد توصلنا إلى أن كل الاجابات المقدمة من طرفهن كانت منطقية ولم تتسم بالتناقض.

4 – فرز وتحليل البيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع المعطيات الميدانية وتبويبها وتفريغها وفق دليل الترميز، قمنا بتصنيف البيانات في شكل جداول بسيطة ومزدوجة وأخرى مركبة، وذلك من خلال التصور المنطقي للعلاقات التي تربط بين المتغيرات (أي بين المتغير المستقل والمتغير التابع)، بعد ذلك قمنا بتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، وبالمقاييس والمعاملات الإحصائية الملائمة والمتمثلة في اختبار كا^2 (Khi deux)، والذي من خلاله نبرهن على وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، ومعاملات الارتباط التي من خلالها نبين نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم استخلاص النتائج العامة للبحث.

5 – حدود البحث:

نقصد بحدود البحث مدى تعميم النتائج على المجتمع، وبما أن العينة التي اعتمدنا عليها في بحثنا تمثلت في العينة القصدية، فإن القاعدة لا تسمح لنا بتعميم النتائج على المجتمع، أي عند اختيار الطرق غير العشوائية في المعاينة لا يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على المجتمع، وذلك لأن أفراد مجتمع البحث لم تكن لهم نفس الفرصة للظهور في العينة. وعليه، يمكن القول أن النتائج التي توصلنا إليها في البحث تبقى نسبية ولا يمكن تعميمها على المجتمع.

6 – صعوبات البحث:

من البديهي أن أي بحث علمي لا يكاد يخلو من الصعوبات والعراقيل، وعليه فإن الصعوبات التي واجهناها في البحث تمثلت فيما يلي:

– بما أن مجتمع البحث غير معروف، فقد اضطررنا إلى البحث عن الأماكن التي يمكن أن نصادف فيها النساء المتزوجات لإجراء المقابلة معهن، وبالتالي فإن ذلك قد أخذ منا الوقت والجهد.

– المقابلات التي أجريناها كانت كلها من طرفنا، وقد تعمدنا القيام بها شخصيا دون مساعدة لأن الباحث نفسه هو الأدرى بأهداف بحثه، كما أن هناك بعض المواقف الخاصة التي تجعل الباحث فقط يستطيع التصرف حيالها، وهذا الأمر قد أشعرنا بالتعب والإرهاق.

– في بعض الأحيان ترفض المبحوثات إجراء المقابلة والتعاون معنا لعدم تقديرهن لأهمية بحثنا العلمي، أو بسبب التشكيك في الموضوع البحث.

– القيام بتقديم موضوع البحث في كل مرة عند إجراء المقابلة، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن موضوع البحث وأهميته، وإقناع المبحوثة بأهمية ما تقدمه من معلومات.

– نقص المراجع الخاصة بالأدوار التقليدية والحياة اليومية الروتينية للأسرة الجزائرية في المجتمع التقليدي، وذلك ما أدى بنا إلى إعداد دليل المقابلة بهدف جمع المعلومات الكافية حول موضوع البحث، وإجرائها مع النساء المسنات اللواتي عشن سابقا في المجتمع التقليدي، واللائي يعتبرن شهادات حية حول موضوع البحث.

7 – خصائص العينة:

بعد الانتهاء من جمع المعطيات الميدانية، سنعرض فيما يلي خصائص عينة البحث، وذلك من أجل التعرف على الخصائص التي يتميز بها أفراد العينة، حيث قمنا بتوظيف هذه الأخيرة كمتغيرات مستقلة ثانية (متغيرات رائزة) وربطها مع المتغيرات التابعة، وذلك لتفكيك العلاقة أكثر بين المتغيرات والتعمق في تحليل الظواهر الاجتماعية، ومن ثم الحصول على تفاصيل دقيقة حول موضوع البحث.

جدول رقم (1): توزيع العينة حسب فئة سن الزوجين

فئة سن الزوجين	فئة سن الزوجة	فئة سنة الزوج
أقل من 25	**22** **%7,3**	**4** **%1,3**
39 - 25	**191** **%63,7**	**135** **%45**
54 - 40	**79** **%26,3**	**138** **%46**
55 أو أكثر	**8** **%2,7**	**23** **%7,7**
المجموع	**300** **%100**	**300** **%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)، أن أغلبية المبحوثات يتراوح سنهن من 25 إلى 39 سنة وذلك بنسبة 63,7%، تليها نسبة اللواتي تتراوح سنهن من 40 إلى 54 سنة والتي تقدر بـ 26,3%، أما اللواتي سنهن أقل من 25 سنة فتقدر نسبتهن بـ 7,3%، بينما اللواتي سنهن يفوق 54 سنة فنسبتهن ضئيلة جدا مقارنة بفئات السن الأخرى.

أما في المقابل، وفيما يخص توزيع العينة حسب فئات سن الأزواج، فقد تبين لنا من خلال النتائج أن الأزواج الذين يتراوح سنهم من 40 إلى 54 سنة يمثلون أعلى نسبة والتي تقدر بـ 46%، وتعتبر هذه النسبة متقاربة جدا مع نسبة الأزواج الذين يتراوح سنهم من 25 إلى 39 سنة والتي تقدر بـ 45%، أما الأزواج الذين سنهم 55 سنة أو أكثر فنسبتهم ضئيلة حيث تقدر بـ 7,7% فقط، في حين أن الأزواج الذين سنهم أقل من 25 سنة فإن نسبتهم ضعيفة جدا حيث تقدر بـ 1,3% فقط من مجموع العينة.

جدول رقم (2): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوجة

المستوى التعليمي للزوجة	التكرار	النسبة المئوية
بدون مستوى	**5**	**%1,7**
ابتدائي	**10**	**%3,3**
متوسط	**60**	**%20**
ثانوي	**78**	**%26**
جامعي	**147**	**%49**
المجموع	**300**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (2)، أن أغلبية المبحوثات لديهن مستوى جامعي والتي تقدر نسبتهن بـ 49% (والتي تمثل تقريبا نصف العينة)، أما اللواتي لديهن مستوى ثانوي فإن نسبتهن تقدر بـ 26%، تليها نسبة اللواتي لديهن مستوى متوسط والتي تقدر بـ 20%، أما اللواتي لديهن مستوى ابتدائي فنسبتهن ضعيفة جدا حيث تقدر بـ 3,3% فقط، في حين أن اللواتي ليس لديهن مستوى فنسبتهن تكاد تكون معدومة حيث تقدر بـ 1,7% فقط من مجموع العينة.

نستنتج من خلال البيانات أن المرأة بعد أن منح لها المجتمع فرص الحصول على التعليم، تمكنت من إثبات جدارتها وقدراتها ونيل أعلى درجات التعليم والحصول على الشهادات الجامعية العلمية في شتى المجالات. ففي السابق، كان التعليم مقتصرا على الذكور فقط، أما المرأة فلم يكن يسمح لها بالخروج للتعليم، حيث ترى الأسرة التقليدية أن مكان المرأة هو البيت فقط، وأن دورها يقتصر على تربية وتنشئة الأبناء والقيام بشؤون البيت، أي تقوم بتنفيذ المهام الموكلة لها.

ولكن مع التغيرات والتطورات التي عرفتها الجزائر وازدهار المدن أعيد النظر في العادات والتقاليد المتعلقة بالمرأة، وخاصة مع الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر بعد الخسائر التي تسبب بها المستعمر، حيث أعيد الاعتبار للمرأة وأتيح لها فرص التعليم، وتمكنت من تحسين مستواها التعليمي، وقد سمح ذلك بإعادة التفكير في قضية تعليم المرأة وتغيير العادات والتقاليد المتعلقة بشأنها، وتنمية الوعي لديها بما يتوافق مع

الواقع المتغير، وذلك من أجل مسايرة التغيرات والتطورات التي يخضع لها المجتمع باستمرار، والتمكن من مواجهة الظروف الصعبة التي تعيشها الأسرة في المجتمع الحضري.

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	التكرار	النسبة المئوية
بدون مستوى	**3**	**%1**
ابتدائي	**21**	**%7**
متوسط	**97**	**%32,3**
ثانوي	**107**	**%35,7**
جامعي	**72**	**%24**
المجموع	**300**	**%100**

يتضح من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (3)، أن فئة الأزواج الذين لديهم مستوى ثانوي تمثل أعلى نسبة حيث تقدر بـ 35,7%، تليها نسبة 32,3% والتي تمثل نسبة الأزواج الذين لديهم مستوى متوسط، أما الأزواج الذين لديهم مستوى جامعي فتقدر نسبتهم بـ 24%، في حين أن الأزواج الذين لديهم مستوى متدني (ابتدائي) فنسبتهم ضعيفة إذ تقدر بـ 7% فقط، أما الأزواج الذين ليس لديهم مستوى فنسبتهم تكاد تكون معدومة حيث تقدر بـ 1% فقط من مجموع العينة.

نستنتج من خلال البيانات أن أغلب الأزواج لديهم مستوى لا بأس به من التعليم، حيث أصبح الأفراد بغض النظر عن الجنس يدركون أهمية الحصول على التعليم في وقتنا الحاضر، ويعتبر الإقبال على العلم إحدى أبرز سمات المجتمع الحديث وإحدى القيم المهمة في المجتمع الحضري. على عكس ما كان عليه الحال في المجتمع التقليدي، حيث كان الذكور في الغالب يتلقون التعليم القرآني فقط، ولا يحظون بفرص التعليم والالتحاق بالمدارس إلا نسبة قليلة جدا منهم، لأن الأسرة التقليدية ترى أن دور الذكور يتمثل في القيام بالأعمال والتعاون مع أفراد الأسرة (اتباع تقاليد الأسلاف).[1]

1 – للمزيد، أنظر ص ص108-109 من البحث.

جدول رقم (4): توزيع العينة حسب عدد الأبناء غير المتزوجين

عدد الأبناء غير المتزوجين	التكرار	النسبة المئوية
بدون أبناء	**47**	**%15,7**
ابن أو ابنين	**157**	**%52,3**
3 أو 4 أبناء	**88**	**%29,3**
5 أبناء أو أكثر	**8**	**%2,7**
المجموع	**300**	**%100**

يتبين من خلال الجدول رقم (4)، الذي يوضح توزيع العينة حسب عدد الأبناء غير المتزوجين، أن أكثر من نصف العينة لديها ابن أو ابنين فقط والتي تقدر النسبة بـ 52,3%، تليها نسبة 29,3% والتي تمثل المبحوثات اللواتي لديهن ثلاثة أو أربعة أبناء، أما المبحوثات اللواتي ليس لديهن أبناء فتقدر نسبتهن بـ 15,7%، في حين أن المبحوثات اللواتي لديهن خمسة أبناء أو أكثر فنسبتهن ضئيلة جدا حيث تقدر بـ 2,7% فقط من مجموع العينة.

جدول رقم (5): توزيع العينة حسب نمط السكن

نمط السكن	التكرار	النسبة المئوية
فيلا	**80**	**%26,7**
شقة في فيلا	**79**	**%26,3**
شقة في عمارة	**102**	**%34**
بيت تقليدي	**36**	**%12**
بيت من الصفيح	**2**	**%0,7**
آخر	**1**	**%0,3**
المجموع	**300**	**%100**

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (5)، أن أعلى نسبة تمثل الأسر التي تسكن في شقة في عمارة والتي تقدر بـ 34%، تليها نسبة الأسر التي تسكن في فيلا والتي تقدر بـ 26,7%، وهي نسبة متقاربة جدا مع نسبة الأسر التي تسكن في شقة في فيلا والتي تقدر بـ 26,3%، بينما نسبة الأسر التي تسكن في بيت تقليدي فهي ضعيفة حيث تقدر بـ 12%، أما نسبة الأسر التي تسكن في بيت من الصفيح أو في نمط سكن آخر فهي ضعيفة جدا مقارنة بأنماط السكن الأخرى.

نستنتج من خلال البيانات أن أغلبية الأسر في المدينة تسكن في مساكن ذات تصاميم عصرية وحديثة، والتي تكون غالبا مجهزة ومصممة بأحدث الوسائل تكنولوجية، حيث توفر للأفراد العناء والجهد وتؤمن لهم الطريقة المثالية في الحياة. فالمساكن الحديثة التي تتميز بها المدن تختلف مورفولوجيتها عن المساكن التقليدية في المجتمع الريفي، حيث تتميز هذه الأخيرة بالبساطة والتشابه في التصميم، كما أنها تبنى بإمكانيات بسيطة من الطبيعة.

جدول رقم (6): توزيع العينة حسب موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج

موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
في نفس المسكن مع عائلة الزوج	**50**	**%33,8**
بجواره (في نفس الشارع)	**7**	**%4,7**
قريب منه	**42**	**%28,4**
بعيد عنه	**49**	**%33,1**
المجموع	**148**	**%100**

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (6)، أن 33,8% من الأسر تسكن في نفس المسكن مع عائله الزوج، تليها نسبة الأسر التي تسكن بعيدا عن مسكن عائلة الزوج والتي تقدر بـ 33,1%، في حين أن الأسر التي تسكن قريبا من مسكن عائلة الزوج فتقدر نسبتها بـ 28,4%، أما نسبة الأسر التي تسكن بجوار مسكن عائلة الزوج فتقدر بـ 4,7% فقط من مجموع العينة.

يمكن القول من خلال البيانات أن الأسر النووية لم تعد تتشارك نفس المسكن والمعيشة مع عائلة الزوج، فحتى وإن كانت تعيش في نفس المسكن مع عائلة الزوج، فإنها تعيش منفصلة ومستقلة عنها. أصبحت الأسر النووية تفضل الاستقلالية في السكن[1] من أجل التحرر من قيود وسلطة العائلة، وبالتالي فإن تحرر الزوجين من الضوابط غير الرسمية التي كانت تفرضها سلطة الأقارب قد سمح لهما باختيار ما يريانه مناسبا لهما، وبعيدا عن تدخلات أهل الزوج في الشؤون الخاصة بهما. كما ترجع أسباب انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة أيضا إلى تفضيل الاستقرار في منطقة تكون قريبة من مكان العمل.

يرجع سبب ظهور الأسرة النووية وانتشارها في المدن إلى ظهور المجتمع الصناعي وتخلي الأسر عن الأراضي والأملاك الخاصة والمهن الحرفية، وذلك بعدما كانت العائلة تمثل وحدة منتجة ومستهلكة يتشارك جميع أعضائها نفس الحياة المعيشية ويتعاونون في تلبية احتياجات العائلة، وبالتالي يمكن القول أن التحضر

1 – للمزيد، أنظر تحليل الجدول رقم (48)، ص ص279-280 من البحث.

والتطور قد أثرا على النسق التقليدي القيمي الذي كان يربط الأفراد فيما بينهم، وأن الأوضاع والظروف المتغيرة قد أدت إلى تفكك العلاقات القرابية.

جدول رقم (7): توزيع العينة حسب توفر المسكن على مجال مكاني مشترك مع عائلة الزوج

توفر المسكن على مجال مكاني مشترك مع عائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**146**	**%73,4**
لا	**53**	**%26,6**
المجموع	**199**	**%100**

يتبين من خلال الجدول رقم (7)، أن أغلبية الأسر لديها مجال مكاني مشترك مع عائلة الزوج حيث تقدر النسبة بـ 73,4%، في حين أن الأسر التي لا تتشارك مجال مكاني في المسكن مع عائلة الزوج تمثل نسبة 26,6% من مجموع العينة.

يمكن القول من خلال النتائج أنه بالرغم من تغير مورفولوجية السكن واختلاف هندسته وتصميمه عن السكن التقليدي، فإن الأسر بقيت محافظة على وجود مجال مكاني مشترك في المسكن، حيث يستغل أفراد الأسرة هذا المجال عند القيام بالأعمال التي تتطلب وجود مساحة كافية لتأديتها، أو أنهم يستغلونه عند القيام بالتحضيرات الخاصة بالأعياد والمناسبات الدينية، أو الخاصة بالمناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج وغيرها. كما يجتمع أفراد الأسرة في هذا المجال المكاني عند أوقات الفراغ للدردشة وتبادل أطراف الحديث أو عند القيام ببعض النشاطات الترويحية، وتتمثل المجالات المكانية المشتركة في: الفناء، سطح المنزل، الحديقة، المرأب وغير ذلك، فاستغلال أفراد العائلة لنفس المجال المكاني يعتبر عاملا مهما في توطيد العلاقات بينهم.[1]

1 – للمزيد، أنظر تحليل الجدول رقم (57)، ص ص293-294 من البحث.

الفصل السادس

العلاقة بين نمط الأسرة

والأدوار التقليديـة المتعلقة

بالأعمال المنزلية

الفصل السادس: العلاقة بين نمط الأسرة والأدوار التقليدية المتعلقة بالأعمال المنزلية

جدول رقم (8): العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل وتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم

نمط الأسرة / خروج الزوجة للعمل	تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم	نعم	أحيانا	لا	لا تطبخ	المجموع
ممتدة	نعم	–	**43 %91,5**	**1 %2,1**	**3 %6,4**	**47 %100**
	لا	**38 %36,9**	**62 %60,2**	–	**3 %2,9**	**103 %100**
المجموع		**38 %25,3**	**105 %70**	**1 %0,7**	**6 %4**	**150 %100**
نووية	نعم	**1 %1**	**90 %90**	**9 %9**	–	**100 %100**
	لا	**13 %26**	**31 %62**	**6 %12**	–	**50 %100**
المجموع		**14 %9,3**	**121 %80,7**	**15 %10**	–	**150 %100**
المجموع العام		**52 %17,3**	**226 %75,3**	**16 %5,3**	**6 %2**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم* أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,30** (ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين).

يتضح من خلال الجدول رقم (8)، أن 75,3% من المبحوثات يقمن أحيانا فقط بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، في حين نجد 5,3% منهن لا يقمن بذلك. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 80,7% من اللواتي يقمن أحيانا بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم هن

* – فرضية العدم هي الفرضية التي يتم اختبار إمكانية رفضها بفرض أنها صحيحة (هي فرضية محايدة).

اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية، بينما نجد 0,7% من اللواتي لا يحضرن الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة. وعند إدخال المتغير الرائز المتمثل في خروج الزوجة للعمل، نجد أن 91,5% من اللواتي يقمن أحيانا بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم هن اللواتي يخرجن للعمل وينتمين إلى الأسرة الممتدة. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، تراجع دور الزوجة في القيام بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم.

نستنتج من خلال البيانات، أن نمط الأسرة يؤثر على دور المرأة في تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، حيث أن المرأة بعد انفصالها عن الأسرة الممتدة لم تعد مجبرة على الخضوع لنظام تقسيم العمل وإتباع الأوامر والتقيد بالمهام الموكلة إليها، كما أن الأسرة في المجتمع التقليدي لم تكن تتوفر على الوسائل والإمكانيات التي تعمل على حفظ الطعام المحضر.

تقسم المرأة وقتها في إعداد الطعام بحرية وبالطريقة التي تراها مناسبة، أي صارت حرة في تغيير أوقات تحضير الوجبات الغذائية، بعدما كانت تقوم بذلك في أوقات محددة وتحت أوامر والدة الزوج، حيث أصبحت تقوم بتحضير الوجبات مسبقا سواء في الصباح الباكر أو تجهزه مساء لاستهلاكه في اليوم الموالي -وذلك حسب تصريحات المبحوثات-، وما ساعدها على ذلك هو توفر وتنوع الأجهزة الكهرومنزلية (كالثلاجة وغيرها) التي تعمل على حفظ الطعام لاستهلاكه في وقت لاحق، وخاصة بالنسبة للمرأة العاملة، حيث فرض عليها وضعها إعادة تنظيم أوقات تحضير الوجبات الغذائية. أما الأسرة في المجتمع التقليدي، فنظرا لعدم توفر وسائل حفظ الطعام المحضر فهي تسهلك الطعام المحضر مباشرة، وأن ما كانت تعتمده آنذاك هو تخزين المنتجات واللحوم النيئة المجففة بكميات كبيرة في أوقات محددة من السنة لاستهلاكها لفترات طويلة، معتمدة في ذلك على طرق تقليدية.

يمكن القول أن دور المرأة المتعلق بتحضير الوجبات قد تغير مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي، حيث كلما انتمت المرأة إلى الأسرة النووية، تراجع دورها في تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم. وتتفق النتائج التي توصلنا إليها مع فكره "ويليام أوجبرن" التي مفادها أن التكنولوجيا تعتبر متغير مؤثر في سكان المدن، وأن المرأة المتحضرة تعتمد على الوسائل التكنولوجية، على عكس المرأة في المجتمع الريفي التي تؤمن بالوسائل التقليدية.

جدول رقم (9): توزيع العينة حسب سبب تعذر تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم

سبب تعذر تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم	التكرار	النسبة المئوية
العمل بالتناوب	**35**	**%7,3**
تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي	**92**	**%19,1**
التغيب عن البيت	**171**	**%35,4**
الشعور بالتعب والإرهاق	**61**	**%12,6**
إعداد الوجبات بكميات إضافية لاستهلاكها في وقت لاحق	**104**	**%21,5**
آخر	**20**	**%4,1**
المجموع	***483**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (9)، أن أغلبية المبحوثات يرجع سبب تعذر تحضيرهن للوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم إلى التغيب عن البيت وذلك بنسبة 35,4%، تليها 21,5% والتي تمثل نسبة الزوجات اللواتي يقمن بإعداد الوجبات بكميات إضافية بغرض استهلاكها في وقت لاحق (التحضير المسبق للوجبات)، في حين تقدر نسبة اللواتي من أجبن بـ "تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي" بـ 19,1%.

يتبين من خلال النتائج، أن أسباب تعذر تحضير المرأة للوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم هي متعددة، ولكن يرجع السبب الرئيسي في تراجع قيام المرأة بدورها التقليدي المتمثل في إعداد الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم إلى تواجدها معظم الوقت خارج البيت، وذلك بسبب خروجها للعمل أو لقضاء الاحتياجات الأسرية. فبفعل التحضر وتوفر المدينة على مختلف الخدمات، أصبحت المرأة تؤدي بعض مهامها وأدوارها خارج نطاق الأسرة، وما أدى إلى زيادة وقت تواجدها خارج البيت هو التعرض لمشاكل النقل والازدحام نتيجة الاكتظاظ في عدد السكان، حيث يؤدي ازدحام حركة المرور إلى تباطؤ حركة السير، وبالتالي الإطالة في مدة التنقل من مكان إلى آخر.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

يمكن القول أن تغيب المرأة عن البيت قد أثر على دورها التقليدي المتعلق بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، فمع تطور المجتمع وتعدد انشغالات المرأة وخروجها للعمل تراجع دورها التقليدي المتعلق بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، حيث أن المرأة اليوم لم تعد كالسابق أي في المجتمع التقليدي، أين كانت فيه المرأة ملتزمة بتحضير الوجبات الغذائية في أوقاتها المحددة من اليوم.

جدول رقم (10): العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوجة وتحضير الوجبات التقليدية

نمط الأسرة / تحضير الوجبات التقليدية — سن الزوجة		يوميا	مرات في الأسبوع	كل عطلة نهاية الأسبوع	في المناسبات الخاصة	لا تحضرين	المجموع
ممتدة	أقل من 25	3 %7,5	9 %22,5	8 %20	20 %50	_	40 %100
	39 - 25	10 %5,8	45 %26,2	49 %28,5	65 %37,8	3 %1,7	172 %100
	54 - 40	2 %8,3	4 %16,7	6 %25	12 %50	_	24 %100
المجموع		15 %6,3	58 %24,6	63 %26,7	97 %41,1	3 %1,3	236 %100
نووية	أقل من 25	_	1 %25	1 %25	2 %50	_	4 %100
	39 - 25	3 %2,1	31 %21,7	39 %27,3	70 %48,9	_	143 %100
	54 - 40	1 %0,8	31 %24	33 %25,6	64 %49,6	_	129 %100
	55 أو أكثر	1 %6,7	5 %33,3	2 %13,3	7 %46,7	_	15 %100
المجموع		5 %1,7	68 %23,4	75 %25,8	143 %49,1	_	291 %100
المجموع العام		20 %3,8	126 %23,9	138 %26,2	240 %45,5	3 %0,6	*527 %100

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يتضح من خلال الجدول رقم (10)، أن 45,5% من المبحوثات يحضرن الوجبات التقليدية عادة في المناسبات الخاصة، بينما 3,8% منهن فقط من يقمن بتحضير الوجبات التقليدية بشكل يومي. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 49,1% من اللواتي يحضرن الوجبات التقليدية هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في سن الزوجة، نجد أن 50% من اللواتي يحضرن الوجبات التقليدية في المناسبات الخاصة هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية وسنهن أقل من 25 سنة. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوجة وتحضير المرأة للوجبات التقليدية، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة وسن الزوجة، فإن الزوجة لا تحضر الوجبات التقليدية بشكل يومي كما كانت عليه في المجتمع التقليدي، بل تقوم بذلك غالبا في المناسبات الدينية والاجتماعية.

يمكن القول أن المرأة لم تعد تحافظ على دورها التقليدي المتعلق بتحضير الوجبات التقليدية، وأن المرأة في المدينة سواء انتمت إلى الأسرة الممتدة أو إلى الأسرة النووية، فإنها أصبحت تقوم بتحضير وجبات عصرية، معتمدة في ذلك على وصفات حديثة وسريعة التحضير، وعلى الوسائل التكنولوجية المتطورة التي تساهم في توفير للوقت والجهد عند إعداد الطعام، كما أنها تعتمد على المأكولات الجاهزة المتوفرة في الأسواق. ويرجع سبب تراجع دور المرأة في تحضير الوجبات التقليدية كذلك إلى تعدد انشغالاتها وإلى ضيق الوقت، لأن تجهيز المكونات اللازمة لتحضير الوجبات التقليدية يتطلب عادة وجود متسع من الوقت -وذلك حسب تصريحات المبحوثات-.

فمن خلال ما سبق، يمكن القول أن نمط الأسرة لا يؤثر في مدى تحضير المرأة للوجبات التقليدية، وأن المرأة في المجتمع الحضري تراجع دورها فيما يتعلق بالعادات الغذائية للأسرة، وذلك بفعل تأثير عوامل التحضر على الأسرة.

جدول رقم (11): العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل والاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير

نمط الأسرة / خروج الزوجة للعمل \ الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير		نعم	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	نعم	1 %2,1	20 %42,6	26 %55,3	47 %100
	لا	1 %1	41 %39,8	61 %59,2	103 %100
المجموع		2 %1,3	61 %40,7	87 %58	150 %100
نووية	نعم	–	50 %50	50 %50	100 %100
	لا	–	16 %32	34 %68	50 %100
المجموع		–	66 %44	84 %56	150 %100
المجموع العام		2 %0,7	127 %42,3	171 %57	300 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11)، أن أغلبية المبحوثات لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير عند إعداد الوجبات وذلك بنسبة 57%، في حين أن اللواتي يعتمدن على هذه الأطعمة تقدر نسبتهن بـ 0,7% فقط من مجموع العينة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 58% من اللواتي لا يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير عند إعداد الوجبات هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة. أما عند إضافة المتغير الرائز المتمثل في خروج الزوجة للعمل، نجد أن 68% من اللواتي لا يعتمدن على هذه الأطعمة هن اللواتي لا يخرجن للعمل وينتمين إلى الأسرة النووية. وفيما يخص

العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل والاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير عند إعداد الوجبات، فقد تبين بعد حساب اختبار كا[2] عدم وجود علاقة بين المتغيرات، وأن نمط الأسرة لا يؤثر في مدى اعتماد الزوجة على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير. فبغض النظر عن نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل، فإن الزوجة تقوم بإعداد وتحضير الوجبات بنفسها دون الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير.

بالرغم من توفر المدينة على مختلف المنتجات الجاهزة التي تساعد المرأة في توفير الوقت والجهد، فإن المرأة لا تفضل استهلاك هذه المنتجات، حيث ترى أن الأطعمة الصناعية مضرة بالصحة، وأنه من الأفضل والأصح استهلاك الطعام المحضر في البيت -وذلك حسب تصريحاتهن-. كما أنه بالرغم من غياب المرأة عن البيت وتعدد مهامها، فإنها تقوم بتنظيم وقتها من خلال وضع جدول عمل يومي[1] تهدف من خلاله إلى تحقيق التوازن في أداء الأدوار الأسرية.

يمكن القول أنه على الرغم من توفر الخدمات (توفر الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير) التي تساهم توفير الوقت والجهد عند تحضير الوجبات، فإن المرأة بقيت محافظة على دورها في القيام بتحضير الوجبات الغذائية، وأن توفر وتعدد المنتجات المصنعة الجاهزة للاستهلاك (المعلبات) التي تتميز بسهولة وسرعة التحضير لم يؤثر على موقف المرأة وسلوكها التقليدي. فالثقافة الغذائية لها دور في حفاظ المرأة على دورها التقليدي، وأن توفر المنتجات المتنوعة في المجتمع الحضري لم يؤثر على دورها التقليدي المتعلق بتحضير الوجبات الغذائية، أي أن المرأة ولو كانت تنتمي إلى الأسرة النووية، فإنها بقيت محافظة ومتمسكة بدورها التقليدي.

1 – للمزيد، أنظر تحليل الجدول رقم (22)، ص ص217-218 من البحث.

جدول رقم (12): توزيع العينة حسب ظرف الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير

ظرف الاعتماد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير	التكرار	النسبة المئوية
عند التعب	**29**	**%4,3**
عند ضيق الوقت	**40**	**%6**
عند المرض	**32**	**%4,8**
في المناسبات الخاصة	**228**	**%33,9**
عند الخروج للتسوق	**246**	**%36,6**
آخر	**14**	**%2,1**
بدون مناسبة	**83**	**%12,3**
المجموع	***672**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (12)، أن أغلبية المبحوثات يعتمدن على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير عند الخروج للتسوق وذلك بنسبة 36,6%، أما اللواتي يعتمدن على هذه الأطعمة في المناسبات الخاصة فتقدر نسبتهن بـ 9,33%، في حين تتوزع النسبة المتبقية من العينة على احتمالات أخرى كما هي موضحة في الجدول.

نستنتج من خلال النتائج، أن المرأة لا تعتمد على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير بصفة يومية إلا عند الخروج للتسوق أو عند التغيب لمعظم الوقت عن البيت، أو في المناسبات الاجتماعية أو الدينية (كالأعراس وغيرها)، حيث تعتمد المرأة على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير عادة عندما لا تملك متسعا من الوقت للقيام بتحضير الوجبات، وبالتالي فإن اعتمادها على هذه الأطعمة الجاهزة يوفر لها الوقت والجهد.

لقد أثر تعدد أدوار المرأة (كالخروج للتسوق وغيرها) على دورها التقليدي، وأصبحت تتجه نحو ثقافة الاستهلاك، وذلك بعدما كانت الأسرة وحدة منتجة مكتفية بذاتها في المجتمع التقليدي. فمع توفر المجتمع على مختلف الخدمات التي تلبي احتياجات ومطالب الأسرة، ومع تحرر المرأة وتغير وضعها الأسرة، اتخذت

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

هذه الأخيرة سلوكيات حديثة تتماشى مع الواقع المتغير كخروجها للعمل أو للتسوق، وذلك بالرغم من محاولتها الحفاظ على دورها المتعلق بتحضير الوجبات التقليدية.

جدول رقم (13): العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل والاعتماد على الأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام

نمط الأسرة / شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل / الاعتماد على الأدوات الكهرومنزلية عند إعداد الطعام		نعم	أحيانا	لا	لا تطبخ	المجموع
ممتدة	كثيرا	**21 %65,6**	**7 %21,9**	**3 %9,4**	**1 %3,1**	**32 %100**
	قليلا	**12 %63,1**	**6 %31,6**	**1 %5,3**	**_**	**19 %100**
	لا	**1 %50**	**1 %50**	**_**	**_**	**2 %100**
	لا تعمل	**39 %40,2**	**43 %44,3**	**13 %13,4**	**2 %2,1**	**97 %100**
المجموع		**73 %48,7**	**57 %38**	**17 %11,3**	**3 %2**	**150 %100**
نووية	كثيرا	**41 %63,1**	**24 %36,9**	**_**	**_**	**65 %100**
	قليلا	**21 %65,6**	**11 %34,4**	**_**	**_**	**32 %100**
	لا	**3 %75**	**1 %25**	**_**	**_**	**4 %100**
	لا تعمل	**25 %51**	**20 %40,8**	**4 %8,2**	**_**	**49 %100**
المجموع		**90 %60**	**56 %37,3**	**4 %2,7**	**_**	**150 %100**
المجموع العام		**163 %54,3**	**113 %37,7**	**21 %7**	**3 %1**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يتبين من خلال الجدول رقم (13)، أن 54,3% من المبحوثات يعتمدن على الأدوات الكهرومنزلية في إعداد الطعام، بينما نجد 7% فقط من لا يعتمدن على هذه الأدوات. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 60% من اللواتي يعتمدن على الأدوات الكهرومنزلية هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل، نجد أن 75% من اللواتي يعتمدن على الأدوات الكهرومنزلية عند إعداد الطعام هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية ولا يشعرن بالتعب نتيجة الخروج للعمل. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل واعتماد المرأة على الأدوات الكهرومنزلية عند إعداد الطعام، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة ومدى شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل، فإن هذه الأخيرة تعتمد على الأدوات الكهرومنزلية عند إعداد الطعام.

يتبين من خلال النتائج، أن نمط الأسرة لا يؤثر في استعانة المرأة للأدوات الكهرومنزلية عند تحضير الطعام، فبفعل انتشار التصنيع والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا واقتحام الوسائل التكنولوجية نطاق الأسرة، تغيرت طريقة أداء المرأة لدورها المتعلق بتحضير الطعام، ولم تعد تحافظ على الطريقة التقليدية في أداء هذا الدور. ويرجع اعتماد المرأة على الأدوات الكهرومنزلية إلى شعورها بالتعب وضيق الوقت نتيجة تعدد مهامها وأدوارها، وإلى الضغوطات اليومية التي تواجهها خاصة بالنسبة للمرأة العاملة، حيث أن لهذه الأدوات مزايا عديدة أهمها توفير الوقت والجهد.

يمكن القول أن تغير أوضاع وظروف المجتمع قد فرض على المرأة التخلي عن الطريقة التقليدية في أداء دورها، واكتسبت بدل ذلك سلوكيات حديثة تتماشى مع الواقع المتغير، وأن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة لم يعد يُفرض عليها ممارسة دورها بالطريقة التي كانت تؤديها في المجتمع الريفي التقليدي.

جدول رقم (14): العلاقة بين نمط الأسرة وغياب الزوج لفترة عن الأسرة والقيام بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة

القيام بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة / غياب الزوج لفترة عن الأسرة / نمط الأسرة		الزوجان معا	الزوجة	الأبناء	الزوج	أهل الزوج	المجموع
ممتدة	نعم	1 %7,1	–	–	3 %21,4	10 %71,4	14 %100
	أحيانا	22 %39,3	2 %3,6	2 %3,6	5 %8,9	25 %44,6	56 %100
	لا	85 %45,9	5 %2,7	4 %2,2	9 %4,9	82 %44,3	185 %100
المجموع		108 %42,4	7 %2,7	6 %2,3	17 %6,7	117 %45,9	255 %100
		115 %45,1			140 %54,9		
نووية	نعم	7 %38,9	5 %27,8	3 %16,7	2 %11,1	1 %5,5	18 %100
	أحيانا	21 %53,8	2 %5,1	3 %7,7	13 %33,3	–	39 %100
	لا	61 %59,2	11 %10,7	4 %3,9	27 %26,2	–	103 %100
المجموع		89 %55,6	18 %11,3	10 %6,2	42 %26,3	1 %0,6	160 %100
		107 %66,9			53 %33,1		
المجموع العام		197 %47,5	25 %6	16 %3,9	59 %14,2	118 %28,4	* 415 %100
		222 %53,5			193 %46,5		

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,42** (ارتباط عكسي متوسط بين المتغيرين).

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (14)، أن 53,5% من الأسر تعتمد على التوزيع الحديث في القيام بدور التسوق واقتناء مستلزمات الأسرة (قيام الزوجين معا أو الزوجة بالدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 66,9% من الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (قيام الزوجين بالدور، وذلك بنسبة 55,6%)، بينما نجد 54,9% من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي للدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (قيام أهل الزوج بالدور، وذلك بنسبة 45,9%). وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في غياب الزوج لفترة عن الأسرة، نجد أن 59,2% من الأسر التي يقوم فيها الزوجان معا بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والزوج فيها لا يغيب عن الأسرة، وأن 71,4% من الأسر التي يقوم فيها أهل الزوج بالدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد والزوج فيها يغيب لفترة عن الأسرة. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وغياب الزوج لفترة عن الأسرة والقيام بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، حيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي والزوج فيها لا يغيب عن الأسرة، اعتمدت على التوزيع الحديث في أداء الدور، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد والزوج فيها يغيب لفترة عن الأسرة، حافظت على التوزيع التقليدي في أداء الدور، وذلك لأن كبار الأسرة هم من يتخذون القرارات في الأسرة، أي هم من يحددون ما يلزم للأسرة من ضروريات وحاجيات.

بعد انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة، تحررت الأسرة من السلطة الأبوية، وأصبح الزوجان هما من يقرران ما يقتنيانه من حاجيات، أي أصبحت الزوجة تتشارك إلى جانب الزوج في القيام بهذا الدور، فبعدما تمكنت المرأة من إثبات قدراتها وإمكانياتها في المجتمع تغير وضعها في الأسرة وصار لها دور في اتخاذ القرارات.

يمكن القول أن نمط الأسرة يؤثر في دور القيام بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة، ويعتبر التغير الذي مس بناء الأسرة وتحرر من القيود والضوابط العائلية من أهم العوامل التي أدت إلى اكتساب المرأة أدوارا حديثة لم تكن تؤديها في المجتمع التقليدي. وبالمقارنة مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "زعنون جميلة"، نجد أن النتائج التي توصلنا إليها تتفق مع نتائج بحثها، وذلك في أن المرأة صارت تساهم في تسيير شؤون الأسرة من خلال التوجه إلى السوق لتلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة.[1]

جدول رقم (15): العلاقة بين نمط الأسرة والبرنامج المحدد للخروج للتسوق واقتناء الضروريات اليومية

البرنامج المحدد للخروج للتسوق واقتناء الضروريات اليومية / نمط الأسرة	كل يوم	مرتين أو عدة مرات في الأسبوع	كل أسبوع	مرة كل 15 يوم	كل شهر	المجموع
ممتدة	**130** **%86,7**	**10** **%6,7**	**8** **%5,3**	**_**	**2** **%1,3**	**150** **%100**
نووية	**81** **%54**	**18** **%12**	**37** **%24,7**	**8** **%5,3**	**6** **%4**	**150** **%100**
المجموع	**211** **%70,3**	**28** **%9,3**	**45** **%15**	**8** **%2,7**	**8** **%2,7**	**300** **%100**

1 – جميلة زعنون، **تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة: دراسة ميدانية لعينة من النساء لبلدية برج البحري "الضاحية الشرقية ولاية الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص 226-227.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,36** (ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين).

يتبين من خلال الجدول رقم (15)، أن 70,3% من الأسر تقوم يوميا بالتسوق واقتناء الضروريات اليومية، بينما نجد 2,7% من الأسر تقوم بذلك كل أسبوعين أو كل شهر. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 86,7% من الأسر التي حددت في برنامجها الخروج يوميا للتسوق واقتناء الضروريات اليومية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والبرنامج المحدد للخروج للتسوق واقتناء الضروريات اليومية، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، أطالت في مدة الخروج للتسوق واقتناء الضروريات اليومية.

فبعد انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة، لم تعد الأسرة تخضع للقرارات التي تتخذها العائلة الموسعة، بل أصبحت تخطط وتتخذ قراراتها بما يتناسب مع أوضاعها، حيث أن الأسرة النووية يكون لها مسؤوليات وعبء أكبر مقارنة بالأسرة الممتدة، وبالتالي فإن تحديد فترة القيام بالتسوق هو من أجل التفرغ لأداء الأدوار الأسرية الأخرى، والتمكن من تحقيق التوازن في أداء الأدوار. أما الأسرة الممتدة، فنظرا لتقاسم الأدوار بين أعضاء الأسرة وكثرة متطلباتها نتيجة كبر حجم العائلة، فإنها تضطر للخروج للتسوق بشكل يومي لسد احتياجاتها، على عكس الأسرة النووية التي تتميز بقلة ومحدودية عدد أفرادها.

يمكن القول أن الأسرة سواء كانت ممتدة أو نووية، فإن البرنامج الذي حددته للخروج للتسوق قد تغير مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي، حيث كان السوق في الماضي ينظم عادة في يوم معين في الأسبوع، وكانت الأسرة التقليدية تتسوق مرة في الأسبوع، لأن معظم ما تستهلكه هو من انتاجها. أما مع انتشار الأسواق والمحلات التجارية وتعددها وتوفرها وبشكل يومي في المجتمع الحضري، فإن الأسرة أصبحت حرة في اختيار يوم وفترة القيام بالتسوق واقتناء الحاجيات الضرورية، فهي تحدده وفق ما يتماشى ويتناسب مع ظروفها الخاصة، كما أن الأسرة في الغالب أصبحت تتسوق يوميا لأنها لم تعد منتجة كالسابق، بل أصبحت مستهلكة في ظل التغير الاجتماعي.

جدول رقم (16): العلاقة بين نمط الأسرة والطريقة المعتمدة في غسل الملابس

الطريقة المعتمدة في غسل الملابس / نمط الأسرة	الطريقة التقليدية (اليدوية)	الطريقة التقليدية وآلة الغسيل	آلة الغسيل	المجموع
ممتدة	**24** **%16**	**62** **%41,3**	**64** **%42,7**	**150** **%100**
نووية	**7** **%4,7**	**68** **%45,3**	**75** **%50**	**150** **%100**
المجموع	**31** **%10,3**	**130** **%43,3**	**139** **%46,3**	**300** **%100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,20** (ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين).

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (16)، أن 46,3% من الأسر تعتمد على آلة الغسيل في غسل الملابس ولوازم البيت، أما الأسر التي تعتمد على الطريقة التقليدية (اليدوية) في غسل الملابس فتقدر نسبتهم بـ 10,3% فقط من مجموع العينة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 50% من الأسر التي تعتمد على آلة الغسيل هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والوسيلة المعتمدة في غسل الملابس، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، اعتمدت على آلة الغسيل في غسل الملابس.

يمكن القول من خلال النتائج، أن نمط الأسرة يؤثر في الطريقة المعتمدة في غسل الملابس ولوازم البيت، حيث بعد انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة، أصبحت المرأة حرة في اختيار الطريقة التي تناسبها عند أداء مهامها. كما أنه مع تعدد مهام ومسؤوليات المرأة ومع توفر وانتشار الوسائل التكنولوجية التي تنوب عن المرأة في القيام بدورها أصبحت المرأة تعتمد على هذه الوسائل بشكل كبير، فهي توفر عنها عناء القيام بهذا الدور، خاصة وأن عملية الغسيل تتطلب جهد ومتسع من الوقت لأدائها. كذلك فإن استعانة المرأة للأجهزة الكهرومنزلية يساهم في توفير الوقت والجهد لها، ومن ثم تفرغها لأداء المهام الأسرية الأخرى.

جدول رقم (17): العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة والاعتماد على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية

نمط الأسرة / عدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة / الاعتماد على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية		نعم	لا	المجموع
ممتدة	يوم	**2 %100**	–	**2 %100**
	يومان	**20 %48,8**	**21 %51,2**	**41 %100**
	3 أيام أو أكثر	**4 %100**	–	**4 %100**
	ماكثة في البيت	**35 %34**	**68 %66**	**103 %100**
المجموع		**61 %40,7**	**89 %59,3**	**150 %100**
نووية	يوم	**5 %41,7**	**7 %58,3**	**12 %100**
	يومان	**49 %59,8**	**33 %40,2**	**82 %100**
	3 أيام أو أكثر	**5 %83,3**	**1 %16,7**	**6 %100**
	ماكثة في البيت	**33 %66**	**17 %34**	**50 %100**
المجموع		**92 %61,3**	**58 %38,7**	**150 %100**
المجموع العام		**153 %51**	**147 %49**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,40** (ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين).

يتبين من خلال الجدول رقم (17)، أن أغلبية الأسر تعتمد على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية، والتي تقدر النسبة بـ 51%. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 61,3% من الأسر التي تعتمد على محلات التنظيف هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في عدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة، نجد أن 83,3% من الأسر التي تعتمد على محلات التنظيف هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة 3 أيام أو أكثر. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة والاعتماد على محلات التنظيف، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي وزاد عدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة، اعتمدت الأسرة على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد وقل عدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة، لا تعتمد الأسرة على المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية تراجع دورها في غسل الملابس والمفروشات المنزلية، وتغيرت طريقة أدائها لهذا الدور، حيث أصبحت تعتمد على الخدمات المتخصصة المتوفرة في المجتمع. كما أن استقلالية المرأة عن الأسرة الممتدة يجعلها حرة في تحديد الوسيلة التي تراها مناسبة لأداء هذا الدور خاصة مع خروجها للعمل وقضائها معظم الوقت خارج الأسرة. أما المرأة في الأسرة الممتدة فلا تعتمد كثيرا على محلات التنظيف في غسل الملابس والمفروشات المنزلية، وذلك لأن هناك تعاون ومشاركة في أداء المهام.

فالمرأة العاملة، خاصة التي تنتمي إلى الأسرة النووية، تستغل عطلة نهاية الأسبوع لأخذ الملابس والمفروشات لمحلات التنظيف المتوفرة في المجتمع الحضري، والتي هي مجهزة بالوسائل التكنولوجية المتطورة، حيث تقوم هذه الأخيرة نيابة عن المرأة في غسل وتنظيف الملابس والمفروشات وكيّها كذلك. كما أن المرأة تعتمد على هذه المحلات كون أن بعض الملابس تحتاج إلى إمكانيات خاصة لغسلها وتنظيفها، والتي لا تتوفر إلا في محلات التنظيف كالبدلات الخاصة بالعمل والمعاطف وغيرها.

جدول رقم (18): العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن والاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف

نمط الأسرة / الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف / نمط السكن		كثيرا	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	فيلا	9 %12,3	20 %27,4	44 %60,3	73 %100
	شقة في فيلا	1 %7,7	3 %23,1	9 %69,2	13 %100
	شقة في عمارة	4 %9,1	14 %31,8	26 %59,1	44 %100
	بيت تقليدي	3 %15	6 %30	11 %55	19 %100
المجموع		17 %11,3	43 %28,7	90 %60	150 %100
نووية	فيلا	1 %14,3	1 %14,3	5 %71,4	7 %100
	شقة في فيلا	3 %4,5	24 %36,4	39 %59,1	66 %100
	شقة في عمارة	2 %3,4	12 % 20,3	45 %76,3	59 %100
	بيت تقليدي	–	–	18 %100	18 %100
المجموع		6 %4	37 %24,7	107 %71,3	150 %100
المجموع العام		23 %7,6	80 %26,7	197 %65,7	300 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (18)، أن 65,7% من الأسر لا تستعين بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف، في حين أن الأسر التي تستعين بهذه الأدوات تقدر نسبتهم بـ 7,6% فقط من مجموع العينة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 71,3% من الأسر التي لا تستعين بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في نمط السكن، نجد أن 100% من الأسر التي لا تستعين بالأدوات المنزلية عند القيام بأعمال التنظيف هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي وتسكن في بيت تقليدي. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن والاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة ونمط السكن لا يؤثران في الاستعانة بالأدوات الكهرومنزلية عند القيام بذلك.

فالأسرة، سواء انتمت إلى النمط الممتد أو إلى النمط النووي، فإنها لا تعتمد على الأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف، حيث أنه بالرغم من توفر الإمكانيات والوسائل التكنولوجية التي توفر الوقت والجهد، فإن المرأة تفضل القيام بذلك على الطريقة التقليدية، حيث تعتبِر المرأة هذه الأخيرة الطريقة الأكثر فعالية مقارنة باستخدام الوسائل التكنولوجية -وذلك حسب تصريحات المبحوثات-، مما يمكن القول أن المرأة القاطنة في المجتمع الحضري لا تزال تحافظ على الطريقة التقليدية عند القيام بأعمال التنظيف كما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

جدول رقم (19): العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية

نمط الأسرة / الوضعية المهنية للزوج / تلقي المساعدة في الأعمال المنزلية		أقارب الزوج	البنات	الأبناء الذكور	الزوج	الخادمة	آخر	بدون مساعدة	المجموع
ممتدة	عامل	122 %62,6	5 %2,6	6 %3,1	46 %23,6	–	–	16 %8,2	195 %100
	عامل غير مستقر	5 %71,4	–	–	1 %14,3	–	–	1 %14,3	7 %100
المجموع		127 %62,9	5 %2,5	6 %3	47 %23,3	–	–	17 %8,4	202 %100
		132 %65,3		53 %26,2					
نووية	عامل	9 %4,8	39 %20,6	22 %11,6	71 %37,6	8 %4,2	2 %1,1	38 %20,1	189 %100
	متقاعد	3 %15,7	8 %42,1	1 %5,3	5 %26,3	–	1 %5,3	1 %5,3	19 %100
	عامل غير مستقر	–	–	–	1 %100	–	–	–	1 %100
المجموع		12 %5,7	47 %22,5	23 %11	77 %36,8	8 %3,8	3 %1,4	39 %18,7	209 %100
		59 %28,2		111 %53,1					
المجموع العام		139 %33,8	52 %12,7	29 %7,1	124 %30,2	8 %1.9	3 %0,7	56 %13,6	*411 %100
		191 %46,5		164 %39,9					

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,36** (ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين).

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

يشير الاتجاه العام للجدول رقم (19)، أن 46,5% من الأسر تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء الأعمال المنزلية (التعاون مع عائلة الزوج (الإناث) أو البنات عند أداء الدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 65,3% من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (التعاون مع عائلة الزوج (الإناث)، وذلك بنسبة 62,9%)، في حين نجد 53,1% من الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في أداء الأعمال المنزلية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (مساهمة الزوج في أداء الدور، وذلك بنسبة 36,8%). وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في الوضعية المهنية للزوج، نجد أن 100% من الأسر التي تتلقى فيها الزوجة المساعدة من الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي وعمل الزوج فيها غير مستقر. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وتلقي المساعدة في الأعمال المنزلية، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي وكان عمل الزوج فيها غير مستقر، تلقت الزوجة المساعدة من الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، تلقت الزوجة المساعدة من أقارب الزوج عند القيام بذلك.

لقد أدى تشكيل الأسرة النووية إلى تغير الدور المتعلق بأداء الأعمال المنزلية مقارنة بما كان عليه في الأسرة التقليدية، حيث أصبح الزوج يساعد الزوجة في القيام بالأعمال المنزلية. لقد كان العمل المنزلي في الأسرة الممتدة (الموسعة) مقتصرا على الإناث فقط، حيث كن يتعاونن ويتشاركن في القيام بالأعمال المنزلية عن طريق تقسيم المهام أو العمل بالتناوب وذلك بحكم تشارك نفس المسكن والحياة المعيشية، إذ يعتبر التعاون السمة الغالبة في المجتمع الريفي، فمن خلاله تتوطد العلاقات بين أفراد الأسرة ويزيد من حفاظ الأسرة على تماسكها. ولكن مع التحضر والتطور وتغير الأسرة نحو النمط النووي، أصبحت المرأة تتلقى المساعدة من طرف الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية، مما يمكن القول أن الزوج أصبح له دور في القيام بالأعمال المنزلية، والتي كانت سابقا من اختصاص المرأة، وهذا ما أكدته نتائج البحث التي توصل إليها الباحث "بلقاسم الحاج" فيما يخص مساهمة الزوج في الأعمال المنزلية.[1]

---

1 – بلقاسم الحاج، **المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص120-121.

لقد أدى تغير شكل الأسرة نحو النمط النووي إلى تغير دور المرأة في المشاركة والتعاون مع عائلة الزوج عند أداء الأعمال المنزلية، ويرجع سبب ذلك إلى الاستقلالية في السكن وعدم تشارك الحياة المعيشية مع عائلة الزوج، أي أن المرأة لم تعد تخضع للعادات والممارسات التقليدية، ولم تعد مجبرة على التقيد بنظام تقسيم العمل التقليدي. من هنا يمكن القول أن تغير نمط الأسرة يؤثر في دور الأعمال المنزلية، وأن تغير الأسرة نحو النمط النووي قد أدى إلى تراجع العلاقات بين أفراد الأسرة مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

جدول رقم (20): توزيع العينة حسب سبب تعذر قيام الزوج بالمساعدة في الأعمال المنزلية

سبب تعذر قيام الزوج بالمساعدة في الأعمال المنزلية	التكرار	النسبة المئوية
التغيب عن البيت	**18**	**%10,2**
الشعور بالتعب والإرهاق	**21**	**%11,9**
غير متمكن	**20**	**%11,4**
لا توجد ضرورة	**20**	**%11,4**
الخوف أو الخجل من العمل أمام الأهل	**23**	**%13**
العمل المنزلي من اختصاص المرأة	**63**	**%35,8**
آخر	**11**	**%6,3**
المجموع	**176**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (20)، أن 35,8% من الأزواج يرجع سبب عدم تقديمهم المساعدة في الأعمال المنزلية إلى الاعتقاد أن هذه الأخيرة من اختصاص المرأة، أما النسبة المتبقية من العينة فهي موزعة على أسباب أخرى كما هي مبينة في الجدول.

يمكن القول من خلال النتائج، أن أغلبية الأزواج الذين لا يقومون بالمساعدة في الأعمال المنزلية يرون أن العمل المنزلي هو من اختصاص المرأة، وأن الزوج ليس له أي دور فيه، فهؤلاء الأزواج لا يزالون متمسكين بالموقف التقليدي الذي مفاده أن الأعمال المنزلية مقتصرة على الزوجة فقط، أما مهام الزوج فتكون خارج البيت. تقوم الأسرة التقليدية على نظام صارم في توزيع الأدوار، وعلى الزوجين احترام هذا

النظام ولا يجب التغيير فيه، حيث يعتبر الحفاظ على النظام الذي كان يتبعه الأسلاف من أهم مقومات الأسرة التقليدية.

جدول رقم (21): العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن وقيام الزوجة بالمهام المرتبطة بالأعمال المنزلية

قيام الزوجة بالمهام المرتبطة بالأعمال المنزلية / نمط الأسرة / نمط السكن		نعم						لا	المجموع
		الحياكة أو الخياطة	الغزل والنسيج	صناعة الأدوات المنزلية	جلب الماء أو الحطب	الزراعة ومختلف الأعمال المرتبطة بها	تربية الحيوانات بغرض الاستهلاك		
ممتدة	فيلا	66 %41,5	–	22 %13,8	9 %5,7	55 %34,6	5 %3,1	2 %1,3	159 %100
	شقة في فيلا	9 %31	1 %3,4	4 %13,8	4 %13,8	9 %31	1 %3,4	1 %3,4	29 %100
	شقة في عمارة	37 %48,7	1 %1,3	9 %11,8	6 %7,9	18 %23,7	–	5 %6,6	76 %100
	بيت تقليدي	18 %34,6	1 %1,9	7 %13,5	7 %13,5	15 %28,8	2 %3,8	2 %3,8	52 %100
المجموع		**130** **%41,1**	**3** **%1**	**42** **%13,3**	**26** **%8,2**	**97** **%30,7**	**8** **%2,5**	**10** **%3,2**	**316** **%100**
		306 **%96,8**							
نووية	فيلا	4 %25	–	–	3 %18,7	7 %43,7	1 %6,3	1 %6,3	16 %100
	شقة في فيلا	48 %34,3	–	9 %6,4	11 %7,9	61 %43,6	1 %0,7	10 %7,1	140 %100
	شقة في عمارة	40 %43,9	1 %1,1	10 %11	6 %6,6	27 %29,7	–	7 %7,7	91 %100
	بيت تقليدي	16 %39	–	5 %12,2	3 %7,3	14 %34,1	–	3 %7,3	41 %100
المجموع		**108** **%37,5**	**1** **%0,3**	**24** **%8,3**	**23** **%8**	**109** **%37,8**	**2** **%0,7**	**21** **%7,3**	**288** **%100**
		267 **%92,7**							
المجموع العام		**238** **%39,4**	**4** **%0,7**	**66** **%10,9**	**49** **%8,1**	**206** **%34,1**	**10** **%1,7**	**31** **%5,1**	***** **604** **%100**
		573 **%94,9**							

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يتبين من خلال الجدول رقم (21)، أن أغلبية الأسر تقوم فيها الزوجة ببعض المهام المرتبطة بالأعمال المنزلية وذلك بنسبة 94,9%، في حين تقدر نسبة الأسر التي لا تقوم فيها الزوجة بأي من هذه المهام بـ 5,1% فقط. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 96,8% من الأسر التي تقوم فيها الزوجة بالمهام المرتبطة بالأعمال المنزلية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن وقيام الزوجة بالمهام المرتبطة بالأعمال المنزلية، فقد اتضح بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة ونمط السكن لا يؤثران في قيام الزوجة بهذه المهام.

يمكن القول من خلال النتائج، أن المرأة القاطنة في المجتمع الحضري سواء انتمت إلى الأسرة الممتدة أو إلى الأسرة النووية، فإن دورها في ممارسة المهام المرتبطة بالأعمال المنزلية قد تراجع وبقيت تحافظ على بعض منها فقط (كالخياطة أو الحياكة) والتي تقدر النسبة بـ 39,4%، والزراعة ومختلف الأعمال المرتبطة بها (الزرع، السقي، قطف ثمار وغيرها) والتي تقدر النسبة بـ 34,1%.

ويرجع سبب عدم قيام المرأة ببعض المهام (كالغزل والنسيج، تربية الحيوانات بغرض الاستهلاك، جلب الماء أو الحطب وغيرها) إلى تغير مورفولوجية السكن، واختلاف الطابع الايكولوجي للمدينة مقارنة بالمجتمع التقليدي، وأيضا إلى توفر المصانع والمؤسسات التي تقوم بإنتاج ما تحتاجه الأسرة، والتي تعتبر كبدائل عن المرأة في القيام بأدوارها.

جدول رقم (22): العلاقة بين نمط الأسرة والمدة التي تمضيها الزوجة خارج البيت لقضاء الحاجات ووضع الزوجة جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية

نمط الأسرة / المدة التي تمضيها الزوجة خارج الأسرة لقضاء الحاجات / وضع الزوجة جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية		نعم	لا	المجموع
ممتدة	لا تخرج	**55 %77,5**	**16 %22,5**	**71 %100**
	أقل من 1سا	**14 %73,7**	**5 %26,3**	**19 %100**
	من 1سا إلى أقل من 4سا	**9 %69,2**	**4 %30,8**	**13 %100**
	من 4سا إلى أقل من 7سا	**23 %88,5**	**3 %11,5**	**26 %100**
	7سا أو أكثر	**17 %81**	**4 %19**	**21 %100**
المجموع		**118 %78,7**	**32 %21,3**	**150 %100**
نووية	لا تخرج	**6 %85,7**	**1 %14,3**	**7 %100**
	أقل من 1سا	**15 %93,7**	**1 %6,3**	**16 %100**
	من 1سا إلى أقل من 4سا	**30 %96,8**	**1 %3,2**	**31 %100**
	من 4سا إلى أقل من 7سا	**34 %94,4**	**2 %5,6**	**36 %100**
	7سا أو أكثر	**57 %95**	**3 %5**	**60 %100**
المجموع		**142 %94,7**	**8 %5,3**	**150 %100**
المجموع العام		**260 %86,7**	**40 %13,3**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,66** (ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين).

يتضح من خلال الجدول رقم (22)، أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات يقمن بإعداد جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية والتي تقدر النسبة بـ 86,7%، في حين تقدر نسبة المبحوثات اللواتي لا يقمن بذلك بـ 13,3% فقط من مجموع العينة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 94,7% من اللواتي يقمن بوضع برنامج يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في المدة التي تمضيها الزوجة خارج الأسرة لقضاء الحاجات، نجد أن 96,8% من اللواتي يقمن بوضع برنامج يومي هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية ومدة تواجدهن خارج الأسرة من ساعة إلى أربع ساعات تقريبا. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والمدة التي تمضيها الزوجة خارج الأسرة لقضاء الحاجات ووضع الزوجة برنامج يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الزوجة إلى الأسرة النووية وزادت المدة التي تمضيها خارج الأسرة لقضاء الحاجات، قامت بوضع جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية.

يمكن القول من خلال النتائج، أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة النووية بفعل تعدد أدوارها ومسؤولياتها الأسرية تقوم بوضع جدول عمل يومي من أجل التمكن من أداء الأدوار والمهام اليومية، أي تقوم بالتخطيط مسبقا في كيفية استغلال الوقت اليومي، وفي كيفية توزيع أوقات أداء المهام والأدوار على فترات اليوم. فالمرأة المنفصلة عن العائلة الممتدة لها أدوار ومسؤوليات أكثر مقارنة بالمرأة التي تعيش في نفس المسكن مع عائلة الزوج والتي تتشارك معهم نفس الحياة المعيشية، لأن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة تتقاسم المهام والمسؤوليات مع باقي أعضاء الأسرة. ومن جهة ثانية، فإن المرأة تكون مجبرة على إتباع النظام السائد في الأسرة، أي بما أن سلطة اتخاذ القرار ليس بيدها، فإنه ليس لها حرية تغيير وتنظيم أوقات أداء المهام بالكيفية التي تريدها.

لقد فرض تغير بنية الأسرة نحو النمط النووي على المرأة إعادة تنظيم أوقات أداء المهام بالطريقة التي تتناسب مع ظروفها، حيث تقوم بتحديد المهام وترتيبها حسب الأولويات من أجل ضمان تحقيق الأهداف.

استنتاج الفرضية الأولى:

بالعودة إلى الفرضية التي صغناها، يمكن القول أن تغير نمط الأسرة يؤثر على بعض الأدوار التقليدية المتعلقة بالأعمال المنزلية، حيث كلما انتمت المرأة إلى الأسرة النووية، تراجع دورها في القيام بتحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، وذلك بسبب غيابها عن البيت (الخروج للعمل)، فهي تقوم بتحضير الوجبات بكميات إضافية لاستهلاكه في وقت لاحق. فمع توفر وتنوع الخدمات وظهور الوسائل التكنولوجية المتطورة، تغيرت كيفية أداء المرأة لأدوارها المنزلية، ويتمثل التغير في تقلص مدة الأداء وفي نفس الوقت اتخاذها لأساليب جديدة وحديثة عند أدائها لأدوارها، مما يمكن القول أن المرأة من خلال استعانتها بالوسائل التكنولوجية المتوفرة التي تعمل على توفير الوقت والجهد لم تعد مجبرة على تحضير جميع الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم، خاصة بالنسبة للمرأة العاملة التي تقضي معظم وقتها خارج الأسرة.

يؤثر نمط الأسرة على التسوق واقتناء المستلزمات الضرورية، حيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، تشارك الزوجان في القيام بالتسوق، أما الأسرة الممتدة فلا تزال تحافظ على الدور التقليدي المتعلق بالتسوق، حيث أهل الزوج هم من يتولون القيام بالدور. كذلك فإن المرأة كلما انتمت إلى الأسرة النووية كلما اعتمدت على آلة الغسيل في غسل الملابس، وعلى المحلات في تنظيف الملابس والمفروشات المنزلية، كما أن المرأة المستقلة عن الأسرة الممتدة بفعل تعدد مهامها وانشغالاتها داخل وخارج الأسرة، فهي تقوم بوضع جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية.

كما يؤثر نمط الأسرة على التعاون في الأعمال المنزلية، حيث تتلقى المرأة في الأسرة النووية المساعدة من الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية، بينما تتعاون المرأة في الأسرة الممتدة مع عائلة الزوج (النسوة) عند أداء الأعمال المنزلية، وذلك من خلال تقسيم المهام بسبب تشارك نفس المسكن والحياة المعيشة، وبالتالي فإن الأسرة الممتدة لا تزال تحافظ على التوزيع التقليدي في أداء المهام والأعمال المنزلية، أي أن مهام الإناث يكون في البيت أو بجواره، أما الذكور فعملهم يكون خارج البيت.

أوضحت النتائج كذلك أن هناك أدوارا قد خضعت للتغير بغض النظر عن نمط الأسرة كتغير طريقة إعداد الطعام، حيث أصبحت المرأة تعتمد على الأدوات الكهرومنزلية عند القيام بذلك، كما تراجع دورها في تحضير الوجبات التقليدية، حيث لم تعد تقوم بذلك بشكل يومي إلا في عطلة نهاية الأسبوع وفي المناسبات الخاصة عادة. أما فيما يخص المهام المرتبطة بالأعمال المنزلية، فقد أصبحت المرأة تقوم ببعض منها

فقط، في حين أن المهام الأخرى تقوم بها المؤسسات المتوفرة في المجتمع، والتي أصبحت البديل عن المرأة في الانتاج كصناعة الملابس، والأواني وما إلى ذلك.

أما فيما يخص البرنامج المحدد للتسوق، فقد تغير مقارنة بما كان عليه في الأسرة التقليدية، حيث أصبحت الأسرة تلبي حاجياتها ومتطلباتها من المتاجر والأسواق المنتشرة في المجتمع الحضري، وتقوم بالتسوق بشكل يومي، حيث أصبحت الزوجة تقوم إلى جانب الزوج باقتناء الحاجيات والمستلزمات الضرورية للأسرة، وأصبحت تساهم في تسيير شؤون الأسرة من خلال التوجه للسوق (الاعتماد على الاستهلاك الخارجي)، فالمؤسسات والمنظمات التجارية المنتشرة أصبحت بديلا عن الأسرة في توفير الاحتياجات الضرورية، أي أصبحت الأسرة الحديثة مستهلكة تعتمد على السوق في تلبية حاجياتها، وذلك بعدما كانت الأسرة في المجتمع التقليدي وحدة منتجة ومكتفية بذاتها (تستهلك بقدر ما تنتج)، وهي من تشرف على عملية التوزيع والاستهلاك.

تؤكد النتائج كذلك أن المرأة بغض النظر عن نمط الأسرة الذي تنتمي إليه، فهي لا تعتمد في حياتها اليومية على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير. فعلى الرغم من توفر المنتجات الجاهزة للاستهلاك، فإن ذلك لم يغير من موقف وسلوك المرأة التقليدي تجاه إعداد وتحضير الطعام. وفيما يخص أعمال التنظيف، فإن المرأة تفضل الاستعانة بالوسائل البسيطة ولا تعتمد على الأدوات الكهرومنزلية عند القيام بذلك. ومنه يمكن القول أن الحياة في المدينة بخصائصها المختلفة عن خصائص الحياة الريفية لم تمح كليا السلوكيات والممارسات التقليدية للأسرة، وأن المرأة على الرغم من التغيرات التي طرأت على أدوارها، فإنها لا تزال تحافظ على بعض منها، والتي بقيت تؤديها على الطريقة التقليدية.

الفصل السابع

العلاقة بين نمط الأسرة

والأدوار التقليدية المتعلقة

بتربية وتنشئة الأبناء

الفصل السابع: العلاقة بين نمط الأسرة والأدوار التقليدية المتعلقة بتربية وتنشئة الأبناء

جدول رقم (23): العلاقة بين نمط الأسرة والإشراف على تعليم الأبناء

الإشراف على تعليم الأبناء / نمط الأسرة	أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	الزوجان معا	الزوجة	آخر	المجموع
ممتدة	2 %1,4	2 %1,4	27 %18,9	46 %32,1	61 %42,7	5 %3,5	143 %100
	31 %21,7			112 %78,3			
نووية	19 %15	1 %0,8	6 %4,7	30 %23,6	64 %50,4	7 %5,5	127 %100
	26 %20,5			101 %79,5			
المجموع	21 %7,8	3 %1,1	33 %12,2	76 %28,1	125 %46,3	12 %4,4	*270 %100
	57 %21,1			213 %78,9			

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يشير الاتجاه العام للجدول رقم (23)، أن 78,9% من الأسر تعتمد على التوزيع الحديث في أداء دور الإشراف على تعليم الأبناء (قيام الزوجة أو الزوجين معا بالدور)، في حين نجد 21,1% فقط من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء هذا الدور (قيام أحد الأبناء، أهل الزوج أو الزوج بالدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 79,5% من الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (تقوم الزوجة غالبا بالدور، وذلك بنسبة 50,4%). وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والإشراف على تعليم الأبناء، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن المرأة تغير دورها مقارنة بما كانت عليه في الأسرة التقليدية، والذي كان فيها دور تعليم الأبناء مقتصرا على الزوجين معا، حيث كانت الزوجة تشرف على تعليم البنات، أما تعليم الذكور فهو مقتصر على الزوج، كما يساهم أقارب الزوج وبالأخص أهل الزوج في دور تربية الأبناء.

يرجع سبب قيام المرأة بهذا الدور الحديث إلى تغير الظروف والأوضاع من جميع النواحي، فقد سمحت التغيرات التي خضع لها المجتمع الجزائري بإعادة النظر في قضية المرأة، حيث ألغيت الفروق التي كانت موجودة بين الجنسين، وأصبح يطبق مبدأ المساواة بين الجنسين، وبالتالي تمكنت المرأة من خلال ذلك من الخروج للتعليم والرفع من مستواها التعليمي والثقافي.

لقد أدى حظي المرأة بفرص التعليم إلى اكتسابها دورا مهما تجاه الأبناء، حيث أصبحت تشرف على تعليمهم وتحرص على تطوير معارفهم وقدراتهم ليصيروا مستقبلا أعضاء فاعلين في المجتمع، وليتمكنوا من مواجهة تحديات العصر.

جدول رقم (24): العلاقة بين نمط الأسرة ومراقبة ومتابعة دروس الأبناء

مراقبة ومتابعة دروس الأبناء / نمط الأسرة	أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	الزوجان معا	الزوجة	لا أحد	المجموع
ممتدة	6 %9,8	_	4 %6,6	10 %16,4	37 %60,6	4 %6,6	61 %100
	10 %16,4			47 %77			
نووية	1 %1	2 %2	6 %5,9	25 %24,8	66 %65,3	1 %1	101 %100
	9 %8,9			91 %90			
المجموع	7 %4,3	2 %1,2	10 %6,2	35 %21,6	103 %63,6	5 %3,1	*162 %100
	19 %11,7			138 %85,2			

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يتضح من خلال الجدول رقم (24)، أن 85,2% من الأسر تعتمد على التوزيع الحديث في أداء دور مراقبة ومتابعة دروس الأبناء (قيام الزوجة أو الزوجين معا بالدور)، في حين نجد 11,7% فقط من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء هذا الدور (قيام أحد الأبناء، أهل الزوج أو الزوج بالدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 90% من الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (تقوم الزوجة غالبا بالدور، وذلك بنسبة 65,3%). أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والقيام بدور مراقبة ومتابعة دروس الأبناء، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي أن نمط الأسرة لا يؤثر في القيام بدور مراقبة ومتابعة دروس الأبناء، وأن المرأة هي من تتولى القيام بهذا الدور سواء كانت تنتمي إلى الأسرة النووية أو إلى الأسرة الممتدة.

يمكن القول من خلال نتائج البحث، أنه بغض النظر عن نمط الأسرة، فإن دور المرأة تجاه الأبناء قد تغير مقارنة بما كان عليه في الأسرة التقليدية، حيث كان التعليم في المجتمع التقليدي غير منتشر وكانت الأسرة في الغالب ترسل الأبناء الذكور لتلقي تعاليم الدين وحفظ القرآن الكريم، أما الإناث فلا يسمح لهن بالخروج للتعليم، حيث أن مكانهن لا يتعدى حدود البيت. أما فيما يخص دور مراقبة ومتابعة ما يتلقاه الأبناء من تعليم، فإن الذكور وكبار السن هم من يقومون بذلك.

لقد أدت التغيرات والتطورات التي خضع لها المجتمع الجزائري إلى ظهور مؤسسات تعليمية تعتمد على مناهج حديثة وأساليب متطورة في التدريس، وذلك بهدف مسايرة التغيرات والتطورات الثقافية والحضارية. ومع تمكن المرأة من الخروج للتعليم والرفع من مستواها التعليمي والثقافي، تغيرت أوضاعها وارتفعت مكانتها في الأسرة، وأصبحت تؤدي دورا حديثا يتمثل في مراقبة ومتابعة النشاطات التي يتلقاها الأبناء في هذه المؤسسات التعليمية-التربوية والقيام بالمراجعة معهم، وقد زادت قيمة الزوجة فيما يتعلق بهذا الدور بعد إثبات قدراتها وإمكانياتها الفكرية في شتى الميادين.

جدول رقم (25): العلاقة بين نمط الأسرة والوسائل التي تستعين بها الأسرة في تعليم الأبناء

الوسائل التي تستعين بها الأسرة في تعليم الأبناء / نمط الأسرة	القصص والأمثال	الكتب أو المجلات	البرامج التلفزيونية الخاصة	الألعاب التعليمية	الأقراص المضغوطة	الإنترنت	المجموع
ممتدة	76 %19,3	82 %20,8	66 %16,8	79 %20	31 %7,9	60 %15,2	394 %100
	158 %40,1		236 %59,9				
نووية	104 %18,9	111 %20,1	86 %15,6	90 %16,3	56 %10,2	104 %18,9	551 %100
	215 %39		336 %61				
المجموع	180 %19	193 %20,4	152 %16,1	169 %17,9	87 %9,2	164 %17,4	*945 %100
	373 %39,5		572 %60,5				

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (25)، أن 60,5% من الأسر تعتمد على الوسائل الحديثة في تعليم الأبناء (كالإنترنت، الألعاب التعليمية، البرامج التلفزيونية الخاصة وما إلى ذلك)، في حين تقدر نسبة الأسر التي تعتمد على الوسائل التقليدية في ذلك بـ 39,5% (كالكتب، المجلات، القصص والأمثال وغيرها). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 61% من الأسر التي تعتمد على الوسائل الحديثة في تعليم الأبناء هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (تعتمد الأسرة أكثر على الإنترنت، وذلك بنسبة 18,9%). وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والوسائل التي تعتمد عليها الأسرة في تعليم الأبناء، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي أن نمط الأسرة لا يؤثر على نوع الوسائل التي تعتمدها الأسرة في تعليم الأبناء.

يمكن القول من خلال النتائج، أن الأسرة الحضرية سواء كانت ممتدة أو نووية، فقد تغير الأسلوب الذي كانت تعتمده في تعليم الأبناء مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي، حيث كانت الأسرة تعتمد في تعليم الأبناء على التقليد (تقليد الكبار) وعلى القصص والأمثال لأخذ العبرة منها، كما أن المرأة بحكم مكوثها في البيت وأدوارها التي لا تتعدى نطاق البيت، فإنها تمضي معظم الوقت مع الأبناء.

أما بعد التحضر والتطور التكنولوجي وتغير البناء الاجتماعي، فقد تغير الأسلوب المعتمد في تربية الأبناء، حيث صارت الأسرة تعتمد بشكل كبير على الوسائل التكنولوجية في تعليم الأبناء، والتي أصبحت تنوب عن المرأة في القيام بدورها تجاه الأبناء. لقد تحتمت على الأسرة الاستعانة بالوسائل المتطورة من أجل التماشي مع التغيرات والتطورات الحديثة التي طرأت على المجتمع ومواكبة العصر. فالمدرسة مثلا، أصبحت تفرض على التلميذ بشكل مباشر أو غير مباشر الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة (كالإنترنت)، فهي تساعد على فهم واستيعاب الدروس بشكل أفضل، كما أنها تتوفر على كم هائل من المعلومات وفي شتى الميادين. ترى الأسرة أنه من الضروري أن يستفيد الأبناء من الخدمات التي توفرها الوسائل التكنولوجية، خاصة التي لها طابع علمي، تربوي أو ترفيهي (كالأفلام الوثائقية، الحصص العلمية، البرامج الثقافية والترفيهية وغيرها)، وكذلك القنوات الخاصة بالأطفال التي تهدف إلى تنمية وتطوير تفكيرهم وقدراتهم، ومن أهم هذه الوسائل: التلفاز، الألعاب التعليمية، الإنترنت، الأقراص المضغوطة وغيرها، كما يزيد اعتماد المرأة على هذه الوسائل أكثر عند شعورها بالتعب أو عند ضيق الوقت نتيجة خروجها للعمل.

يمكن القول مما سبق، أن دور الأسرة في تعليم الأبناء قد تغير، ويتمثل التغير في محتوى ما يتعلمونه والوسائل المعتمدة في التعليم، كما أن استخدام الوسائل التكنولوجية قد أدى إلى إضعاف فرص التفاعل بين الآباء والأبناء، خاصة بالنسبة للزوجين العاملين اللذين يتواجدان معظم الوقت خارج الأسرة.

جدول رقم (26): العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن ومراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية أو عند مشاهدتهم للتلفاز

نمط الأسرة	عدد غرف السكن	مراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية أو عند مشاهدتهم للتلفاز	أهل الزوج	الزوج	الزوجة	الزوجان معا	أحد الأبناء	لا أحد	المجموع
ممتدة	غرف أو غرفتان		6 %18,8	2 %6,2	11 %34,4	13 %40,6	–	–	32 %100
	3 – 4 غرف		6 %11,3	3 %5,7	17 %32,1	21 %39,6	2 %3,8	4 %7,5	53 %100
	5 – 6 غرف		2 %18,2	–	3 %27,3	6 %54,5	–	–	11 %100
	7 غرف أو أكثر		2 %14,3	1 %7,1	7 %50	3 %21,4	–	1 %7,1	14 %100
المجموع			16 %14,5	6 %5,5	38 %34,5	43 %39,1	2 %1,8	5 %4,5	110 %100
نووية	غرفة أو غرفتان		3 %8,1	–	15 %40,5	18 %48,6	–	1 %2,7	37 %100
	3 – 4 غرف		1 %1,4	3 %4,2	26 %36,6	35 %49,3	2 %2,8	4 %5,6	71 %100
	5 – 6 غرف		–	1 %12,5	4 %50	3 %37,5	–	–	8 %100
	7 غرف أو أكثر		–	1 %50	1 %50	–	–	–	2 %100
المجموع			4 %3,4	5 %4,2	46 %39	56 %47,5	2 %1,7	5 %4,2	118 %100
المجموع العام			20 %8,8	11 %4,8	84 %36,8	99 %43,4	4 %1,8	10 %4,4	* 228 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (26)، أن 43,4% من الأسر يقوم فيها الزوجان معا بمراقبة الأبناء عند استخدام الإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية أو عند مشاهدتهم للتلفاز. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة نجد أن 47,5% من الأسر التي يقوم فيها الزوجان معا بمراقبة الأبناء عند استخدامهم للوسائل التكنولوجية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن ودور مراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية أو عند مشاهدتهم للتلفاز، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة وعدد غرف السكن، فإن الزوجان كلاهما يقومان بدور مراقبة الأبناء عند استخدامهم لهذه الوسائل.

يمكن القول من خلال النتائج، أنه مع التطور الصناعي وانتشار الوسائل التكنولوجية، أصبحت الأسرة تستخدم وتستعين بهذه الوسائل في حياتها اليومية، وذلك بفضل الخدمات والوظائف المتعددة التي تتضمنها (تعليمية، ترفيهية، ثقافية وغيرها)، فالوسائل التكنولوجية التي اقتحمت الأسرة والتي أصبحت جزء منها، لها مزايا عديدة للفرد وللأسرة كجماعة على حد سواء.

ولكن إلى جانب الايجابيات والمزايا التي تتميز بها الوسائل التكنولوجية، فإن سوء استخدام هذه الأخيرة تؤثر سلبا (فيزيولوجيا ونفسيا) على الفرد خاصة في المراحل الأولى من حياته، ومن الآثار السلبية لاستخدامات هذه الوسائل (كالإنترنت وما إلى ذلك)، الولوج إلى المواقع التي تدعو إلى الانحراف الأخلاقي والسلوكي، أو التي تدعو إلى العنف والآفات الاجتماعية، كما يتسبب إدمان الإنترنت بالعزلة والانقطاع الأسري، ناهيك عن الأضرار الصحية (كآلام فقرات الظهر والرقبة، تضرر البصر بسبب الأشعة المنبعثة من الحاسوب وما إلى ذلك).

لقد فرضت التطورات التكنولوجية على الأسرة القيام بدور حديث لم تكن تؤديه سابقا أي في المجتمع التقليدي، لأن الوسائل التكنولوجية آنذاك لم تكن منتشرة كما هي عليه اليوم، فالزوجان يتشاركان معا في القيام بدور مراقبة الأبناء ومتابعة سلوكهم عند استخدامهم للوسائل التكنولوجية (كالإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك)، لأن هذه الوسائل تعمل على زرع قيم فكرية وثقافية في وعي الأفراد (القيم الغربية) وإعادة صياغة قيم جديدة، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على الهوية الثقافية للفرد.

يمكن القول أن دور مراقبة الأبناء عند استخدامهم للوسائل التكنولوجية هو دور حديث فرضه الواقع المتغير على الأسرة المعاصرة، وذلك من أجل مواجهة ظاهرة الاختراق الثقافي وانعكاساتها على سلوك الفرد، والمحافظة على القيم المقبولة في المجتمع.

جدول رقم (27): العلاقة بين نمط الأسرة ونمط السكن ومراقبة الأبناء خارج البيت

نمط الأسرة	مراقبة الأبناء خارج البيت / نمط السكن	أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	الزوجة	الزوجان معا	المجموع
ممتدة	فيلا	31 %47,7	7 %10,8	2 %3,1	4 %6,1	21 %32,3	65 %100
	شقة في فيلا	4 %40	3 %30	–	1 %10	2 %20	10 %100
	شقة في عمارة	8 %30,8	4 %15,4	2 %7,6	4 %15,4	8 %30,8	26 %100
	بيت تقليدي	8 %50	3 %18,7	–	2 %12,5	3 %18,7	16 %100
المجموع		51 %43,6	17 %14,5	4 %3,4	11 %9,4	34 %29,1	117 %100
		72 %61,5			45 %38,5		
نووية	فيلا	–	2 %66,7	1 %33,3	–	–	3 %100
	شقة في فيلا	5 %11,6	13 %30,2	2 %4,7	10 %23,3	13 %30,2	43 %100
	شقة في عمارة	–	13 %44,8	3 %10,3	8 %27,6	5 %17,2	29 %100
	بيت تقليدي	2 %25	6 %75	–	–	–	8 %100
المجموع		7 %8,4	34 %41	6 %7,2	18 %21,7	18 %21,7	83 %100
		47 %56,6			36 %43,4		
المجموع العام		58 %29	51 %25,5	10 %5	29 %14,5	52 %26	* 200 %100
		119 %59,5			81 %40,5		

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (27)، أن 59,5% من الأسر تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة (قيام أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء بالدور)، في حين تقدر نسبة الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في أداء الدور بـ 40,5% (قيام كلا الزوجين بالدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 61,5% من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (يقوم أهل الزوج غالبا بالدور، وذلك بنسبة 43,6%). وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في نمط السكن، نجد أن 50% من الأسر التي يقوم فيها الأهل الزوج بدور مراقبة الأبناء هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد وتعيش في بيت تقليدي. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة ونط السكن ودور مراقبة الأبناء خارج الأسرة، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة ونمط السكن لا يؤثران في تولي دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة.

يمكن القول من خلال النتائج، أن الأسرة سواء كانت تنتمي إلى النمط الممتد أو إلى النمط النووي، فإن دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة لم يتغير مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي، أي أن هذا الدور لا يزال يؤديه كل من أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء كما كان عليه في الأسرة التقليدية. أما من ناحية مضمون الدور فقد تغير مقارنة بما كان عليه في السابق، حيث كان دور مراقبة الأبناء خارج البيت (بجوار المنزل) يتمثل في توجيه سلوكهم أثناء تفاعلهم مع الآخرين.

أما حاليا، وبعد التحضر وتغير بناء المجتمع، فإن دور مراقبة الأبناء يتعدى جوار البيت ليشمل الحي السكني كذلك (اتساع نطاق مراقبة الأبناء)، وذلك لأن المجتمع الحضري بطبيعته تزداد فيه المشاكل النفسية-الاجتماعية التي تؤثر على شخصية الابن وسلوكه، كمخالطة رفقاء السوء، الإدمان على المخدرات (الآفات الاجتماعية) وغير ذلك من السلوك المؤدي إلى الانحراف، حيث تقوم الأسرة بتوجيه الأبناء إلى السلوك المقبول في المجتمع خاصة في ظل الفوارق الموجودة بين التربية التقليدية والتربية الحديثة، وذلك من خلال إعادة تكييف سلوك الأبناء بما يتوافق مع الضوابط الاجتماعية والأطر الثقافية للمجتمع.

كما يتعدى دور مراقبة الأبناء المجال السكني، حيث أصبحت الأسرة تحرص على مراقبة ومتابعة سلوك الأبناء والظروف المحيطة بهم في المؤسسات التربوية (كالمدارس، دور الحضانة، المراكز والنوادي الثقافية وما إلى ذلك)، وتتأكد باستمرار من عدم تعرضهم للمشاكل أو الضغوطات التي قد تؤثر على سلوكهم أو

على صحتهم النفسية أو الجسدية، لأن المجتمع الحضري بطبيعته تزداد فيه المشاكل والضغوطات بسبب فقدان المعايير، كما أن القيم تغيرت مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن الأسرة الحضرية بغض النظر عن نمط الأسرة الذي تنتمي إليه، فإنها بقيت محافظة على التوزيع التقليدي لأداء دور مراقبة الأبناء خارج البيت، ولكن من ناحية مضمون الدور فإنه قد تغير مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي.

جدول رقم (28): العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج والاعتناء والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت

الاعتناء والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت / موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج / نمط الأسرة		أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	المدرسة	المربية	دور الحضانة	آخر	لا أحد (يهتمون بأنفسهم)	المجموع
ممتدة	–	53 %50,5	4 %3,8	–	11 %10,5	4 %3,8	6 %5,7	25 %23,8	2 %1,9	105 %100
		57 %54,3			48 %45,7					
نووية	في نفس المسكن مع عائلة الزوج	13 %20,6	9 %14,3	2 %3,2	21 %33,3	7 %11,1	3 %4,8	5 %7,9	3 %4,8	63 %100
	بجواره	–	–	–	4 %33,3	2 %16,7	1 %8,3	4 %33,3	1 %8,3	12 %100
	قريب منه	4 %7,4	4 %7,4	2 %3,7	17 %31,5	4 %7,4	4 %7,4	11 %20,4	8 %14,8	54 %100
	بعيد عنه	1 %1,8	4 %7,4	1 %1,8	22 %40,7	6 %11,1	3 %5,6	11 %20,4	6 %11,1	54 %100
المجموع		18 %9,8	17 %9,3	5 %2,7	64 %35	19 %10,4	11 %6	31 %16,9	18 %9,8	183 %100
		40 %21,9			143 %78,1					
المجموع العام		71 %24,7	21 %7,3	5 %1,7	75 %26	23 %8	17 %5,9	56 %19,4	20 %6,9	* 288 %100
		97 %33,7			191 %66,3					

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,62** (ارتباط طردي قوي بين المتغيرين).

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (28)، أن 66,3% من الأسر تعتمد على مؤسسات التنشئة الحديثة والخدمات المتخصصة في الاعتناء والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت (كالمدرسة، دور الحضانة، المربية وما إلى ذلك). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 78,1% من الأسر التي تعتمد على مؤسسات التنشئة الاجتماعية الحديثة والخدمات المتخصصة في الرعاية والاهتمام بالأبناء عند غياب الزوجة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي، بينما نجد 54,3% من الأسر التي تعتمد على أفراد العائلة (أهل الزوج، الزوج، أو أحد الأبناء) في القيام بالدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (يقوم أهل الزوج غالبا بالدور، وذلك بنسبة 50,5%). وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في نمط السكن، نجد أن 40,7% من الأسر التي تعتمد على المدرسة في الاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة هي الأسر التي تقطن بعيدا عن مسكن عائلة الزوج. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة إلى مسكن عائلة الزوج والاعتناء والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي وتقطن بعيدا عن مسكن عائلة الزوج، اعتمدت على مؤسسات التنشئة الاجتماعية 'الحديثة' وعلى الخدمات المتوفرة في الرعاية والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت. وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد، تولى أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء القيام بهذا الدور.

يمكن القول من خلال النتائج، أن نمط الأسرة يؤثر في دور الرعاية والاهتمام بالأبناء، حيث أنه بعد انفصال الأسرة النووية عن العائلة الكبيرة أصبحت الأسرة تعتمد على ما يتوفر في المجتمع الحضري من مؤسسات وخدمات متخصصة، والتي تعتبر كبدائل عن الأسرة في القيام بدور الرعاية والاهتمام بالأبناء. أما الأسرة الممتدة، فبالرغم من تطور المجتمع وتعدد الخدمات وتوفر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتخصصة التي تتولى الرعاية والاهتمام بالأبناء لساعات طويلة من اليوم، فإنها لا تزال تحافظ على الدور التقليدي المتمثل في قيام أهل الزوج إلى جانب الزوجة برعاية الأبناء والاهتمام بهم، وأن المرأة تفضل ترك

أبنائها في رعاية العائلة. وبالتالي يمكن القول أن المرأة التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة لا تزال تحافظ على العلاقات القرابية.

جدول رقم (29): العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة

نمط الأسرة / خروج الزوجة للعمل	اصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة	أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	الزوجة	الزوجان معا	لا أحد	المجموع
ممتدة	نعم	8 %25	4 %12,5	–	9 %28,1	10 %31,3	1 %3,1	32 %100
	لا	8 %19	6 %14,3	–	9 %21,4	4 %9,5	15 %35,7	42 %100
المجموع		16 %21,6	10 %13,5	–	18 %24,3	14 %18,9	16 %21,6	74 %100
		26 %35,1			32 %43,2			
نووية	نعم	7 %8,6	8 %9,9	1 %1,2	20 %24,7	33 %40,7	12 %14,8	81 %100
	لا	1 %2,5	7 %17,5	–	10 %25	8 %20	14 %35	40 %100
المجموع		8 %6,6	15 %12,4	1 %0,8	30 %24,8	41 %33,9	26 %21,5	121 %100
		24 %19,8			71 %58,7			
المجموع العام		24 %12,3	25 %12,8	1 %0,5	48 %24,6	55 %28,2	42 %21,5	* 195 %100
		50 %25,6			103 %52,8			

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (29)، أن 52,8% من الأسر يقوم فيها كلا الزوجان بدور اصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة (دور حديث)، في حين تقدر نسبة الأسر التي يقوم فيها أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء بالدور بـ 25,6%. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 58,7% من الأسر التي يقوم فيها كلا الزوجين بدور اصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة هي الأسر التي تنتمي إلى نمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في خروج الزوجة للعمل، نجد أن 40,7% من الأسر التي يقوم فيها الزوجان معا بهذا الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والزوجة فيها تخرج للعمل. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واصطحاب الأبناء إلى للمدرسة أو دور الحضانة، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن الزوجة سواء انتمت إلى الأسرة الممتدة أو إلى الأسرة النووية، وسواء كانت تخرج للعمل أم لا، فإن الزوجان يتوليان معا القيام بهذا الدور.

نستخلص من خلال النتائج، أن دور اصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة هو دور حديث ظهر مع ظهور المدينة وتوفر الخدمات وانتشار مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وذلك بعد أن كانت الأسرة في المجتمع التقليدي هي المؤسسة الوحيدة التي يتربى وينشأ فيها الطفل، حيث كانت المرأة تقوم برعاية الأبناء والاهتمام بهم وتوجيه سلوكهم لطيلة الوقت، مع مساهمة أفراد العائلة في كذلك وبالأخص أهل الزوج، أما المؤسسات التعليمية والتربوية كالمدارس وغيرها فلم تكن منتشرة آنذاك. ولكن بعد التطورات التي خضعت لها المجتمعات لاسيما تطور مناهج وأساليب التعليم وظهور الخدمات المتخصصة، أصبحت الأسرة تقوم بأخذ الأبناء إلى المدارس لتلقي التعليم، كما أنه مع خروج المرأة للعمل ظهرت الحاجة إلى المؤسسات الاجتماعية التي تتولى الرعاية والاهتمام بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت، ففي غالب الأحيان تقوم الزوجة عند ذهاب للعمل باصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة رفقة الزوج، مما يعني أن المرأة تراجع دورها في رعاية الأبناء والاهتمام بهم.

يمكن القول من خلال ما سبق، أنه مع التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي نتيجة التحضر والتحديث، تغيرت ايديولوجية الأسرة فيما يخص تربية وتنشئة الأبناء، واكتسبت المرأة أدوارا أسرية حديثة، وذلك بغض النظر عن نمط الأسرة الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (30): العلاقة بين نمط الأسرة واصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه

اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه / نمط الأسرة	أهل الزوج	الزوج	أحد الأبناء	الزوجة	الزوجان معا	المجموع
ممتدة	114 %54	7 %3,3	–	6 %2,8	84 %39,8	211 %100
	121 %57,3			90 %42,7		
نووية	21 %22,1	8 %8,4	1 %1,1	11 %11,6	54 %56,8	95 %100
	30 %31,6			65 %68,4		
المجموع	135 %44,1	15 %4,9	1 %0,3	17 %5,6	138 %45,1	*306 %100
	151 %49,3			155 %50,7		

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,49** (ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين).

يشير الاتجاه العام للجدول رقم (30)، أن 50,7% من الأسر التي يقوم فيها كلا الزوجين بدور اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه (دور حديث). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 68,4% من الأسر التي يقوم فيها كلا الزوجين بالدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (تقدر نسبة قيام الزوجين معا بالدور بـ 56,8%)، في حين نجد 57,3% من الأسر التي يقوم فيها

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء بالدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (يقوم أهل الزوج غالبا بالدور، وذلك بنسبة 54%). وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة واصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد، كان لعائلة الزوج دور في اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، قام الزوجان معا بهذا الدور.

يتضح من خلال النتائج، أن نمط الأسرة يؤثر في دور أخذ الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه، حيث يتشارك الزوجان في الأسرة النووية في القيام بدور ترويح الأبناء عن النفس. أما الأسرة الممتدة، فهي لا تزال تحافظ على التوزيع التقليدي للدور المتعلق باصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه، حيث يقوم كل من أهل الزوج، الزوج أو أحد الأبناء بهذا الدور.

يمكن القول أن نمط الأسرة يؤثر في دور اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه (من ناحية أداء الدور). أما من حيث الدور نفسه، فإن الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري سواء كانت نووية أو ممتدة، فهي تقوم بدور اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه بشكل أكثر مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، حيث تعاني الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري من ضغوطات الحياة الاجتماعية ومن الروتين (ضغوطات العمل، الدراسة وغيرها) بفعل تعقد الحياة في المجتمع الحضري، وبالتالي ذلك ما أدى بالأسرة إلى الاهتمام أكثر بالجانب النفسي للفرد (الترويح عن النفس)، الذي من خلاله يحقق الفرد التوازن في الحياة ويحافظ على استقراره النفسي.

يتوفر المجتمع الحضري على أماكن متعددة للترويح والترفيه، والمجهزة بتجهيزات تكنولوجية متطورة، وأيضا على المواصلات التي تسهل على الأفراد التنقل من مكان إلى آخر، على عكس المجتمع التقليدي الذي لا يتوفر على الخدمات الترفيهية، كما يتوفر المجتمع الحضري على خدمات متعددة ومتنوعة تلجأ إليها الأسرة عند غيابها عند البيت (عند الخروج للترويح والترفيه مثلا) كمطاعم الوجبات السريعة وما إلى ذلك.

جدول رقم (31): العلاقة بين نمط الأسرة واصطحاب الأبناء للمسجد

اصطحاب الأبناء للمسجد / نمط الأسرة	أهل الزوج	الزوج	الزوجة	الزوجان معا	لا أحد	المجموع
ممتدة	27 %36,5	23 %31,1	13 %17,6	2 %2,7	9 %12,1	74 %100
	50 %67,6		15 %20,3			
نووية	3 %3,9	44 %57,9	7 %9,2	–	22 %28,9	76 %100
	47 %61,8		7 %9,2			
المجموع	30 %20	67 %44,7	20 %13,3	2 %1,3	31 %20,7	*150 %100
	97 %64,7		22 %14,6			

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (31)، أن 64,7% من الأسر تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء دور اصطحاب الأبناء للمسجد (قيام أهل الزوج أو الزوج بالدور)، في حين نجد 14,6% فقط من الأسر تتولى فيها الزوجة أو الزوجان معا القيام بهذا الدور. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 67,6% من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

الممتد (يقوم أهل الزوج غالبا بالدور، وذلك بنسبة 36,5%). أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والقيام بدور اصطحاب الأبناء إلى المسجد، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث أنه بغض النظر عن نمط الأسرة، فإن دور اصطحاب الأبناء إلى المسجد يقوم به في الغالب أهل الزوج أو الزوج.

يمكن القول أن الوظيفة الدينية للأسرة تغيرت مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، حيث كانت الأسرة هي من تقوم بالوظائف الدينية كتعريف الطفل على ديانته ومقوماتها وما إلى ذلك. ولكن مع تغير المجتمع وانتشار المؤسسات الدينية (كالمساجد وغيرها)، تراجعت الوظيفة الدينية للأسرة، وأصبحت هذه المؤسسات البديل عنها في القيام بالوظائف الدينية، فهي تتولى تلقين الطفل حفظ القرآن الكريم وتعاليم الدين الإسلامي.

فالأسرة في المجتمع الحضري، على الرغم من التغيرات التي طرأت عليها، فإنها تقوم باصطحاب الأبناء إلى المسجد بصفة روتينية، ويؤدي هذا الدور في الغالب رجال الأسرة أي الأب والجد عادة، باعتبار أن الذكور هم الأكثر ارتيادا للمساجد مقارنة بالإناث.

تولي الأسرة الحديثة أهمية كبيرة للقيم الدينية التي تلعب دورا مهما في حياة الفرد، فهي تعمل على تحقيق التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي للفرد، ولها دور في عملية الارشاد من خلال تعديل سلوك الفرد وتوجيهه إلى العمل الجماعي، فالجانب الديني يعتبر ضروريا ومهما للفرد في توجيه سلوكه ونشاطاته، وفي تعاملاته مع غيره، وفي المواقف التي يواجهها في حياته اليومية.

جدول رقم (32): العلاقة بين نمط الأسرة والأسلوب المتبع من طرف الزوجين في تربية وتنشئة الأبناء

الأسلوب المتبع من طرف الزوجين في تربية وتنشئة الأبناء / نمط الأسرة	الضرب والعقاب	التهديد	التشدد	الرفق والحوار	التشجيع	التدليل	المجموع
ممتدة	**79** **%18,2**	**85** **%19,6**	**20** **%4,6**	**90** **%20,7**	**90** **%20,7**	**70** **%16,1**	**434** **%100**
	184 **%42,4**			**250** **%57,6**			
نووية	**87** **%14,9**	**105** **%18**	**61** **%10,5**	**120** **%20,6**	**124** **%21,3**	**86** **%14,7**	**583** **%100**
	253 **%43,4**			**330** **%56,6**			
المجموع	**166** **%16,3**	**190** **%18,7**	**81** **%8**	**210** **%20,6**	**214** **%21**	**156** **%15,3**	***1017** **%100**
	437 **%43**			**580** **%57**			

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يتبين من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (32)، أن 57% من الأسر تعتمد على أساليب حديثة في تربية وتنشئة الأبناء كالرفق والحوار، التشجيع، وما إلى ذلك، في حين نجد 43% من الأسر تعتمد على أساليب تقليدية في ذلك كالتهديد، الضرب، العقاب وما إلى ذلك. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

نمط الأسرة، نجد أن 57,6% من الأسر التي تعتمد على الأساليب الحديثة في تربية وتنشئة الأبناء هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والأسلوب المعتمد من طرف الزوجين في تربية وتنشئة الأبناء، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي أن الأسرة سواء انتمت إلى النمط الممتد أو إلى النمط النووي، فإنها تستخدم أساليب لينة في تربية وتنشئة الأبناء. على عكس ما كانت عليه الأسرة في المجتمع التقليدي، التي تستخدم أساليب قاسية وصارمة في تربية وتنشئة الأبناء كالضرب والعقاب، التهديد، التشدد وما إلى ذلك.

فمع تغير وتطور المجتمع وانتشار التعليم، تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية وأصبحت العلاقات بين الآباء والأبناء وطيدة تستند على الحوار والتشجيع، ويرى الزوجان أن هذه الأخيرة هي الأساليب المثلى والسوية في تربية وتنشئة الأبناء، حيث أنها تساهم في تطوير شخصية الطفل وفي تحقيق استقراره النفسي، على عكس الأسرة التقليدية التي يسود فيها التسلط الأبوي، وتنفيذ الأبناء للأوامر دون حوار أو نقاش.

تعتبِر الأسرة المرونة في التعامل مع الأبناء من أنجع الطرق لسيادة قيم الحوار والاتصال داخل الأسرة، حيث أصبح أسلوب الحوار من القيم السائدة في الأسرة الحالية مقارنة بالأسرة التقليدية التي معظم العلاقات فيها عبارة عن أوامر ونواهي.

استنتاج الفرضية الثانية:

يمكن القول من خلال النتائج المتوصل إليها، أن معظم الأدوار المتعلقة بتربية وتنشئة الأبناء قد خضعت للتغير وذلك بغض النظر عن نمط الأسرة، وأن تأثير نمط الأسرة يظهر فقط في التكفل بالأبناء أثناء غياب الزوجة عن البيت، أي أن الزوجة التي تنتمي إلى الأسرة النووية تعتمد على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بينما التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة تترك أبناءها عند أهل الزوج للتكفل بهم أثناء غيابها عن البيت.

لا تتفق النتائج التي توصلنا إليها مع الفكرة التي قدمها "جورج زيمل"، والتي مفادها أن الفرد في المدينة يشعر بالضياع، وأن ذلك يؤدي إلى انفصال علاقاته تجاه العائلة والأقارب، حيث بينت نتائج بحثنا أن المرأة لا تزال متمسكة بعلاقاتها تجاه العائلة والأقارب.

يرجع تراجع دور المرأة في تربية وتنشئة الأبناء إلى تنوع مظاهر التعليم في المجتمع الحضري، حيث انتقلت عملية تربية وتنشئة الأبناء إلى المؤسسات والهيئات والخدمات المتنوعة (كالمدرسة، دور الحضانة، المربيات والحاضنات وما إلى ذلك)، والتي تساهم إلى جانب المرأة في تنشئة الأبناء ورعايتهم، مما يمكن القول أن عملية التربية أصبحت منحصرة في عمليات التنشئة والارشاد والتوجيه مع توفر البدائل في المجتمع.

أدى ظهور الوسائل التكنولوجية المتنوعة إلى تغير دور المرأة في تربية وتنشئة الأبناء، حيث أصبحت المرأة تستعين بهذه الوسائل (تكنولوجيات الاعلام والاتصال) من أجل تعليم الأبناء ومساعدتهم على استيعاب الدروس، وتنمية وتطوير قدراتهم وأفكارهم، وأيضا لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة.

اجتاحت الوسائل التكنولوجية المؤسسات الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، وذلك إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، حيث أصبحت ضرورية وحتمية في العصر الحديث لما لها من فوائد على الأفراد، أي أصبح استخدامها أمرا لازما وضروريا، فالوسائط الإعلامية تساهم في تحسين المستوى العلمي والثقافي للأبناء، وفي تطوير تفكيرهم ومهاراتهم.

لقد فرضت التغيرات والتطورات التكنولوجية على الأسرة أدوارا حديثة لم تكن موجودة من قبل أي في المجتمع التقليدي، والمتمثلة في مراقبة الأبناء عند استخدامهم للوسائل التكنولوجية نظرا لما لها من مخاطر على مستخدميها، أي القيام بمتابعة سلوك الأبناء وتوجيههم حتى لا يقعوا في الإدمان، كما يحرص الوالدان على استغلال هذه الوسائل في الأمور الهامة والمفيدة فقط.

تغيرت طريقة تنشئة الأبناء وأصبحت مسايرة للتطور الثقافي والحضاري، فبغض النظر عن نمط الأسرة الذي تنتمي إليه المرأة، فإن أساليبها في تربية وتنشئة الأبناء قد تغيرت مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، حيث اكتسبت أدوارا حديثة لم تكن تؤديها في الماضي كمراقبة ومتابعة دروس الأبناء، فمع حصول المرأة على التعليم أصبح لها دور هام في تعليم الأبناء وتوجيههم وتطوير معارفهم.

كما أنه مع التطورات التي خضعت لها المجتمعات وتغير المناهج التعليمية أصبحت المرأة تقوم باصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة وغير ذلك، بعدما كان الأبناء في المجتمع التقليدي يرتادون الزوايا والمدارس القرآنية، لأن المؤسسات التعليمية والتربوية لم تكن منتشرة آنذاك. ما ساعد المرأة على تغير وضعها في الأسرة هو تمكنها من الخروج للعمل وتحررها من قيود السلطة الأبوية التي كانت تمارس عليها في الأسرة التقليدية، والتي ترى هذه الأخيرة أن مكان المرأة هو البيت، وأن أدوارها ومهامها لا تتعدى حدوده.

من الأدوار الأسرية الحديثة التي اكتسبتها المرأة كذلك هو اصطحاب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه، حيث مع تعقد الحياة الاجتماعية والضغوطات التي تواجهها الأسرة في المجتمع الحضري، أصبح المجتمع يتوفر على الخدمات الترفيهية التي تقوم بإشباع الحاجات النفسية للأفراد وتخفف عنهم الضغوطات التي يتعرضون لها باستمرار، أي تهدف هذه الخدمات إلى تحقيق التوازن والاستقرار النفسي للأفراد.

أما الأدوار التقليدية التي بقيت الأسرة محافظة عليها، فقد أوضحت نتائج البحث أن دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة ودور اصطحاب الأبناء إلى المسجد لم يخضعا للتغير، وذلك بغض النظر عن نمط الأسرة.

لقد زادت أهمية دور مراقبة الأبناء خارج الأسرة بعد تغير وتحضر المجتمع، حيث أصبحت الأسرة تحرص على عدم تعرض الأبناء للمشاكل والضغوطات التي يمكن أن تؤثر على سلوكهم أو على صحتهم النفسية والجسدية، لأن المجتمع الحضري بطبيعته تزداد فيه المشاكل الاجتماعية بسبب فقدان المعايير.

الفصل الثامن

العلاقة بين نمط الأسرة

والتوزيع التقليدي للأدوار

المتعلقة بالجانب الاقتصادي

والسلطة واتخاذ القرار

الفصل الثامن: العلاقة بين نمط الأسرة والتوزيع التقليدي للأدوار المتعلقة بالجانب الاقتصادي والسلطة واتخاذ القرار

جدول رقم (33): العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوج وخروج الزوجة للعمل

نمط الأسرة / سن الزوج / خروج الزوجة للعمل		نعم	لا	المجموع
ممتدة	أقل من 25 سنة	_	**4** **%100**	**4** **%100**
	39 - 25	**29** **%29**	**71** **%71**	**100** **%100**
	54 - 40	**17** **%37,8**	**28** **%62,2**	**45** **%100**
	55 سنة أو أكثر	**1** **%100**	_	**1** **%100**
المجموع		**47** **%31,3**	**103** **%68,7**	**150** **%100**
نووية	39 - 25	**29** **%82,9**	**6** **%17,1**	**35** **%100**
	54 - 40	**61** **%65,6**	**32** **%34,4**	**93** **%100**
	55 سنة أو أكثر	**10** **%45,5**	**12** **%54,5**	**22** **%100**
المجموع		**100** **%66,7**	**50** **%33,3**	**150** **%100**
المجموع العام		**147** **%49**	**153** **%51**	**300** **%100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,63** (ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين).

يتضح من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (33)، أن 51% من المبحوثات لا يخرجن للعمل، في حين تقدر نسبة اللواتي يخرجن للعمل بـ 49%. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 68,7% من اللواتي لا يخرجن للعمل هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة، بينما نجد 66,7% من اللواتي يخرجن للعمل هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في سن الزوج، نجد أن 100% من المبحوثات اللواتي يخرجن للعمل هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة الممتدة وسن أزواجهن أقل من 25 سنة، وأن 82,9% من اللواتي يخرجن للعمل هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية وسن أزواجهن يتراوح ما بين 25 و39 سنة. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وسن الزوج وخروج الزوجة للعمل، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي وكان سن الزوج منخفضا، استطاعت الزوجة الخروج للعمل، وكلما انتمت إلى الأسرة إلى النمط الممتدة وكان سن الزوج مرتفعا، تعذر على الزوجة الخروج للعمل.

يمكن القول من خلال النتائج، أن نمط الأسرة يؤثر في خروج الزوجة للعمل، فالأسرة الممتدة القاطنة في المجتمع الحضري لا تزال تحتفظ بموقفها التقليدي تجاه المرأة، حيث ترى أن العمل خارج الأسرة مقتصر على الزوج فقط، أما الزوجة فيتمثل دورها في تربية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية فقط، وأن مهامها لا تتعدى محيط البيت، أي بالرغم من التحضر وتطور المجتمع، فإن احتفاظ الأسرة ببنيتها التقليدية (النمط الممتد أو كما يسميها البعض 'الأسرة الموسعة') لم يؤثر في اتجاهاتها تجاه دور المرأة، بل لا تزال متمسكة بفكرة أن مكان المرأة هو البيت.

أما بعد تغير نمط الأسرة نحو الشكل النووي، تغير موقف الأسرة تجاه المرأة، حيث أصبح الزوج لا يعارض فكرة خروج المرأة للعمل، وذلك لأنها تساهم إلى جانبه في الدور الاقتصادي (الدخل المادي)، وتشاركه في تلبية احتياجات الأسرة والرفع من مستواها الاقتصادي. فخروج المرأة للعمل يعتبر إحدى الخصائص التي تتميز بها الأسرة الحديثة (الأسرة النووية)، وقد تمكنت المرأة من تحقيق ما وصلت إليه، بعد سلسلة من الانجازات والمقاومات التي خاضتها على مدى سنين طويلة.

نلاحظ من خلال النتائج، أن الأزواج الأقل سنا في الأسرة النووية يتبنون اتجاهات حديثة في التفكير، فهم يتقبلون فكرة خروج المرأة للعمل، ويرون أن المرأة -خاصة المتعلمة- من حقها الخروج للعمل مثلها مثل الرجل، في حين أن الأزواج الأكبر سنا فلا يزالون يتمسكون بالموقف التقليدي تجاه عمل المرأة، والذي مفاده أن مكان الزوجة هو البيت، وأن العمل خارج البيت من واجب الزوج فقط. أما في الأسرة

الممتدة، فإن الأزواج الأقل سنا يتبنون الأفكار التقليدية المتعلقة بالمرأة، فهم لم يتأثروا بالأفكار الحديثة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويرون أن عمل المرأة لا يتعدى حدود البيت، كما يمكن القول أن هؤلاء الأزواج مجبرون على اتباع النظام السائد في الأسرة الممتدة، والتي غالبا ما ترفض فكرة خروج المرأة للعمل.

أوضحت نتائج البحث أيضا، أن المرأة أصبحت تعمل لحسابها الخاص وفي مجالات متنوعة (سواء في البيت أو خارجه) من أجل الحصول على كسب مادي إضافي، فهي تفضل الاشتغال في المهن المعروفة أنها من اختصاص المرأة، أي في المجالات التي تدخل ضمن أدوارها التقليدية (كالخياطة، الحياكة، صناعة الحلويات وغيرها).

يمكن القول أن المرأة القاطنة في المجتمع الحضري لا تزال تحافظ على الأدوار التي كانت تؤديها في المجتمع التقليدي، ولكن الاختلاف يكمن في كيفية الأداء، حيث أصبحت تستعين بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تساهم في توفير الوقت والجهد عند القيام بالعمل. ونظرا لتعدد احتياجات ومتطلبات الأسرة في المجتمع وغلاء المعيشة، تضطر المرأة للعمل لحسابها الخاص من أجل الحصول على عائد مادي والتمكن من توفير احتياجات الأسرة المتعددة، فالمرأة -وخاصة الماكثة في البيت- يساعدها وضعها على الاشتغال لحسابها الخاص.

جدول رقم (34): العلاقة بين نمط الأسرة وطبيعة عمل الزوج

طبيعة عمل الزوج / نمط الأسرة	عامل بأجر	عامل للحساب الخاص	عامل لحساب العائلة	المجموع
ممتدة	**84** **%54,5**	**69** **%44,8**	**1** **%0,6**	**154** **%100**
نووية	**95** **%66,4**	**47** **%32,9**	**1** **%0,7**	**143** **%100**
المجموع	**179** **%60,3**	**116** **%39**	**2** **%0,7**	*297 **%100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يشير الاتجاه العام للجدول رقم (34)، أن 60,3% من الأزواج يعملون بأجر، بينما تقدر نسبة الأزواج الذين يعملون لحساب العائلة بـ 0,7% فقط من مجموع العينة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 66,4% من الأزواج الذين يعملون بأجر هم الذين ينتمون إلى الأسرة النووية، في حين أن تقدر نسبة الأزواج الذين يعملون لحساب العائلة وينتمون إلى الأسرة الممتدة، بـ 0,6% من مجموع العينة. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وطبيعة عمل الزوج، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي بغض النظر عن نمط الأسرة، فإن الأزواج يعملون بأجر.

يمكن القول من خلال النتائج، أن نمط الأسرة لا يؤثر في طبيعة عمل الزوج، حيث أن الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري ولو بقيت محتفظة بالنمط التقليدي، إلا أنها لم تعد تتّبع نظام العمل الذي كان

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود مبحوثات غير معنيات بالسؤال.

سائدا في الأسرة التقليدية، ذلك لأن الطابع الايكولوجي في للمجتمع الحضري يختلف كليا عن الطابع الايكولوجي للمجتمع الريفي.

تعتمد الأسرة الريفية في وظيفتها الاقتصادية أساسا على الزراعة وخدمة الأرض، حيث كان أفراد الأسرة (الذكور) يتعاونون في القيام بالأعمال الزراعية، وذلك تحت إشراف كبير الأسرة الذي يقوم بتقسيم المهام لكل واحد منهم، أما المجتمع الحضري فيغلب عليه الطابع الصناعي والعمراني. فبعد هجرة الأسر نحو المدن، تخلت هذه الأخيرة عن المهنة التي كانت تزاولها في المجتمع الريفي وأصبحت تعمل في مجالات متنوعة (الصناعة، التجارة، الخدمات وغيرها)، أي أصبح الزوج يعمل لحساب الغير مقابل الحصول على أجر.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن العامل الايكولوجي يعتبر من أكثر العوامل التي أثرت على الجانب الاقتصادي للأسرة، كما أن الهجرة الواسعة التي حدثت في فترة ما بعد الاستقلال كان لها تأثير على الأسرة من كل الجوانب لاسيما على الجانب الاقتصادي.

جدول رقم (35): العلاقة بين نمط الأسرة والفئة المهنية للزوجة والتخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة

نمط الأسرة / الفئة المهنية للزوجة / التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة		الزوجة	الزوجان معا	الزوج	أهل الزوج	المجموع
ممتدة	إطار	8 %25	5 %15,6	4 %12,5	15 %46,9	32 %100
	عون تحكم	2 %9,1	5 %22,7	5 %22,7	10 %45,5	22 %100
	عون تنفيذ	–	–	–	1 %100	1 %100
المجموع		10 %18,2	10 %18,2	9 %16,3	26 %47,3	55 %100
		20 %36,4		35 %63,6		
نووية	إطار	34 %57,6	16 %27,1	9 %15,3	–	59 %100
	عون تحكم	7 %25	13 %46,4	8 %28,6	–	28 %100
المجموع		41 %47,1	29 %33,3	17 %19,5	–	87 %100
		70 %80,5		17 %19,5		
المجموع العام		51 %35,9	39 %27,5	26 %18,3	26 %18,3	*142 %100
		90 %63,4		52 %36,6		

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,76** (ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين).

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (35)، أن 63,4% من الأسر تعتمد على التوزيع الحديث في أداء دور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة (قيام كلا الزوجين بالدور). وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 80,5% من الأسر التي تعتمد على التوزيع الحديث في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي (تقوم الزوجة غالبا بالدور، وذلك بنسبة 47,1%)، في حين نجد 63,6% من الأسر التي تعتمد على التوزيع التقليدي في أداء الدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد (يقوم أهل الزوج غالبا بالدور، وذلك بنسبة 47,3%). وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في الفئة المهنية للزوجة، نجد أن 57,6% من الأسر التي تقوم فيها الزوجة بدور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والفئة المهنية للزوجة فيها مرتفعة (إطار)، وأن 100% من الأسر التي يقوم فيها أهل الزوج بالدور هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد والفئة المهنية للزوجة فيها متدنية (عون تنفيذ). وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والفئة المهنية للزوجة والقيام بالتخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي وكانت الفئة المهنية للزوجة مرتفعة، قام الزوجان معا بدور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد وكانت الفئة المهنية للزوجة متدنية، بقيت الأسرة محافظة على التوزيع التقليدي في أداء الدور (أي قيام أهل الزوج أو الزوج بالدور).

يتضح من خلال النتائج أن نمط الأسرة يؤثر في القيام بدور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، فانفصال الأسرة النووية عن العائلة الكبيرة قد أدى إلى تولي الزوجين دور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، أي أصبح الزوجان يتشاركان معا في القيام بهذا الدور، فالزوج الذي ينتمي إلى نمط الأسرة النووية يعترف بإمكانيات وقدرات المرأة في تولي المسؤولية، وذلك بعد أن تمكنت من إثبات جدارتها في الحياة العامة.

أدى انفصال الزوجان عن العائلة الممتدة إلى انتقال السلطة إليهما فيما يخص تسيير ميزانية الأسرة، وذلك بعد أن كان هذا الأخير من مهام أهل الزوج. كما أن من العوامل التي ساهمت في تغير دور التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة هو تغير الطابع الاقتصادي للأسرة (طبيعة العمل)، فالزوج لم يعد يعمل لحساب العائلة كما كان عليه في المجتمع التقليدي، أين كانت وسائل الانتاج ملك للعائلة وكبير الأسرة هو من يملك السلطة والتصرف في موارد الأسرة وميزانيتها، وفي السيطرة على جميع الأعمال الاقتصادية للأسرة، وفي توزيع الإنتاج على أفرادها (الملكية مشتركة). أما الأسرة النووية القاطنة في الوسط الحضري، فإن الزوج فيها يعمل

خارج نطاق العائلة وفي مجالات متنوعة غير القطاع الفلاحي أو الحرفي، أي في المجال الصناعي أو التجاري أو الخدماتي[1]، فقد سمح الوضع الجديد للأسرة النووية بالتحرر عن سلطة العائلة، وانتقال دور تسيير ميزانية الأسرة إلى الزوجين معا.

خلافا للنتائج التي توصلت إليها الباحثة "سناء غالب الغرايبة"[2]، فإن نتائج بحثنا بينت أن المرأة أصبح لها دور في اتخاذ القرارات المتعلقة باقتصاد الأسرة كالتدبير في ميزانية الأسرة، والذي لم تكن تؤديه في الماضي، حيث تمكنت من القيام بالدور عند غياب الزوج عن الأسرة. أما الأسرة الممتدة القاطنة في الوسط الحضري، فقد بقيت محافظة على قيام كبار الأسرة أو الأبناء الذكور بدور التدبير في ميزانية الأسرة، وعلى موقفها المتمثل في عدم أحقية المرأة في ممارسة السلطة.

يمكن القول أنه بالرغم من تغير الطابع الايكولوجي للمجتمع، فإن تسيير ميزانية الأسرة في الأسرة الممتدة لا تزال بيد أهل الزوج أو الزوج (السلطة الذكورية)، وأن نمط الأسرة يعتبر عاملا مؤثرا في القيام بهذا الدور.

1 – للمزيد، أنظر تحليل الجدول رقم (34)، ص ص249-250 من البحث.

2 – أنظر ص39 من البحث.

جدول رقم (36): العلاقة بين نمط الأسرة والدخل الشهري للزوجة ومساهمة الزوجة بمالها الخاص من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة

نمط الأسرة / الدخل الشهري للزوجة	مساهمة الزوجة بمالها الخاص من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة: نعم	لا	المجموع
ممتدة	أقل من 18000	**3 %30**	**7 %70**	**10 %100**
	27999 - 18000	**7 %46,7**	**8 %53,3**	**15 %100**
	37000 - 28000	**14 %73,7**	**5 %26,3**	**19 %100**
	47999 - 38000	**7 %100**	–	**7 %100**
	48000 أو أكثر	**2 %50**	**2 %50**	**4 %100**
المجموع		**33 %60**	**22 %40**	**55 %100**
نووية	أقل من 18000	**1 %25**	**3 %75**	**4 %100**
	27999 - 18000	**3 %30**	**7 %70**	**10 %100**
	37000 - 28000	**27 %58,7**	**19 %41,3**	**46 %100**
	47999 - 38000	**8 %61,5**	**5 %38,5**	**13 %100**
	48000 أو أكثر	**25 %83,3**	**5 %16,7**	**30 %100**
المجموع		**64 %62,1**	**39 %37,9**	**103 %100**
المجموع العام		**97 %61,4**	**61 %38,6**	***158 %100**

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (36)، أن 61,4% من الأسر تساهم فيها الزوجات بمالهن الخاص في تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة، في حين نجد 38,6% فقط من الأسر التي لا تساهم فيها الزوجات بذلك. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 62,1% من اللواتي يلبين احتياجات ومتطلبات الأسرة بمالهن الخاص هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في الدخل الشهري للزوجة، نجد أن 83,3% من اللواتي يساهمن بمالهن الخاص من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة هن اللواتي ينتمين إلى الأسرة النووية ويتقاضين راتب مرتفع (48000 أو أكثر). وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والدخل الشهري للزوجة ومساهمة الزوجة بمالها الخاص في تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة والدخل الشهري للزوجة لا يؤثران في مساهمة المرأة بذلك.

فالمرأة، سواء انتمت إلى الأسرة الممتدة أو إلى الأسرة النووية، فإن لها دور في تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة، حيث بعد خروج المرأة للعمل وحصولها على دخل مادي، أصبحت تشارك الزوج في هذا الدور، وذلك بعد أن كان الدور مقتصرا على الزوج فقط، باعتباره المسؤول عن إعالة الأسرة.

تتفق النتائج التي توصلنا إليها مع نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة "نعيمة مدان"، وذلك في أن المرأة أصبحت عضوا فعالا في الأسرة من خلال مساهمتها إلى جانب الزوج في تحمل الأعباء والمسؤوليات، وفي تحسين المستوى المعيشي للأسرة.[1]

مع تطور المجتمع، ازدادت تكاليف معيشة الأسرة في المجتمع الحضري، وبالتالي ذلك ما أدى إلى مساهمة المرأة إلى جانب الزوج في توفير احتياجات الأسرة، والتحسين من أوضاعها الاقتصادية والرفع من مستواها المعيشي، كما يعتبر دخل المرأة بالنسبة للأسرة ضمان لمستقبلها.

1 – أنظر ص44 من البحث.

تواجه الأسرة الحديثة تحديات وظروف اقتصادية صعبة بفعل تعدد الاحتياجات التي فرضها المجتمع المعاصر، ومن أجل التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرة، أصبحت المرأة تساهم في تحقيق احتياجات الأسرة، وبالتالي أصبح لها دور مهم في الأسرة. وبالمقارنة مع نتائج البحث التي توصل إليها الباحث "حميد حمراكروا"، فإن نتائج بحثنا تتفق مع نتائج بحثه، وذلك في أن المرأة أصبحت تؤدي دورا اقتصاديا من خلال خروجها للعمل، وصار الزوج يتقبل فكرة خروج المرأة للعمل، حيث يعتبِره أمرا لازما من أجل مواجهة تحديات العصر.[1]

جدول رقم (37): العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وحرية تصرف الزوج في مال الزوجة من أجل تلبية احتياجات الأسرة

نمط الأسرة / الوضعية المهنية للزوج / حرية تصرف الزوج في مال الزوجة من أجل تلبية احتياجات الأسرة		نعم	لا	المجموع
ممتدة	عامل	**16 %80**	**4 %20**	**20 %100**
	عامل غير مستقر	**1 %100**	**–**	**1 %100**
المجموع		**17 %81**	**4 %19**	**21 %100**
نووية	عامل	**29 %76,3**	**9 %23,7**	**38 %100**
	متقاعد	**1 %100**	**–**	**1 %100**
	لا يعمل	**1 %100**	**–**	**1 %100**
المجموع		**31 %77,5**	**9 %22,5**	**40 %100**
المجموع العام		**48 %78,7**	**13 %21,3**	***61 %100**

1 – حميد حمراكروا، **التحضر وتغير الأدوار الأسرية: دراسة ميدانية بالحي الشعبي "ديار الزيتون" بمدينة عزابة-ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص ص137-138.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (37)، أن 78,7% من الأسر يكون فيها الزوج حرا في التصرف بمال الزوجة لتلبية احتياجات الأسرة، بينما نجد 21,3% من الأزواج ليس لهم حرية التصرف فيه. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 81% من الأزواج الذين لهم حرية التصرف في مال الزوجة من أجل تلبية احتياجات الأسرة هم الذين ينتمون إلى الأسرة الممتدة. أما عند إضافة المتغير الرائز المتمثل في الوضعية المهنية للزوج، نجد أن 100% من الذين لهم حرية التصرف في مال الزوجة هم كل من المتقاعدين، البطالين، والذين لهم عمل غير مستقر. أما فيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج وحرية تصرف الزوج في مال الزوجة لتلبية احتياجات الأسرة، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي بغض النظر عن نمط الأسرة والوضعية المهنية للزوج، فإن الزوج له حرية التصرف في مال الزوجة لتلبية احتياجات الأسرة.

يمكن القول من خلال النتائج، أن المرأة تساهم من خلال دخلها في توفير مستلزمات واحتياجات الأسرة، حيث أن دخل الزوج أصبح لا يكفي لقضاء كل ما تحتاجه الأسرة، خاصة مع تعدد الاحتياجات والغلاء المعيشي، حيث نجد أن الزوجان يتفاهمان ويتشاركان معا في ميزانية الأسرة، والزوج له حرية التصرف في الميزانية المشتركة بينهما، والتي يلبي من خلالها الاحتياجات الضرورية للأسرة، وذلك بعد أن كانت الأسرة في المجتمع الريفي تلبي احتياجاتها بنفسها وتحقق اكتفاءها الذاتي، باعتبارها وحدة منتجة ومستهلكة في ذات الوقت.

جدول رقم (38): العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واستشارة الزوجة للزوج عند الخروج لقضاء الحاجات

نمط الأسرة / استشارة الزوجة للزوج عند الخروج لقضاء الحاجات / خروج الزوجة للعمل		نعم	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	نعم	18 %39,1	24 %52,2	4 %8,7	46 %100
	لا	47 %51,1	31 %33,7	14 %15,2	92 %100
المجموع		65 %47,1	55 %39,9	18 %13	138 %100
نووية	نعم	27 %27	68 %68	5 %5	100 %100
	لا	19 %38	26 %52	5 %10	50 %100
المجموع		46 %30,7	94 %62,6	10 %6,7	150 %100
المجموع العام		111 %38,6	149 %51,7	28 %9,7	*288 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,24** (ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين).

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (38)، أن 51,7% من الأسر تقوم فيها الزوجة أحيانا باستشارة الزوج عند الخروج لقضاء الحاجات، في حين نجد أن 9,7% من الأسر لا تستشير فيها الزوجة الزوج عند القيام بذلك. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 62,6% من الأسر التي تقوم فيها الزوجة أحيانا باستشارة الزوج عند الخروج لقضاء الحاجات هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في خروج الزوجة للعمل، نجد أن 68% من الأسر التي تقوم فيها الزوجة أحيانا

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

باستشارة الزوج عند الخروج لقضاء الحاجات هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والزوجة فيها تخرج للعمل. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل واستشارة الزوجة للزوج عند الخروج لقضاء الحاجات، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي والزوجة تخرج للعمل، قلّت استشارة الزوجة للزوج عند الخروج لقضاء الحاجات، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد والزوجة لا تخرج للعمل، قامت الزوجة باستشارة الزوج كلما قررت الخروج لقضاء الحاجات.

يتضح من خلال النتائج أن المرأة لم تعد مهامها مقتصرة داخل الأسرة فقط، بل أصبحت تؤدي بعضها خارج نطاق الأسرة. ففي الأسرة النووية خصوصا، هناك اتفاق وتفاهم مسبق بين الزوجين في الأمور الروتينية التي تقضيها المرأة خارج البيت، والتي تتعلق عادة بالاحتياجات الضرورية للأسرة.

أصبحت المرأة بعد خروجها للعمل تتولى إلى جانب الزوج القيام ببعض الأدوار خارج نطاق الأسرة (كالتسوق، اصطحاب الأبناء إلى المدرسة أو الحضانة وما إلى ذلك)، بعدما كانت في الأسرة التقليدية تقوم بمهامها في حدود نطاق الأسرة، والزوج فقط من يتولى أداء المهام خارج الأسرة. فبعد انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة، تلاشت السلطة التي كانت تُفرض على المرأة، وأصبحت متحررة من قيود العائلة الموسعة، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها على تولي المسؤولية وأداء المهام خارج الأسرة، كما أن ظهور المؤسسات والخدمات الاجتماعية البديلة عن الأسرة قد ساهمت في تغير أدوار المرأة.

تحتم على الزوجين في الأسرة النووية المشاركة والتعاون فيما بينهما في أداء المهام والأدوار، بينما الأسرة الممتدة في المجتمع الحضري لا تزال تتّبع نظام السلطة الأبوية، حيث أن المرأة في هذه الأسرة تكون مجبرة على استشارة الزوج كلما قررت الخروج لقضاء أمر معين. ومنه يمكن القول أن الأسرة الممتدة ولو تغيرت ظروف المجتمع، فإنها لا تزال تحافظ على نظام السلطة التقليدي.

جدول رقم (39): العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوج ومناقشة الزوجين حول مستقبل الأسرة

نمط الأسرة / المستوى التعليمي للزوج \ مناقشة الزوجين حول مستقبل الأسرة		نعم	لا	المجموع
ممتدة	بدون مستوى	**2 %100**	_	**2 %100**
	ابتدائي	**11 %84,6**	**2 %15,4**	**13 %100**
	متوسط	**58 %89,2**	**7 %10,8**	**65 %100**
	ثانوي	**45 %91,8**	**4 %8,2**	**49 %100**
	جامعي	**19 %90,5**	**2 %9,5**	**21 %100**
المجموع		**135 %90**	**15 %10**	**150 %100**
نووية	بدون مستوى	**1 %100**	_	**1 %100**
	ابتدائي	**6 %75**	**2 %25**	**8 %100**
	متوسط	**30 %93,7**	**2 %6,3**	**32 %100**
	ثانوي	**55 %94,8**	**3 %5,2**	**58 %100**
	جامعي	**46 %90,2**	**5 %9,8**	**51 %100**
المجموع		**138 %92**	**12 %8**	**150 %100**
المجموع العام		**273 %91**	**27 %9**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (39)، أن 91% من الأسر يتناقش فيها الزوجان حول مستقبل الأسرة، بينما نجد 9% فقط من الأسر لا يتناقش فيها الزوجان حول ذلك. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 92% من الأسر التي يتناقش فيها الزوجان حول مستقبل الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في المستوى التعليمي للزوج، نجد أن 100% من الأسر التي يتناقش فيها الزوجان حول مستقبل الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والزوج فيها بدون مستوى تعليمي. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوج ومناقشة الزوجين حول مستقبل الأسرة، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي سواء كانت الأسرة ممتدة أو نووية وبغض النظر عن المستوى التعليمي للزوج، فإن الزوجان يتناقشان حول مستقبل الأسرة.

يمكن القول من خلال ما سبق، أن الأسرة الحديثة بغض النظر عن شكل الأسرة التي تتخذه، فإن الزوجان صارا يتشاركان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وذلك بعد أن كانت القرارات في الأسرة الريفية بيد كبير الأسرة ولا نقاش فيها، كما أن القرارات التي يتخذها رب الأسرة تكون آنية (الأسرة الريفية تعيش الحاضر). فمستقبل الأسرة في المجتمع التقليدي مضمون مع امتلاك وسائل الانتاج، حيث تعتبر ملكية الأرض المصدر الرئيسي في عيشها واستمراريتها، وبما أن الأسرة الريفية تعيش في مجتمع يتميز بالثبات والبساطة في الحياة، فهي بقيت تحافظ على نظام حياتها وترفض التغيير، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى التخطيط والتفكير في مستقبل الأسرة. على خلاف الأسرة في المجتمع الحضري الحديث، إذ ولو ظاهريا بقيت محافظة على شكلها التقليدي، إلا أنها أصبحت تتسم بخصائص الأسرة الحديثة فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار.

أصبحت الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري تخطط لمستقبل الأسرة، حيث صار الزوجان يتناقشان ويستشيران بعضهما بخصوص ذلك. فالزوج، أصبح يعترف بقدرات المرأة، وذلك بعد أن تمكنت من إثبات جدارتها في حياة العملية، وقدرتها على تولي المسؤولية.

فدور التخطيط لمستقبل الأسرة هو دور حديث ظهر مع التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمع، حيث أصبحت الأسرة تواجه تحديات وصعوبات نتيجة تعقد المجتمع وتغير النظام الاقتصادي للأسرة (تغير نظام العمل والاعتماد على الاستهلاك الخارجي). وبفعل التغير المستمر الذي يخضع له المجتمع الحديث، أصبحت الأسرة تخطط لمستقبلها من أجل مواجهة التحديات والاستعداد لأي ظرف ممكن.

جدول رقم (40): العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوجة ومناقشة الزوجين حول مشاكل الأسرة

نمط الأسرة / المستوى التعليمي للزوجة	مناقشة الزوجين حول مشاكل الأسرة: نعم	لا	المجموع
ممتدة	بدون مستوى	1 %100	_	1 %100
	ابتدائي	11 %84,6	2 %15,4	13 %100
	متوسط	54 %96,4	2 %3,6	56 %100
	ثانوي	41 %87,2	6 %12,8	47 %100
	جامعي	21 %100	_	21 %100
المجموع		**128 %92,8**	**10 %7,2**	**138 %100**
نووية	بدون مستوى	1 %100	_	1 %100
	ابتدائي	8 %100	_	8 %100
	متوسط	30 %100	_	30 %100
	ثانوي	52 %94,5	3 %5,5	55 %100
	جامعي	45 %97,8	1 %2,2	46 %100
المجموع		**136 %97,1**	**4 %2,9**	**140 %100**
المجموع العام		**264 %95**	**14 %5**	*278 %100

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (40)، أن 95% من الأسر يتناقش فيها الزوجان حول مشاكل الأسرة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 97,1% من الأسر التي يتناقش فيها الزوجان حول مشاكل الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي للزوجة، نجد أن 100% من الأسر التي يتناقش فيها الزوجان حول مشاكل الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي والمستوى التعليمي للزوجة فيها متدني. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوجة ومناقشة الزوجين حول مشاكل الأسرة، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، حيث بغض النظر عن نمط الأسرة والمستوى التعليمي للزوجة، فإن الزوجان يتناقشان حول مشاكل الأسرة.

مع تطور وتعقد الحياة وتعدد الظواهر الاجتماعية في المجتمع الحضري، تحتَّم على الزوجين المشاركة معا في الحفاظ على أمن واستقرار الأسرة، وفي إيجاد حلول للمشاكل التي تتعرض لها الأسرة، حيث تواجه الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري صعوبات وتحديات على كافة الأصعدة، باعتبار أن الحياة الحضرية تتميز بعدم الاستقرار وسيادة العلاقات السطحية والنفعية، والتي غالبا ما تنتج عنها مشاكل وصراعات وعدم التفاهم. كما يتناقش الزوجان كذلك حول المشاكل التي يتعرض لها الأبناء خارج الأسرة، أو التي يمكن أن تؤثر في سلوكهم (كمشاكل الدراسة، العنف، الإدمان على استخدام الوسائل التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك).

يمكن القول من خلال النتائج، أن المرأة أصبح لها دور إلى جانب الزوج في ايجاد حلول للمشاكل التي تتعرض لها الأسرة، فالزوج أصبح يتقبل مشاركة المرأة وإبداء رأيها في الأسرة، وذلك بعدما أثبتت إمكانياتها وقدراتها، وأنها عنصر هام لا يستهان به.

جدول رقم (41): العلاقة بين نمط الأسرة وخروج الزوجة للعمل وتولي المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة

تولي المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة / خروج الزوجة للعمل / نمط الأسرة		الزوجة	أهل الزوج	المجموع
ممتدة	نعم	**7 %50**	**7 %50**	**14 %100**
	لا	**13 %40,6**	**19 %59,4**	**32 %100**
المجموع		**20 %43,5**	**26 %56,5**	**46 %100**
نووية	نعم	**37 %100**	–	**37 %100**
	لا	**12 %80**	**3 %20**	**15 %100**
المجموع		**49 %94,2**	**3 %5,8**	**52 %100**
المجموع العام		**69 %70,4**	**29 %29,6**	***98 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,91** (ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين).

يشير الاتجاه العام للجدول رقم (41)، أن 70,4% من الأسر تتولى فيها الزوجة المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة، بينما تقدر نسبة الأسر التي يتولى فيها أهل الزوج المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة بـ 29,6%. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 94,2% من الأسر التي تتولى فيها الزوجة المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في خروج الزوجة للعمل، نجد أن 100% من الأسر التي تتولى فيها الزوجة المسؤولية عند غياب الزوج هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي وتكون فيها الزوجة عاملة. وفيما يخص العلاقة بين نمط

الأسرة وخروج الزوجة للعمل وتولي المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرات، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي والزوجة فيها تخرج للعمل، تولت الزوجة المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد والزوجة فيها لا تخرج للعمل، كلما تولى أهل الزوج القيام بهذا الدور.

يمكن القول من خلال النتائج، أن الانفصال عن العائلة الموسعة قد سمح للمرأة بإثبات قدراتها على تولي المسؤولية وتسيير شؤون الأسرة، خاصة بعد أن تمكنت من إثبات جدارتها ووصولها لمستويات مرتفعة من التعليم**1**، واقتحامها لعالم الشغل في شتى الميادين، والاعتراف بها كعنصر فاعل ومهم في المجتمع.

تتساوى مكانة المرأة في الأسرة النووية مع مكانة الرجل، حيث أصبحت تتشارك إلى جانبه جميع المسؤوليات المتعلقة بالأسرة، وتتولى اتخاذ القرارات عند غياب الزوج عن الأسرة، خاصة وأن عمل الزوج تغير مقارنة بما كان عليه في المجتمع التقليدي، حيث صار يعمل بعيدا عن الأسرة، وبحكم العمل يضطر أحيانا للتغيب لفترة عن الأسرة. أما الأسرة الممتدة القاطنة في المجتمع الحضري، فعند غياب الزوج عن الأسرة يتولى أهل الزوج المسؤولية والتدبير في شؤون الأسرة، مما يعني أنه على الرغم من التغيرات الحاصلة في المجتمع، فإن الزوجة في الأسرة الممتدة لا يحق لها تولي المسؤولية عند غياب الزوج، وأن كبار السن هم من يملكون الحق في ذلك باعتبارهم الأعلى مكانة في الأسرة. ومنه يمكن القول أن الأسرة الممتدة لا تزال تحافظ على نظام السلطة كما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

1 – أنظر الجدول رقم (2)، ص185 من البحث.

جدول رقم (42): العلاقة بين نمط الأسرة واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء

اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء / نمط الأسرة	الأبناء بأنفسهم	الزوجة	الزوجان معا	الزوج	أهل الزوج	المجموع
ممتدة	113 %95	1 %0,8	3 %2,5	1 %0,8	1 %0,8	119 %100
		6 %5				
نووية	124 %92,5	1 %0,7	7 %5,2	1 %0,7	1 %0,7	134 %100
		10 %7,5				
المجموع	237 %93,7	2 %0,8	10 %3,9	2 %0,8	2 %0,8	*253 %100
		16 %6,3				

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (42)، أن 93,7% من الأسر تترك القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء إلى الأبناء أنفسهم، بينما نجد 6,3% فقط من الأسر التي يتولى فيها الآباء أو الأجداد تحديد مستقبل الأبناء. وعند إضافة المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 95% من الأسر التي يتخذ فيها الأبناء قراراتهم المستقبلية هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة واتخاذ

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرين، أي سواء انتمت الأسرة إلى النمط الممتد أو إلى النمط النووي، فإن الأبناء هم من يقررون مستقبلهم، والأمور المتعلقة بمصيرهم.

يمكن القول أن نمط الأسرة لا يؤثر في دور اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل الأبناء، وإنما يرجع التغير في الدور إلى تأثر الأسرة بالثقافة الحضرية التي فُرِضت عليها، وذلك من خلال اتخاذ أساليب واتجاهات حديثة في التفكير، والتي تتماشى مع طبيعة المجتمع المتغير.

تعتبر الوسائل التكنولوجية الحديثة (تكنولوجيات الاتصال) من العوامل التي أدت إلى تراجع الأفكار التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي، فبفعل ثقافة الانتشار تغيرت نظرة الأسرة للأمور وأصبحت تتبنى أفكار حديثة من أجل مسايرة الواقع المتغير.

لقد كانت الأسرة في المجتمع التقليدي هي من تتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء لاسيما في الزواج والعمل (بالنسبة للأبناء الذكور)، وما على الأبناء إلا القبول وعدم الاعتراض على أي قرار مهما كان. أما بعد تغير وتطور المجتمع وارتياد الأبناء للمدارس وتلقيهم التعليم (كلا الجنسين دون تمييز)، تراجعت السلطة الوالدية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأبناء، حيث أصبح الابن حرا في تحديد مصيره ومستقبله.

استنتاج الفرضية الثالثة:

يمكن القول من خلال نتائج البحث، أن الفرضية التي صغناها قد تحققت جزئيا، حيث أوضحت النتائج أن تغير نمط الأسرة يؤثر على بعض الأدوار الأسرية كخروج الزوجة للعمل، والتخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، وتولي المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة.

لقد أدى انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة إلى تحرر الزوجين من سلطة وقيود العائلة، حيث أصبحت الزوجة حرة في خروجها للعمل أو لقضاء الاحتياجات، وصارت تساهم إلى جانب الزوج في الجانب الاقتصادي للأسرة، وتتشارك معه في التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، وذلك بعد أن كانت سلطة الأقارب في الأسرة التقليدية هي من تقوم بالتسيير والسيطرة على جميع الأعمال الاقتصادية للأسرة (الملكية المشتركة).

فمن خلال خروج المرأة للعمل وحصولها على عائد مادي وتحررها من السلطة الأبوية أصبحت تنوب عن الزوج عند غيابه عن الأسرة وتتولى المسؤولية عوضا عنه. أما المرأة في الأسرة الممتدة، فلا تزال مقيدة بالسلطة التقليدية، حيث لا يسمح لها بالخروج للعمل أو التخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة، أما في حال غياب الزوج عن الأسرة فإن أهل الزوج هم من ينوبون عنه في تولي المسؤولية، في حين تبقى الزوجة تؤدي أدوارها ومهامها دون أي تغيير، أي تبقى مكانة المرأة في الأسرة التقليدية أدنى من مكانة الرجل.

أما الأدوار المتعلقة باتخاذ القرار، فقد أظهرت نتائج البحث أنها خضعت للتغير بغض النظر عن نمط الأسرة، حيث أصبح الزوجان يتناقشان قي مسائل متعددة، ويتشاركان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، حيث أنه مع التغيرات والتطورات التي خضع لها المجتمع الجزائري تغيرت مكانة المرأة في الأسرة، وأصبح لها دور في اتخاذ القرارات، خاصة بعد تمكنها من الخروج للعمل وإثبات إمكانياتها وقدراتها في المجتمع.

لقد فرضت ظروف الحياة الحضرية على الأسرة التغيير من نظامها، حيث صارت المرأة تتشارك إلى جانب الزوج في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة بهدف التكيف مع الصعوبات التي تواجهها الأسرة في المجتمع الحضري، ولعل انشغال الزوج بالعمل والتغير الحاصل في نمط العلاقات من الأسباب التي أدت إلى مشاركة المرأة للزوج في بعض الأدوار الأسرية التي كانت سابقا من مهام الزوج فقط.

فمع تغير وتطور المجتمع، تغيرت مطالب الأسرة وزادت تكاليف معيشتها، ما أدى إلى مساهمة الزوجة إلى جانب الزوج في الإنفاق وفي التحسين من الأوضاع الاقتصادية للأسرة، وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للأسرة، أي أصبحت الزوجة تساهم بمالها الخاص في تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة.

لم يعد دخل الزوج -عموما- يكفي لتحقيق كل مطالب واحتياجات الأسرة خاصة مع غلاء المعيشة، وذلك بعد أن كان الزوج في الأسرة الممتدة هو من يساهم في تلبية جميع احتياجات ومتطلبات الأسرة. فالزوج اليوم، أصبح يوافق على خروج المرأة للعمل بمجموعة من المبررات أهمها أن عمل المرأة يساهم في الرفع من المستوى المعيشي للأسرة، وأنه يعتبر ضمان لمستقبل الأسرة.

أما القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء، فقد خضعت للتغير، حيث لم يعد الوالدان يتدخلان في مستقبل الأبناء ومصيرهم كما كان عليه الحال في الأسرة التقليدية، بل صار الأبناء أنفسهم من يتخذون القرارات المتعلقة بمستقبلهم، ولعل الفضل في ذلك يرجع إلى تطور النظم الاجتماعية وتغير نظم الإنتاج، فبعد أن كان الأبناء يرثون مهنة أسلافهم ومستقبلهم محدد سلفا (اتباع التقاليد)، أصبحوا اليوم أحرارا في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم، ولم يعودوا مجبرين على اتباع تقاليد الأسلاف. فمع تطور الاقتصاد وظهور المؤسسات والتخصصات المتنوعة وارتياد الأبناء للمدارس لتلقي التعليم أو التكوين، تلاشت الأفكار التقليدية وتحتم على الأسرة التغيير من أفكارها ومواقفها تجاه ما يتعلق بالأبناء، إذ أصبحت تتبنى الأسلوب الديمقراطي في معاملتها للأبناء، وذلك بعدم التدخل في القرارات التي يتخذونها لأنفسهم.

لقد أثر انقسام الأسرة الممتدة وظهور وانتشار الأسرة الزواجية في المناطق الحضرية على سلطة الزوج داخل الأسرة، فمن خلال استقلالية الأسرة عن العائلة الممتدة وتناقص حجم أفراد الأسرة وضعف السلطة الأبوية اكتسب الأفراد نوع من التحرر والاستقلالية، حيث أصبحت المرأة حرة في تصرفاتها وفي علاقتها بزوجها وأبنائها، وأصبح أفراد الأسرة يتشاورون فيما بينهم في مختلف القضايا، وذلك بعد أن كانت سلطة الزوج تحدّ من حرية المرأة ومن سيادة القيم الديمقراطية في الأسرة، باعتبارها المعيار الذي يثبت بها وجوده أمام أفراد العائلة.

أصبحت العلاقات بين الزوجين تقوم على الحوار والتشاور والمشاركة في اتخاذ القرارات، فما تتعرض له الأسرة في المجتمع الحضري من مواقف صعبة بفعل طبيعة الحياة الاجتماعية التي تتميز بالتعقد وعدم الاستقرار، قد سمح بإعادة توزيع الأدوار بين الزوجين بشكل يضمن أداءهما المتكامل بما يخدم مصلحة الأسرة.

يمكن القول أن الاتجاهات القيمية الموروثة قد تغيرت واستبدلت بقيم تتماشى مع طبيعة الحياة الحضرية، حيث أصبحت السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي للفرد كتغير مركز المرأة، كما أن غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل وخروج المرأة للعمل قد سمح لهذه الأخيرة بممارسة السلطة على أوسع نطاق مقارنة بما كانت عليه في المجتمع الريفي التقليدي.

الفصل التاسع

العلاقة بين نمط الأسرة

والعلاقات الاجتماعية الأسرية

الفصل التاسع: العلاقة بين نمط الأسرة والعلاقات الاجتماعية الأسرية

جدول رقم (43): العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن واجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم

نمط الأسرة / عدد غرف السكن / اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم		يوميا	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	غرفة أو غرفتين	**42 %100**	–	–	**42 %100**
	3 - 4 غرف	**71 %92,2**	**5 %6,5**	**1 %1,3**	**77 %100**
	5 - 6 غرف	**16 %94,1**	**1 %5,9**	–	**17 %100**
	7 غرف أو أكثر	**13 %92,9**	**1 %7,1**	–	**14 %100**
المجموع		**142 %94,7**	**7 %4,7**	**1 %0,6**	**150 %100**
نووية	غرفة أو غرفتين	**39 %86,7**	**6 %13,3**	–	**45 %100**
	3 - 4 غرف	**82 %90,1**	**8 %8,8**	**1 %1,1**	**91 %100**
	5 - 6 غرف	**10 %90,9**	**1 %9,1**	–	**11 %100**
	7 غرف أو أكثر	**2 %66,7**	**1 %33,3**	–	**3 %100**
المجموع		**133 %88,7**	**16 %10,7**	**1 %0,6**	**150 %100**
المجموع العام		**275 %91,7**	**23 %7,7**	**2 %0,6**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (43)، أن 91,7% من الأسر يجتمع فيها الأفراد مع بعضهم بشكل يومي، في حين نجد 0,6% فقط من الأسر التي لا يجتمع فيها أفرادها مع بعضهم. وعند إضافة المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 94,7% من الأسر التي يجتمع جميع أفرادها بشكل يومي هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في عدد غرف السكن، نجد أن 100% من الأسر التي يجتمع كل أفرادها مع بعضهم بشكل يومي هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد وعدد غرف سكنها أقل من ثلاث غرف. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وعدد غرف السكن واجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أن نمط الأسرة وعدد غرف السكن لا يؤثران في مدى اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم.

يمكن القول من خلال النتائج، أنه بالرغم من تغير شكل الأسرة وتعدد انشغالاتها خارج الأسرة (الخروج للعمل أو الدراسة) وتكوين أفرادها علاقات خارجية، فإن أفراد الأسرة يجتمعون مع بعضهم بعد قضاء انشغالاتهم اليومية. كما أنه بالرغم من تعدد غرف السكن وامتلاك كل فرد غرفة خاصة، فإن أفراد الأسرة يجتمعون معا في وقت معين من اليوم، وأن العلاقات بين أفراد الأسرة لم تتلاشى على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأسرة في المجتمع الحضري.

فالنتائج التي توصلنا إليها، لا تتفق مع النتائج التي توصل اليها بعض الباحثون، وذلك في أن الأسرة في المجتمع الحضري لم تسيطر عليها روح الفردية، وأنها لا تزال تحافظ على العلاقات من خلال التفاعلات القائمة بين أعضائها.

جدول رقم (44): توزيع العينة حسب وقت اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم في اليوم

وقت اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم في اليوم	التكرار	النسبة المئوية
عند كل وجبة	**27**	**%3.6**
عند بعض الوجبات	**242**	**%32,4**
في وقت الفراغ	**242**	**%32,4**
عند مشاهدة التلفاز	**210**	**%28,2**
آخر	**25**	**%3,4**
المجموع	***746**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (44)، الذي يوضح أوقات اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم في اليوم، أن أغلب أفراد الأسرة يجتمعون في أوقات الفراغ وعند بعض الوجبات (والذي يكون عادة عند وجبة العشاء، وذلك حسب تصريحات المبحوثات)، وذلك بنسبة 32,4%.

فتجمع أفراد الأسرة مع بعضهم قد تغير مقارنة بما كان عليه في الأسرة الريفية، حيث كان أفراد الأسرة في المجتمع التقليدي يجتمعون مع بعضهم في معظم أوقات اليوم، ويكون ذلك عند كل وجبة وفي أوقات الراحة والفراغ، ويرجع ذلك إلى بساطة عيش الأسرة وتعاون أفرادها في أداء المهام والأعمال (العمل في مجال واحد وبالقرب من البيت). فطبيعة العمل في المجتمع الريفي يجعل أفراد الأسرة يتواجدون مع بعضهم لطيلة الوقت (قيام الأمهات والبنات بالأعمال المنزلية وبالمهام المرتبطة بالزراعة كقطف الثمار وغيرها، أما الذكور فيعملون في المزارع والحقول أو يزاولون الحرف اليدوية). أما الأفراد في الأسرة الحضرية ونظرا لطبيعة عملهم (العمل في مجالات مختلفة وبعيدا عن البيت)، فإنهم يغيبون لساعات طويلة عن بعضهم، ولا يجتمعون إلا في بعض الأوقات من اليوم. من هنا، يمكن القول أن تغير النظام الاقتصادي للأسرة له تأثير على التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الأسرة.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

جدول رقم (45): توزيع العينة حسب ظرف اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم

ظرف اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم	التكرار	النسبة المئوية
في عطلة نهاية الأسبوع	**16**	**%16,3**
عند التسوق	**7**	**%7,1**
عند النقاش والتحاور	**11**	**%11,2**
عند الدردشة أو التسلية	**5**	**%5,3**
عند التعاون في القيام بعمل معين	**7**	**%7,1**
عند الخروج للترويح والترفيه	**16**	**%16,3**
عند بث حصة أو حدث معين على التلفاز	**8**	**%8,2**
في المناسبات الخاصة	**24**	**%24,4**
آخر	**4**	**%4,1**
المجموع	**98**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (45)، الذي يمثل توزيع العينة حسب ظرف أو مناسبة اجتماع أفراد الأسرة بعد تعذر اجتماعهم بشكل يومي، أن 24,4% من الأسر يجتمع أفرادها مع بعضهم في المناسبات الخاصة، تليها 16,3% والتي تمثل نسبة الأسر التي يجتمع أفرادها مع بعضهم في عطلة نهاية الأسبوع، وكذا الأسر التي يجتمع أفرادها عند الخروج للترويح والترفيه.

تواجه الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري تحديات وظروف تجعل الفرد يغيب لفترة عن الأسرة، وذلك لأسباب تتعلق غالبا بالعمل، أو لأن الفرد ينشغل في القيام بأعماله وأموره الخاصة منفردا (في غرفته الخاصة مثلا)، وبالتالي فإن أفراد الأسرة لا يتسنى لهم الاجتماع مع بعضهم إلا عند التفرغ، والذي يكون عادة في عطلة نهاية الأسبوع أو عند الخروج للتنزه والترويح، أو في المناسبات الخاصة (كالأعراس وغيرها)، حيث لا يزال اجتماع أفراد الأسرة مع بعضهم في المناسبات الاجتماعية من القيم الاجتماعية الهامة التي لا تزال تؤديها الأسرة في المجتمع الحديث.

جدول رقم (46): العلاقة بين نمط الأسرة وتخصيص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية

تخصيص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
ممتدة	**70 %46,7**	**80 %53,3**	**150 %100**
نووية	**94 %62,7**	**56 %37,3**	**150 %100**
المجموع	**164 %54,7**	**136 %45,3**	**300 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **- 0,31** (ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين).

يوضح الاتجاه العام للجدول رقم (46)، أن 54,7% من الأسر تخصص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 62,7% من الأسر التي تقوم بذلك هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وتخصيص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، أي أنه كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، خصصت ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد، لا تخصص ميزانية للقيام بذلك.

يمكن القول أن نمط الأسرة يؤثر على الجانب الترويحي والنفسي للأسرة، حيث يولي الزوجان في الأسرة النووية أهمية أكثر للجانب النفسي. فالترويح يعتبر عامل مهم في التخفيف من الضغوطات اليومية التي تواجه الأسرة، وفي زيادة التفاعل الاجتماعي وتعزيز الروابط والعلاقات بين أفرادها، حيث تتعرض

الأسرة النووية في المجتمع الحضري لضغوطات أكثر مقارنة بالأسرة الممتدة، وذلك بفعل تعدد المهام والأدوار التي يؤديها الزوجان نتيجة الانفصال عن الأسرة الممتدة.

تتقبل الأسرة النووية فكرة التغيير من أجل التكيف مع نمط الحياة في المدينة، فهي تستغل مختلف الخدمات الترفيهية المتوفرة في المجتمع الحضري من خلال تخصيص ميزانية للممارسة النشاطات الترويحية (كالخروج للمتنزهات والحدائق العامة، الذهاب لشاطئ البحر، حضور الحفلات والسهرات الفنية، السياحة خارج البلاد وما إلى ذلك). أما الأسرة الممتدة، فغالبا ما ترفض التغيير ولا تتقبل الأساليب الحديثة في الحياة، كونها تتعارض مع المبادئ والقيم التقليدية.

جدول رقم (47): توزيع العينة حسب التشارك في المعيشة سابقا مع عائلة الزوج

التشارك في المعيشة سابقا مع عائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**65**	**%43,3**
لا	**85**	**%56,7**
المجموع	***150**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (47)، أن أغلبية الأسر النووية لم تتشارك في المعيشة سابقا مع عائلة الزوج، وذلك بنسبة 56,7%.

يمكن القول من خلال النتائج، أن الأفراد عند الزواج صاروا يفضلون الاستقرار مباشرة في مسكن خاص للتمتع بالخصوصية، ويعتبر ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تلاشي نمط الأسرة الممتدة في المجتمع الحضري.

أصبحت الأسرة النووية النمط الآخذ في الانتشار في المجتمع الحضري، وما ساعد على ذلك هو التوسع العمراني وانتشار البنايات السكنية في المدن، أي انشار السكنات العمودية التي تتلاءم مع النمط الحديث للأسرة، وبالتالي فإن ذلك أتاح الفرصة للأسرة النووية الانفصال في السكن عن العائلة.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

لقد أصبح الزوجان حران في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهما الخاصة، حيث تراجعت سلطة العائلة الممتدة ولم تعد تتدخل في الشؤون الخاصة بالزوجين ومستقبلهما، وذلك بعدما كان السكن في المجتمع الريفي تتشارك فيه جميع الأسر النووية للعائلة الكبيرة، حيث لا يخصص للزوجين إلا غرفة واحدة خاصة بهما، ولا يحق لهما الاعتراض على ذلك كون أن المسكن ملك للعائلة.

تُحتِم تقاليد الأسرة في المجتمع الريفي على أفراد العائلة الاستقرار في مسكن واحد للتعاون في أداء المهام والأعمال (أي في الأرض التي تملكها العائلة). ولكن مع التحضر والتطور وهجرة الأفراد لأراضيهم وتغير النظام الاقتصادي للأسرة، تحرر الأفراد من نظام السلطة العائلية الذي كان سائدا في المجتمع التقليدي، وأصبحت الأسر تتجه نحو النمط النووي الذي يعتبر النمط الملائم لطبيعة الحياة في المجتمع الحضري.

جدول رقم (48): توزيع العينة حسب سبب الانفصال في السكن عن عائلة الزوج

سبب الانفصال في السكن عن عائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
الرغبة في الاستقلالية	**29**	**%36,7**
المشاكل وعدم التفاهم	**19**	**%24,1**
التقرب من مكان العمل	**4**	**%5,1**
ضيق السكن	**22**	**%27,8**
آخر	**5**	**%6,3**
المجموع	**79**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (48)، أن السبب الرئيسي في انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة هو الرغبة في الاستقلالية وذلك بنسبة 36,7%، يليه سبب ضيق السكن بنسبة 27,8%، أما الانفصال بسبب المشاكل وعدم التفاهم فقد قدرت النسبة بـ 24,1%.

يعد انفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة وتفضيلها العيش مستقلة من أبرز الاتجاهات والمواقف التي أصبحت تتبناها الأسرة الحديثة، حيث فرضت الحياة الحضرية على الأسرة اتخاذ أساليب حديثة في التفكير للتكيف مع ظروف المجتمع المتغيرة.

فمع تغير النظام الاقتصادي وتوفر الخدمات وتحول المجتمع من منتج إلى مستهلك، لم تعد الأسرة مضطرة للتشارك في الحياة المعيشية مع العائلة الكبيرة، كما أنه مع زيادة حجم الأسرة يصبح السكن غير مستوعب لعدد أفرادها، وبالتالي ذلك ما أدى بالأسرة النووية إلى البحث عن مسكن مستقل (والذي يكون عادة بعيدا عن العائلة)، أي أن اتجاه الأسرة نحو النمط النووي فرضته الظروف المادية والمعنوية للأسرة.

اعتمدت الدولة الجزائرية بناء أنماط سكنية تتلاءم مع طبيعة الحياة في المدينة أهمها 'السكن العمودي'، وبما أن هذا الأخير لا يستوعب حجم العائلة، فقد استلزم انفصال الأسر النووية عن العائلة، أي يرجع ذلك إلى الخصائص المورفولوجية للسكن في المدينة (مجمعات سكنية مبنية على مساحة محدودة، شقق ضيقة وغير شاسعة)، حيث أن المسكن لا يمكن توسيعه باعتبار أن الملكية تنتهي عند حدود السكن. على نقيض السكن في المجتمع الريفي، فهو يتميز بالشساعة ويبنى في ملكية العائلة، ويطلق على المسكن الذي تقيم فيه العائلة اسم 'الدار الكبيرة' (سكن أفقي)، فهو يتناسب مع حجم العائلة، كما أنه يمكن توسيعه عند الضرورة من خلال بناء غرف إضافية بجانبه.

تعتبر المشاكل وعدم التفاهم كذلك من أسباب انفصال الأسرة النواة عن الأسرة الممتدة، حيث تزيد المشاكل العائلية والصراعات في المجتمع الحضري بفعل الصدام بين الثقافة التقليدية والثقافة الحضرية (صراع الأجيال)، كما أن المشاكل زادت مع تراجع سلطة لعائلة الممتدة في المجتمع الحضري.

جدول رقم (49): العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة ووقت زيارة الزوجين لعائلة الزوج

نمط الأسرة / عدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة / وقت زيارة الزوجين لعائلة الزوج		كل عطلة نهاية الأسبوع	كل 2 أو 3 أسابيع	مرة في الشهر	كل شهرين	كل3 أشهر	كل سنة	عند الفرغ	في المناسبات الخاصة	لا تزور	المجموع
ممتدة	يوم	–	–	–	–	–	–	–	2 %100	–	2 %100
	يومان	1 %2,2	–	–	–	2 %4,3	–	10 %21,7	29 %63	4 %8,7	46 %100
	3أيام أو أكثر	–	–	–	–	–	–	1 %20	4 %80	–	5 %100
	ماكثة في البيت	2 %1,8	5 %4,6	4 %3,7	1 %0,9	7 %6,4	1 %0,9	13 %11,9	68 %62,4	8 %7,3	109 %100
المجموع		3 %1,8	5 %3,1	4 %2,5	1 %0,6	9 %5,6	1 %0,6	24 %14,8	103 %63,6	12 %7,4	162 %100
نووية	يوم	2 %11,8	–	1 %5,9	–	1 %5,9	–	5 %29,4	8 %47	–	17 %100
	يومان	14 %12,2	18 %15,7	3 %2,6	1 %0,9	3 %2,6	–	15 %13	55 %47,8	6 %5,2	115 %100
	3أيام أو أكثر	–	1 %12,5	–	–	–	–	2 %25	5 %62,5	–	8 %100
	ماكثة في البيت	3 %4,7	7 %10,9	1 %1,6	–	1 %1,6	–	15 %23,4	32 %50	5 %7,8	64 %100
المجموع		19 %9,3	26 %12,7	5 %2,5	1 %0,5	5 %2,5	–	37 %18,1	100 %49	11 %5,4	204 %100
المجموع العام		22 %6	31 %8,5	9 %2,4	2 %0,5	14 %3,8	1 %0,3	61 %16,7	203 %55,5	23 %6,3	* 366 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

يتبين من خلال الجدول رقم (49)، أن 55,5% من الأسر تزور عائلة الزوج في المناسبات الخاصة. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 63,6% من الأسر التي تزور عائلة الزوج في المناسبات الخاصة هي الأسر التي تنتمي إلى الأسرة الممتدة. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة ووقت زيارة الأسرة لعائلة الزوج، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي بغض النظر عن نمط الأسرة وعدد أيام العطل الأسبوعية للزوجة، فإن الزوجان يزوران عائلة الزوج في المناسبات الخاصة.

نلاحظ أن الزيارات العائلية في المجتمع الحضري قد قلت وتراجعت مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، حيث كان الأفراد في المجتمع الريفي مجبرون على التحلي بالقيم واتباع العادات التي كانت سائدة آنذاك، أي أن التزاور كان أمرا لازما. ولكن مع تطور الحياة الاجتماعية وتغير النظام المعيشي وتعقده، تغيرت العلاقات الاجتماعية للأسرة، وأصبح التزاور محصورا في المناسبات الخاصة.

على الرغم من تغير سلوك ومواقف الأفراد وتراجع بعض القيم الأسرية كالزيارات العائلية، فإن الأفراد لا يزالون متمسكين ببعض القيم الاجتماعية، كتبادل الزيارات في المناسبات الخاصة لاسيما الدينية منها (كالأعياد وما إلى ذلك)، حيث يعتبرونها أمرا واجبا ولازما على الرغم من التغيرات التي مست نظام الأسرة في شتى النواحي.

جدول رقم (50): توزيع العينة حسب سبب تعذر أو إطالة مدة زيارة الزوجين لعائلة الزوج

سبب تعذر أو إطالة مدة زيارة الزوجين لعائلة الزوج	التكرار	النسبة المئوية
المشاكل وعدم التفاهم	**18**	**%5,8**
استغلال وسائل الاتصال الحديثة كبديل للزيارة	**59**	**%19**
تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي	**119**	**%38,3**
بعد مكان الإقامة	**83**	**%26,7**
عدم الرغبة في الإزعاج	**12**	**%3,8**
آخر	**20**	**%6,4**
المجموع	***311**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (50)، أن 38,3% من الأسر يرجع سبب تعذر أو إطالة مدة زيارتها لعائلة الزوج إلى تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي، تليها نسبة 26,7% والتي تمثل نسبة الأسر التي يرجع سبب تعذر أو إطالة مدة الزيارة إلى بعد مكان الإقامة، أما نسبة الأسر التي تستغل وسائل الاتصال كبديل للزيارة فقد قدرت بـ 19%.

تواجه الأسرة في المجتمع الحضري تحديات وضغوطات في الحياة اليومية، والتي تؤثر على طبيعة العلاقات بين أفرادها، حيث تتعدد مهام ومسؤوليات الزوجين داخل وخارج الأسرة خاصة بالنسبة للزوجين اللذين يشتغلان، كما أنهما يستغلان العطل الأسبوعية للاسترخاء والقيام بالمهام والأدوار المتعلقة بالأسرة، والتي تعذر القيام بها خلال باقي أيام الأسبوع كالخروج مع الأبناء للترويح والترفيه، والقيام بأشغال البيت التي تتطلب متسع من الوقت لأدائها، فمع تعدد المهام والأدوار التي تؤديها الأسرة بشكل يومي ولطيلة أيام الأسبوع، فإنه لا يوجد متسع من الوقت للقيام بالزيارات بين الحين والآخر. كما يرجع سبب إطالة زيارة الزوجين لعائلة الزوج إلى بعد مكان الإقامة، حيث يتعذر عليهما التنقل إلى أماكن بعيدة بسبب عدم وجود متسع من الوقت، خاصة مع مشكل ازدحام حركة المرور الذي تعاني منه المدن.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

أدى استقرار الأسر في أماكن متباعدة إلى تراجع العلاقات بين أفرادها، وذلك بعدما كانت الأسر النووية للعائلة الممتدة في المجتمع الريفي تقطن قريبة من بعضها، ويتبادلون الزيارات فيما بينهم بشكل منتظم، باعتبار أن التزاور من القيم الاجتماعية التي تساهم في الحفاظ على العلاقات الوطيدة بين أفراد الأسرة.

كذلك تعتبر وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف النقال وغيرها من الوسائل التي ظهرت مع انتشار التصنيع من أسباب تغير العلاقات القرابية مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، حيث أصبح التواصل عبر هذه الوسائل بديلا عن الزيارات الشخصية. ومنه يمكن القول أن استخدام وسائل الاتصال الحديثة قد أدى إلى تراجع العلاقات القرابية.

جدول رقم (51): العلاقة بين نمط الأسرة واجتماع الزوجين مع أهل الزوج

اجتماع الزوجين مع أهل الزوج / نمط الأسرة	يوميا	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	**145** **%96,7**	**3** **%2**	**2** **%1,3**	**150** **%100**
نووية	**32** **%66,7**	**15** **%31,2**	**1** **%2,1**	**48** **%100**
المجموع	**177** **%89,4**	**18** **%9,1**	**3** **%1,5**	* **198** **%100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,40** (ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين).

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (51)، أن 89,4% من الأسر يجتمع فيها الزوجان مع أهل الزوج بشكل يومي، في حين نجد 1,5% فقط من الأسر التي لا يجتمع فيها الزوجان مع أهل الزوج. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 96,7% من الأسر التي يجتمع فيها الزوجان مع أهل الزوج هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة واجتماع الزوجين مع أهل الزوج، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما انتمت الأسرة إلى النمط النووي، قل اجتماع الزوجين مع أهل الزوج، وكلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد، اجتمع الزوجان يوميا مع أهل الزوج.

يتضح من خلال النتائج، أن نمط الأسرة يؤثر على العلاقات بين الزوجين وأهل الزوج، حيث يؤدي تشارك نفس المسكن والحياة المعيشية مع عائلة الزوج إلى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية الوطيدة، ويتحقق ذلك من خلال التفاعلات اليومية القائمة بين أعضائها، أي بما أن أفراد العائلة يتقاسمون نفس الحيز المكاني، فإنهم يتواصلون مع بعضهم ويتبادلون أطراف الحديث بشكل يومي.

يمكن القول أن مورفولوجية السكن لها دور في الحفاظ على تماسك العائلة، بينما الأسرة النووية بفعل استقلاليتها في المسكن عن عائلة الزوج، فإن أفراد العائلة لا يلتقون مع بعضهم، وبالتالي ذلك ما أدى إلى تراجع العلاقات القرابية مقارنة بما كانت عليه الأسرة في المجتمع التقليدي.

جدول رقم (52): توزيع العينة حسب وقت اجتماع الزوجين مع أهل الزوج في اليوم

وقت اجتماع الزوجين مع أهل الزوج في اليوم	التكرار	النسبة المئوية
عند تناول الطعام	**120**	**%28,3**
في وقت الفراغ	**169**	**%39,9**
عند التعاون في القيام بالأعمال المنزلية	**134**	**%31,6**
آخر	**1**	**%0,2**
المجموع	***424**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (52)، الذي يبين وقت اجتماع الزوجين مع أهل الزوج في اليوم، أن 39,9% من الأسر التي يجتمع فيها الزوجين مع أهل الزوج يكون في وقت الفراغ، أما الأسر التي يجتمع فيها الزوجان مع أهل الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية فهي تمثل نسبة 31,6%، في حين تقدر نسبة الأسر التي يجتمع فيها الزوجان مع أهل الزوج عند تناول الطعام بـ 28,3%.

يمكن القول من خلال النتائج، أن الزوجين بالرغم من تعدد المهام والمسؤوليات التي يقومان بها يوميا، فإنهما يجتمعان مع أهل الزوج عادة عند الانتهاء من مهامها، حيث يستغلان وقت فراغهما في تبادل أطراف الحديث والدردشة مع أهل الزوج، فوقت الفراغ يعتبر مهما في الحفاظ على التماسك الأسري.

تجتمع الزوجة مع عائلة الزوج عند القيام بالأعمال المنزلية الروتينية (في العائلة الممتدة)، فالتعاون في أداء المهام يعتبر قيمة اجتماعية هامة في توطيد العلاقات بين أفراد الأسرة، وفي الحفاظ على النظام القرابي. كما أن اجتماع الزوجين مع عائلة الزوج عند تناول الطعام، يساهم في تقوية الروابط ويعزز العلاقات فيما بينهم، وفي تشكيل وحدة بنائية متينة ومقاومة لمختلف التغيرات التي طرأت على المجتمع.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود أكثر من احتمال في الإجابة.

جدول رقم (53): العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج ولجوء الزوجين لأهل الزوج لحل الخلافات

لجوء الزوجين لأهل الزوج لحل الخلافات / موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج / نمط الأسرة		نعم	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	–	9 %6,6	11 %8	117 %85,4	137 %100
نووية	في نفس المسكن مع عائلة الزوج	1 %2,5	5 %12,5	34 %85	40 %100
	بجواره	–	1 %20	4 %80	5 %100
	قريب منه	3 %11,1	–	24 %88,9	27 %100
	بعيد عنه	–	2 %5,3	36 %94,7	38 %100
المجموع		4 %3,6	8 %7,3	98 %89,1	110 %100
المجموع العام		13 %5,3	19 %7,7	215 %87	*247 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (53)، أن 87% من الأسر لا يلجأ فيها الزوجان لأهل الزوج لحل الخلافات التي بينهما، في حين نجد 5,3% فقط من الأسر التي يلجأ فيها الزوجان لأهل الزوج لحل الخلافات. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 89,1% من الأسر التي لا يلجأ فيها الزوجان لأهل الزوج لحل الخلافات هي الأسر التي تنتمي إلى النمط النووي. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، نجد أن 94,7% من الأسر التي لا يلجأ فيها الزوجان إلى أهل الزوج لحل الخلافات هي الأسر التي تسكن بعيدا عن عائلة الزوج. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج ولجوء الزوجين لأهل الزوج لحل الخلافات، فقد تبين بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، فإن الزوجان لا يلجآن إلى أهل الزوج لحل الخلافات التي بينهما، بل يفضلان تسويتها شخصيا دون تدخل طرف آخر.

يمكن القول أن السلطة في الأسرة تغيرت مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، وذلك بعد أن كان الزوجان في الأسرة التقليدية تحت سلطة رب العائلة، وأن هذا الأخير هو من يتولى تسوية الخلافات التي من الممكن أن تحدث بين الزوجين، فهذان الأخيران مجبران على الانصياغ لأوامر رب العائلة دون أي اعتراض، باعتباره المسيطر في الأسرة. ولكن بعد التغيرات والتطورات التي خضع لها المجتمع الجزائري، تراجع نظام السلطة في الأسرة وأصبح الزوجان يفضلان التستر حول المشاكل التي تقع بينهما، ويحلان الخلافات التي بينهما دون تدخل أهل الزوج، حيث يعتبِران ما يحدث بينهما أمور خاصة يمكن حلها دون الحاجة إلى تدخل أهل الزوج.

جدول رقم (54): العلاقة بين نمط الأسرة واستشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة

استشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة / نمط الأسرة	نعم	لا	المجموع
ممتدة	**106 %70,7**	**44 %29,3**	**150 %100**
نووية	**36 %34,6**	**68 %65,4**	**104 %100**
المجموع	**142 %55,9**	**112 %44,1**	***254 %100**

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أقل من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي نرفض فرضية العدم أو الاستقلال ونقول إن هناك علاقة بين المتغيرات.

نوع ودرجة العلاقة: **0,64** (ارتباط طردي قوي بين المتغيرين).

يتضح من خلال الجدول رقم (54)، أن 55,9% من الأسر يستشير فيها الزوجان أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة. وعند إضافة المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 70,7% من الأسر التي يستشير فيها الزوجان أهل الزوج هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة واستشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 وجود علاقة بين المتغيرين، بحيث كلما انتمت الأسرة إلى النمط الممتد، قام الزوجان باستشارة أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة.

يمكن القول أن نمط الأسرة يؤثر في قيام الزوجين باستشارة أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة، حيث أن الزوجان في الأسرة الممتدة ولو تحررا من بعض القيود التي كانت تمارس عليهما إلا أنهما يتشاوران مع كبار الأسرة ويأخذان برأيهم، وذلك بحكم تشارك نفس المسكن والحياة المعيشية مع عائلة

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

الزوج، فعلى الرغم من التغيرات التي خضعت لها الأسرة في المجتمع الحضري، فإن الأسرة الممتدة بقيت محافظة على بعض القيم التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي. أما بعد استقلالية الأسرة النووية في السكن والحياة المعيشة، فإن الزوجان لم يعد يستشيران أهل الزوج في الأمور التي تتعلق بالأسرة، بل يتحاوران ويتشاوران فيما بينهما لاتخاذ القرارات التي يريانها مناسبة لهما.

جدول رقم (55): توزيع العينة حسب سبب عدم استشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة

سبب عدم استشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أمور خصوصية	**24**	**%21,4**
المشاكل وعدم التفاهم	**11**	**%9,8**
نمط تفكيرهما تقليدي	**19**	**%17**
لا توجد ضرورة	**55**	**%49,1**
آخر	**3**	**%2,7**
المجموع	**112**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (55)، أن هناك عدة أسباب أدت إلى عدم أخذ الزوجين بمشورة أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة، ولكن يرجع السبب الرئيسي في عدم قيامهما بذلك إلى عدم وجود ضرورة لذلك، والتي تقدر النسبة بـ 49,1%.

لم يعد الزوجان في الأسرة النووية مجبران على استشارة كبار الأسرة في الأمور التي تخصهما، حيث أنه بعد انفصال الأسرة النووية عن العائلة، لم يعد الزوجان يتّبعان التقاليد التي كانت سائدة في الأسرة الريفية، فبالنسبة إليهما فإن ذلك لم يعد أمرا ضروريا، لأنه لم يعد هناك ما يتشاركانه مع عائلة الزوج أو ما يؤثر عليهما عند اتخاذ أي قرار.

فمع تطور العلم ووجود البدائل، لم يعد الزوجان بحاجة إلى استشارة أهل الزوج والأخذ برأيهم وبخبرتهم في الحياة، كما أنه بغض النظر عن ذلك، فإن تباعد أفراد العائلة عن بعضهم قد أدى إلى الانفرادية وقلة

التواصل والتفاعل فيما بينهم. ومنه يمكن القول أن تغير نمط الأسرة قد أدى إلى تراجع العلاقات بين أفراد العائلة.

جدول رقم (56): العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل واعتناء الزوجة بأهل الزوج عند العجز

نمط الأسرة / شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل / اعتناء الزوجة بأهل الزوج عند العجز		نعم	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	كثيرا	**31 %100**	_	_	**31 %100**
	قليلا	**17 %100**	_	_	**17 %100**
	لا	**2 %100**	_	_	**2 %100**
	غير عاملة	**87 %94,6**	**2 %2,2**	**3 %3,2**	**92 %100**
المجموع		**137 %96,5**	**2 %1,4**	**3 %2,1**	**142 %100**
نووية	كثيرا	**27 %65,9**	**6 %14,6**	**8 %19,5**	**41 %100**
	قليلا	**19 %79,2**	**2 %8,3**	**3 %12,5**	**24 %100**
	لا	**2 %66,7**	_	**1 %33,3**	**3 %100**
	غير عاملة	**18 %78,3**	**1 %4,3**	**4 %17,4**	**23 %100**
المجموع		**66 %72,5**	**9 %9,9**	**16 %17,6**	**91 %100**
المجموع العام		**203 %87,1**	**11 %4,7**	**19 %8,2**	*233 %100

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود فئة من المبحوثات غير معنية بالسؤال.

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (56)، أن 87,1% من الأسر تتولى فيها الزوجة الاعتناء بأهل الزوج عند العجز. وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 96,5% من الأسر التي تتولى فيها الزوجة الاعتناء بأهل الزوج عند العجز هي الأسر التي تنتمي الى النمط الممتد. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل، نجد أن 100% من الأسر التي تتولى فيها الزوجة الاعتناء بأهل الزوج عند العجز هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد والزوجة فيها تخرج للعمل، وذلك بغض النظر عن مدى شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وشعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل واعتناء الزوجة بأهل الزوج عند العجز، فقد بينت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة ومدى شعور الزوجة بالتعب نتيجة الخروج للعمل، فإن هذه الأخيرة تتولى الاعتناء بأهل الزوج عند العجز.

يتضح من خلال النتائج، أنه بالرغم من التحولات التي طرأت على بنية الأسرة وتشتت وتباعد الأسر، فإن المرأة لا تزال تقوم بدورها التقليدي المتمثل في الرعاية والاهتمام بأهل الزوج عند العجز، حيث ولو تباعدت المسافات بين أفراد الأسرة، وتعددت أدوار ومسؤوليات المرأة داخل وخارج الأسرة وشعورها بالتعب نتيجة ذلك، إلا أن المرأة ترى أن الاعتناء بأهل الزوج من واجباتها ومن القيم الاجتماعية التي تساهم في الحفاظ على تماسك الأسرة.

يمكن القول أنه بالرغم من التغيرات والتطورات التي طرأت على نظام الأدوار الأسرية، فإن المرأة لا تزال تحافظ على دورها تجاه أهل الزوج كما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

جدول رقم (57): العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج والتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة

التعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة / موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج / نمط الأسرة		نعم	أحيانا	لا	المجموع
ممتدة	–	145 %96,7	1 %0,7	4 %2,7	150 %100
نووية	في نفس المسكن مع عائلة الزوج	46 %92	2 %4	2 %4	50 %100
	بجواره	5 %71,4	–	2 %28,6	7 %100
	قريب منه	34 %80,9	1 %2,4	7 %16,7	42 %100
	بعيد عنه	39 %79,6	5 %10,2	5 %10,2	49 %100
المجموع		124 %83,8	8 %5,4	16 %10,8	148 %100
المجموع العام		269 %90,3	9 %3	20 %6,7	*298 %100

نتيجة اختبار كا^2:

بما أن كا^2 الجدولية أكبر من كا^2 المحسوبة نستنتج أن هناك فروقا بين التكرارات النظرية والتكرارات الفعلية، وهي فروق ظاهرية راجعة للصدفة وليس لها أهمية، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إنه لا توجد علاقة بين المتغيرين.

* – يرجع التغير في حجم العينة إلى وجود مبحوثات غير معنيات بالسؤال.

نلاحظ من خلال الاتجاه العام للجدول رقم (57)، أن 90,3% من الأسر الزواجية تتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة (كالأعياد الدينية وما إلى ذلك). وعند إضافة المتغير المستقل المتمثل في نمط الأسرة، نجد أن 96,7% من الأسر التي تقوم بذلك هي الأسر التي تنتمي إلى النمط الممتد. وعند إضافة المتغير الرائز المتمثل في موقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، نجد أن 92% من الأسر التي تتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة هي الأسر النووية التي تسكن في نفس المسكن مع عائلة الزوج. وفيما يخص العلاقة بين نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج والتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة، فقد أوضحت النتائج بعد حساب اختبار كا^2 عدم وجود علاقة بين المتغيرات، أي أنه بغض النظر عن نمط الأسرة وموقع السكن بالنسبة لمسكن عائلة الزوج، فإن الزوجان يتعاونان مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة.

يتضح من خلال النتائج، أن الأسرة الممتدة في المجتمع الحضري لا تزال تحافظ على الممارسات التقليدية في المناسبات الخاصة، كما أنه بالرغم من استقلالية وتحرر الزوجين وعدم تشاركهما الحياة المعيشية والاقتصادية مع عائلة الزوج، فإن ذلك لم يمنعهما من القيام بدورهما والتزاماتهما، والتي تتمثل في المشاركة والتعاون مع عائلة الزوج في المناسبات الخاصة.

فبالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة بفعل تعدد المهام داخل وخارج الأسرة وتراجع العلاقات القرابية، فإن المرأة لا تزال تقوم بدورها التقليدي في المناسبات الخاصة. ومنه يمكن القول أن الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري بالرغم من التغيرات التي طرأت عليها، فإنها تزال تحافظ على بعض القيم الاجتماعية والدينية التي كانت تؤديها الأسرة في المجتمع التقليدي.

استنتاج الفرضية الرابعة:

يمكن القول بعد النتائج المتوصل إليها في البحث، أن الفرضية التي صغناها قد تحققت جزئيا، حيث أوضحت نتائج البحث أن التفاعل الأسري قد تغير وقلّ مقارنة بما كانت عليه في المجتمع التقليدي، وذلك بغض النظر عن نمط الأسرة، حيث قلت فرص تواصل أفراد الأسرة مع بعضهم في اليوم، فهم يجتمعون عادة على مائدة الطعام (في الغالب عند تناول وجبة العشاء)، وفي وقت الفراغ أو عند مشاهدة التلفاز، وذلك بسبب انشغال أفراد الأسرة خارج البيت (العمل أو الدراسة)، بعد أن كان أفراد الأسرة في المجتمع الريفي يتعاونون في أداء الأعمال، ويقضون معظم الأوقات مع بعضهم.

كذلك فإنه بغض النظر عن نمط الأسرة، فإن الزوجان لا يلجآن إلى أهل الزوج لحل الخلافات التي بينهما كما كان عليه الحال في الأسرة التقليدية، بل يفضلان حل المشاكل التي تقع بينهما بنفسيهما دون تدخل أهل الزوج، مما يدل ذلك على تراجع سلطة العائلة الممتدة.

لقد تغيرت العلاقات في الأسرة مقارنة بما كانت عليه في الماضي، فبعد أن كانت الأسرة وحدة اجتماعية واقتصادية متماسكة ضعف تأثير العائلة على الحياة اليومية للفرد، فبالرغم من احتفاظ الأسرة بالشكل الممتد، فإن العلاقات فيها أصبحت تتسم بالضعف والسطحية ويظهر ذلك في التزاور، حيث أصبح هذا الأخير مقتصرا في المناسبات الخاصة فقط، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدد انشغالات الزوجين وعدم كفاية الوقت، حيث يستغل الزوجان عطلة نهاية الأسبوع في أداء المهام والأدوار التي تعذر القيام بها في باقي أيام الأسبوع أي في أيام العمل، أو إلى بعد مكان الإقامة، حيث أصبحت الأسر منفصلة ومشتتة وتقطن في أماكن متباعدة، أو إلى استغلال وسائل الاتصال الحديثة التي تعتبر كبديل عن الزيارة.

يعتبر التزاور في المجتمع التقليدي أمرا إلزاميا، وذلك للحفاظ على تماسك العائلة وعلى الروابط والعلاقات المتينة بين أفرادها، خاصة أن الأسر القرابية تستقر بالقرب من بعضها. ولكن بعد التحضر وتغير نظم المجتمع، تغيرت اتجاهات الأفراد وأصبح الزوجان يرغبان في الاستقلالية في مسكن خاص بهما. فالاتجاهات الفردية تظهر مبكرا، وذلك عند تحضير الأبناء أنفسهم ماديا ومعنويا للاستقلال عن العائلة الأصلية، حيث أصبح شباب اليوم يفضلون العيش منفصلين عن العائلة، وبالتالي هذا ما أدى إلى تفكك وتشتت الأسر وابتعادها مجاليا عن بعضها.

أما تأثير تغير نمط الأسرة فيظهر في مدى اجتماع الزوجين مع أهل الزوج، وفي استشارة الزوجين لأهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة، وأيضا في تخصيص ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية. فانفصال الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة في السكن والمعيشة يؤدي إلى تضاؤل فرص التفاعل بين أفراد العائلة، أو إلى انعدامها بالنسبة للأسر النووية التي تقطن بعيدا عن عائلة الزوج.

فاستقلالية الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة وتحررها من سلطة وقيود العائلة، يجعلها غير مجبرة على القيام باستشارة أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة، حيث يتناقش الزوجان في الأمور التي تخصهما ويتخذان القرارات دون الأخذ برأي الآخر.

بالرغم من التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة واتجاهها نحو النمط النووي، واستقلالها اقتصاديا واجتماعيا عن العائلة الكبيرة، فإنها لا تزال متصلة بالأسرة الممتدة ومتمسكة ببعض القيم التي تعتبرها أمرا واجبا، حيث بقيت تحافظ على قيم التعاون والتضامن العائلي وبالأخص في المناسبات الدينية والاجتماعية (كالأعياد، والتحضير لحفل الزواج وما إلى ذلك)، وبالتالي يمكن القول أن الحضرية لم تؤثر كليا على الاتجاهات والمواقف، وأن الأسرة لا تزال تحافظ على بعض الممارسات التقليدية، وذلك ما توصلت إليه كل من الباحثتين "نعيمة مدان" و"كلثوم صدراتي" من خلال نتائج بحثهما، حيث أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأسرة، فإن هذه الأخيرة لا تزال تحتفظ ببعض السمات والممارسات التقليدية كالتعاون والقيام بالزيارات في المناسبات الخاصة.[1]

يمكن القول أن الأسرة لا تزال تؤدي ببعض الممارسات التقليدية بالرغم من التطورات والتغيرات التي طرأت على القواعد والنظم الاجتماعية، ولكن ليس بنفس الشكل والمدى الذي كان سائدا في الأسرة التقليدية، فالزيارات العائلية مثلا كانت مكثفة ومنتظمة تقوم بها الأسرة في الأيام العادية وفي المناسبات الخاصة. أما حاليا، فقد تقلصت الزيارات مقارنة بالماضي وأصبحت محصورة في المناسبات الخاصة (كالأعياد الدينية)، وذلك بسبب انشغالات الفرد طوال الوقت. وتتفق النتائج التي توصلنا إليها مع النتائج التي توصلت إليه الباحثة "نبيلة عيساوة"، وذلك في أن العلاقات القرابية قد تقلصت وأصبحت محصورة في المناسبات الخاصة[2]. من هنا يمكن القول أن الأسرة في المجتمع الحضري لم تعد تحافظ على العلاقات القرابية كما كانت عليه في المجتمع التقليدي.

---

1 – أنظر ص45 وص49 من البحث.

2 – أنظر ص42 من البحث.

الاستنتاج العام:

لقد تأثرت الأسرة الجزائرية بالتحولات والتطورات التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع، حيث أدت التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري كالنزوح الريفي، والنمو الديمغرافي، وانتشار التصنيع، والتطور التكنولوجي إلى تحولات عميقة في الأسرة لم تتمكن من مقاومتها أبرزها تغير بنية الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي، حيث يعتبر هذا النمط الأكثر شيوعا في العالم بما في ذلك المجتمعات النامية. وما ساعد على ظهور وانشار الأسرة النووية هو توفر أنماط السكنات الملائمة لهذا النوع من الأسرة، حيث أدى انشار السكنات العمودية في المجتمع الحضري التي تختلف مورفولوجيتها عن السكن التقليدي إلى استقلالية الأسرة النووية اقتصاديا عن العائلة الكبيرة، إذ صارت تعتمد في تأمين معاشها على الدخل الشهري الذي تحصل عليه من العمل المأجور أو من خلال المهن الحرة، وبالتالي فإن عاملي السكن والعمل يعتبران من أبرز العوامل التي أدت إلى تراجع العلاقات القرابية وتميزها بالسطحية.

أصبح حجم الأسرة ونوعية العلاقات السائدة فيها تتخذ أشكالا جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة في المجتمع التقليدي، حيث تحررت الأسرة النووية من قيود السلطة الأبوية والرقابة العائلية، وأصبحت تتمتع بالخصوصية وبنوع من الديمقراطية في حياتها المعيشية، كما أنه بعد استقلالية الأسرة النووية عن العائلة تقلصت تدخلات أهل الزوج في شؤون الزوجين، ولم يعد يشعر هذين الأخيرين بالضغوط والالتزامات التي كانت تمارس على أقرانهما السابقين.

لقد أدى تداخل الثقافات وتبني القيم الثقافية الحديثة إلى تغير الأدوار في الأسرة، وذلك من خلال ظهور سلوكيات وقيم جديدة داخلها لا سيما تغير أدوار المرأة، حيث كان لانتشار الوعي الثقافي واهتمام المجتمعات بتعليم النساء ونيل حقوقهن السياسية وتحقيق المساواة بين الجنسين دور كبير في تطوير حياة الأسرة والرفع من معاييرها ومستوياتها الثقافية، وإعادة النظر في التقاليد الموروثة.

لقد سمحت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بتطور مكانة المرأة في الأسرة، فبعد حصولها على التعليم وخروجها للعمل ومشاركتها في تحمل الأعباء المادية تغيرت مكانتها في الأسرة وأعيد تقسيم الأدوار بين الزوجين، وظهرت في الأسرة أنماطا جديدة من العلاقات المبنية على أسس ديمقراطية، وذلك ما توصلت إليه الباحثة "كلثوم صدراتي" من خلال نتائج بحثها، والتي مفادها أن الأدوار

والمكانات في الأسرة الحديثة لم تعد تحدد وفق العادات والمعايير الاجتماعية الموروثة، وأن شؤون الأسرة أصبحت تخضع للنقاشات والمشاورات بين الزوجين قبل اتخاذ القرارات.[1]

لقد أدت التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة الجزائرية إلى ظهور قيم وعادات وسلوكيات اجتماعية جديدة داخلها، حيث أصبحت الأسرة تتمتع بالحرية وبنوع من الديمقراطية، وتقوم على مبادئ الحوار والمشاركة بين الزوجين، كما أصبح هناك مرونة وتداخل في أداء الأدوار الأسرية، والتي لم تعد مرتبطة بمتغيري السن والجنس. فالمرأة اليوم، صارت تملك نوع من السلطة داخل الأسرة، وأصبحت تساهم بدخلها من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمعيشي للأسرة.

وبالمقارنة مع نتائج البحوث السابقة التي تناولت جوانب موضوع بحثنا، فإن النتائج التي توصلنا إليها في البحث تتوافق مع بعضها، حيث توصل كل من الباحثين "ماري أنجس" (Marie Angès) و"بارير موريسون" (Barrère Maurisson) من خلال بحثهما إلى أنه أصبح هناك تداخل في أداء الأدوار الأسرية، وأن تقسيم العمل بين الجنسين لم يعد أمرا ضروريا.[2]

كما تتفق نتائج بحثنا مع نتائج البحث التي توصل إليها الباحث "بلقاسم الحاج"، وذلك في أن ظاهرة التمييز بين الذكر والأنثى في الحقوق والواجبات الأسرية التي كانت تعتبر أحد سمات النظام الأبوي قد تقلصت، حيث أصبح هناك استراتيجية جديدة في توزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين (تداخل في أداء الأدوار) فرضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة، وذلك بعد أن كان الزوج في الأسرة التقليدية هو من يتكلف بالأدوار الأسرية المتعلقة بالمحيط الخارجي للأسرة، أما المرأة فيقتصر دورها في الاعتناء بأفراد الأسرة وتولي الشؤون الداخلية للأسرة. أما العلاقات فأصبحت تقوم على الحوار والتشاور في اتخاذ مختلف القرارات.[3]

---

1 – أنظر ص ص48-49 من البحث.

2 – Marie Angès, Barrère Maurisson, "L'évolution des rôles masculin et féminin au sein de la famille", **Comment va la famille?**, Revue Cahiers Français n° 371, 4 juin 2013, pp22-29.

3 – بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص ص122-123.

يمكن القول من جهة أخرى، أنه بالرغم من حداثة الأسرة الجزائرية وتأثرها بالعصرنة، إلا أنها لا تزال تحافظ على النمط التقليدي في البعض من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن الأسرة الممتدة القاطنة في المجتمع الحضري لم تتحرر كليا من سلطة العائلة، ويظهر ذلك في عدم أحقية المرأة في التصرف في دخل الأسرة أو التدبير فيه، وأن كبير الأسرة أو الزوج هو من له السلطة في ذلك.

كما أن الأسرة بغض النظر عن شكلها، فإنها لا تزال تقوم ببعض العادات والممارسات التقليدية كتحضير الأطباق التقليدية وتبادل الزيارات والتعاون في المناسبات الخاصة. وتتفق النتائج التي توصلنا إليها مع ما يذهب إليه بعض العلماء المختصين، في أن المدينة تجمع في خصائصها سمات ووظائف الحياة الريفية، وكذلك مع فكرة "لويس ويرث" والمتمثلة في أن الآثار التي تمارسها المدينة في طبع حياة الناس لم تمح نهائيا السلوكيات والممارسات التقليدية.

خـاتمة:

لقد أثر التحضر في المجتمع الجزائري على جميع النظم والمؤسسات الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية تتميز بالطابع الممتد وتلعب فيها العادات والتقاليد دورا كبيرا في تماسك الأسرة، أصبح نمط الأسرة النووية النمط الأكثر سيادة في المجتمع الحضري، باعتباره النمط الأكثر توافقا وتلاؤما مع طبيعة المجتمع الصناعي الحديث، ففي هذا النمط من الأسرة استطاعت المرأة التحرر من سلطة العائلة الممتدة التي كانت تمارس ضدها وارتفع مركزها داخل الأسرة، على غرار انتشار التعليم وتأثير وسائل الاتصال وظهور حركات تحرير المرأة ومناهضة التمييز على أساس النوع التي تعتبر من العوامل التي ساعدت المرأة على التحرر.

بعد انتقال الأسرة من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية لم تعد الأسرة قائمة على البناء الاقتصادي القديم الذي يقوم على ملكية الأرض وخدمتها ولم تعد تخضع للسلطة الأبوية، بل أصبح أفرادها يتخذون أنماط سلوكية تتماشى مع البناءات الجديدة القائمة في المجتمع، مما أثر على بناء الأسرة ووظائفها.

أصبح تقسيم الأدوار بين الزوجين في الأسرة يقوم على أساس واقعي بما يخدم الأسرة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تتوافق أو تتعارض مع القيم والمعايير الثقافية التقليدية. فالتقسيم التقليدي للأدوار في الأسرة لم يعد قائما، وأن التغير الحاصل في الأدوار الأسرية هو نتيجة للتغير في النمط المعيشي وأسلوب التفكير، حيث تكيفت الأسرة القاطنة في المجتمع الحضري مع النظم والقيم السائدة في المدينة، واتخذت سلوكيات وقيم جديدة فرضها التنظيم الاجتماعي القائم في المجتمع، فالأسرة لم تعد تقوم على نظام ثابت ومستقر، بل على نظام متغير ناجم عن التغيرات والتحولات الحاصلة في الأنظمة الاجتماعية للمجتمع.

لقد أثرت الحضرية على اتجاهات وسلوكيات ومواقف الأفراد، وأدت إلى إعادة النظر في أساليب الحياة التقليدية، فحجم الأسرة وأساليب التربية ونوعية العلاقات السائدة في الأسرة قد أخذت أشكالا جديدة تختلف كثيرا عما كانت عليه في الماضي، مما يمكن القول أن التغيرات التي طرأت على الأدوار الأسرية التقليدية هو من أجل التكيف مع الواقع المتغير.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

1 – الكتب:

1 – إبراهيم عبد الله ناصر، عاطف عمر بن طريف، **مدخل إلى التربية**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2 – إبراهيم عيسى عثمان، **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق النشر والتوزيع، عمان، 2009.

3 – أحمد زايد وآخرون، **الاقتصاد والمجتمع: وجهة نظر علم الاجتماع**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

4 – أحمد مريوش، "المرأة في التراث الجزائري ما بين 1900-1954"، **كفاح المرأة الجزائرية: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة**، هيئة التأليف للمركز الوطني للدراسات، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطبع، الجزائر، 2007.

5 – إس سي دوب، **التغير الاجتماعي**، تر: عبد الهادي الجوهري وآخرون، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

6 – السيد الحسيني، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

7 – السيد رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

8 – السيد رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.

9 – السيد عبد العاطي السيد وآخرون، **الأسرة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

10 – السيد عبد العاطي السيد، **الإيكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

11 – السيد عبد العاطي السيد، **التصنيع والمجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

12 – السيد عبد العاطي السيد، **المجتمع والثقافة والشخصية: دراسة في علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

13 – السيد عبد العاطي السيد، **دراسات في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

14 – السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

15 – السيد عبد العاطي السيد، محمد أحمد بيومي، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

16 – السيد عبد القادر شريف، **التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

17 – الفضيل رتيمي، **المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية: الدراسة النظرية**، ج1، ط1، بن مرابط للطبع والنشر، الجزائر، 2009.

18 – المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، المجلد1، سلسلة مطبوعات الأسرة، عمان، 2007.

19 – اليونسكو، **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العربي، بيروت، 1984.

20 – أنيسة بركات درار، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب للطبع والنشر، الجزائر، 1985.

21 – بسام العسيلي، **المجاهدة الجزائرية والإرهاب الاستعماري**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

22 – بلقاسم الحاج، مريم رمضاني، "دور العامل الثقافي في ترقية مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

23 – بهاء الدين خليل تركية، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2004.

24 – جان فرنسوا تراون وآخرون، **المغرب العربي: الإنسان والمجال**، تر: علي تومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

25 – جمال مجدي حسنين، **سوسيولوجيا المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

26 – جيزيل حليمي وآخرون، **قضية النساء**، تر: جورج طرابيشي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

27 – حسن الساعاتي، **بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع**، دار المفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996.

28 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأسرة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع الأسرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

29 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأنثروبولوجيا في المجالين النظري والتطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

30 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التخطيط الحضري: دراسة في علم الاجتماع**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

31 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2010.

32 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

33 – حكيم بن الشيخ، **مدينة الجزائر: الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945-1954)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

34 – حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

35 – خالد محمد أبو شعيرة، **المدخل إلى علم التربية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

36 – داليا مؤمن، **الأسرة والعلاج الأسري**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

37 – ر.م. ماكيفر، شارلز.هـ. بيدج ، **المجتمع**، تر: السيد محمد العزراوي وآخرون، ج2، ملتزمة للطبع والنشر، القاهرة، 1971.

38 – رابح درواش، عبد القادر خريبش، **الأنثروبولوجيا العامة**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2012.

39 – سامية محمد جابر، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1990.

40 – سامية مصطفى الخشاب، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2008.

41 – سعيد أحمد هيكل، **علم الاجتماع الحضري**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

42 – سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

43 – سلوى عثمان الصديقي، **قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

44 – سناء الخولي، **أزمة السكن ومشاكل الشباب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

45 – سناء الخولي، **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

46 – سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

47 – سهير أحمد سعيد معوض، **علم الاجتماع الأسري**، مناهج دبلوم الإرشاد الأسري، مركز التنمية الأسرية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، 2009.

48 – صالح خليل أبو صبع، **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

49 – صبحي محمد قنوص، **دراسات في علم الاجتماع**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

50 – صلاح مصطفى الفوال، **البداوة العربية والتنمية**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة للطبع والنشر، القاهرة، 1967.

51 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع البدوي**، ط1، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1974.

52 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996.

53 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع في عالم متغير**، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1996.

54 – صلاح مصطفى الفوال، **علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية: علاقات ومجالات وميادين**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 1982.

55 – صلاح مصطفى الفوال، **معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1982.

56 – طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

57 – عادل مختار الهواري، **قضايا التغير والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

58 – عاطف وصفي، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

59 – عالية حبيب وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

60 – عائشة بليح، "التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في إعادة إنتاج أدوارها الاجتماعية"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج2، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

61 – عباس محمود عوض، **التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي: دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

62 – عبد الحميد محمود سعد، **دراسات في علم الاجتماع الثقافي: التغير والحضارة**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1980.

63 – عبد الخالق محمد عفيفي، **بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011.

64 – عبد الرحيم عمران، **سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، مطابع القبس التجارية، نيويورك، 1988.

65 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع الحضري: قضايا وإشكاليات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

66 – عبد الرؤوف الضبع، **علم الاجتماع العائلي**، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر، الإسكندرية، د.ت.

67 – عبد القادر القصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

68 – عبد القادر جغلول، **المرأة الجزائرية**، تر: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

69 – عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، تر: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

70 – عبد الله إسماعيل الصوفي، **التكنولوجيا الحديثة والتربية والتعليم**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

71 – عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

72 – عبده إبراهيم الدسوقي، **وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

73 – عدلي علي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

74 – علي السيد الشخيبي وآخرون، **في اجتماعيات التربية المعاصرة**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

75 – علي شلق وآخرون، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

76 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع الثقافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

77 – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

78 **-** علي فاعور، **آفاق التحضر العربي: نمو المدن والعواصم الكبرى، التنمية الحضرية والسكن العشوائي ما بعد القاهرة وكوبنهاجن وإسطنبول**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

79 – علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة، بيروت، 1981.

80 – علياء شكري وآخرون، **علم الاجتماع العائلي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

81 – غريب محمد سيد أحمد، عبد الباسط محمد عبد المعطي، **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

82 – غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

83 – فادية عمر الجولاني، **الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998.

84 – فادية عمر الجولاني، **المجتمع: الأنساق التقليدية المتغيرة**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

85 – فاطمة الزهراء نسيسة، أمينة غوانم، "العولمة وتأثيرها على ثقافة الشباب في المجتمع الجزائري"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

86 – فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2006.

87 – فضيل دليو، **أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

88 – فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

89 – فوزي بودقة، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر: تحديات وبدائل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

90 – فوزية دياب، **القيم والعادات الاجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

91 – كايد عثمان أبو صبحة، **جغرافيا المدن**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003.

92 – كمال درويش، أمين الخولي، **أصول الترويح وأوقات الفراغ: مدخل العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990.

93 – ليلى سليمان علي بكر، **ظاهرة العولمة وموقف الإسلام منها**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.

94 – مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

95 – مجيد فرنان، نور الهدى العوني، "عمل المرأة وعلاقته بتغير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية"، **العولمة وتأثيرها على ثقافة الأسرة الجزائرية المعاصرة**، لمجموعة من الباحثين، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

96 – محجوب عطية الفائدي، **مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي**، ط1، منشورات جامعة عمر مختار، البيضاء، 1992.

97 – محمد أحمد بيومي وآخرون، **البحث العلمي الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

98 – محمد أحمد بيومي، **أسس وموضوعات علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

99 – محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

100 – محمد الجوهري، **الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

101 – محمد الجوهري، **دراسات أنثروبولوجية معاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

102 – محمد السويدي، **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

103 – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

104 – محمد بومخلوف، **التحضر: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة (الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية)**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

105 – محمد جاد أحمد، **الإعلام الفضائي وآثاره التربوية**، ط1، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

106 – محمد سيد فهمي، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، ط1، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، 2007.

107 – محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد، **المشكلات الاجتماعية: بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012.

108 – محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

109 – محمد عاطف غيث، **المجتمعات المحلية: المجتمع القروي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

110 – محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

111 – محمد عاطف غيث، محمد علي محمد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

112 – محمد عباس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا: علم الإنسان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

113 – محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

114 – محمد فؤاد حجازي، **التغير الاجتماعي**، ط2، مطبعة النبوية، القاهرة، 1978.

115 – محمد لبيب النجيحي، **التربية: أصولها ونظرياتها العلمية**، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، الإسكندرية، 1974.

116 – محمد يسري إبراهيم دعبس، **التربية الأسرية وتنمية المجتمع: رؤية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقرابة**، سلسلة الأسرة التربوية 3، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 1997.

117 – محمود عودة، **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982.

118 – مريم أحمد مصطفى وآخرون، **التغير ودراسة المستقبل**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

119 – مريم بودوخة، **السكن والتنمية في الجزائر: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

120 – مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

121 – مصطفى السخاوي، **الايكولوجيا الثقافية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

122 – مصطفى عمر حمادة، **علم الإنسان: مدخل لدراسة المجتمع والثقافة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

123 – معتز سيد عبد الله، عبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

124 – معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، د.ت.

125 – مهى سهيل المقدم، **محاكمة دوركايم في الفكر الاجتماعي العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

126 – موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

127 – موفق الحمداني وآخرون، **مناهج البحث العلمي: أساسيات البحث العلمي**، ط1، مؤسسة الوراق النشر والتوزيع، عمان، 2006.

128 – نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء العائلي: دراسة في علم اجتماع العائلي**، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1981.

129 – نبيه إبراهيم إسماعيل، **الإنسان والسلوك الاجتماعي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، د.ت.

130 – هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

131 – وزارة الإعلام والثقافة بمشاركة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، **المرأة الجزائرية: مجموعة نظرات عن الجزائر**، مطبعة غرافقاس منير واسبانية، الجزائر، 1997.

132 – يحي بوعزيز، **المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية**، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

2 – المعاجم والقواميس:

133 – أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي-فرنسي-عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

134 – أحمد شفيق السكري، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

135 – دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، تر: إحسان محمد الحسن، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

136 – عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

137 – عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

138 – علي محمود إسلام الفار، **معجم معاصرة في علم الاجتماع: انجليزي-عربي**، ط2، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1978.

139 – فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية: انجليزي-فرنسي-عربي**، أكاديميا للنشر والطباعة، بيروت، 1998.

140 – فيصل السالم، توفيق فرح، **قاموس التحليل الاجتماعي**، ط1، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، دار المثلث، بيروت، 1980.

141 – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

142 – معن خليل عمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

3 – المجلات والدوريات العلمية:

143 – أمحمد دلاسي، "أسباب ونتائج تغير الأنماط والعلاقات الأسرية"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006.

144 – زهور ونيسي، صليحة بودفة، **المرأة الجزائرية وآفاق الألفية الثالثة**، منشورات وزارة التضامن الوطني والعائلة، الجزائر، مارس 1999.

145 – محمد بومخلوف، "نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006.

146 – مصطفى زايد،"الأسرة التغير والمؤسسات الاجتماعية"، سلسلة الوصل، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، فعاليات الملتقى الثالث لقسم علم الاجتماع، ج1، العدد 2، 20-21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006.

4 – الرسائل والأطروحات الجامعية:

147 – بلقاسم الحاج، **المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2008-2009.

148 – جميلة خيذر، **مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000-2001.

149 – جميلة زعنون، **تأثير عمل المرأة خارج البيت على العادات الغذائية للأسرة: دراسة ميدانية لعينة من النساء لبلدية برج البحري "الضاحية الشرقية ولاية الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010-2011.

150 – حميد حمراكروا، **التحضر وتغير الأدوار الأسرية: دراسة ميدانية بالحي الشعبي "ديار الزيتون" بمدينة عزابة-ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

151 – فريدة مشري، **العمل المنزلي وثقافة النوع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية: دراسة مسحية لعينة من الأزواج**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

152 – كلثوم صدراتي، **التغير الاجتماعي وعلاقات الاتصال في الأسرة الجزائرية "مقاربة سوسيوثقافية": دراسة ميدانية ببعض ولايات الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2014-2015.

153 – نبيلة عيساوة، **التغيرات الطارئة على أدوار المرأة الجزائرية ومظاهرها الجديدة في الأسرة والمجتمع: دراسة ميدانية مقارنة بين المرأة الماكثة بالبيت والمرأة العاملة-مدينة البليدة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2011-2012.

154 – نعيمة مدان، **نمط الأسرة الجزائرية في ظل التحضر والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية لمنطقة ذراع بن خدة-ولاية تيزي وزو**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

5 – مصادر أخرى:

155 – الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية 1985-1986**، المجموعة الإحصائية رقم 13، مطابع الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 1987.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1 – Les livres :

156 - Ali El-kenz et.al, **L'Algérie et la modernité**, 1ère édition, Imprimeries Delmas à Artigues-près-Bordeaux, Dakar, 1989.

157 - Gail Myers, **Les bases de la communication humaine**, Trad : Nicole Germain, 2 ème édition, Mc Graw Hill, Montréal, 1990.

158 - Georges Blandier et.al, **Cahiers internationaux de sociologie**, Presses Universitaires de France, Paris, 1968.

159 - Gordon Mace, François Pétry, **Méthodes en sciences humaines** : **Guide d'élaboration d'un projet de recherches en sciences sociales**, 4ème édition, Edition De Boeck Université, Québec, 2000.

160 - Jean Étienne, Henri Mendras, **Les grands thèmes de la sociologie par les grands sociologues**, Armand Colin édition, Paris, 1999.

161 - Mohammed Rebzani, **La vie familiale de la femme Algérienne salariée**, Edition L'Harmattan, Paris, 1997.

162 - Mostefa Boutefnouchet, **La famille Algérienne** : **évolution et caractéristique récentes**, 2ème édition, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1982.

163 - Mostefa Boutefnouchet, **Système social et changement social en Algérie**, Office des Publications Universitaires, Alger, s.d.

164 - Nouria Benghabrit Remaoun, **Femme et développement**, Edition c.r.a.s.c, Oran, 1995.

2 – Les dictionnaires :

165 - André Akoun et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Le Robert Seuil, Paris, 1999.

166 - Raymond Boudon et.al, **Dictionnaire de sociologie**, Edition Bethsabée Blumel Janine Faure, Paris, 2005.

3 – Les articles scientifiques :

167 - Marie Angès, Barrère Maurisson, "L'évolution des rôles masculin et féminin au sein de la famille", **Comment va la famille?**, Revue Cahiers Français n° 371, 4 juin 2013.

4 – Autres :

168 - La Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, **Activité**, **Emploi**, **et Chômage pour les années** : **2011 (n° 592**), **2013 (n° 653**), **2015**, **(n° 726**), **2017 (n° 796**) **et 2019 (n°879**), Direction des Publications et la Diffusion, O.N.S, Alger.

169 - La Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, **Enquête emploi auprès des ménages 2010**, Colletions statistiques n° 170, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, Mars 2012.

170 - Office National des Statistiques, **Annuaire Statistique de l'Algérie** : **Résultats 2005–2007**, Colletions statistiques n° 25, Les ateliers de l'imprimerie de l'O.N.S, Alger, 2009.

173 - United Nations, World Urbanization Prospects, 1992 rev.

الملاحق

الملحق رقم (1)

رقم الاستمارة:

مكان تطبيق الاستمارة:

تاريخ تطبيق الاستمارة:

وقت تطبيق الاستمارة:

الظروف المحيطة بمكان تطبيق الاستمارة:

استمارة البحث الميداني

محور خاص بالبيانات الشخصية

الترميز

1 – سن الزوجة: ..... سنة. | 1 |

2 – سن الزوج: ..... سنة. | 2 |

3 – المستوى التعليمي للزوجة: 1. بدون مستوى ☐ 2. مستوى ابتدائي ☐ 3. مستوى متوسط ☐ 4. مستوى ثانوي ☐ 5. مستوى جامعي ☐ | 3 |

4 – المستوى التعليمي للزوج: 1. بدون مستوى ☐ 2. مستوى ابتدائي ☐ 3. مستوى متوسط ☐ 4. مستوى ثانوي ☐ 5. مستوى جامعي ☐ | 4 |

5 – عدد الأبناء (غير المتزوجين): 1. بدون أبناء ☐ 2. ابن واحد أو اثنين ☐ 3. 3 أو 4 أبناء ☐ 4. 5 أبناء أو أكثر ☐ | 5 |

محور خاص بالأسرة والسكن

6 – نمط الأسرة: 1. ممتدة ☐ 2. نووية ☐ | 6 |

7 – نمط السكن: 1. فيلا ☐ 2. شقة في فيلا ☐ 3. شقة في عمارة ☐ 4. بيت تقليدي ☐ 5. بيت من الصفيح ☐ 6. آخر ☐: ..... | 7 |

8 – عدد غرف السكن: 1. غرفة أو غرفتان ☐ 2. 3-4 غرف ☐ 3. 5-6 غرف ☐ 4. 7 غرف أو أكثر ☐ | 8 |

9 – إذا كنت تنتمين إلى الأسرة النووية، ما هو موقع سكنك بالنسبة لمسكن عائلة الزوج؟: 1. في نفس المسكن مع عائلة الزوج ☐ 2. بجواره ☐ 3. قريب منه ☐ 4. بعيد عنه ☐ | 9 |

محور خاص بالأعمال المنزلية

10 – هل تحضرين الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | 10 |

11 – ما سبب تعذر تحضير الوجبات في أوقاتها المحددة من اليوم؟: 1. العمل بالتناوب ☐ 2. تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي ☐ 3. التغيب عن البيت ☐ 4. الشعور بالتعب والإرهاق ☐ 5. حسب نوع الطبق ☐ 6. آخر ☐: ..... | 11 |

12 – متى تحضرين الوجبات التقليدية؟: 1. يوميا ☐ 2. مرات في الأسبوع ☐ 3. كل عطلة نهاية الأسبوع ☐ 4. في المناسبات الخاصة ☐ 5. آخر ☐:.....6. لا تحضرين ☐ | 12 |

13 – هل تعتمدين على الأطعمة الجاهزة أو سريعة التحضير؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | 13 |

14 – إذا كنت تعتمدين عليها، متى ذلك؟: 1. عند التعب ☐ 2. عند ضيق الوقت ☐ 3. عند المرض ☐ 4. في المناسبات الخاصة ☐ 5. عند الخروج للتسوق أو التنزه ☐ 6. آخر ☐:.....7. بدون مناسبة ☐ | 14 |

15 – هل تعتمدين على الأدوات الكهرومنزلية عند إعداد الطعام؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | 15 |

16 – من يقوم بالتسوق واقتناء مستلزمات الأسرة؟: 1. الزوجين معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الأبناء☐ | **16**

4. الزوج ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: .....

17 – متى تقوم الأسرة بالتسوق واقتناء الضروريات اليومية؟: | **17**

1. يوميا ☐ 2. مرتين أو عدة مرات في الأسبوع ☐ 3. كل أسبوع ☐ 4. كل 15 يوم ☐

5. كل شهر ☐ 6. آخر ☐: ..... 7. بصفة غير منتظمة ☐

18 – على ماذا تعتمدين في غسل الملابس؟: | **18**

1. الطريقة التقليدية (اليدوية) ☐ 2. الطريقة التقليدية وآلة الغسيل ☐ 3. آلة الغسيل ☐

19 – هل تعتمدين على المحلات في تنظيف الملابس أو المفروشات المنزلية؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **19**

20 – هل تعتمدين على الأدوات الكهرومنزلية عند القيام بأعمال التنظيف؟: 1. كثيرا ☐ 2. أحيانا ☐ | **20**

3. لا ☐

21 – ممن تتلقين المساعدة عند القيام بالأعمال المنزلية؟: 1. أقارب الزوج ☐ 2. البنات ☐ | **21**

3. الأبناء الذكور ☐ 4. الزوج ☐ 5 . الخادمة ☐

6. آخر ☐: ..... 7. بدون مساعدة ☐

22 – إذا كان الزوج لا يساعد، ما السبب؟: 1. التغيب عن البيت ☐ 2. الشعور بالتعب والإرهاق ☐ | **22**

3. غير متمكن ☐ 4. الاعتقاد أنها من اختصاص المرأة ☐ 5. آخر ☐: .....

23 – ما هي مختلف المهام التي تقومين بها والمرتبطة بالأعمال المنزلية؟: 1. الحياكة أو الخياطة ☐ | **23**

2. الغزل والنسيج ☐ 3. صناعة الأدوات المتعلقة بالمطبخ أو لتزيين البيت ☐

4. جلب الحطب أو الماء ☐ 5. الزراعة ومختلف الأعمال المرتبطة بها ☐

6. تربية الحيوانات بغرض الاستهلاك☐ 7. لا تقومين بأي منها ☐

24 – هل تقومين بوضع جدول عمل يومي خاص بتنظيم أوقات أداء المهام الأسرية؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **24**

محور خاص بتربية وتنشئة الأبناء

25 – من يشرف على تعليم الأبناء؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ | **25**

4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: .....7. لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

26 – من يقوم بمراقبة ومتابعة دروس الأبناء؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ | **26**

4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: ..... 7. لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

27 – ما هي الوسائل التي تستعينون بها في تعليم الأبناء؟: 1. القصص والأمثال ☐ | **27**

2. الكتب أو المجلات ☐ 3. البرامج التلفزيونية الخاصة ☐ 4. الألعاب التعليمية ☐

5. الأقراص المضغوطة ☐ 6. الإنترنت ☐ 7. أخرى ☐: ..... 8. غير معنية ☐

28 – من يقوم بمراقبة الأبناء عند استخدامهم للإنترنت أو الأجهزة التكنولوجية (الهاتف الذكي، الحاسوب، اللوحة الإلكترونية... وغيرها)، أو عند مشاهدتهم للتلفاز؟: | 28 |

1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ 4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐
6. آخر ☐: ..... 7. لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

29 – من يقوم بمراقبة الأبناء خارج البيت؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ | 29 |
4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: ..... 7. لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

30 – من يعتني بالأبناء أثناء غيابك عن البيت؟: 1. أهل الزوج ☐ 2. الزوج ☐ 3. أحد الأبناء ☐ | 30 |
4. الزوج وأحد الأبناء ☐ 5. المدرسة ☐ 6. المربية ☐ 7. دور الحضانة ☐
8. آخر ☐: ..... 9. يهتمون بأنفسهم ☐ 10. غير معنية ☐

31 – من يصطحب الأبناء إلى المدرسة أو دور الحضانة؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ | 31 |
3. الزوج ☐ 4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: .....
7. لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

32 – من يصطحب الأبناء إلى أماكن اللعب والترفيه؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ | 32 |
4. أحد الأبناء ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: .....7 . لا أحد ☐ 8. غير معنية ☐

33 – من يصطحب الأبناء للمسجد؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. الزوج ☐ 4. أحد الأبناء ☐ | 33 |
5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: ..... 7. لا أحد ☐ 8. لا يرتادون ☐ 9. غير معنية ☐

34 – ما هو الأسلوب المتبع في تربية وتنشئة الأبناء؟: | 34 |

1. الضرب والعقاب ☐ 2. التهديد ☐ 3. التشدد ☐ 4. الرفق والحوار ☐ 5. التشجيع ☐
6. التدليل ☐ 7. آخر ☐: ..... 8. غير معنية ☐

محور خاص بالعمل، السلطة واتخاذ القرار

35 – هل تخرجين للعمل؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | 35 |

36 – إذا كان نعم، ما هي فئتك المهنية؟: | 36 |

1. إطار ☐ 2. عون تحكم ☐ 3. عون تنفيذ ☐

37 – إذا كنت تعملين لحاسبك الخاص، في أي مجال؟: | 37 |

.....

.....

.....

.....

.....

	38

38 – ما هو دخلك الشهري؟: 1. أقل من 18000 ☐ 2. 18000 – 27999 ☐

3. 28000 – 37999 ☐ 4. 38000 – 47999 ☐

5. 48000 أو أكثر ☐

	39

39 – كم عدد أيام عطلك الأسبوعية؟: 1. يوم ☐ 2. يومان ☐ 3. 3 أيام أو أكثر ☐

4. ماكثة في البيت ☐

	40

40 – هل تشعرين بالتعب عند خروجك للعمل؟: 1. كثيرا ☐ 2. قليلا ☐ 3. لا ☐ 4. غير عاملة ☐

	41

41 – ما هي المدة التي تقضينها خارج البيت لقضاء الحاجات ؟: 1. لا تخرج ☐

2. أقل من 1سا ☐ 3. من 1سا إلى أقل من 4سا ☐ 4. من 4سا إلى أقل من 7سا ☐ 5. 7سا أو أكثر ☐

	42

42 – ما هي الوضعية المهنية للزوج ؟: 1. عامل ☐ 2. متقاعد ☐ 3. عامل غير مستقر ☐ 4. لا يعمل ☐

	43

43 – إذا كان يعمل، ما طبيعة عمله؟: 1. عامل بأجر ☐ 2. للحساب الخاص ☐ 3. لحساب العائلة

	44

44 – هل الزوج يتغيب لفترة عن الأسرة ؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐

	45

45 – من يقوم بالتخطيط والتدبير في ميزانية الأسرة؟: 1. الزوجان معا ☐ 2. الزوجة ☐ 3. أحد الأبناء ☐

4. الزوج ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: .....

	46

46 – هل تساهمين بمالك في تلبية متطلبات واحتياجات الأسرة؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

	47

47 – هل لزوجك حرية التصرف في مالك الخاص من أجل تلبية احتياجات الأسرة؟:

1. نعم ☐ 2. لا ☐

	48

48 – هل تستشيرين الزوج عند الخروج لقضاء الحاجات؟:

1. نعم ☐ 2. أحيانا (عند ظرف غير متوقع) ☐ 3. لا ☐ 4. غير معنية ☐

	49

49 – هل تتناقشين مع الزوج بخصوص مستقبل الأسرة؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐

	50

50 – هل تتناقشين مع الزوج بخصوص مشاكل الأسرة؟:

1 . نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

	51

51 – هل تتناقشين مع الزوج بخصوص مشاكل الأبناء؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐

	52

52 – من يتولى المسؤولية عند غياب الزوج عن الأسرة؟: 1. الزوجة ☐ 2. أحد الأبناء ☐

3. أهل الزوج ☐ 4. آخر ☐: ..... 5. غير معنية ☐

	53

53 – من يتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل الأبناء؟: 1. الأبناء أنفسهم ☐ 2. الزوجة ☐

3. الزوجان معا ☐ 4. الزوج ☐ 5. أهل الزوج ☐ 6. آخر ☐: ..... 7. غير معنية ☐

محور خاص بالعلاقات الأسرية

54 – هل يجتمع جميع أفراد الأسرة مع بعضهم؟: 1. يوميا ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ | **54**

55 – إذا كان يوميا، متى يكون ذلك؟: 1. عند كل وجبة ☐ 2. عند بعض الوجبات ☐ | **55**

3. في وقت الفراغ ☐ 4. عند مشاهدة التلفاز ☐ 5. آخر ☐: .....

56 – إذا كان أحيانا، متى يكون ذلك؟: 1. في عطلة نهاية الأسبوع ☐ 2. عند التسوق ☐ | **56**

3. عند النقاش والتحاور ☐ 4. عند الدردشة أو التسلية ☐ 5. عند التعاون للقيام بعمل معين ☐

6. عند الخروج للترويح والترفيه ☐ 7. عند بث حصة أو حدث معين على التلفاز ☐

8. في المناسبات الخاصة ☐ 9. آخر ☐: .....

57 – إذا كان لا، ما السبب؟: 1. الانشغال الدائم ☐ 2. الرغبة في الانفراد ☐ | **57**

3. عدم التفاهم ☐ 4. التغيب عن الأسرة ☐ 5. آخر ☐: .....

58 – هل تخصص الأسرة ميزانية لممارسة النشاطات الترويحية؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ | **58**

59 – أين تقضي الأسرة العطل الموسمية والصيفية؟: ..... | **59**

.....

.....

.....

.....

60 – هل سبق وأن تشاركت المعيشة مع عائلة الزوج؟: 1.نعم ☐ 2. لا ☐ 3. غير معنية ☐ | **60**

61 – ما سبب الانفصال في السكن عن عائلة الزوج؟: 1.الرغبة في الاستقلالية ☐ | **61**

2. المشاكل وعدم التفاهم ☐ 3. التقرب من مكان العمل ☐ 4. ضيق السكن ☐

6. آخر ☐: ..... 7. غير معنية ☐

62 – متى تزورون عائلة الزوج؟: 1. كل عطلة نهاية الأسبوع ☐ 2. كل 2 أو 3 أسابيع ☐ | **62**

3. كل شهر ☐ 4. كل شهرين ☐ 5. كل ثلاثة أشهر ☐ 6. كل سنة ☐

7. عند التفرغ (بصفة غير منتظمة) ☐ 8. في المناسبات الخاصة ☐ 9. لا تزور ☐ 10. غير معنية ☐

63 – إذا طالت مدة الزيارة أو تعذرت، ما السبب؟: 1. المشاكل وعدم التفاهم ☐ 2. علاقات سطحية ☐ | **63**

3. استغلال وسائل الاتصال الحديثة كبديل للزيارة ☐ 4. بعد مكان الإقامة ☐

5. تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي ☐ 6. آخر ☐: .....

64 – هل تجتمعين أنت والزوج مع أهل الزوج؟: | **64**

1. يوميا ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ 4. غير معنية ☐

65 – إذا كان نعم، متى يكون ذلك؟: 1. عند تناول الطعام ☐ 2. في وقت الفراغ ☐ **65**

3. عند التعاون في القيام بالأعمال المنزلية ☐ 4. آخر ☐: .....

66 – إذا تعذر ذلك، ما السبب؟: 1. تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي ☐ **66**

2. المشاكل وعدم التفاهم ☐ 3. ضيق السكن ☐ 4. آخر ☐: .....

67 – هل تلجئين أنت أو زوجك لأهل الزوج لحل الخلافات التي تحدث بينكما؟: 1. نعم ☐ **67**

2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ 4. غير معنية ☐

68 – هل تستشيران أهل الزوج في بعض الأمور المتعلقة بالأسرة؟: 1. نعم ☐ 2. لا ☐ **68**

3. غير معنية ☐

69 – إذا كان لا، ما السبب؟ 1. أمور خصوصية ☐ 2. المشاكل وعدم التفاهم ☐ **69**

3. نمط تفكيرهما تقليدي ☐ 4. لا توجد ضرورة ☐ 5. آخر ☐: .....

70 – هل تعتنين بأهل الزوج عند العجز؟: 1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ 4. غير معنية ☐ **70**

71 – هل تتعاونون مع عائلة الزوج في الأعياد والمناسبات الخاصة؟: **71**

1. نعم ☐ 2. أحيانا ☐ 3. لا ☐ 4. غير معنية ☐

72 – إذا تعذر ذلك، ما السبب؟: 1. المشاكل وعدم التفاهم ☐ 2. لا توجد ضرورة ☐ **72**

3. تعدد الانشغالات وعدم وجود وقت كافي ☐ 4. بعد مكان الإقامة ☐

5. المرض أو الشعور بالإرهاق ☐ 6. آخر ☐: .....

الملحق رقم (2)

رقم المقابلة:

مكان إجراء المقابلة:

تاريخ إجراء المقابلة:

وقت إجراء المقابلة:

الظروف المحيطة بمكان إجراء المقابلة:

دليل المقابلة

1 – كيف يقسم المجال الداخلي للسكن العائلي (وصف مورفولوجية السكن التقليدي)؟

2 – ما هي الأدوار التي تقوم بها الزوجة في الأسرة؟

3 – ما هي الأدوار التي يقوم بها الزوج في الأسرة؟

4 – ما هو دور الأبناء في الأسرة (الذكور والإناث كل على حدى)؟

5 – كيف تنظم وتقسم الزوجة وقتها اليومي لأداء أدوارها الأسرية؟

6 – كيف ينظم ويقسم الزوج وقته اليومي لأداء أدواره الأسرية؟

7 – ما هي الطريقة التي تعتمد عليها النسوة في تقسيم الأعمال والمهام اليومية (الوصف)؟ وما هي الوسائل التي تستعين بها في ذلك؟ وما هي الطرق التي تعتمد عليها في حفظ وتخزين الطعام؟

8 – ما هي الأوقات المحددة لتناول الوجبات اليومية؟ وكيف يتناولون الوجبات؟

9 – متى تقوم الأسرة بالتسوق (البرنامج المحدد للتسوق)؟

10 – ما هي مختلف الأعمال التي يقوم بها الزوج؟ ولحساب من يعمل؟ وكيف يقسم العمل بين الأقارب (الذكور)؟

11 – ما هي مصادر الرزق التي تعتمد عليها الأسرة لضمان بقائها واستمراريتها؟

12 – ما هي الأمور التي يعلمها ويلقنها الزوجان للأبناء؟ وما هي الأساليب التي يعتمدان عليها في تربية وتنشئة الأبناء؟

13 – من الذي يملك السلطة في الأسرة؟ وبخصوص ماذا؟

14 – هل يتناقش الزوجان فيما بينهما في الأمور المتعلقة بالأسرة؟ إذا كان نعم، حول ماذا؟

15 – ما هو دور الزوجين تجاه عائلة الزوج؟ وما هو دور كبار السن في الأسرة؟

16 – متى يزور الزوجان عائلة الزوج؟ وكيف يقضي أفراد العائلة وقت فراغهم؟

17 – ما هي الواجبات التي تؤديها الأسرة في الأعياد والمناسبات الخاصة؟